



جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

دور القطاع المصرفي في تمويل المؤسسات السياحية

دراسة حالة تونس 2012-2018

نوقشت بتاريخ: 2019/06/22، أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيساً	أستاذ مساعد أ- جامعة الوادي	د / عياشي عبد الله
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر أ- جامعة الوادي	د/ علي قابوسة
عضواً مناقشاً	أستاذ محاضر أ- جامعة الوادي	د/ قدوري طارق

تحت إشراف:

د/علي قابوسة (مشرف)

د/فوزي محيريق (مشرف مساعد)

من إعداد الطلبة:

باديس رزاق لبزة

حسام الدين الطيب هالم

سيدأحمد هاشمي

السنة الجامعية: 2019/2018



جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

دور القطاع المصرفي في تمويل المؤسسات السياحية

دراسة حالة تونس 2012-2018

نوقشت بتاريخ: 2019/06/22، أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ / عياشي عبد الله	أستاذ مساعد — أ- جامعة الوادي	رئيس —
د/ علي قابوسة	أستاذ محاضر — أ- جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ قدوري طارق	أستاذ محاضر — أ- جامعة الوادي	عضوا مناقشا

تحت إشراف:

د/ علي قابوسة (مشرف)

د/ فوزي محيريق (مشرف مساعد)

من إعداد الطلبة:

باديس رزاق لبزة

حسام الدين الطيب هالم

سيد أحمد هاشمي

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر ونفاق

لا يسعني بعد هذا الجهد الذي وصل إلى نهايته، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان إلى المشرف الدكتور علي قابوسة الذي قبل الإشراف على هذا البحث ولم يبخل علينا يوماً بنصائحه وتوجيهاته القيمة، فنحن بذلك مدينون له بفضل لا ينسى.

تحية شكر وتقدير إلى الأساتذة الذين تفضلوا بمناقشة هذا العمل وعلى النصائح القيمة التي قدموها لنا.

تحية شكر وتقدير إلى الأساتذة الذين تفضلوا بتسخير جزء غير يسير من أوقاتهم لقراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

تحية شكر وتقدير إلى لجنة المناقشة التي قدمت لنا ملاحظات قيمة من خلال مناقشتها لهذه المذكرة من شأنها رفع مستوى هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى كل من ساعد وشجع ولو بالسؤال حتى يرى هذا البحث النور.

الملخص:

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي يتم الاعتماد عليها مستقبلا لتحقيق إيرادات عالية، وتنبع أهميتها من تداخلها مع العديد من المجالات الأخرى، والتي تتطلب تحقيق تنمية شاملة تمس جميع القطاعات المعنية من قريب أو بعيد بقطاع السياحة.

وبالنسبة لتونس فهي تعتبر من أهم الدول المهمة بهذا المجال كما تعتبر وجهة سياحية تحاول أن تنافس الوجهات العالمية، وهو ما تشير إليه الأعداد الهائلة من السياح الواردين إلى هذه الدولة بالرغم من الأزمات التي عرفت خلال فترة دراستنا حيث أنها عرفت انتفاضة شعبية أدت إلى تغيير في النظام السياسي سنة 2011، مما أدى لعدم استقرار في البلد، إضافة إلى هجمتان إرهابيتان على السياح الأجانب سنة 2015 في تونس العاصمة وولاية سوسة، ونظرا لحساسية هذا القطاع ارتأت دراستنا معرفة الآثار الناتجة عن هاتين الحادثتين على الاستثمار السياحي وكيف حاولت الدولة إعادة بعث الثقة لدى السياح والمستثمرين في قطاع السياحة عن طريق الدعم المصرفي.

الكلمات المفتاحية: التمويل، القطاع المصرفي، الاستثمار، التنمية، السياحة، تونس.

Abstract :

Tourism is one of the most important sectors we can count on in the future to generate high incomes. The importance of tourism is based on its overlap with many other fields, which require achieving global development that affects all concerned sectors in the tourism sector.

Tunisia is considered one of the most interested countries in this sector, and is considered an important touristic destination that tries to compete with international touristic destinations, which is indicated by the large numbers of tourists coming to this country despite the crises that it witnessed during our study period, as the popular uprising that led to the changing of the political regime in 2011, which led to the instability of the country, in addition to two terrorist attacks on foreign tourists in Tunis and the state of Sousse, and because of the sensitivity of this sector, our study tried to put the light on the effects of these incidents on tourists and tourism investment and how the country tried to restore confidence among tourists and investors in the tourism sector through the banking sector specially.

Key words: Financing, Banking sector, Investment, Developement, Tourism, Tunisia.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
III	الشكر
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
X	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
XV	قائمة الملاحق
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول القطاع المصرفي والسياحي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التمويل المصرفي
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التمويل المصرفي
3	1. ماهية التمويل المصرفي
5	2. أهمية التمويل المصرفي
7	المطلب الثاني: صيغ التمويل المصرفي
7	1. صيغ التمويل المصرفي التقليدي
15	2. صيغ التمويل المصرفي الإسلامي
26	المبحث الثاني: ماهية السياحة والاستثمار السياحي
26	المطلب الأول: مدخل عام للسياحة
26	1. ماهية السياحة والمنتج السياحي
31	2. السوق السياحية
33	3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة
40	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار السياحي
41	1. ماهية الاستثمار السياحي
46	2. ماهية صناعة السياحة
49	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: واقع القطاع المصرفي في تونس ودوره في تمويل المؤسسات السياحية	
51	تمهيد
52	المبحث الأول: واقع القطاع المصرفي التونسي
52	المطلب الأول: التطور التاريخي للنظام المصرفي التونسي منذ 1958
53	1. تطور النظام المصرفي التونسي خلال الفترة ما بين 1956-1986
55	2. وضع القطاع المصرفي التونسي بعد سنة 1990
56	3. إعادة هيكلة النظام المصرفي التونسي لسنة 2001
59	4. خصائص النظام المصرفي التونسي
59	المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي في تونس
59	1. البنوك المقيمة
65	2. البنوك غير المقيمة
67	3. بنوك الأعمال
68	4. شركات الإيجار المالي
70	المطلب الثالث: آليات الدعم المصرفي للمؤسسات في تونس
70	1. الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل
70	2. المندوبية العامة للتنمية الجهوية
71	3. وكالة النهوض بالصناعة
72	4. وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية
72	5. الديوان القومي للصناعات التقليدية
73	6. ديوان تنمية الجنوب
74	7. مراكز الأعمال
74	المطلب الرابع: مؤشرات القطاع المصرفي التونسي
74	1. المؤشرات المهمة للنشاط المالي للبنوك
76	2. الودائع الكلية
79	3. القروض الكلية
80	4. تطور معدل نسبة الفائدة الكلية
81	5. تطور المؤشرات النقدية الإلكترونية
83	المبحث الثاني: السياسة التمويلية للقطاع السياحي في تونس
84	المطلب الأول: صيغ التمويل المطروحة لتمويل الاستثمار السياحي في تونس

87	المطلب الثاني: التسهيلات التمويلية للاستثمار السياحي عقب أزمة 2015
89	المطلب الثالث: تطور دعم القطاع المصرفي للاستثمار السياحي وآثاره
89	1. تطور دعم القطاع المصرفي للاستثمار السياحي
91	2. أثر التمويل المصرفي للمؤسسات السياحية على الإيرادات السياحية في تونس
92	3. أثر التمويل المصرفي للمؤسسات السياحية على نسبة التشغيل في تونس
93	4. أثر التمويل المصرفي للمؤسسات السياحية على ميزان المدفوعات الخدماتي في تونس
95	5. أثر التمويل المصرفي للمؤسسات السياحية على الميزان السياحي في تونس
97	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة قطاع السياحة في تونس للفترة 2012-2018	
99	تمهيد
100	المبحث الأول: دراسة النشاط السياحي في تونس
100	المطلب الأول: واقع السياحة في تونس
102	المطلب الثاني: المؤهلات السياحية في تونس
104	المطلب الثالث: السوق السياحية في تونس
104	1. العرض السياحي
119	2. الطلب السياحي
121	المبحث الثاني: الاستثمار السياحي في تونس
121	المطلب الأول: سياسة الاستثمار السياحي في تونس
128	المطلب الثاني: الاستثمار السياحي الأجنبي في تونس
130	المطلب الثالث: الاستثمار السياحي المحلي في تونس
131	المطلب الرابع: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار السياحي في تونس
131	1. مؤشر الحرية الاقتصادية
135	2. مؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة للمنتدى الاقتصادي الدولي
138	3. المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية
138	4. مؤشر التنمية البشرية
142	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
141	تمهيد
142	المبحث الأول: دراسة حالة أحد آليات دعم المؤسسات السياحية الكبيرة "الشركة التونسية للبنك"

	للفترة 2011-2017
142	المطلب الأول: نشأة وتقديم بنك "الشركة التونسية للبنك"
142	1. نشأة البنك
147	2. رأس مال البنك
147	3. هياكل البنك
150	4. مراسلي البنك
153	5. الموارد البشرية
156	6. تطور النشاط المالي للبنك
159	المطلب الثاني: أنظمة التمويل المتاحة للمؤسسات من طرف بنك "الشركة التونسية للبنك"
159	1. تمويل الاستثمارات
161	2. تمويل دورة الاستغلال
163	3. سياسة تحديد أسعار الفائدة
165	المطلب الثالث: دور بنك "الشركة التونسية للبنك" في تمويل المؤسسات السياحية الكبرى للفترة ما بين 2011-2017
165	1. امتلاك أسهم في أصول المؤسسات الكبرى السياحية
166	2. خطة إنقاذ المؤسسات السياحية المدينة وفق برنامج التنمية للبنك 2016-2020
169	المبحث الثاني: دراسة حالة أحد آليات دعم المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة "البنك التونسي للتضامن" للفترة 2011-2017
169	المطلب الأول: نشأة البنك التونسي للتضامن
171	المطلب الثاني: مهمة البنك التونسي للتضامن
173	المطلب الثالث: أنظمة وآليات التمويل المتاحة من طرف البنك التونسي للتضامن
173	1. نظام التمويل المنزلي (Mesofinance)
182	2. نظام التمويل المصغر عن طريق جمعيات التمويل (Micro crédit)
179	3. نظام التمويل الإسلامي
184	المطلب الرابع: دور البنك التونسي للتضامن في تمويل المؤسسات السياحية للفترة ما بين 2011-2017
184	1. تمويل البنك التونسي للتضامن المشاريع الصغرى للفترة ما بين 2011-2017
192	2. البرامج الخصوصية التي يساهم فيها البنك في تمويل المشاريع الصغرى بما فيها القطاع السياحي

195	3. تمويل الجمعيات التنموية للمشاريع المصغرة للفترة ما بين 2011-2017
203	4. التمويل الإسلامي
207	خلاصة الفصل
208	الخاتمة
216	المراجع
223	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	عناصر العرض السياحي	32
02	المؤشرات المهمة للنشاط المالي للبنوك	75
03	تطور المؤشرات النقدية الإلكترونية	82
04	تطور قروض الجهاز المصرفي للقطاع السياحي للفترة 2011-2017	89
05	تطور الإيرادات السياحية في تونس للفترة 2011-2017	91
06	أثر تطور القروض السياحية على نسبة التشغيل لتونس للفترة 2011-2017	92
07	أثر تطور القروض السياحية على رصيد ميزان المدفوعات الخدماتي لتونس للفترة 2012-2018	93
08	أثر تطور القروض السياحية على الميزان السياحي لتونس للفترة 2012-2017	95
09	تطور مؤشرات السياحة في تونس خلال الفترة 2012-2018	100
10	أهم المتاحف في تونس	112
11	عدد البنوك العاملة في تونس حسب طبيعتها	114
12	أهم قاعات السينما والمسارح في تونس	116
13	المراكز الترفيهية وحدائق الحيوان المهمة في تونس	117
14	الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة ذات أنشطة الإيواء، التنشيط، محطات الإستشفاء بالمياه المعدنية، سياحة المؤتمرات	123
15	الإجراءات الإدارية لإنشاء شركات التصرف في وحدات الإيواء والتنشيط	123
16	الإجراءات الإدارية لإنشاء وكالات الأسفار	123
17	مناطق التنمية الجهوية	127
18	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال السياحة والخدمات التابعة	128
19	الترتيب العالمي لمؤشر الحرية الاقتصادية لتونس 2012-2018	132
20	المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لتونس 2012-2018 (القيم)	133
21	المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لتونس 2012-2018 (الترتيب العالمي)	133
22	ترتيب دول شمال افريقيا وفقا لمؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة	135
23	ترتيب تونس ضمن المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة	137

138	الترتيب الدولي لتونس في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية	24
140	ترتيب تونس حسب مؤشر التنمية البشرية	25
147	توزيع رأسمال بنك "الشركة التونسية للبنك" لسنة 2017	26
148	تطور عدد فروع البنك خلال فترة الدراسة	27
149	توزيع فروع البنك والصرفاء الآلية ومكاتب لسنة 2017 حسب الولايات	28
151	تعداد ومقرات مراسلي الشركة التونسية للبنك	29
152	تطور حجم المعاملات مع الخارج	30
154	تطور عدد موظفي البنك عبر فروع	31
156	النشاط المالي للبنك	32
163	نسب الفائدة المطبقة على القروض قصيرة الأجل	33
164	نسب الفائدة المطبقة على القروض متوسطة الأجل	34
165	نسب الفائدة المطبقة على القروض طويلة الأجل	35
166	حصة الشركة التونسية للبنك في مختلف المؤسسات السياحية الكبرى	36
170	توزيع رأسمال البنك التونسي للتضامن لسنة 2017	37
172	الشركاء المختلفين للبنك	38
184	نسبة عدد القروض الموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى	39
184	مبلغ القروض الموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى	40
186	نسبة تغطية القروض الممنوحة للمؤسسات السياحية لتكاليف المشاريع السياحية الإجمالية	41
187	نسبة القروض الممنوحة للسياحة حسب النوع الاجتماعي	42
188	نسبة القروض الممنوحة للسياحة حسب التوزيع الجغرافي	43
189	نسبة القروض الممنوحة للسياحة حسب المستوى التأهيلي	44
191	نسبة استخلاص مبالغ القروض الصغرى الموجهة للمؤسسات السياحية	45
195	تطور عدد الجمعيات التنموية الممولة من طرف البنك ونسبتها من مجموع الجمعيات التنموية العاملة في تونس	46
196	نسبة عدد القروض المصغرة المقدمة من طرف الجمعيات التنموية والموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى	47
197	نسبة مبلغ القروض المصغرة المقدمة من طرف الجمعيات التنموية والموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى	48

199	نسبة القروض الممنوحة للسياحة من طرف الجمعيات التتموية حسب التوزيع الجغرافية	49
201	نسبة القروض الممنوحة للسياحة من طرف الجمعيات التتموية حسب النوع الاجتماعي	50
202	نسبة استخلاص مبالغ القروض المصغرة الموجهة للمؤسسات السياحية	51
205	النشاط القطاعي لآلية التمويل بالمرابحة لسنة 2017	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الهيكل المالي المصرفي لتونس بعد سنة 2001	57
02	تطور الودائع والقروض الكلية	75
03	تحصيل البنوك	75
04	تطور نسب الودائع الكلية حسب الأجل	77
05	تطور نسب الودائع الكلية حسب فئة المدخرين	78
06	نسب تطور القروض الكلية حسب الأجل	79
07	نسب تطور القروض الكلية حسب فئة المستفيدين	80
08	تطور نسبة معدل نسبة الفائدة الكلية	80
09	عدد البطاقات المحلية بالملايين	82
10	عدد الشبائيك والمطارف الإلكترونية	82
11	تطور عدد المعاملات النقدية الإلكترونية	82
12	تطور مبلغ المعاملات النقدية الإلكترونية	82
13	تطور إجمالي مبلغ القروض الموجهة للقطاع السياحي	90
14	تطور إيرادات السياحة	91
15	تطور نسبة مناصب الشغل التي توفرها السياحة مقارنة بالمناصب الكلية	92
16	تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها السياحة	92
17	تطور رصيد ميزان المدفوعات الخدماتي	94
18	تطور الميزان السياحي	95
19	تطور عدد السياح	101
20	تطور عدد الليالي السياحة	101
21	تطور عدد السياح الوافدين إلى تونس	120
22	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة والخدمات التابعة	129
23	الترتيب العالمي لمؤشر الحرية الاقتصادية لتونس	132
24	ترتيب دول شمال إفريقيا وفقا لمؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة	136
25	الترتيب الدولي لتونس في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية	139

141	تطور مؤشر التنمية البشرية	26
147	تحصيل رأس مال البنك	27
148	تطور عدد فروع البنك	28
152	تطور حجم المعاملات مع الخارج	29
154	تطور عدد موظفي البنك عبر فروع	30
156	تطور الموازنة	31
156	تطور الودائع والقروض	32
157	تطور محفظة السندات	33
157	تطور المساعدات الصافية للاقتصاد	34
170	تحصيل رأس مال البنك التونسي للتضامن	35
184	حصة القروض الموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى	36
186	نسبة تغطية القروض لتكاليف المشاريع	37
187	نسبة القروض الممنوحة للسياحة حسب النوع الاجتماعي	38
188	نسبة القروض الممنوحة للسياحة حسب التوزيع الجغرافي	39
190	نسبة القروض الممنوحة للسياحة حسب المستوى التأهيلي	40
191	نسبة استخلاص مبالغ القروض الصغرى الموجهة للمؤسسات السياحية	41
196	تطور عدد الجمعيات التنموية الممولة من طرف البنك	42
197	حصة القروض المصغرة الموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى	43
200	نسبة القروض المصغرة الممنوحة للسياحة حسب التوزيع الجغرافي	44
119	تطور نسبة القروض المصغرة الممنوحة للسياحة حسب النوع الاجتماعي	45
202	تطور نسبة استخلاص مبالغ القروض المصغرة الموجهة للمؤسسات السياحية	46
205	النسبة القطاعية للمناصب المستحدثة عن طريق المراقبة	47
205	تغطية مبلغ المراقبة لكلفة المشاريع	48

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
223	دليل المستثمر السياحي لوزارة السياحة التونسية	01

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر التمويل المصرفي للمشاريع السياحية من أهم الدوافع التي من شأنها دفع هذا القطاع إلى الأمام، من حيث الأساليب والآليات، وبوجه خاص من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة السليمة للجهاز المصرفي للاضطلاع بهذا العبء، ومدى إمكانياته في تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكنه التكيف مع الأوضاع التي تعيشها البلاد، فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا في تمويل القطاع السياحي من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة.

وقد تأكد دور النظام المصرفي من خلال ما يقدمه من خدمات حيث أصبح من أهم دعائم القطاع السياحي، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة الاستثمار السياحي، فبذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود الاستثمار زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية الهيكل التمويلي للاقتصاد ككل وللقطاع السياحي بالأخص.

وليس ثمة شك أن تحقيق معدلات نمو لسياحي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية الاستثمار السياحي، و لعل أهم تلك العوائق هو قصور مصادر التمويل ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية السياحية.

وفي دراستنا هذه اخترنا دولة تونس الشقيقة من أجل دراسة قطاعها المصرفي والآليات التمويلية التي يتيحها للاستثمارات السياحية، والدور الذي يلعبه في التنمية السياحية للبلاد، نظرا لكون القطاع السياحي العصب الرئيسي للاقتصاد التونسي، لأن فوائضه من العملة الصعبة توجه لدعم واردات الدولة الأساسية من مواد استهلاكية ومواد نفطية، وغيرها من المواد الأساسية، ومن هذا المنطلق ارتأينا اختيار فترة دراسة مدتها 07 سنوات تمتد من سنة 2012 إلى غاية 2018، حيث شهدت تونس خلال هذه الفترة أزمتين مهمتين، أولاها ما يسمى بـ "ثورة الربيع العربي" سنة 2011، التي أدت لتغيير النظام السياسي للدولة حيث ساد عدم الاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي لا يشجع الاستثمار بتاتا، كما شهدت أيضا هجمات إرهابية على متحف باردو في تونس العاصمة ومنتجع سياحي بولاية سوسة أدت إلى وفاة 59 سائحا أجنبيا، مما أثبت فشل الأمن التونسي في احتواء الحادثتين وانعدام الأمن الذي نفر السياح من تونس، الأمر الذي بدوره أدى لتراجع المداخل السياحية للبلاد، مما أثر على الاستثمارات السياحية التي

تلقت ضربة موجعة من خلال عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أمام المصارف، حيث أغلقت العديد منها أبوابها معلنة إفلاسها، وارتكزت دراستنا على عرض محاولات القطاع المصرفي لمواجهة هاتين الأزميتين من الجانب التمويلي والتسهيلات التي منحها للمستثمرين السياحيين لمواصلة نشاطهم، وهل أنت هذه الحوافز بنتائج أم لا، وهو ما سنعرضه في القسم التطبيقي للبحث.

وللإلمام بنظرة عامة حول هذا الموضوع، ارتأينا القيام بهذه الدراسة التي سنجيب فيها على الإشكالية التالية:

الإشكالية: ما مدى مساهمة التمويل المصرفي في دعم المؤسسات السياحية في تونس؟

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية يمكننا أن نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

- ما هي المقومات التي تمتلكها تونس في قطاع السياحة؟

- ما هو أثر المجهودات التمويلية المبذولة من طرف الدولة التونسية على تشجيع المشاريع السياحية؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: تسعى الدولة التونسية من خلال القطاع المصرفي إلى تشجيع الاستثمار السياحي بكل الطرق الممكنة.

الفرضية الفرعية الأولى: يمكننا ملاحظة أثر التسهيلات التمويلية المصرفية من خلال الإيرادات المالية الواردة من القطاع السياحي.

الفرضية الفرعية الثانية: تمتلك تونس إمكانات ومقومات هائلة في المجال السياحي.

مبررات اختيار الموضوع:

- المستوى المرتفع للخدمات السياحية المتوفرة في تونس.

- معرفة السياسات التمويلية المصرفية الداعمة للقطاع السياحي في تونس.

- معرفة السبل المنتهجة من طرف الدولة لإعادة بعث الثقة في المجال السياحي بعد الثورة، وبعد الهجمات الإرهابية لسنة 2015.

أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف الدراسة إلى:

- إلقاء نظرة على القطاع المصرفي التونسي.
- التعرف على قطاع السياحة في تونس.
- دراسة لآليات التمويل المصرفي المتاحة في تونس.
- تحليل أثر التمويل المصرفي على الاستثمار السياحي في تونس.
- دراسة تطبيقية لأكبر البنوك الناشطة في تمويل المؤسسات السياحية الكبرى.
- دراسة تطبيقية لأكبر البنوك الناشطة في تمويل المؤسسات السياحية المتوسطة والصغيرة.
- معرفة السبل التي سعت الدولة من خلالها إلى تشجيع القطاع السياحي بعد الأزميتين التي شهدتهما سنة 2011 و 2015.

أما أهمية الدراسة فهي نابعة من:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في دور القطاع المصرفي في دعم الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي في تونس ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية للبلاد بطريقة غير مباشرة، وكيف واجه القطاع السياحي والمصرفي الصعوبات التي طرأت على البلاد خلال الفترة المدروسة (فترة ما بعد الثورة)، والفترة ما بعد الهجمات الإرهابية.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة الدور التمويلي للقطاع المصرفي للمشاريع السياحية من خلال الآليات المتاحة للتمويل في دولة تونس خلال الفترة المتراوحة من 2012 إلى غاية 2018.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق أهداف البحث سيتم اعتماد المنهج التاريخي عن طريق عرض إحصائيات تظهر التطورات التاريخية طبقا لفترة الدراسة استنادا على مصادر متنوعة حول القطاع المصرفي والسياحي التونسيين، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، سنعتمد على المنهج الوصفي للتوضيح التفصيلي للإجراءات والآليات المستخدمة من طرف الدولة التونسية لإعادة بعث الثقة في القطاع السياحي عن طريق القطاع المصرفي.

كما سنستخدم في النهاية المنهج التحليلي لدراسة الإحصائيات السابقة من أجل الوصول إلى نتيجة تبين تطور نسبة تمويل البنوك للمشاريع السياحية وترتيب تونس ضمن بعض المؤشرات العالمية المتعلقة بالسياحة، حيث سنستخدم لدراسة وتحليل تلك الإحصائيات والأرقام.

مرجعية الدراسة:

في أثناء إنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على مراجع مختلفة من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية ودولية حيث كانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية بالإضافة إلى الإحصائيات المأخوذة من المواقع الإلكترونية للهيئات التونسية والدولية.

صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في مكتبات الجامعة التونسية.
2. صعوبة التنقل إلى تونس من أجل جمع المعلومات.
3. صعوبة جمع المعطيات اللازمة لإنجاز وتحليل هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تعرضت لموضوعنا، تمكنا الاطلاع على 03 أطروحات دكتوراه وعدة رسائل ماجستير وماستر والعديد من الدراسات التطبيقية المفيدة التي احتوت على إحصائيات حديثة:

1. أطروحة دكتوراه للباحث د. علي قابوسة تحت عنوان: دور التمويل المصرفي في رفع قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل -دراسة حالة تونس الجزائر- (2014)، تناول فيها الباحث دراسة شاملة لقطاع التمويل المصرفي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأثر الذي يلعبه القطاع المصرفي في خلق فرص العمل من خلال تلك المؤسسات عن طريق التمويل الذي يضعه تحت تصرفها.
2. أطروحة دكتوراه للباحثة مليكة حفيظ - شبايكي تحت عنوان: السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر (2003)، تناولت فيها الباحثة مفاهيم السياحة وتطورها واتجاهاتها، كما تطرقت إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة.
3. أطروحة دكتوراه للباحثة بوعقلين بديعة تحت عنوان: الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر (2006) تطرقت فيها الباحثة إلى مدخل للسياحة بحيث شمل التعاريف النظرية الخاصة بالسياحة والمفاهيم المرتبطة بها، ثم تناولت الاستثمارات السياحية وعلاقتها بالتسويق السياحي مع التركيز على العرض والطلب السياحي.
4. أطروحة دكتوراه للباحث ساعد بوراوي تحت عنوان: تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (2017) تطرق فيها الباحث إلى التعاريف النظرية للاستثمار السياحي مع التطرق لحالة تونس في الجانب التطبيقي من البحث.
5. مقالة بمجلة الابتكار والتسويق، بعنوان دور التسويق السياحي في دعم السياحة التونسية للباحثة سعود وسيلة وفرحات عباس (2017) تطرق فيها الباحثان إلى المزيج التسويقي الذي اعتمدته تونس للترويج للقطاع السياحي للارتقاء بالمنافسة العالمية مرورا بمختلف الظروف التي شهدتها البلاد والتي أثرت على القطاع السياحي.
6. مقالة بمجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE للباحثان عيساوي سهام وحوحو فطوم تحت عنوان: واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس -دراسة مقارنة- (2017) تطرق فيها الباحثان إلى تشخيص القطاع السياحي في الجزائر وتونس من خلال التعرض لأهم مكونات العرض والطلب السياحي عبر الإحصائيات المتعلقة بعدد السياح وإيرادات السياحة وغيرها، ومحاولة تطوير القطاع السياحي الجزائري مقارنة بنظيره التونسي.

محتويات البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى أربعة فصول فصل نظري وفصل تطبيقي حيث تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة متعلقة بآليات التمويل البنكي بنوعيه التقليدي والإسلامي إضافة إلى نظرة عامة حول السياحة مع دراسة نظرية للاستثمار السياحي والعلاقة بينه وبين مختلف المتغيرات الاقتصادية، أما الفصل الثاني فقد درسنا فيه القطاع المصرفي التونسي ككل مع التطرق لمختلف مؤشرات نشاطه المالي والاقتصادي، وفي الفصل الثالث تناولنا معظم المؤهلات السياحية للدولة التونسية التي تكون مجتمعة مع بعضها مناخا شبه مثالي للاستثمار السياحي إضافة إلى القطاع المصرفي الذي يمثل بدوره أحد تلك المؤهلات، أما الفصل الرابع فقد تناول دراسة تطبيقية للقطاع المصرفي التونسي عن طريق دراسة لبنكين تم اختيارهما كعينتين على أساس أن الأول هو أول بنك على مستوى البلد من ناحية تمويل المؤسسات السياحية الكبرى، أما الثاني فهو البنك الأول في البلد من ناحية تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وبالتالي شمل هذا الفصل تحليل أثر التمويل البنكي للمشاريع السياحية في تونس خاصة خلال الفترة المدروسة والتي تميزت بكونها تلت ثورة محلية وهجمات إرهابية أثرت على الثقة في هذا المجال، كما تم التطرق في نهاية الدراسة إلى رؤية مستقبلية لسياسة التمويل المصرفي للاستثمار السياحي في تونس.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول القطاع المصرفي والسياحي

تمهيد

إذا كان العجز الذي يعاني منه الأعوان الاقتصاديون داء فإن التمويل هو الدواء، سواء كان العجز كلي أو جزئي، فالتمويل يعتبر محرك عجلة الاقتصاد ووسيلة الربط بين المؤسسات والأعوان الاقتصاديون فهو يساعد على دوران الكتلة النقدية.

تختلف صور التمويل وهذا بحسب مصدرها، ومن بين أهم مصادره التمويل المصرفي، هذا الأخير الذي تختلف صيغته باختلاف نوع البنك الذي يمنحه.

من جهة أخرى، سنتطرق لأثر التمويل المصرفي على دعم المؤسسات السياحية ومنه على القطاع السياحي الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية للدول والذي يتميز بكونه ذو طابع خدماتي، حيث عرفت السياحة في السنوات الماضية اهتمام كبير من طرف المجتمعات، ولقد ساعدت عدة عوامل على بيان أهميتها خلال مراحلها الأولى، كما زاد الاهتمام بها بشكل أكبر في الحاضر من خلال عوامل أخرى أكثر تطورا خاصة بعد ظهور المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، فلقد أصبحت السياحة علما قائما بذاته، وأصبح هناك مختصين وباحثين يعملون على توضيح مفاهيمه ووضع أسسه التي يقوم عليها، ومن أجل التعرف أكثر على هذه المفاهيم، سوف نتعرض لتقديم نظري لهذا القطاع وما يتميز به من خصائص الذي يجعل منه صناعة متميزة، ثم إبراز أنواع السياحة والسوق السياحي مبرزين أهم جوانب العرض والطلب فيه، إضافة إلى إبراز آثار السياحة والاستثمار السياحي على الاقتصاد والمجتمع، وسيكون تدرج العرض على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التمويل المصرفي

المبحث الثاني: ماهية السياحة والاستثمار السياحي

المبحث الأول: ماهية التمويل المصرفي

يعتبر التمويل المصرفي من أهم عناصر التوازن الاقتصادي من خلال جمع المدخرات ومنح القروض، حيث بوجوده تتاح الفرص الاستثمارية للأشخاص ذوي القدرة على الاستثمار، وبغيابه تتجمد رؤوس الأموال بدون فائدة وهي عبارة عن خسارة اقتصادية، ودور البنوك هو إيجاد التوازن الأمثل لتشغيل تلك الأموال.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التمويل المصرفي

قبل الخوض في عملية التمويل المصرفي بجوانبها المعقدة، وجب التمكن من مختلف المصطلحات التي تدور حول هذه العملية، ومن هنا سنعرض أهم الجوانب النظرية لها على سبيل الاطلاع لا التعمق نظرا لشساعة الموضوع.

1. ماهية التمويل المصرفي

1.1. تعريف التمويل:

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقاتها، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي وكما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لا بد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الاحتياج وكيفية الحصول عليه، وقد تعددت تعاريف التمويل والتي نذكر منها:

يعرف التمويل على أنه "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة".

كذلك يعرف على أنه "توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك".

كما يعرف "مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة من الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة".¹

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما محلي أو خارجيا.

2.1. العوامل المحددة لأنواع التمويل:

إن أحد العوامل المحددة للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولن يتأتى ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها، وكذا المعايير المعتمدة في اتخاذ قرار التمويل.

1.2.1. الملائمة: والمقصود بها الملائمة بين أنواع المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال، فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال العامل مثلاً هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل بل يفترض تمويله بقرض قصير الأجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال المقترضة لحددها الأدنى، أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي، فسيكون في هذه الحالة تمويله إما عن طريق المالكين أن بقرض طويل الأجل.²

2.2.1. المرونة: ويقصد بالمرونة قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعاً للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال حيث أنه هناك بعض مصادر التمويل أكثر مرونة من غيرها³، ويقصد بالمرونة كذلك تعدد مصادر التمويل

¹ حمزة الشبيخي، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 1998، ص 20.

² جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص 309، 310.

³ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 413.

المتاحة لإمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغيير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل.¹

3.2.1. التوقيت: إن هذا العامل يرتبط بالمرونة، وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية، وتحقيق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل.²

4.2.1. الدخل: وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق إيجابياً يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل.

كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض.³

5.2.1. الخطر: إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي، والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعريض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة، وتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك وهذه الأولويات تتمثل في أولوية الدائنون ثم الملاك الممتازون ثم العاديون عند توزيع الأرباح، وأولوية إعطاء الدائنون أموالهم أولاً ثم الملاك الممتازون ثم العاديون عند تصفية أصول الشركة، ومن ناحية أخرى لا يكون هناك خطر إذا كانت المؤسسة تعتمد على أصولها في تمويل عملياتها إذ تبقى أصول المؤسسة لملاكها في حالة تعطل أعمال المؤسسة أو حتى تصفية المؤسسة.⁴

2. أهمية التمويل المصرفي

يعتبر التمويل الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة.

¹ هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للطباعة والنشر، 2000، ص 122.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 104.

³ هيثم محمد زغبى، مرجع سابق، ص 118.

⁴ هيثم محمد زغبى، مرجع سابق، ص 121.

إن المؤسسة تحتاج إلى مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الإنتاجية المختلفة التي تمر بها، وهذا ما سوف نقوم بإيضاحه في النقاط التالية:

1.2. أهمية التمويل المصرفي خلال مرحلة الشروع في الاستثمار:

وتأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة، إضافة إلى تكوين رأس مال عامل والمتمثل في المواد الخام وقطع الغيار ومختلف المواد الموجودة في المخازن.

2.2. أهمية التمويل المصرفي خلال مرحلة الإنتاج:

وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج لعناصر الإنتاج المختلفة، حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة وهذا بهدف إنتاج سلع وخدمات.

3.2. أهمية التمويل المصرفي خلال مرحلة التسويق:

وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلع للبيع، حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتوزيعها، ولا تتم هذه المراحل إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية، كما أنه في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل انتهاء عمليات الإنتاج وهذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعد في مواصلة عملية الإنتاج، وبعد انتهاء عملية التسويق وتصريف الإنتاج تتحول المواد المباعة مرة أخرى إلى سيولة نقدية تحصل عليها المؤسسة من أجل مواصلة عملياتها الإنتاجية من جديد.

ومن هذا يتضح لنا أن للتمويل أهمية كبيرة في تحريك عجلة الإنتاج بمراحلها المختلفة حيث تكون المؤسسة بحاجة إلى رأس المال لتغطية مختلف نفقاتها سواء الاستثمارية الثابتة والمتغيرة ومرحلة الاستغلال أو الإنتاج وأخيراً مرحلة التسويق أو البيع.

المطلب الثاني: صيغ التمويل المصرفي

يختلف زبائن البنك من حيث طبيعة نشاطهم وطبيعة مشاريعهم، كذلك من حيث استراتيجياتهم وخططهم التمويلية، ومن هنا وجب علينا التطرق لمختلف الصيغ التمويلية التي تمنحها المصارف، لمعرفة كيفية تمويل الاحتياجات بالشكل الأنسب لها.

1. صيغ التمويل المصرفي التقليدي

1.1. التمويل المصرفي المحلي (الوطني)

هناك العديد من المعايير التي يمكن أن يتم من خلالها تقسيم صيغ تمويل البنوك التجارية أو تقسيم القروض ولكن التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها:

- القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال؛
- القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستثمار.

1.1.1. القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال:

وهي القروض التي لا يتجاوز أجلها السنة، وجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها هي قروض قصيرة الأجل، حيث أن هناك اعتمادات تدرج في الموازنة العامة للدولة للتمويل الطويل الأجل لوحدات القطاع العام. ولكن يلاحظ في تونس أن كثيرا من القروض قصيرة الأجل تتجدد سنة بعد أخرى مما يضيف عليها في الواقع طابع غير قصير الأجل.

- **تسهيلات الصندوق:** "هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها العميل فهي تهدف إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية احتياجاته الآنية، ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر حيث تكثر نفقات العميل كنتيجة قيامه بدفع رواتب العمال أو تسديد فواتير حان أجلها أو دفع الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي فهي تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح لعميل حيث يقتطع مبلغ القرض".¹

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص 12.

- **السحب على المكشوف:** عبارة عن قرض بنكي لصالح العملاء الذين يواجهون نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل حيث يتمثل في المبلغ الذي يسمح البنك لعميله بسحبه مما يزيد عن رصيد حسابه الجاري على أن يفرض البنك على هذا العميل فائدة تتناسب والفترة التي تم خلالها سحب مبالغ تفوق رصيده الدائن، ويوقف البنك حساب الفائدة بمجرد عودة الحساب إلى طبيعته.
 - **القروض الموسمية:** "هي نوع خاص من القروض البنكية وتتشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد عملائه، فالكثير من المنشآت نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمنشأة تقوم بصرف النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج وتقوم ببيع الإنتاج في فترة خاصة. ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج وبيع اللوازم المدرسية وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية حيث تمتد فترة الإنتاج، وتحصل المبيعات في فترة معينة، كفترة الدخول المدرسي بالنسبة للوازم المدرسية وفترة ما بعد جني المحصول بالنسبة للمحاصيل الزراعية، والقروض التي يمنحها البنك للعميل لتمويل تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى المرتبطة بعملية الإنتاج تسمى القروض الموسمية وهذا القرض يستعمل إذا لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للعميل".¹
 - **قروض الربط:** "عبارة عن قرض يمنح للعميل لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، لكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية، ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل، ولكن هناك فقط أسباب معينة أخرت تحققها".²
 - **الاعتمادات المستندية:** يعتبر الاعتماد المستندي صيغة تسوية خاصة بالتجارة الخارجية إضافة على كونه عبارة عن قرض معتمد في هذا المجال.
- "ويتمثل الاعتماد في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد قيمة وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام وثائق أو مستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها".³

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 60.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص 61.

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، الطبعة السابعة، ص 117.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هناك علاقة تتجم عن فتح الاعتماد المستندي لصالح المستورد تربط بين أربعة أطراف هي: المستورد، المصدر، بنك المستورد وبنك المصدر.

وللاعتدال المستندي عدة أنواع من بينها الأنواع الرئيسية التالية: الاعتدال المستندي القابل للإلغاء، الاعتدال المستندي الغير قابل للإلغاء، الاعتدال المستندي المتجدد، الاعتدال المستندي الغير المتجدد.

- **الاعتمادات بالتوقيع:** هو الالتزام المقدم من طرف البنك للدفع لحساب المدين إذا كان هذا الأخير في حالة عجز عن الدفع ما يميز هذا النوع من الاعتمادات أن منح القرض لا ينتج عنه أي تدفق صادر للأموال بل يتدخل البنك كطرف ثالث بتوقيع وثيقة يتعهد من خلالها ضمان عميله أمام متعاملي هذا الأخير تسمى هذه الوثيقة عادة بالضمان أو الكفالة.

- **خصم الأوراق التجارية:** يعرف الخصم بأنه عملية القيام بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها ثم يتم تحصيل قيمتها من المدين في التاريخ المحدد. يمكن النظر إلى عملية الخصم من جانبين، من جانب الدائن الأصلي ومن جانب الدائن الجديد، فمن جانب الدائن الأصلي فإن الخصم يعني شراء ورقة دين (أي قبول هذا الطرف دائنا لطرف آخر) وهو يعني تقديم مال جاهز، سيولة مقابل الوفاء به من قبل المدين الأصلي المذكور اسمه في ورقة الدين.

- **تسبيقات على البضائع:** عبارة عن قرض يقدم للمنشآت لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على البضائع كضمان للمقرض أثناء هذه العملية يجب التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها على غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها وهذا بالنسبة للبنك لأنه سيمسكها عنده كضمان.

والصيغة الأكثر ضمانا وتداولاً للتسبيقات على البضائع هي التمويل عن طريق الخصم الخاص بسند الخزن. هذا الأخير هو عبارة عن ورقة تجارية تتعلق بالبضائع المخزونة، والموضوعة في المخازن العامة، وفي مقابل إيداع البضائع ترسل المخازن العامة، وحسب طلب المودع ما يسمى بإيصال سند الخزن، في الجزائر هذه الوظيفة وظيفة المخازن العامة تقوم بها الشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة، والتي أصبحت حاليا تحمل رمز MTA.

- **التسبيقات على الصفقات العمومية:** هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتنظم طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية، ونظرا لطبيعة

الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية خاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا، يجد المقاول المكلف بالانجاز نفسه بحاجة إلى أموال ضخمة في الحال لدى هذه السلطات، ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال".¹

2.1.1. القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستثمار:

1.2.1.1. قروض متوسطة الأجل:

هذا النوع من القروض هو موجه لتمويل الاستثمارات أو المشاريع التي تتراوح مدتها بين سنتين إلى سبعة سنوات وموضوعه في الغالب هو تمويل مشتريات المعدات والآلات وكذا وسائل الإنتاج والنقل فلتطول مدة هذه القروض فإن البنك يكون معرضا لعدة مخاطر متعلقة إما بطبيعة هذه القروض وهذا لتجميد أموال البنك لفترات طويلة أو متعلق بالحالة المالية لطالب القرض وهو خطر عدم التسديد. ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، ويتعلق الأمر بقروض المدة، وقروض التجهيزات.

- **قروض المدة:** "تستحق خلال مدة تتراوح عادة بين ثلاث إلى سبع سنوات مما يعطي المقترض الاطمئنان بتوفير التمويل ويقلل من أخطار إعادة تمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل. وذلك لأن درجات المخاطرة في الاقتراض القصير الأجل تكون عالية بالنسبة للمنشآت المقترضة، فإذا استحق قرض قصير الأجل ومازالت المنشأة بحاجة على الأموال، فإنه يوجد دوما احتمال بأن لا يوافق البنك على تجديد القرض، أو أن يجدد القرض بمعدل فائدة مرتفع وشروط أخرى غير مناسبة بسبب تغير في الأوضاع سوق النقد أو في أوضاع المنشأة (تدني ترتيبها الائتماني)".²

تسدد قروض المدة عادة على أقساط دورية متساوية، إلا أنه قد لا تكون الأقساط التسديد هذه متساوية، أو متساوية باستثناء آخر دفعة التي تكون أكبر من سابقتها، حيث يتم التسديد للقرض بحسب جدول اهتلاك القرض الذي يتم الاتفاق عليه مع المنشأة.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص 63-64.

² أحمد بوراس، أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابه، الجزائر، 2008، ص 43.

- **قروض التجهيزات:** عندما تقوم المنشآت بشراء آلات أو تجهيزات فغنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل من البنوك التجارية بضمانة هذه الموجودات، ويسمى هذا النوع من التمويل بقروض التجهيزات وتوجد عدة أنواع من التجهيزات التي يمكن تمويلها بهذا الشكل.
- "تمول عادة الجهة المقرضة ما بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات وتبقى 20% إلى 30% من القيمة كهامش أمان للممول، تدفع من قبل المقرض".¹

2.2.1.1. قروض طويلة الأجل:

- تجاوز مدتها 5 سنوات و تستعمل عادة في تمويل المشروعات: الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع، لكي يؤمن هذا التمويل تستعمل المؤسسة قرض الإيجار.
- **قرض الإيجار (Crédit Bail):** يعتبر قرض الإيجار دائرة حديثة للتجديد في طرق التمويل رغم احتفاظه بفكرة القرض، فقد أدخل تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والهيئة المقرضة، وتعرف طريقة القرض الإيجاري توسعا سريعا في الاستعمال رغم حداثتها. ويعبر القرض الإيجاري على العملية التي يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى تحت تصرف مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد بأقساط متفق عليها (ثمن الإيجار).

2.1. التمويل البنكي الخارجي (الدولي)

- 1.2.1. **قرض المورد:** هو قرض مصرفي متوسط أو طويل الأجل يمنح للمصدر الذي يمنح هو الآخر مهلة تسديد لزيونه (المستورد) وتتراوح مدة التسديد التي منحت للمستورد من طرف المصدر 18 شهرا وهو عملية تمويل صفقة تصدير يتولى فيها المصدر تمويل الصفقة اعتمادا على موارده المالية أو الاعتماد على أحد المصارف عن طريق خصم مستحقته (سندات الدفع أو الكمبيالة) لدى المصرف، وفي هذه العملية تقوم علاقة مباشرة بين المصدر وهذا المصرف الذي يوفر التمويل اللازم لصفقة التصدير وبعد انتهاء أجل الدفع المحدد أصلا بين المصدر المستورد يقوم البنك بتحصيل قيمة الكمبيالة من المستورد .

¹ منير ابراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف للنشر، والتوزيع، 1998، ص 128.

2.2.1. قرض المشتري: هو قرض مصرفي متوسط وطويل الأجل يمنح لمشتري أجنبي، يقدم فيه البنك قرض ويسدد المبلغ للمصدر، وذلك عند تسليم البضاعة أو المنتجات ويبرم الاتفاق أو عقد القرض بين المشتري الأجنبي والبنك المقرض ويشمل هذا القرض نوعين من العقود هما: عقد القرض بين المصدر بين المصرف الممول والمستورد مباشرة، والعقد التجاري الذي يحدد واجبات البائع والمشتري ويبين طرق الدفع، ويتم ضمانه لدى هيئة ضمان الصادرات مقابل عمولة.

3.2.1. القروض المشتركة: وهي أداة تمويل للمقترضين الذين يحتاجون إلى قروض كبيرة الحجم بالأورو دولار ولآجال تصل إلى 5 سنوات، وأحيانا 10 سنوات، ويعرف القرض المشترك بأنه قرض كبير القيمة إذ تتراوح قيمته بين بضعة العشرات من ملايين الدولارات إلى ما يتجاوز البليون دولار، ونظرا لضخامة قيمة هذه القروض فإنه يشترك في منحها مجمع "كونسورتيوم" (Consrantium) من البنوك الدولية والمؤسسات الدولية الكبرى من مختلف دول العالم، ويساهم كل منها بمبلغ معين في قيمة القرض لتوفير المبلغ المطلوب الذي قد تستحيل عملية توفيره من بنك واحد فقط نظرا لضخامة قيمة مبلغ القرض وكذلك توزيع مخاطر عدم السداد.¹

ويحقق سوق العملات الدولية للمقترض سرعة الحصول على قروض المشاركة خلال فترة قصيرة من الزمن بسبب خبرة العاملين في السوق والسرعة، (ويعتبر نوعا من الدعاية للعميل وللبنوك المقرضة له في الأسواق المالية الدولية).

ومنه نستنتج أن الأطراف المشاركة في عملية القروض المشتركة هم: المقترض، مجموعة البنوك المقرضة، المدراء المساعدون، المشاركون العاديون، البنك الوكيل.

كما يسترشد في تحديد سعر الفائدة، بما يسمى بينوك المرجع، ويبلغ عددها ثلاثة بنوك وتكون مهمتها تحديد سعر الفائدة المعروض على الودائع بالعملات الأوروبية الدولية بين البنوك العاملة في سوق لندن والذي يطلق عليه اسم (LIBOR).²

4.2.1. أوراق السندات الدولية: تعتبر أسواق السندات الدولية حديثة نسبيا، إذ أنها بدأت تحتل مركزا هاما في مجال الاستثمارات المالية الدولية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، وأصبحت السندات في الفترة الحالية تمثل أحد أهم التوظيفات الاستثمارية طويلة الأجل، ومن ثم أصبحت تمثل جانبا هاما من

¹ مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص: 79.

² مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 91 - 92.

الاستثمارات التي تدخل حافظة الاستثمار المالي لأي مؤسسة.

وترجع أهمية السندات الدولية عموماً إلى كونها:

- أداة استثمارية طويلة الأجل تساهم في إعادة توزيع المدخرات على المقرضين على المستوى الدولي.
- أداة ملائمة لتوظيف هذه الأموال في مجال مضمون وقليل المخاطر.
- ذات سيولة مرتفعة رغم طول آجال استحقاقها إذ يمكن التنازل عنها بالبيع في السوق الثانوية.

وتنقسم أسواق السندات الدولية إلى نوعين رئيسيين هما:¹

✓ **السندات الأوروبية:** وهي عبارة عن سندات يصدرها المقرضون الذين ينتمون لدولة معينة خارج حدود دولتهم وفي أسواق رأس المال لدول أخرى وبعملة غير عملة الدولة التي تم فيها طرح هذه السندات للاكتتاب فإذا قامت مؤسسة جزائرية بإصدار سندات مقومة بالدولار الأمريكي وتم بيعها أو الاكتتاب فيها في أسواق رأس المال بلندن أو زيورخ... إلخ، فإن هذه السندات يطلق عليها أورو سندات (Euro-bond) وعادة ما تتولى تجمعات مصرفية دولية إدارة هذا الإصدار.

ومن أهم خصائص السندات الأوروبية أنها تصدر دون الخضوع للقيود والرقابة أو الإجراءات التنظيمية التي تسود الأسواق المحلية، ويضعها عادة البنك المركزي أو السلطات النقدية والمالية في هذه الأسواق، كما أنها غير متاحة للاشتراك الجمهور في إصدارها وإدارتها، ولكن عليه إدارة وتنظيم الإصدار الذي يتم عن طريق بنوك الاستثمارات أو التجمعات المصرفية التي يخول إليها هد إصدار وترويج السندات نيابة عن المقرض مقابل عمولة، تحسب بنسبة معينة من القيمة الاسمية للإصدار، ويتم بعد ذلك تشكيل مجموعة البيع التي تتمثل في مجموعة واسعة الانتشار من البنوك والوسطاء الذين يملكون حسابات غير مقيمة بالعملات الأجنبية، وتتولى مجموعة البيع سلفة الذكر تسويق الإصدار بين المستثمرين النهائيين، من الأفراد والمؤسسات. كما أن الفوائد المستحقة على هذه السندات عادة ما تكون معفاة من الضرائب. أما بخصوص سعر الفائدة عليها فهو يتأثر بظروف السوق وتفضيلات المستثمرين، وفي معظم الحالات فإن عائد السندات الأوروبي يرتبط بعائد السند المحلي الذي يتم إصداره بنفس العملة

¹ عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993، ص: 122.

التي أصدر بها السند الأوروبي.¹

✓ **السندات الأجنبية:** وهي عبارة عن سندات دولية يصدرها المقترضون الذين ينتمون لدولة معينة خارج حدود دولتهم، وفي أسواق رأس المال لدولة أخرى وبعملة نفس الدولة التي تم طرح السندات بها، فإذا قامت مؤسسة جزائرية بإصدار سندات مقومة بالدولار الأمريكي وتم بيعها والاكتتاب فيها في أسواق رأس المال في نيويورك فإن هذه السندات يطلق عليها سندات أجنبية (Foreign bond). ويتم طرح هذه السندات وبيعها بواسطة تجمعات مصرفية معينة بحيث تتولى هذه التجمعات التي توجد في دولة معينة إصدار هذه السندات وترويجها داخل حدود هذه الدولة، وبعملة نفس الدولة، ويتم توزيع الإصدار بين المكتتبين بنفس أسس توزيع الإصدارات المحلية.

والجدير بالذكر أن عمليات تنظيم الإصدارات بواسطة التجمعات المصرفية الدولية تقع في نطاق التعامل في السوق الأولية للسندات أو ما تعرف بـ "سوق الإصدار Premary Market" أما السوق الثانوية أو ما تعرف بـ "سوق التداول Secondary Market" فإنه يتم فيها تداول السندات الدولية وانتقالها من مشتريها الأصليين إلى مستثمرين جدد. وكلما تطورت السوق الثانوية لبيع وشراء السندات الدولية وارتفع حجم التعامل بها كلما ارتفعت جاذبية هذه السندات أمام المستثمرين.

5.2.1. القروض الحكومية والمنظمات الرسمية:

تتكون من مصادر ثنائية ومن مصادر دولية وإقليمية متعددة الأطراف كما تتضمن الجزء الخاص بتحليل مصادر التمويل الدولي متعدد الأطراف تلك التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي لأعضائه.

- مصادر التمويل الثنائية:

تتمثل المصادر الثنائية في التمويل الدولي في تلك القروض والمساعدات التي تعقد بين الحكومات المختلفة ويتم منح هذه القروض بعد عدة مفاوضات تجري بين حكومات الدول المانحة وحكومات الدول المتلقية للقرض وتدور عادة هذه المفاوضات حول قيمة القرض، أجل استحقاقه، معدل الفائدة، مصاريف الارتباط، طريقة الاتفاق والسحب من القرض، كيفية السداد، وفترة السماح إن وجدت.

والواقع أن التمويل من المصادر الرسمية الثنائية لم يظهر بشكل محسوس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قدمت الو.م.أ قروضها ومعوناتها لدول غرب أوربا في إطار مشروع مارشال الأمريكي،

¹ عادل المهدي، مرجع سابق، ص: 124.

وحينما قررت الأمم المتحدة اعتبار الفترة (1960 - 1980) بمثابة عقدي التنمية العالمية، إذ تم توجيه نداء دولي بضرورة تخصيص ما لا يقل عن 1% من إجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة ليقدّم على شكل معونات للدول النامية.

- مصادر التمويل متعددة الأطراف:

تتمثل المصادر الرسمية للتمويل الدولي متعدد الأطراف في مصدرين أساسيين هما: مؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات التمويل الإقليمية. وتضم مؤسسات التمويل الدولي ما يلي:

- البنك الدولي للإنشاء والتنمية.
- مؤسسة (شركة) التمويل الدولية.
- هيئة التنمية الدولية.
- صندوق النقد الدولي

كما تنقسم مؤسسات التمويل الإقليمية إلى كل من:

- بنك الاستثمار الأوربي.
- بنك التنمية الإفريقي.
- بنك التنمية الآسيوي.
- بنك الأمريكيتين للتنمية.
- البنك الإسلامي للتنمية.
- صناديق التنمية الإقليمية.
- صندوق النقد العربي.

2. صيغ التمويل المصرفي الإسلامي

البنوك الإسلامية ملزمة في نشاطاتها ومعاملاتها المختلفة بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، من عدل وإنصاف في المعاملات ودون الاستيلاء على حقوق البعض لحساب البعض الآخر، وكذا توجيه مواردها المالية واستثمارها بالابتعاد عن الأنشطة المحرمة شرعا، عدم التعامل بالفائدة وتحريمها كما أنها تقوم بتوجيه التمويل إلى الأنشطة الاستثمارية واستخدامها بما يحقق مصلحة المجتمع الإسلامي بالإضافة

إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة¹، عن طريق توفير سبل التمويل للمنشآت والأفراد والذين لا تتوافر لهم رأس المال أو ضمانات يقدمونها، مع تقاسم نتيجة الاستثمار سواء أكانت ربح أو خسارة.

1.2. التمويل بالمضاربة:

وقد برزت المضاربة كأحد البدائل الأساسية للتعامل بالفوائد التي توصلت إليها البنوك الإسلامية.

1.1.2. مفهوم المضاربة:

المضاربة في اللغة اسم مشتق من الضرب في الأرض -بمعنى السير فيها- ومن الخطأ الشائع استخدام اللفظ للدلالة على شراء الأسهم أو الذهب أو العقارات توقعاً لارتفاع الأسعار، والبيع لجني الأرباح. وبالتالي فلفظ المضاربة يعتبر ترجمة غير آمنة لكلمة (Speculation) الانجليزية والتي تقترب من معنى المقامرة.

أما في الاصطلاح فقد عرفها الفقهاء بطرق مختلفة نذكر منها:

* عرفها ابن رشد: "بأن يعطي الرجل الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً".

* يعرفها وهبة الزحيلي: "بأنها عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في النهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليه. أما الخسارة إذا وقعت فيتحمّلها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله. أي أن رأس المال من طرف، والإدارة والتصرف فيه من طرف آخر".²

من خلال أقوال الفقهاء والباحثين في المضاربة يمكننا تعريف المضاربة بأنها:

عقد بين طرفين يقدم بموجبه الطرف الأول المال (البنك) والطرف الثاني الخبرة والجهد (المضارب) مع الاتفاق المسبق على كيفية توزيع الأرباح في حالة تحققها، أما في حالة تحقق الخسارة فصاحب المال أو البنك هو من يتحمّلها على أساس أن الطرف الثاني خسر الجهد والوقت وهذا في حالة الخسارة الخارجة عن إرادة الطرف الثاني، وفي حالة تحقق الخسارة نتيجة لتقصير المضارب فإنه يتحمل كذلك الخسارة المالية.

¹ منير إبراهيم هندي، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 10.

² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 27.

2.1.2. أهم شروط المضاربة:

- أن يكون رأس المال نقدي¹؛
- أن يكون رأس المال معلوما لكل من رب المال والمضارب من حيث الجنس والصفة والقدر؛
- أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب؛
- أن يتم تسليم رأس المال للمضارب؛
- أن يكون العمل مشروعاً؛
- أن يكون حق التصرف في المال وإدارته من حق المضارب فقط ولا يتدخل رب المال.
- أن يكون نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح محددًا عند التعاقد؛
- أن يكون نصيب كل طرف نسبة شائعة من الربح وليس مقداراً محددًا؛
- أن يكون الربح مشتركاً بين الطرفين، فلا يجوز أن يقتصر الربح على أحد الطرفين.

3.1.2. أنواع المضاربة:

- أ. **المضاربة المطلقة:** "هي كل نوع من المضاربة التي تكون خالية من أي تقييد العمل بزمان أو مكان أو نوع معين كأن يقول صاحب رأس المال للمضارب خذ هذا المال مضاربة على أن يكون بيننا على وجه كذا".²
- ب. **المضاربة المقيدة:** هي التي يقيد فيها صاحب المال عامل المضاربة بنوع معين من العمل، والمضاربة المقيدة هي الأكثر استعمالاً من طرف البنوك الإسلامية نظراً لإمكانية متابعة سير أموالها.
- ج. **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل. أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب المال فقط.
- د. **المضاربة المشتركة:** هي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب الأموال والمضاربون.

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 34.

² أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 134.

2.2. التمويل بالمشاركة:

1.2.2. مفهوم المشاركة:

تعتبر المشاركة إحدى مجالات الاستثمار الهامة في البنوك الإسلامية، فهي من أهم البدائل الناجحة للتمويل، "ويرتبط لفظ المشاركة في اللغة بلفظ الشركة وهي الاختلاط شريكين".¹ أما في الاصطلاح فتعني: "أن يشترك اثنان أو أكثر في رأس مال يتجران به كلاهما، والربح يوزع على حساب أموالهما أو على نسبة يتفق عليها عند العقد".² ويعرفها آخرون بأنها:

- تعاقداً أو اتفاقاً بين طرفين أو أكثر على المساهمة في تمويل مشروع ما فهو يتمثل في تقديم المشاركين للمال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل مشارك ممتلكاً لحصة في رأس المال بصفة دائمة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح".³
- من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل، وإنما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربحاً أو خسارة حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل ومن هنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة لا علاقة دائن بمدين".⁴

من خلال ما سبق يمكن القول أن المشاركة هي عقد بين طرفين، وقد يكون البنك إحدى أطراف هذا العقد، حيث يقوم البنك بتمويل المشروع بنسبة معينة في رأس المال أو يقوم بشراء أسهم في شركة ما قائمة ليصبح مالكا فيها بحصة في رأس المال حيث تصبح تربطه بعميله علاقة شريك بشريك وليست علاقة دائن بمدين، ولذا يكون لكل منهم الحق في الإدارة والإشراف وهذا حسب حصص الأسهم التي يمتلكها وبموجب ذلك يتحصل كل طرف على نسبة من الأرباح في حالة تحققها و تقرر توزيعها بحسب اتفاق سابق مبرم بين الطرفين، كما يمكن أن تلحق بهم خسارة في حدود مشاركتهم في رأس المال.

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 165.

² حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 162.

³ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 137.

⁴ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 162.

2.2.2. أهم الشروط العامة للمشاركة:

- أن يكون رأس المال نقدياً؛
- أن لا يكون رأس المال ديناً، وأن يكون حاضراً عند بدء العمليات؛
- أن يتم توزيع الأرباح بالنسب المتفق عليها؛
- أن يتم توزيع الخسائر حسب نسبة مساهمة كل طرف في رأس المال، ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك؛
- أن يكون الربح موزعاً بين المشاركين بحصة شائعة منه في الجملة لا مبلغاً مقطوعاً؛
- أن لا يضمن أحد الشركاء مال الشركة أو نصيب شريك آخر، وإنما يكون هناك ضمانات ضد التعدي والتقصير وسوء الأمانة من جانب الشريك المفوض ب الإدارة؛
- ليس للشريك التبرع بمال الشركة أو الإقراض أو الهبة أو الإعارة.

3.2.2. أهم أنواع المشاركات في البنوك الإسلامية:

تأثرت المشاركة في البنوك الإسلامية بموقف هيئة الرقابة الشرعية في كل بنك، واستقر الأمر عموماً في البنوك الإسلامية على شكلين أساسيين للمشاركة: فهي إما مشاركة ثابتة، أو متناقصة منتهية بالتملك.

أ. المشاركة الثابتة أو المستمرة: وهي التي يدخل البنك فيها كشريك مع المتعامل في رأس مال عملية تجارية أو صناعية محددة، يقترحها هذا الأخير عليه، فيصبح الطرفان شريكين في ملكيتها وتسييرها والرقابة عليها، والمقصود بكونها ثابتة هو استمرارية وجود كل طرف فيها حتى نهايتها، وتأخذ المشاركة الثابتة إما شكل مشاركة ثابتة مستمرة وفيها يشترك البنك مع شريك أو مجموعة من الشركاء في إنشاء مشروع دائم ومستمر لا ينتهي إلا بتصفية المشروع، وإما مشاركة ثابتة منتهية وهي المشاركة التي تخص عملية تجارية تنتهي بانتهاء هذه الصفقة.

ب. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك: وهي المشاركة التي يتم فيها تحديد نصيب كل من البنك والعميل في رأس مال المشروع، وعندما يبدأ هذا المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجياً عن حصته في رأس المال ببيعها إلى العميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة زمنية معينة يتفق عليها مملوكاً من طرف العميل، وقد أقر مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي ثلاثة صور للمشاركة المتناقصة تمثلت في: الصورة الأولى أن يتفق البنك مع الشريك على أن يكون حلول هذا الشريك محل البنك بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة، الصورة الثانية يتفق فيها البنك مع متعامله على أساس حصول البنك على حصتين حصة نسبية من الدخل

الصافي المحقق وحصة مخصصة لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل، أما الصورة الثالثة ففيها يحدد نصيب كل شريك في شكل حصص أو أسهم يكون لكل منها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع ويحصل كل شريك على نصيبه من الإيراد.

3.2. التمويل بالمربحة:

1.3.2. مفهوم المربحة: المربحة لغة" من الربح، وهو النماء في التجار، ويقال بعت السلعة مربحة

على كل عشرة دراهم درهم، وكذلك اشتريته مربحة، ولا بد من تسمية الربح.¹

وتعرف المربحة على أنها:

- إحدى صور البيوع، حيث يتم في المربحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة الشراء البائع لها (تكلفة الشراء: سعر الشراء + مصروفات الشراء) إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مربحة لأجل أو على أقساط.²

- بيع المربحة هو بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم.³

من خلال ما سبق يمكننا القول أن المربحة هي قيام البنك بشراء سلعة معينة وإعادة بيعها وذلك بتكلفة شرائها مضاف إليها ربح معلوم يتم الاتفاق عليه، ويتم بيع السلعة لأجل أو على أقساط، وقد يتم بيع المربحة بصفة عادية كما قد يتلقى البنك الإسلامي أمرا بشراء أو استيراد تجهيزات أو أصول محددة المواصفات من قبل المشتري حيث يحقق بيع المربحة مزايا عديدة لكل من البائع والمشتري.

2.3.2. أهم شروط صحة بيع المربحة:

- أن يكون رأس المال معلوما لأن الجهالة به تقضي إلى فساد عقد البيع.
- أن يكون العقد الأول صحيحا فعدم صحة العقد الأول يؤدي لفساد العقد الثاني، كبيع الطير في الهواء؛
- أن يكون العقد الأول خاليا من الربا فبيع المربحة هو بيع مرتب على الثمن الأول مع زيادة ربح؛
- بيان العيب الذي حدث بالسلعة بعد شرائها من البائع الأصلي؛
- بيان الأجل لأن السلعة إذا بيعت بثمن مؤجل عادة يكون أعلى من الثمن الأصلي.

¹ أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 87.

² أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 136.

³ أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص 87.

3.3.2. أنواع المراجعة:

هناك العديد من أنواع المراجعة و من أهم أنواع المراجعة ما يلي:

أ. **المراجعة العادية:** تكون بين طرفين هما البائع والمشتري، ويمتنع البائع فيها التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مربحة بثمن وريح يتفق عليه.¹

ب. **المراجعة المركبة:** يقصد بها أن يتفق المصرف والعميل على أن يقوم المصرف بشراء البضاعة وتملكها ويلتزم العميل بشرائها من المصرف بعد ذلك، ويلتزم المصرف بأن يبيعها بسعر آجل أو عاجل.²

4.2. التمويل بالإجارة:

1.4.2. مفهوم الإجارة:

الإجارة لغة: "اسم للأجرة وهي كراء الأجير، والإجارة اصطلاحاً هي تملك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض".³

والإجارة في الاصطلاح تعني:

- "عقد يتم بموجبه تملك منفعة معلومة لأصل معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة".⁴

- "تمليك أو بيع منفعة بعوض معلوم".⁵

- "تمليك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مالي معلوم".⁶

¹ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 136.

² أحمد سالم عبد الله، بيع المراجعة وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، مكتبة الرسالة الحديثة، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 206.

³ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 136.

⁴ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 206.

⁵ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 196.

⁶ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص 260.

من خلال التعاريف نستخلص أن الإجارة تعني بيع حق الانتفاع مع الاحتفاظ بحق التملك، حيث يقوم في البنوك الإسلامية على أساس طلب العميل الحصول على أصل من الأصول الثابتة للانتفاع بها والتي لا يستطيع شرائها أو التي قد لا يحتاجها إلا لفترات محدودة، فهو يطلب حيازة الأصل لفترة معينة وذلك من أجل الاستفادة منه مقابل ثمن معلوم قد يدفعه دورياً أو مرة واحدة، وفي الغالب تتضمن عقود الإيجار حق خيار حيازة ذلك الأصل أي أن العميل له الحق في شراء الأصل عند نهاية عقد الإجارة، وعندها يكون ما دفعه العميل كثمن للإيجار يمثل جزءاً من ثمن شراء الأصل.

1.4.2. شروط الإجارة:

- من أهم شروط الإجارة ما يلي:
- أن تكون المنفعة مباحة شرعاً؛
- أن تكون المنفعة معلومة عند التعاقد لانتفاء الجهالة المفضية إلى النزاع؛
- أن تكون الأصول مقدورة التسليم، فلا تقع الإجارة على أصل مرهون أو أصل لا يستطيع تسليمه؛
- أن لا يكون الأصل معيبة بشكل يخل بالانتفاع أو يمنعه؛
- أن يكون الثمن معلوماً جنساً ونوعاً وصفة؛
- أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل.

2.4.2. أنواع التأجير في البنوك الإسلامية:

- أ. **التأجير التشغيلي:** "هو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكه (البنك الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار".¹
- ب. **التأجير المنتهي بالتمليك:** "هو عقد إجارة يتضمن وعداً من المؤجر إلى المستأجر بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر إضافة إلى الأجرة. وغالباً ما يتم سداد هذا الثمن على أقساط".²

5.2. التمويل بالسلم:

بيع السلم هو تلك الصيغة التي تقوم على التعجيل بالثمن وتأجيل الحصول على البضاعة، بما يوفر التمويل اللازم للمنتجين ورجال الأعمال على أساس شرعي بدلاً من الاقتراض بالفائدة.

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 210.

² غسان محمود ابراهيم، منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص 81.

1.5.2. مفهوم السلم:

السلم في اللغة "هو الإعطاء والترك والتسليف، وهو لغة أهل الحجاز المقابل للسلف في لغة أهل العراق".¹

و يعرف اصطلاحاً على أنه:

- "بيع مال بمال، يقبض فيه الثمن عاجلاً وتسلم فيه البضاعة آجلاً، فهو ثمن عاجل بثمن آجل".²
- "بيع آجل بعاجل، أي هو بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويعجل فيه تسليم الثمن، وهو بيع شيء موصوف في الذمة".³
- "هو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل".⁴
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السلم على أنه عبارة عن الشراء مع التسليم المؤجل، حيث يؤدي فيه المشتري كامل الثمن المتفق عليه للبائع الذي يعد بتسليمه البضاعة الموصوفة بدقة في موعد آجل.

2.5.2. شروط السلم:

- لكي ينعقد بيع السلم صحيحاً يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:
- أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس (مثلاً قمح)، النوع (مثلاً جيد)، القدر (مثلاً الوزن)، والصفة؛
- أن لا يكون المسلم فيه نقوداً أنها لا تصح أن تكون مبيعاً؛
- أن يتم تسليم المسلم فيه بعد فترة زمنية محددة، فلا يجوز التسليم الفوري للمسلم فيه؛
- أن يكون المسلم فيه من النوع الذي يكون موجوداً في العادة في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم؛
- أن يتم في العقد التحديد الدقيق للمبيع ومقداره والوقت ومكان التسليم؛
- أن يتم تسليم المسلم (الثمن) في مجلس العقد؛
- بيان مقدار المسلم (الثمن) (مليون، نصف مليون ...)، وجنسه (دينار، دولار، ...).

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 257.

² نفسه.

³ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 207.

⁴ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 198.

5.2. التمويل بالاستصناع:

1.5.2. مفهوم الاستصناع:

الاستصناع لغة "من فعل صنع صناعة، وهو طلب الصناعة، أي طلب صناعة الشيء".¹

واصطلاحا فقد وردت عدة تعاريف منها:

- "هو طلب شخص من آخر صناعة شيء ما له، على أن تكون المواد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين".²

- "الاستصناع هو بيع عين مما يصنع صنعا يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد بمواد من عنده مقابل ثمن محدد".³

- "هو الطلب الذي يتم من أجل القيام بصناعة محددة الجنس والصفات سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة على أن تكون المواد من عند الصانع، مقابل مبلغ معين عند التسليم أو عند أجل معين، ويقبل الصانع بذلك".⁴

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن أسلوب الاستصناع يتمثل في عقد بين الصانع والمستصنع يتضمن قيام الصانع بصنع شيء محدد الصفات للمستصنع، وتكون المواد المستعملة في الصناعة من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا أو على أقساط أو مؤجلا.

2.5.2. شروط عقد الاستصناع:

- أن يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر.
- أن يكون ما يجري فيه التعامل بين الناس، وقصد هنا بأن يبرم عقد الاستصناع على شيء يدخل في نطاق ومجال تعامل المال فيه.
- عدم ضرب الأجل فيه، فقد اختلف علماء المذهب في هذا الشرط كثيرا، ويقول الكاساني: "إن الأجل إنما الشرط فيه السلم ترفيها وتيسيرا على المسلم إليه ليتمكن من الاكتساب في المدة ... والشهر مدة

¹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 283.

² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 191.

³ محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 283.

⁴ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 214.

معتبرة، يمكن فيها الاكتساب فيحقق معنى الترفيه فأما ما دون ذلك ففي حد القلة ... فكان له حكم الحلول".¹

3.5.2. أشكال عقد الاستصناع:

هناك عدة أشكال الاستصناع أهمها:

- الاستصناع الذي يتم بموجبه قيام الصانع بصنع الشيء محل العقد وتحمل المستلزمات والعمل المطلوب لتصنيعه.
- الاستصناع الموازي: يقوم بموجبه الصانع بطلب من صانع آخر صناعة ما طلب منه بنفس المواصفات مقابل تقاسم معه الأرباح المحققة نتيجة عملية الاستصناع هذه، وبالتالي الاستصناع في هذه الحالة يكون غير مباشر ومتعدد الأطراف.
- الاستصناع بأقساط: "يكون عندما تتطلب عملية الاستصناع موارد مالية كبيرة مثل: بناء مجمع صناعي عندئذ يتم الاستصناع وفق دفعات مالية متعاقبة".²

¹ شوقي أحمد دنيا، الجعالة الاستصناع، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1990، ص32.

² حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 216.

المبحث الثاني: ماهية السياحة والمنتج السياحي

من جهة أخرى ومن جانب المتغير التابع لبحثنا، وهو السياحة والمؤسسات السياحية، يجب علينا الاضطلاع بالمصطلحات التقنية لهذا المتغير، لأن السياحة ليست فقط سفر واستجمام، والمؤسسات السياحية ليست مجرد فنادق ومطاعم، بل هي علم قائم بحد ذاته له اختصاصات تدرس في الجامعات العالمية، وهو كغيره من القطاعات والأسواق له خصوصياته ويتحكم فيه العرض والطلب، وهذا ما سنبينه من خلال هذا المبحث ليتسنى لنا الخوض في الدراسة التطبيقية بسهولة.

المطلب الأول: مدخل عام للسياحة

انطلاقا في الدراسة النظرية لقطاع السياحة والمؤسسات السياحية سنعرض التعريف التقني للسياحة، وسندرس السوق السياحية وطريقة تحركها، إضافة إلى عرض الآثار المختلفة للسياحة.

1. ماهية السياحة والمنتج السياحي

1.1. ماهية السياحة:

يعود أول تعريف للسياحة للألماني Guyer Freuler عام 1905، والذي يعرفها على أنها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وهي ثمرة تقدم وسائل النقل".¹

يعرف شراتنهوفن السياحة على أنها "التفاعلات، أي الأنشطة الاقتصادية المباشرة وغير مباشرة الناتجة عن وصول زوار إلى إقليم أو دولة بعيدة عن موطنهم الأصلي، والتي توفر الخدمات التي يحتاجون إليها وتشبع حاجياتهم المختلفة طوال فترة إقامتهم".²

أما تعريفات المنظمات الدولية فمنها:

¹ ليلي بوحديد، إلهام يحيوي، "إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 5، جامعة المدية، جانفي 2016، ص114.

² عيسوي سهام، حوحم فطوم، "واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس: دراسة مقارنة"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جوان 2017، ص 82.

منظمة السياحة العالمية: تعرف السياحة على أنها "أنشطة المسافرين إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى.

تعريف الأكاديمية للسياحة: "السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار"

عرفت بصفة عامة بأنها نشاط يقوم به فرد أو مجموعة أفراد يحدث عنه انتقال من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر بغرض أداء مهمة معينة أو زيارة مكان معين أو عدة أماكن أو بغرض الترفيه، وينتج عنه الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى وإضافة معلومات ومشاهدات عديدة والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة.

2.1. خصائص السياحة:

يتميز النشاط السياحي بمجموعة من الخصائص يمكننا أن نذكر أهمها فيما يلي:¹

- تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني، كما تؤثر على القطاعات الأخرى وتتأثر بها؛
- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة حيث يحصل المستهلك على المنتج بنفسه في مكان إنتاجه وبالتالي فإن الدولة المضييفة لا تتحمل نفقات نقل المنتج خارج حدودها؛
- المنتج السياحي الذي يمثل مزيج من عناصر غير متجانسة تشكل كلا غير قابل للتجزئة حيث تسمح بإشباع حاجيات السياح، منها الطبيعية، الثقافية، النقل، الإقامة، الإطعام؛
- السياحة الدولية تتعرض إلى درجة من عدم الاستقرار، لتعلقها بتأثيرات من القوى الخارجية ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى الموسمية.
- صعوبة استقطاب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنويا بسبب كثرة المنافسة العالمية؛
- نطاق المنافسة الذي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة فالمنافسة في مجال السياحة غالبا ما تكون عالمية، فهي تتأثر بالتغيرات العالمية؛²
- تعدد جهات الإنتاج كون السياحة صناعة متداخلة ومركبة تحتوي على العديد من الخدمات التي تشكل مع بعضها صناعة كبيرة ومستقلة بحد ذاتها مما يتطلب درجة عالية من التنسيق؛

¹ حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2006، ص 46.

² سعيد محمد المصري، إدارة تسويق الأنشطة الخدمية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 142.

- وجوب القيام بحملات ترويجية لاستقطاب السياح المحليين والأجبيين.

3.1. تعريف المنتج السياحي:

يعرف على أنه "مزيج من الخدمات الملموسة وغير الملموسة المطروحة في السوق السياحي لغرض إشباع حاجات السياح في لحظة جاهزيتها، وتشتمل الأشخاص الذين يقدمون الخدمات والأماكن والمنظمات والنشاطات والتسهيلات، أو مزيجا مما سبق".¹

4.1. خصائص المنتج السياحي:

ويتميز المنتج السياحي بما يلي:²

- تكامل الخدمة السياحية حيث أنها تتكون من مزيج من الخدمات المترابطة ببعضها كالخدمات الفندقية وخدمات استقبال السائحين وخدمات النقل بأنواعها.
- يتكون المنتج السياحي من عناصر طبيعية كالمعالم الأثرية والطبيعية، ومن عناصر بشرية كالإقامة والنقل، الإرشاد السياحي، المتاحف، والعادات والتقاليد...الخ.
- صعوبة التحكم في المنتج السياحي، خصوصا العناصر الطبيعية أو عوامل الجذب السياحي التي تعتمد على المقومات الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها أو تغييرها.
- عدم ملموسية المنتج السياحي، فهو غير مادي من المستحيل تذوقه أو رؤيته.
- التلازم، أي أن الخدمات السياحية مشروطة بحضور الزبون ومقدم الخدمة، كما أن استهلاك الخدمة يكون وقت تقديمها، وبالتالي تكون قنوات التوزيع مباشرة.
- قابلية الفناء والطلب المتجدد، لأن الخدمات تستهلك بسرعة ولا يمكن تخزينها لذا يتم اللجوء إلى سياسات ترويجية كالتخفيضات مثلا.

¹ حميد عبد النبي الطائي، مدخل للسياحة والسفر والطيران، مؤسسة الوراق، عمان، 2003، ص 13.

² فؤاد حاج عبد القادر، أهمية المزيج التسويقي في ترقية الخدمات السياحية، مذكرة ماجستير العلوم التجارية فرع التسويق، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2010/2011، ص ص 97-98.

5.1. أنواع السياحة

1.5.1. أنواع السياحة من حيث الهدف

- **السياحة الترفيهية:** تكمن فيها الحاجة للراحة الضرورية لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد أي أن هدفها هو الترفيه والتحرر من الروتين اليومي، وهذا النوع من السياحة مرتبط بأوقات الإجازات، وهي تجذب أكثر من 75% من السياح.¹
- **السياحة الطبيعية:** تعد المغريات السياحية الحية من تنوع للنباتات الطبيعية والحيوانية مقصدا للسائحين للتمتع بجمال الطبيعة، خاصة إذا كانت تتميز ببيئة نظيفة لا يسودها التلوث، لاستعادة الهدوء وراحة النفس والأعصاب.
- **السياحة الثقافية:** وهي التي تهدف إلى إشباع المعرفة الحضارية والتاريخية لدى السائح، يعتمد هذا النوع على إقامة الندوات الثقافية والمعارض المسابقات ويدخل ضمن هذا النوع سياحة الآثار والأماكن التاريخية إقامة المهرجانات الثقافية والشعرية.
- **السياحة العلاجية:** تتمثل في تلبية الحاجة للعلاج والاستشفاء من الأمراض أو والبحث عن الراحة النفسية، هذا النوع من السياحة يعتمد بشكل كبير على الخصائص الطبيعية، وتعتبر السياحة العلاجية من الأنواع المهمة، نظرا لما تحققه من دخل معتبر.
- **السياحة الدينية:** يمكن تعريفها بأنها تدفق السياح بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها، تنفرد بهذا النوع دول معدودة من العالم تأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية المشهورة بالحج والعمرة القدس في فلسطين، الصين والهند لبعض الأديان والطوائف.
- **السياحة الرياضية:** هي نمط من السياحة يحاول إشباع رغبات السائحين في ممارسة الرياضة المفضلة لديهم أو السفر والإقامة من أجل المشاهدة فقط، ويعد هذا النوع من الأنواع الأكثر استقطابا للسائحين من مشاركين، مشجعين، هواة، رجال أعمال وصحفيين.
- **سياحة الأعمال:** يمكن تعريفها بأنها سياحة اللقاءات المهنية أو الوظيفية²، تتناول موضوعات تجارية، اقتصادية، علمية أو سياسية و يتم تنظيم مؤتمرات للمشاركة في المعارض.

¹ محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، ط1، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2002، ص 21.

² Pierre py, Le tourisme un phénomène économique, édition les études de la documentation française, Paris, France, 1996, P: 6.

2.5.1. أنواع السياحة من حيث الحدود

- **السياحة الداخلية:** هي السياحة التي يقوم بها المواطنين ما بين المناطق المختلفة داخل حدود بلادهم، ويقوم بها أفراد الطبقة المتوسطة.
- **السياحة الخارجية:** يطلق هذا التعبير على السياح الذين يقصدون أماكن سياحية خارج وطنهم الأم، ويطلق عليها أيضا السياحة الدولية والتي تمثل مصدر دخل مهم للعديد من دول العالم.

3.5.1. أنواع السياحة من حيث وفقا لمدة الإقامة:

- **سياحة موسمية:** يرتبط هذا النوع من السياحة بموسم معين، وتتميز بصفتها الدورية والتكرار بتكرار الموسم كل سنة¹، أي أن السياح يزورون نفس المكان سنة بعد سنة.
- **سياحة عابرة:** تكون عندما يقوم السائح فجأة ودون تخطيط مسبق بشكل عابر مثل: ركاب العبور Transit عندما يقومون برحلة سياحية أثناء عبورهم لدولة ما أو مكان ما.
- **السياحة شبه المقيمة:** تتعلق بالأجانب المقيمين في البلاد، وتكون إقامتهم شبه دائمة لغرض من الأغراض مثل: التعليم، التدريب، إقامة معارض للبيع... إلخ، حيث يحصلون على تصاريح حتى تكون إقامتهم قانونية، كما يمكنهم التنقل وزيارة معالم الدولة التي يقيمون بها.

4.5.1. أنواع السياحة وفقا لطريقة التنظيم:

- **سياحة فردية:** تتم السياحة الفردية عندما يقوم شخص واحد أو أسرة واحدة بالسفر، على أن يقوم فيها السائح بتنظيم رحلته بنفسه فهو الذي يختار الأماكن التي يرغب في زيارتها.²
- **سياحة منظمة:** غالبا ما يقوم بتنظيمها وترتيبها من طرف شركات سياحية، مصالح حكومية، نوادي اجتماعية أو نقابات العاملين من أجل التدريب والتحفيز والترويج.

¹ محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 51.

² Yves tinard, Le tourisme économie et management, 2^{ème} édition, Edition Dunod, Malakoff, France, 2000, P: 05.

2. السوق السياحية

1.2. العرض السياحي

يتضمن العرض السياحي ما تقدمه وتعرضه المنطقة السياحية على سواحها الفعليين والمتوقعين ويتضمن العرض السياحي عوامل الجذب الطبيعية، التاريخية والصناعية وكذلك الخدمات والسلع التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين وتفضيله عن بلد آخر¹.

ومن هذا التعريف السابق يمكن استنتاج العناصر التالية:²

- يتكون العرض السياحي من مجموعة منتجات سياحية ويختلف المنتج السياحي من سائح لآخر ويعبر عن مجموعة منافع يحصل عليها السائح من خلال زيارته للموقع السياحية المختلفة وما يرتبط بذلك من إقامة وتنقلات وخدمات أخرى كثيرة كالخدمات الأمنية والمصرفية وغيرها.
- تقديم المنتجات السياحية من جانب المنظمات الحكومية والخاصة: فالمنظمات الحكومية مثل هيئات تنشيط السياحة وما يرتبط بها من منظمات سياحية، أما المنظمات الخاصة مثل الفنادق ووكلاء السفر والسياحة، ومراكز الصرافة، وشركات النقل.
- ارتباط العرض السياحي بفترة زمنية معينة: فالعرض السياحي من المنتجات السياحية يرتبط بفترة زمنية معينة نظرا لأن محتويات العرض من المنتجات ينكمش ويتزايد من فترة لأخرى. لذلك قد تتوافر منتجات سياحية معينة في وقت معين، وقد لا تتوافر في وقت آخر.
- ارتباط العرض بأسعار معينة: يرتبط العرض السياحي بتغير الأسعار التي يدفعها السائح، نظرا لارتباط العرض بعامل السعر، فالعلاقة التي ترتبط بينهما طردية.

¹ حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011، ص 33.

² التسويق السياحي -العرض السياحي-، سلسلة كتب الاستراتيجية التسويقية، تخصص سياحة وأسفار، الوحدة الثامنة ص 54، على الموقع:

www.makktaba.com/2012/01/book-tourism-supply-its-properties.html, consulté le:

15/03/2019 à 11:30

وفيما يلي جدول يمثل المكونات والعناصر التي بمجموعها تؤلف العرض السياحي¹:

الجدول رقم 01 يبين عناصر العرض السياحي

المكونات الرئيسية	المكونات الفرعية	المكونات الجزئية للمكونات الفرعية
المكونات الطبيعية	الأرض، المناخ، المياه، الغطاء النباتي، الحياة البرية، المناطق الطبيعي	الموقع - المساحة - السمات - الثلوج - الشواطئ - البحيرات - المساقط المائية - الغابات - البساتين - الحيوانات.
المكونات البشرية	السكان، العمالة، الضيافة، التراث، المعاصرة	الأعداد - مستوى المهارة - الاستغلال - الأمان - الآثار - التاريخ - الفلكلور - الدين المواسم - المهرجانات.
المكونات المساعدة	العامة، المتخصصة، الوسيطة	إمكانية الوصول - سبل التنقل - مرافق الخدمات العامة - الإيواء الفردي - الإيواء الجماعي - الإطعام والشراب - التسلية واللهو - الترويج والرياضة - رعاية صحية - نوادي السفر.

2.2. الطلب السياحي

يعرف البعض أن الطلب السياحي على أنه مجموع الأفراد الفاعلين والمحتملين الراغبين في القيام برحلات سياحية، واقتناء السلع والخدمات السياحية المعروضة في الوجهة المقصودة لإشباع حاجياتهم ورغباتهم وطموحهم²، ويتأثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل³: عوامل الدفع التي تشمل الهروب من الروتين اليومي، وعامل الجذب الذي يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

ومن التعريف السابق يمكن استنتاج أهم خصائص الطلب السياحي في النقاط كالتالي:

- **الحساسية:** وتعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة اتجاه الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها السائدة في الدول المستقبلية للسياحة. فالتأثر بطبيعته يبحث عن المتعة والترفيه وإشباع حاجياته ورغباته المختلفة في محيط بعيد عن المشاكل.

¹ اسماعيل محمد علي الدباغ وآخرون، العلاقة بين العرض والطلب السياحي في محافظة النجف وإمكانية تنشيط السياحة الدينية فيها، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثاني والسبعون، 2008، ص 212.

² مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تسويق الخدمات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 34.

³ حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 31.

- **المرونة:** ويقصد بمرونة الطلب السياحي قابليته للتغير وإبداء رد فعل نحو الظروف والمؤثرات السائدة في السوق السياحي الداخلي والخارجي، حيث يعتبر الطلب السياحي عالي المرونة اتجاه التغير في الأسعار، ودخل الأفراد الباحثين عن تجارب سياحية.¹
- **الموسمية:** فمن المعروف أن الطلب على المنتج السياحي يتميز بالموسمية وعدم الاستمرارية طول العام، وتختلف الموسمية من منطقة لأخرى داخل نفس الدولة، لكن بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية في اتجاهها نحو استمرارية السياحة الدينية (العمرة) طول العام.²
- **المنافسة:** عدم سيادة المنافسة الصافية أو احتكار القلة في السياحة في كثير من الحالات يصعب على الدول الأخرى منافستها في هذا المجال أو الدول التي تمتلك مقومات سياحية من صنع الخالق وهذا بدوره يصعب على الدول المنافسة إنتاج مثل هذه الخدمات.³
- **التوسع:** المنتبج لحركة السياحة في عالمنا المعاصر يلاحظ أنها ظاهرة في توسع مستمر نتيجة لظروف سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية مختلفة سبق ذكرها من قبل، فالطلب السياحي في نمو مستمر، وإن اختلفت معدلاته وتسارعاته.⁴

3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة

1.3. الآثار الاقتصادية للسياحة:

1.1.3. الآثار الاقتصادية المباشرة للنشاط السياحي:

- **أثر السياحة على ميزان المدفوعات:** يقصد بميزان المدفوعات لبلد ما ذلك السجل الذي يوضح قيمة جميع العمليات الاقتصادية بين المقيمين في هذا البلد وبقية العالم خلال فترة زمنية عادة سنة، والسياحة تمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة وتأخذ مكانها ضمن مختلف الصادرات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات المصرفية ويؤثر الدخل السياحي على الميزان

¹ حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 33.

² مروان صحراوي، مرجع سابق، ص 40.

³ حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 33.

⁴ مروان صحراوي، مرجع سابق، ص 40.

التجاري تأثيرا مباشرا¹، حيث يتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت إيجابية أو سلبية، فإذا كانت سلبية وكان الأثر الإيجابي للميزان السياحي كبيرا فإنه قد يحد من العجز في الميزان التجاري أو يخفف منه على الأقل. أما إذا كانت نتيجة الميزان التجاري إيجابية ساعد الأثر الإيجابي للميزان السياحي في زيادة تلك الإيجابية في الميزان التجاري وبالتالي يمكن التأثير إيجابيا على ميزان المدفوعات للدولة. وتشكل السياحة مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية الذي تسعى دول العالم إلى الحصول عليها.

- **أثر السياحة على الإنفاق:** يمكن تعريف الإنفاق السياحي بأنه التقويم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السائحين، بمعنى أن كل إنفاق من جانب السائح إنما هو في المقابل خدمة سياحية يحصل عليها كالإنفاق على الخدمة الفندقية والتي تشمل الإيواء والإطعام، وعلى مختلف الخدمات التي يطلبها السائح أثناء إقامته بالفندق، هذا الإنفاق يمثل انتقال الأموال من السائحين إلى أصحاب المؤسسات الفندقية. ويتفرع على هذا الإنفاق سلسلة أخرى من النفقات وهي إنفاق القائمين على الصناعة الفندقية فيما يخص اقتناء وتجديد التجهيزات اللازمة للفنادق وبالتالي انتقال جزء من دخول القائمين على صناعة الفندقة إلى عملائهم الذين يمونونهم بالسلع والخدمات كما يذهب جزء من دخول أصحاب الفنادق إلى موردي الأطعمة المختلفة.²
- **أثر السياحة على التشغيل:** باعتبار السياحة قطاع مركب ومرتبطة مع القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي والتأمين والنقل، فهي بذلك تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في خلق العديد من مناصب الشغل وامتصاص جزء من البطالة، باعتبار أن السياحة تعمل على زيادة توظيف عوامل الإنتاج في المجتمع وبصفه خاصة عنصر العمل. وقد بينت الدراسات العديدة في هذا المجال أن التأثير مرتبط بالأهمية المعطاة للسياحة في الدخل الوطني وأولويتها في قائمة القطاعات الإنتاجية التي يتم الاستثمار فيها، ويقدر أن خلق منصب شغل في الفندقة ينجر عنه خلق منصب جديد في قطاع آخر، كما أن السياحة تخلق 2.75 وظيفة لكل

¹ جودي عبد القادر، أهمية التسويق في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 52.

² دما نوال، الإستراتيجية الترويجية وإسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص 22.

غرفة فندقية¹. ويمكن تصنيف القوى العاملة المرتبطة بصناعة السياحة إلى ثلاثة فئات رئيسية وهي العاملون الدائمون، العاملون الغير مباشرون، العاملون المؤقتين.

- **أثر النشاط السياحي على إعادة توزيع الدخل:** توجد المناطق ذات الأهمية السياحية عموماً على شواطئ البحار في الجبال، الريف، الصحراء، أماكن الآثار البعيدة، وهي الأماكن الأقرب إلى الطبيعة منها إلى العمران (المدن) ويعيش أغلب أهل هذه المناطق على نظام إنتاج بسيط يعتمد على الزراعة تربية المواشي، وبعض الصناعات الحرفية مما يؤدي إلى ضعف المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان². في هذه الظروف يمكن للسياحة وبمقوماتها الخاصة وأثارها الاقتصادية الدافعة أن تصبح مورداً مهماً لأهل هذه المناطق من خلال تنمية سياحية لهذه المناطق التي سوف تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي مداخيل جديدة.

2.1.3. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنشاط السياحي:

- **مضاعف الإنفاق السياحي:** إن الفكرة الأساسية لمضاعف الإنفاق السياحي هي أن المبلغ الذي يدخل قطاع السياحة يدور في حركة الاقتصاد الوطني دورات متعددة بحسب قوة هذا الاقتصاد، ويكون أثرها أكبر من قيمة المبلغ الأصلي، حيث يؤدي الإنفاق الاستثماري في القطاع السياحي وكذا الإنفاق الاستهلاكي من جانب السياح في مقابل الحصول على الخدمات السياحية المختلفة إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتفصيل ذلك أنه بالإضافة إلى زيادة حجم العمالة ودفع المرتبات والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة نتيجة للسياحة، تستخدم العملات التي تحصل عليها الدولة في الاستيراد مما يؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدولة³.

- **أثر السياحة على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى:** يؤدي التوسع في إنشاء المشاريع السياحية أو تطوير المشاريع الحالية إلى تحقيق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى والقطاع السياحي فالتوسع في إنشاء مشروع سياحي قد يتبعه توسيع أو ظهور مشاريع جديدة تمارس أنشطة اقتصادية وخدمية أخرى مرتبطة بالنشاط السياحي لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطاً وطلباً، بمعنى آخر فإن زيادة عدد الفنادق مع زيادة عدد السائحين

¹ عمر أبو العينين، تخطيط الطاقة الفندقية في ضوء الطلب السياحي، وقائع مؤتمر السياحة في مصر واقتصادياتها وإدارتها، جامعة المنصورة، 23-23/03/1988، ص 77.

² جودي عبد القادر، مرجع سابق، ص 54.

³ سهيل الحمدان، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، عمان، 2001، ص 61.

يتبعه زيادة في الطلب على المواد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات هذا سوف يؤدي إلى تنشيط الصناعات الغذائية والزراعة إضافة إلى زيادة الطلب على مختلف التجهيزات اللازمة للفنادق كما يؤدي وضع الدولة لبرنامج خاص بتنمية وتطوير القطاع السياحي سوف يؤدي إلى تنشيط ورشات البناء وإقامة مشاريع البنية التحتية الأساسية وكل هذه التشابكات بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى تسمى آثار الدفع الأمامية والخلفية.

- **أثر السياحة على تسويق بعض السلع:** غالبا ما يقدم السياح عند زيارتهم لدولة ما على شراء سلع ومنتجات تقليدية والتي تذكرهم بالمناطق والأماكن التي يزورونها، كما يقومون بشراء سلع أخرى تشتهر وتتميز بها الدولة السياحية المستقبلية للسياح على غرار السلع الغذائية التي يطلبونها خلال إقامتهم السياحية. الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتجات وطنية دون الحاجة إلى مصاريف الشحن والنقل إلى الخارج، وبالتالي كلما زادت الحركة السياحية أو بالأحرى عدد السياح القادمين من الخارج كلما زاد تسويق المنتجات المميزة للدولة المستقبلية ومنه ترتفع صادراتها من تلك السلع.

- **أثر نشاط السياحة على زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي:** على اعتبار السياحة صناعة مركبة تضم وترتبط تتميتها بالعديد من النشاطات الاقتصادية والتي تساهم في تنشيط السياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فإن القطاع السياحي يعتبر قطاع هام يساهم في جذب وتنمية الاستثمارات وذلك بتوفير مجالات متعددة للاستثمار كمراكز الاستشفاء المراكز الرياضية، المطاعم، وكالات السفر، الفنادق، وسائل النقل وغيرها. وكل هذه المجالات تتطلب استثمارات إضافية إلى الاستثمارات في المشاريع الكبرى، كتهيئة المناطق السياحية وتطويرها سواء عن طريق المستثمرين المحليين أو الأجانب.

2.3. الآثار الاجتماعية للسياحة:

1.2.3. الآثار الاجتماعية الإيجابية للسياحة:¹

- الازدهار المستمر للسياحة يقضي عدة مشاكل (البطالة، الركود الاقتصادي) وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المناطق العمرانية السياحية الجديدة؛
- السياحة الداخلية أصبحت تعبيراً عن الرغبة في رفع مستوى الصحة النفسية للشعب والقضاء على التلوث البيئي بانتشار المحميات الطبيعية، المسطحات المائية، والمساحات الخضراء؛

¹ محمد خميس زوكة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

- السياحة أصبحت أكثر من صناعة لأن للعنصر البشري فيها أهمية كبيرة، فهي تستهدف استعادة اللياقة الذهنية والعصبية بما يفيد الإنتاج، فالسياحة صناعة بشرية من الدرجة الأولى؛
- السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابيا بقضية الإنتاج والتنمية؛
- دائما يتم اختيار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة البلاد وظروفها ولا تتعارض مع القيم وأخلاقيات المجتمع وتوسيع قاعدة المشاركة لأكبر عدد ممكن من المواطنين ؛
- الاستثمار السياحي دائما يكون له عادة جانب يتمثل في رصف الطرق وتجميل المناطق وتحسين الخدمة التليفونية، ومشروعات الصرف الصحي وبذلك الكل ينتفع؛
- كما ينشأ التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلية للسائحين نتيجة لاحتكاك المباشر بين السائحين أنفسهم وبين أفراد المجتمع؛
- للسياحة علاقة بالتكافل الاجتماعي، فمن الصعب تصور إمكانية حماية التدفق السياحي واستمراره دون أن نضع في اعتبارنا ظروف الناس الذين يعيشون حول المدن السياحية¹. ومن أجل تحقيق التكافل على مستثمري السياحة أن يعيدوا استثمار جزء من أرباحهم بمناطق استثماراتهم.

2.2.3. الآثار الاجتماعية السلبية للسياحة:

- النشاط السياحي يولد قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بصورة مفاجئة وسريعة بالنسبة لسكان المناطق السياحية، والتي تختلف عن مورثاتهم الحضارية والاجتماعية التي نشؤوا فيها ؛
- انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي بسبب انخفاض مستويات المعيشة لبعض الدول، ومع استقبال سائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية، تحاول تلك الدول تحقيق مكاسب مادية سريعة وإن كانت بوسائل غير مشروعة. وانتشار بعض صور الانحراف تحت مسميات مثل التسلية، الترفيه، المتعة والراحة؛
- حدوث نوع من التصادم الثقافي أو المواجهة السلبية بين الثقافتين بسبب الاختلاف الكبير بين عناصر الثقافتين وأساليب الحياة والمعتقدات والأفكار.

¹ مصطفى الجندي، السياحة ضد البؤس، مقال-مجلة الأهرام-القاهرة، أبريل 1998.

3.3. الآثار البيئية للسياحة:

تستطيع السياحة جلب منافع عظيمة لبلد ما ولكنها في الوقت ذاته تجلب أثارا سلبية على البيئة الطبيعية، والأثرية لذلك فإن تنمية السياحة يجب أن لا تكون على حساب الموارد المحدودة التي تعتبر عامل جذب للسياحة حيث أن البيئة هي المادة الأولية للنشاط السياحي أو هي السبب في قيام هذا النشاط، ولقد أثرت البيئة في حياة الإنسان كما أثر الإنسان على البيئة وأصبحت علاقة لها جوانبها الإيجابية والسلبية وهذه العلاقة أدت إلى ظهور المشكلات البيئية التي أحاطت بعناصر البيئة الطبيعية والثقافية والعمرانية.¹

هذا وقد تنبعت الدول السياحية إلى الآثار السلبية التي تتركها السياحة على البيئة، فالسياحة تستهلك الموارد الطبيعية وبصدر عنها مخلفات صلبة وسائل وغازية، وهي بحاجة إلى بنية تحتية محددة لمعالجتها، لذا وجب عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للبلد، لأن ذلك سيؤدي لضرر لا سبيل لإصلاحه.

يمكن أن يكون للسياحة كغيرها من القطاعات الأخرى آثار سلبية إضافة إلى آثار إيجابية على البيئة البشرية حيث أن الترويج للسياحة الايكولوجية بالتأكيد هو السياسة الصحيحة التي يجب أن تنتهجها الدول السياحية باعتبارها صناعة تنموية حيث يأتي السوق إلى المنتج بدون الحاجة إلى استثمارات كبيرة.

لذلك فإن فكرة السياحة المستدامة تعتمد في الأصل على مواجهة احتياجات لسياح الحاضر مع توفير فرصة مشابهة لسياح المستقبل، فالسياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي.²

4.3. علاقة العولمة بالنشاط السياحي

يعرف صندوق النقد الدولي العولمة الاقتصادية: "تتمثل العولمة في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من

¹ لمياء السيد حنفي وفتحي الشرقاوي، الاتجاهات الحديثة للسياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 33.

² أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 90.

خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أرجاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية العالم".¹

إن ازدهار الاقتصاد وعولمته ستؤدي بدون شك إلى نمو في النشاط السياحي وزيادة عدد السياح والإنفاق السياحي بشكل عام. فالعلاقة بين السياحة والعولمة ناتجة في المقام الأول من كون السياحة نشاط اقتصادي يتجاوز حدود الوطن. وفي إطار تحديات العولمة وتحرير التجارة الدولية وتجارة الخدمات أدركت العديد من الدول أن تنمية صناعة السياحة هي الطريقة الصحيحة والمثلّية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لهذه الصناعة من خصائص وأهمية.

إن التطور الذي يتوقع أن تشهده وتعرفه السياحة على المستوى العالمي في ضوء العولمة يمكن رصده في النقاط التالية:

- إجراءات عبور الحدود: سوف تؤدي ظاهرة العولمة وخاصة في جانب ظهور التكتلات الاقتصادية إلى أن تصبح هناك بساطة وسرعة إن لم تلغى أصلاً إجراءات وتعقيدات عبور الحدود؛²
- تطور وسائل النقل: إن التطورات الحاصلة في ميدان النقل الجوي مافتتت تزداد إذ ظهر الجيل الجديد من الطائرات القادرة على استيعاب أكثر من 600 شخص في الرحلة.
- تخفيض ساعات العمل: في إطار العمل تفرض العولمة تخفيض مدة العمل من ستة أيام و10 ساعات عمل يوميا إلى 35 ساعة عمل أسبوعيا مع إمكانية العمل 5 أيام في الأسبوع.³
- التطور السريع في التكنولوجيا وانعكاساته ونتائج المتوقعة سياحيا: إضافة إلى أنظمة الدفع بدون تسديد نقدي فوري، تجاوزت السياحة الإلكترونية مفهوم خدمات الحجزات التقليدية لمقاعد شركات الطيران وغرف الفنادق والسفن وغيرها إلى خدمات أكثر تفاعلية⁴، فتجد أن بعض المواقع مثل موقع (travelocity.com) الذي يسمح لك باختيار المدينة أو الجهة التي تريد السفر إليها ووضع حدود الميزانية وتحديد طبيعة الرحلة (مغامرة، ترفيه...الخ) ليعود إليك محرك بحث الموقع بعدد من الخيارات المناسبة لطلبك وميزانيتك.

¹ آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007، ص 127.

² مليكة حفيظ شبايكي، السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص 207.

³ مليكة حفيظ شبايكي، مرجع سابق، ص 208.

⁴ لمياء السيد حنفي وفتحي الشرقاوي، مرجع سابق، ص 252.

- الاستقرار والأمان: أصبح الآن في عداد المسلم به أن السياحة لا تتطور في بلد فيه أو بجواره مباشرة اضطرابات سياسية أو حروب أو لا تتوفر فيها الشروط المحددة للبيئة، ومن ثم الاستقرار والأمان شروط ضرورية وأساسية للتنمية والتطور في القطاع السياحي في ظل العولمة.
- البيئة والسياحة: لقد ميز نهاية القرن 20م وبداية القرن 21م حديث عن التنمية المستدامة والسياحة البيئية ويستمر نمو السياحة البيئية مع طلبات متزايدة من السياح الذين يبحثون عن مقاصد سياحية نظيفة وذات طبيعة خلابة وغير ملوثة حيث يقضون مدة أطول وينفقون أكثر على المواقع الخضراء التي ستصبح أكثر تنظيماً.
- اتفاقية التجارة في الخدمات وأثرها على قطاع السياحة: تدعو الأهداف الرئيسية للاتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS) إلى المساواة في معاملة الخدمات المحلية والأجنبية والتقليل من التمييز والحماية في تجارة الخدمات بما في ذلك السياحة¹، بالسماح للموردين الأجانب بإنشاء وتقديم الخدمات السياحية في غير بلدانهم، والسماح لهم بالحصول على جميع المستلزمات من الخارج وإعطائهم الحوافز المحلية والمميزات الأخرى التي يتمتع بها مقدمو الخدمات المحليون، ولتحرير التجارة الدولية وانتقال السلع والأفراد بحرية آثار إيجابية على قطاع السياحة خاصة في مجال سياحة المؤتمرات والتدريب وسياحة رجال الأعمال.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار السياحي

تبعاً لما تم عرضه في المطلب السابق المفاهيم العامة لقطاع السياحة، سنتطرق في هذا المطلب إلى الاستثمار السياحي بما فيه المؤسسات السياحية، وكافة الجوانب المتعلقة بإنشاء مؤسسة سياحية من حيث الهدف والاستراتيجية والتمويل وغيره، كما سنتطرق لأحد المصطلحات الحديثة بإيجاز من أجل التعمق في البحث وهو ما يعرف بصناعة السياحة.

1. ماهية الاستثمار السياحي

1.1. مفهوم الاستثمار السياحي

إن الاستثمار السياحي يعتبر القاعدة أو الأرضية الصلبة لوجود سياحة متطورة وذلك لما يوفره من شروط أساسية لتنمية وتطوير هذا القطاع، فهو يعد مكملاً لمنتج سياحي راقٍ يجلب عدد هام من

¹ ناجي التوني، دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص 9.

السياح، ومنه فالاستثمار السياحي هو عبارة عن استثمار مادي مباشر، يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين (الإقامة، المأكل، النقل....) وذلك في إطار القوانين المحلية والدولية مقابل أجر محدد.

يتكون الهيكل الاقتصادي لأي دولة من عدة قطاعات تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية، وبما أن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في الهياكل الاقتصادية للدولة وخاصة تلك المتردية التي لا تحقق ناتجا وطنيا، ويعتبر الاستثمار السياحي أحد هذه الهياكل التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها لما له من دور هام في دورة الإنتاج والتوزيع.¹

تشمل الاستثمارات السياحية مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي، فالاستثمار يخص بناء وحدات فندقية وشبه فندقية، وكذلك المساهمة في تحسين الهياكل القاعدية التهيئة العمرانية، مؤسسات الطاقة، الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل والاتصالات.²

ويتمثل الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض، حجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياح للتعريف بمنتجاتها السياحية.³

2.1. خصائص الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار السياحي في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى سوف يتم إيجازها فيما يلي:

¹ أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، ط1، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 329.

² بوعقلين بديعة، الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2006، ص 47.

³ بوفليح نبيل، مداخلة بعنوان دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا حالة الجزائر - تونس - المغرب المقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر - واقع وآفاق -، المركز الجامعي البويرة، يومي 11-12 ماي 2010، ص32.

- يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية؛
- تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية؛
- تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- إن العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعاً نظراً لطول مدة الاستثمارات؛
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى؛
- لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتيكنولوجيا مثلاً فهي تعتمد على العنصر البشري؛
- تساهم في دعم الاقتصاد من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، لا يمكن نقلها من مكان لآخر.

1.3. استراتيجية الاستثمار السياحي

وفقاً لخطط التنمية الوطنية يلاحظ أن كل دولة تقوم بوضع استراتيجية الاستثمار السياحي الخاص بها التي تتناسب وطبيعة ظروفها السائدة، وفي كل الأحوال فإن استراتيجية الاستثمار السياحي يجب أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:¹

- تحديد المشروعات السياحية باعتبارها جزءاً من خطة سياحية تنموية.
- اختيار المشروعات السياحية وفقاً لدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والنطاق الزمني للخطة.
- إعطاء الأولوية لمصادر التمويل الوطني لأن لها الأفضلية على بقية المصادر التمويلية الأخرى.
- تطوير الهياكل التشريعية والإدارية المساندة للمشروعات السياحية.
- التعرف إلى المزايا والحوافز المتاحة للمشروعات الاستثمارية السياحية، بما يتناسب مع الاحتياجات الاستثمارية.
- قابلية المشروعات المختارة للتطبيق والتوظيف.

¹ حسن الساعوري، اقتصاديات حوض النيل، مجلة دراسات حوض النيل، العدد 04، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص 33-37.

إن انتهاج استراتيجية فاعلة للاستثمار السياحي في المجالات السياحية المتعددة والمتنوعة، تراعي النقاط المذكورة أعلاه، من المأمول أن تفضي إيجابيا إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية، خاصة فيما يتعلق باستدامة الموارد البيئية.

1.4. أهداف الاستثمار السياحي

تقوم العديد من الدول بالاستثمار في صناعة السياحة لأسباب اجتماعية وبيئية بدلا من الأهداف التجارية البحتة مثال ذلك الاستثمار في البنية التحتية والنقل، ومراكز المعلومات السياحية والحدائق والمتنزهات والتدريب والتطوير. وعلى الرغم من أن بعض الخبراء يرون أن تدخل القطاع العام وقيامه بالاستثمارات السياحية سيؤدي إلى أثر سلبي على القطاع السياحي على المدى الطويل، وحجتهم في ذلك أنه عند تدخل الدولة بالإعانات أو الاستثمارات يفقد القطاع خصائصه الاقتصادية المتمثلة في العلاقة بين العرض والطلب والسعر حيث أن هذا الوضع لا يصبح جاذبا للمستثمرين الخواص بل يصبح عامل طرد للمستثمرين لأن تلك الإعانات توقع خلل على المنافسة، ولعل أهم أهداف الاستثمار السياحي هي:¹

- الهدف الأساسي والرئيسي المتمثل في زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة كشركة الهلتون؛
- تطوير القطاع السياحي حيث أنه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عدد السياح ومن ثم زيادة المداخل السياحية؛
- الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة له أثريين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي؛
- تطوير الحركة الاقتصادية وذلك بما يحققه الاستثمار السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية والاتصالات؛
- زيادة الاستثمارات يؤدي إلى زيادة فرص العمل وذلك لما تتطلبه الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية؛
- الاستثمارات السياحية في المجال الثقافي تؤدي للاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليها، وكذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها؛

¹ نفس المرجع السابق، ص 40.

- تساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عنصر جذب للسياحة الداخلية والخارجية.

1.5. متطلبات الاستثمار السياحي

- **موارد التراث الثقافي:** من مواقع أثرية، مباني ومدن وصروح تاريخية، تراث عمراني وشعبي (العادات والتقاليد والمعتقدات والفنون والآداب) ومتاحف.
- **موارد التراث الطبيعي:** المواقع الطبوغرافية التي تشمل الجبال والأودية، والصحاري والعيون المائية، مواقع البيئة الصناعية، وتشمل المزارع والحدائق والآبار، تخصيص الأراضي أو المواقع المتميزة بمقومات سياحية لتطوير وجهات سياحية متكاملة.
- **التطوير السياحي:** وضع ضوابط تطوير (تخطيط حضري) يتناسب مع النمو السياحي، ربط التطوير السياحي بمحفزات استثمارية تساعد على توجيه الاستثمارات للقطاع السياحي، ربط التطوير السياحي بتنمية المجتمعات المحلية (توطين السياحة).
- **البنية التحتية (الخدمات العامة):** أهم مقومات النمو السياحي هو توفير الخدمات العامة (الكهرباء، المياه، الاتصالات)، توفير الخدمات بجودة عالية من شروط نجاح أي وجهة سياحية.
- **سهولة الوصول:** توفير خدمات النقل الجوي المناسبة والكافية والتي تغطي حجم الطلب، توفير طرق برية آمنة، مع خدمات مناسبة عليها، توفير لوحات إرشادية كافية.
- **إجراءات التراخيص النظامية:** من المهم وضوح وشفافية الأنظمة واللوائح والإجراءات التي تحدد التراخيص الخاصة بالاستثمارات السياحية، إيجاد آليات لتوحيد تعامل الجهات المختلفة مع الاستثمارات السياحية (مكتب الخطوة الواحدة)، التعامل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص كشركاء في تطبيق الإجراءات.
- **الموارد البشرية:** يتمثل دور الموارد البشرية كعامل من مقومات الجذب السياحي في قدرتها على تحقيق الحصول على قوة عمل فاعلة تسهم بفاعلية في تحسين أداء المؤسسات السياحية، فالمؤسسات السياحية الناجحة تقوم على قدرات ومهارات فنية متخصصة وقادرة على أداء الأعمال وإنجازها بالشكل المطلوب¹، فالكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال السياحة تسهم

¹ David W. Managing human resources in the hospitality industry, The Educational institute of American hotel and Motel Association, 1999, P 22.

كثيرا في تحقيق أهداف التنمية السياحية وتساعد في طرق تنظيم العمل وتنفيذه بالشكل الذي يضمن تخفيض التكلفة وتقليلها وزيادة جودة الخدمات.

- **الدعم المالي:** يتمثل في دعم أسعار الخدمات العامة المستخدمة كمدخلات إنتاجية (كهرباء، ماء ...)، تقديم القروض الميسرة من خلال صندوق التنمية السياحية، دعم تكاليف تدريب وتوطين العمالة الوطنية، معاملة تفضيلية كمصدر فيما يتعلق بالعملات الأجنبية، إعفاء جزئي من الرسوم الجمركية، تخفيض خدمات الرسوم العامة، توفير موارد مالية مستدامة للتنمية السياحية تأتي مباشرة من الدولة، رفع المخصصات المالية الموجهة للسياحة والآثار من الموازنة العامة.
- **السياسة الاقتصادية:** يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية بالوضوح والاستقرار، وأن تتسجم مع القوانين والتشريعات ويكون هناك إمكانية لتطبيقها، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة لتنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة. إن الاستثمار السياحي يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف المسطرة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع.
- **الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي:** يعد توفر البيئة السياسية المستقرة والأمن من أهم مقومات جذب الاستثمارات الخاصة (القطاع الخاص) الوطنية والأجنبية لأن الاستقرار السياسي والأمني يعمل على تشجيع السياحة ، كما يشجع السياح الأجانب ويحفزهم لزيارة مناطق الجذب السياحي في الدول المستقرة والأمنة، مما له الأثر الإيجابي في تحفيز الاستثمار السياحية.
- **الإعلام والتسويق السياحي:** يتمثل دور الإعلام والتسويق السياحي كعامل مهم لمقومات الاستثمار يتمثل في تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في مشروعات القطاع السياحي، إبراز المقومات والجاذب السياحية للمناطق السياحية، تنمية الوعي لدى السكان مع حثهم على المشاركة في عملية التنمية السياحية، التثقيف والتوعية بأهمية وتوفير الحماية لها ومواردها واتباع المنهج البيئي الرشيد الذي يحقق استدامة البيئة، توفير المعلومات السياحية وتحديثها، والاعتماد عليها كقاعدة بيانات معلوماتية، ليستفيد منها المستثمرون في القطاع السياحي، بتوظيف الوسائل الإعلامية الحديثة.

2. ماهية صناعة السياحة

1.2. تعريف صناعة السياحة:

لقد اهتم الكثير من العلماء والباحثين في المجالات ذات الطبيعة الاقتصادية، اهتماما واسعا بصناعة السياحة ومفهومها وأبعادها المتعددة، فيرى بعض الباحثين أن القرن الواحد والعشرين هو "قرن السياحة" باعتبار أن صناعة السياحة ستكون أكبر صناعة في هذا القرن.¹

فالسياحة هي صناعة ونشاط إنساني اقتصادي قبل أن يكون كيانا شاخصا ملموسا، فصناعة السياحة توصف بصناعة اللاملموس، فهي صناعة توصف بأنها صناعة خدمية من الطراز الأول وصناعة فن التعامل الإنساني والترفيهي مع أولئك المنفعين من خدماتها والقائمين على تقديمها على السواء.² ويرى المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC : 1999) أن السياحة صناعة ونشاط اقتصادي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الاقتصاد العالمي بنسبة 11% كما أنها توفر 200 مليون فرصة للعمل والتوظيف، بما يعادل نسبة 8% من العمالة في العالم.³

ويرجع التعريف الأول لمفهوم السياحة كصناعة إلى مطلع سبعينات القرن الماضي (1971م)، حيث أشار ديكاديت (Dekadet) إلى أن السياحة صناعة تستمد ثروتها عن طريق استيراد المستهلكين للمنتج في منطقة جغرافية معينة بدلا من تصدير المنتج النهائي للمستهلك.⁴ وأهمية هذا المفهوم تكمن في النظر إلى السياحة بوصفها منتجا يصنع ويدخل السوق (عرض)، ويستهلك ويواجه منافسة من مناطق أخرى تسوق لمنتج سياحي مشابه. هذه المعطيات تدخل هذا المفهوم في دائرة النشاط الصناعي والاقتصادي.

ومن المفاهيم التي تناولت تعريف السياحة بوصفها صناعة، المفهوم الذي قدمه ميكيرشر (Mekercher) في العام 1993، الذي أشار فيه إلى أن السياحة هي نشاط صناعي محصلته النهائية الراحة والاسترخاء والتعلم للمستهلكين من السياح الذين يتطلعون للاستمتاع خلال تجربتهم السياحية،

¹ عبد العزيز ماهر، صناعة السياحة، دار الزهراء للنشر، مصر، 2005، ص 12.

² حميد عبد النبي الطائي، التسويق السياحي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 01.

³ Andrew H. Environment and Tourism, Routledge, London, 2000, P 5-7.

⁴ Pearce D., Tourism Development, Longman Scientific and technical, London, 1998, P 191-210.

ويستخدمون في تحقيق ذلك التسهيلات والخدمات التي توفرها الدول المصيفة مقابل الإنفاق والدفع المالي من قبل السياح.¹

ويرى دافيدسون (Davidson) أن صناعة السياحة تفرض على أي دولة تسعى لجذب السياح والتوسع السياحي لإقليمها أن تؤمن الاحتياجات والخدمات الضرورية للسياح، منذ ساعة وصولهم وحتى مغادرتهم، وأن المؤسسات التي تقدم تلك التسهيلات والخدمات تشكل ما يطلق عليه (صناعة السياحة)². أما رؤية الغامدي ونظرته إلى السياحة على أنها صناعة فتعود إلى ما يشمله هذا القطاع من منتجين وموظفين وطالبي وظيفة والمنتج الذي يعني الخدمة أكثر من السلعة، وكذلك التأثير على الاقتصاديات بمختلف أحجامها، وكذا الصناعة التقليدية³.

وتمثل السياحة بمجالاتها المختلفة أكبر صناعة في العالم في مجال تشغيل وتوظيف اليد العاملة والقضاء على البطالة، وبالتالي فهي تسهم في تنمية اقتصاديات الدول، فقد تصدرت صناعة السياحة بمفهومها الشامل النشاطات الاقتصادية العالمية، إذ بلغ دخلها الإجمالي لعام 2001 نحو 4.494 بليون دولار أمريكي، وقد أتاحت فرص عمل لنحو 208 مليون شخص، حيث بلغت إنتاجيتها 12% من الإنتاج العالمي باستثمار مبلغ قدره 657 بليون دولار أمريكي، بما يعادل 9% من جملة الاستثمار العالمي⁴. وتؤكد كثير من الأبحاث على أن صناعة السياحة تقدم منتجا سياحيا يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على قطاعات اقتصادية أخرى، فهو يقوم بتنشيط كثير من القطاعات المساندة مثل قطاعات الخدمات، النقل، الاتصالات والحرف والصناعات التقليدية، وكل هذه القطاعات تعمل على تعميم الفائدة على الاقتصاد القومي الكلي من خلال تنوع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل للمواطنين والمساهمة في زيادة الإنتاج القومي والعمل على تكوير المناطق الريفية.

¹ نسرين رفاق لحام، التخطيط السياحي للمناطق التراثية باستخدام تقييم الآثار البيئية، دار النيل للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 11-14.

² Davidson P., Tourism, Oitman publishing, London, 1989, P 17.

³ El-Ghamdi A. M., Assessement of the demand for the implications of tourism development in Al-Baha Region, Final report, King Abdelaziz City for science and technology, General Directorate of Research Grants Programs, Riyadh, April, 1994, P 09.

⁴ سالم بن سعيد القحطاني، مرجع سابق، ص 16.

2.2. مراحل خطة تنمية الصناعة السياحية

- تشتمل عملية إعداد خطة تنمية الصناعة السياحية على خطوات متسلسلة ومتراصة كالتالي:¹
- إعداد الدراسات الأولية وتحديد أهداف بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجعة خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار.
 - جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية.
 - تحليل البيانات وتشمل على تحليل وتفسير البيانات التي جمعها من خلال المسوحات وتوليفها والخروج بحقائق تساعد في إعداد الخطة، ورسم خطواتها العامة والتفصيلية.
 - إعداد الخطة وفيها يتم وضع السياسات لاختيار ما هو ملائم ومناسب لتنفيذ الخطة، وكذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.
 - تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي تحديدها في المرحلة السابقة.
 - تقييم ومتابعة الخطة السياحية و تعديلها وفق التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر ذلك.
- والجدير بالذكر أن المسوحات وجمع البيانات وتحليلها تشكل المدخلات الأساسية لخطط التنمية السياحية، وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين، وأهم الجوانب التي يمكن جمع معلومات عنها تتمثل في: عناصر الجذب السياحي، والبنية التحتية.

¹ توفيق، ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهران، عمان، 2008، ص 198.

خلاصة الفصل

مما سبق، حاولنا الإلمام بالجانب النظري لبحثنا من أجل تزويد القارئ بمعرفة مبدئية لمختلف المصطلحات والمعاني المتعلقة ببحثنا ليتمكن من فهم الدراسة التطبيقية اللاحقة، حيث رأينا مدى اتساع مجال التمويل واختلاف أنواعه حسب حاجيات المستثمرين، لأن توفيره يعتبر من أهم المسائل التي يجب الاهتمام بها قبل القيام بأي مشروع استثماري، ويرتبط نجاح المشروع بتوفير مصادر التمويل الملائمة والجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع بالإضافة إلى التسيير المحكم لمختلف العناصر الداخلية والخارجية المتعلقة بأنشطته، ورأينا اختلاف مصادر التمويل المصرفي المتعلقة بالسياحة خاصة حسب الحاجة من قصير الأجل فيما يتعلق بدورة الاستغلال، إلى متوسط الأجل بخصوص اقتناء التجهيزات، إلى طويل الأجل فيما يخص أشغال البناء على العقارات كالفنادق.

إضافة إلى ذلك أشرنا إلى آليات التمويل الإسلامي التي يمكنها استخدامها في الاستثمار السياحي، حيث فصلناها وعرفناها وعرضنا أنواعها.

كما اضطلعنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري للقطاع السياحي من خلال تعريفه وبيان خصائصه حيث أشرنا إلى حساسيته كقطاع خدماتي وصعوبة التحكم فيه، وكيف يمكن جعل منه مصدر دخل مهم للدولة، ومن جهة أخرى تطرقنا للمنتج السياحي وخصائصه المتمثلة في مكوناته وعدم ملموسيته وغيرها، كما عرضنا أنواع السياحة وعرفنا التصنيفات المختلفة لها.

من الجدير بالذكر أن السياحة لم تغدو قطاع خدماتي بسيط بل تطور مفهومه ليصبح علم بحد ذاتها وصناعة بكامل معنى الكلمة وبجميع عناصر الإنتاج المعروفة، كما رأينا كيفية وضع خطة تنموية لتنمية الصناعة السياحية.

الفصل الثاني:

واقع القطاع المصرفي في تونس ودوره
في تمويل المؤسسات السياحية

تمهيد:

لقد عرف النظام المصرفي التونسي عدة اهتزازات منذ الاستقلال سنة 1956 إلى سوما هذا ولقد عمل القائمون على القطاع بجهد من أجل التحرر الاقتصادي من الاستعمار الفرنسي، حيث شهد القطاع عدة عمليات إعادة هيكلة التي أدت آخرها إلى الخصخصة والغوص في النظام الرأسمالي.

ومن خلال هذا الفصل سنعرض نظرة تاريخية للقطاع المصرفي وتطوراته منذ الاستقلال وسنعرض أهم خصائصه ومؤثراته مع التعليق عليها، كما سنعرض أهم آليات بعث المشاريع في الدولة.

كما سنعرض أهم أوجه السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف البنك المركزي من أجل مساعدة الاقتصاد والمؤسسات وتدعيمها، خاصة مع أزمة 2011 التي شهدت ما يسمى بالربيع العربي الذي نشأ جوا من عدم الاستقرار الأمني مما أثر بشكل سلبي على الاستثمارات ومنح القروض والتسديد.

من جهة أخرى سنتطرق إلى السوق السياحي التونسي مبرزين أهم جوانب العرض منه وجوانب الطلب كذلك، إضافة إلى إبراز آثار السياحة والاستثمار السياحي على الاقتصاد والمجتمع، وسيتم ذلك عبر ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: واقع القطاع المصرفي التونسي

المبحث الثاني: السياسة التمويلية للقطاع السياحي في تونس

المبحث الثالث: أثر التمويل المصرفي على الاستثمار السياحي في تونس

المبحث الأول: واقع القطاع المصرفي التونسي

رغم حداثة القطاع المصرفي التونسي وتعرضه للعديد من الضغوطات الاقتصادية، ورغم اختلاف السياسات الاقتصادية التي مرت عليه إلا أن هذا الأخير لا ينفك يتطور كل سنة أحسن من سابقتها، وذلك من خلال شبكة البنوك الهائلة التي تعمل على كامل التراب التونسي، كما تشهد له المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي قدم له توجيهات خلال التسعينات وأزمة المديونية واتباعها البنك المركزي التونسي، مما رفع من المستوى المالي للدولة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للنظام المصرفي التونسي منذ 1958

منذ استقلالها وحتى اليوم، شهدت الساحة المصرفية والمالية في تونس تغييراً كاملاً. ظهر أول بنك في تونس في عام 1880 مع إنشاء فرع لـ "القرض العقاري الجزائري - تونس" "Le Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie"، والذي أنشئ مكتبه الرئيسي في الجزائر. ظهر "البنك التونسي" في عام 1884، وتبعه آخرون أثناء إنشاء المحمية الفرنسية. فقط بعد الاستقلال في عام 1956، بدأ النظام المصرفي في التبلور، حيث تم إنشاء البنك المركزي سنة 1958 الذي أنشأ بدوره الدينار التونسي كعملة للبلد، وتمثل دوره الرئيسي في مراقبة السياسة النقدية، وتأطير تداول الأموال، والإشراف على مؤسسات الائتمان والحفاظ على استقرار وأمن النظام المالي. بالإضافة إلى أول مؤسسة مالية عمومية "الشركة التونسية للبنك"، وهو بنك حقيقي، مصمم للمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة الفتية. في سياق يتميز بتراجع الاستثمار وتدفق رأس المال إلى الخارج، فضلاً عن تعطيل سوق الائتمان.¹

بعد الاستقلال (في عام 1956)، كانت الأولوية العاجلة هي إنهاء الاستعمار الاقتصادي من السيطرة الفرنسية، وفي عام 1958، تولت الحكومة إدارة القطاع المصرفي. حيث لم يظهر النظام المصرفي التونسي إلا بعد الاستقلال ولم يبدأ في التطور إلا في أواخر الستينيات، ومنذ ذلك الحين، كانت الدولة دائماً هي المسيطرة على القطاع المصرفي. وصدر أول قانون ينظم المهنة المصرفية في عام 1967.

منذ عام 1996، كان القطاع المصرفي موضوع برنامج مكثف من أجل:

- إعادة الهيكلة.
- تقوية الدعم المالي والتحديث.

¹ Manal Gharbi, "Gouvernance en situation de crise : Cas des banques tunisiennes", Thèse de Magistère, Université de Sousse, Tunisie, 2009, P63.

تطور النظام المصرفي التونسي تدريجياً وبشكل ملحوظ بعد الاستقلال عن طريق تنظيمه وتحديثه بعد عدة تحولات.

لقد ميزت البيئة التي تنسم بالريبة الاقتصاد بكونه ليبرالي إلى حد ما وخاضع للعولمة المالية، حيث جعلت تحديث القطاع، من خلال الإصلاحات، ضرورة قصوى لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في البلاد وبرنامج الخصوصية من أجل الانفتاح على الخارج.

لقد شهدت البيئة المصرفية التونسية العديد من الاضطرابات التي أدت إلى تجانس القطاع بعد إزالة الحواجز المفروضة على النشاط المصرفي، وتقدم المنافسة في هذا السياق العديد من المزايا في إطار المساهمة في تطوير الاقتصاد من خلال تعزيز إجراءات البنوك نحو التنويع والابتكار من أجل تحديد إستراتيجية تلبي احتياجات ومتطلبات العملاء قدر الإمكان.

1. تطور النظام المصرفي التونسي خلال الفترة ما بين 1956-1986:

خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال، عمل عدد كبير من المؤسسات المالية في الأراضي التونسية، حيث واجه النظام المصرفي التونسي العديد من التحولات العميقة، وقد منع تدخل الدولة تعرض هذه المؤسسات لأزمات خطيرة.

خلال هذه الفترة، كان من الضروري إعادة تنظيم نظام تمويل الاقتصاد التونسي وإنشاء شبكة للوساطة المالية والمصرفية، لأن تونس كانت في وضع متناقض عملياً كونها مستقلة من جهة لكن دون قوة اقتصادية حقيقية من جهة أخرى. لذلك تولت الدولة إعادة هيكلة النظام المصرفي التونسي¹.

1.1 تونس وتحويل النظام المصرفي التونسي إلى شبه وطني (1958-1970):

تم تحويل النظام المصرفي التونسي إلى وطني عبر ثلاثة مراحل:

- اختفاء المؤسسات العامة والشبه عامة.
- حركة امتصاص واندماج كبيرة (1962-1964).
- إنشاء شبكة الائتمان التعاضدي.
- التغيير في شكل بعض المؤسسات وتقليل هيمنة رأس المال الفرنسي.

¹ Manal Gharbi, Op-cit, P: 67.

من أجل السعي إلى تحقيق السيادة النقدية، تم إنشاء البنك المركزي التونسي (BCT) في 19 سبتمبر 1958 كخطوة أولى لكسر اتفاقية 1955: إن البنك المركزي التونسي هو مؤسسة ذات شخصية مدنية تنشئه الدولة التونسية، وبالتالي فهو يشكل بنك البنوك (ويعتبر الملاذ الأخير للأموال). حسب القانون الجديد رقم 90-58.

لم تتطلق التونسية بالفعل إلا بعد إنشاء الشركة التونسية للبنك (STB)، والبنك الوطني للفلاحة (BNA) والشركة الوطنية للاستثمار (SNI)، حيث انطلقت العملية بعد مجموعة من الأحداث أهمها:

- اختفاء المؤسسات العامة الفرنسية وإنشاء بنوك جديدة ذات شكل قانوني تونسي.
- شراء أسهم المؤسسات الأجنبية من قبل مؤسسات الدولة أو الخواص المقيمين.
- مضاعفة عمليات الدمج والاستحواذ التي مكنت من ربط بنوك ذات شكل قانوني مختلف.

أدت هذه الإصلاحات إلى خفض عدد المؤسسات المصرفية من 29 عام 1957 إلى 21 عام 1959 وأخيراً 13 عام 1970.

لقد سمح إنشاء البنك المركزي التونسي، والبنوك الوطنية وتحول القطاع الخاص، للنظام المصرفي التونسي بالمشاركة في تمويل مشاريع التنمية وفتح الطريق أمام هذا النظام للاندماج في الحياة الاقتصادية للبلاد. لقد سمح هذا الاندماج في الحياة الاقتصادية للبلاد للبنك المركزي بخلق السوق النقدي سنة 1963 حيث لعب دوراً حاسماً فيه.

لقد أدى وصول العاملين الأجانب إلى تسارع تركيز ودعم النظام المصرفي، الأمر الذي أدى بدوره إلى فتح فروع جديدة غير ممثلة في البلاد حتى ذلك التاريخ.

أدت عمليات الدمج والاستحواذ التي بدأت في عام 1961 إلى إنشاء UB.C.I و U.I.B و B.E.I.T و B.S.

من الناحية النظرية، كان من المفروض أن تتيح هذه العمليات تحقيق وفورات الحجم، واعتماد أساليب إنتاج أو تنظيم أكثر كفاءة، فضلاً عن الاستخدام الأمثل للمزايا الضريبية واللجوء إلى المديونية الخارجية. أما فعلياً، وفي ظل عدم وجود حواجز تنظيمية لدخول الأجانب، تكيفت البنوك الفرنسية مع التغييرات التي أثرت على البيئة الاقتصادية منذ الاستقلال.

2.1. تقسيم النظام المصرفي بين الفترة 1971-1981:

خلال هذه الفترة استمرت إعادة هيكلة النظام المصرفي، وتميزت مرحلة التقسيم بالأحداث التالية:

- صدور والبدء بالعمل بالقوانين المنظمة للبنوك غير المقيمة في عامي 1967 و 1975.
- إدخال آلية جديدة لمراقبة توظيف النظام المصرفي للموارد المالية¹.

3.1. تدعيم النظام المصرفي التونسي بين الفترة 1981-1986:

تميزت هذه الخطوة أساساً بـ:

- تضاعف عدد من العلامات البنكية.
- زيادة الأموال الخاصة للمؤسسات الخاصة.
- تدعيم موارد النظام.

يدور التدعيم حول إعطاء بعد جديد للنظام المصرفي حتى يتمكن من لعب دور أكثر أهمية في تنمية اقتصاد البلد.

2. وضع القطاع المصرفي التونسي بعد سنة 1990:

شهد النظام المصرفي أيضاً تحريراً مالياً الذي أدى به في أواخر التسعينيات إلى تغيير هيكلي يهدف إلى تصحيح المديونية الزائدة للسنوات الأخيرة مع تشتيت البنوك وعدم مركزيتها، وبالتالي تقليل المواقف الاحتكارية. انقسمت البنوك من خلال أعمالها إلى ست فئات، وهي البنوك التجارية وبنوك التنمية والبنوك الأوفشور وشركات الفاكترينغ ومكاتب تمثيل البنوك الأجنبية. في الوقت نفسه، تم الشروع في عملية الخصخصة، الأمر الذي أدى بالبنوك للتحويل إلى شكل "البنوك الشاملة" والتي كان دورها الرئيسي منح الائتمان.

كما عرف النظام المصرفي بعض الانفصال عن الدولة، كذلك دخول المستثمرين الأجانب في حصص البنوك وكذلك وصول البنوك الأجنبية إلى السوق المحلية. ونتيجة لذلك، أصبح هيكل المساهمين أكثر توازناً، حيث صنفَت البنوك الأساسية إلى ثلاث فئات:

- البنوك التي تتمتع بمساهمة قوية للدولة (أساساً BNA و STB و BH)

¹ منال غربي، مرجع سابق، ص 69.

- البنوك الخاصة التونسية (BIAT و BT و Amen Bank)
- البنوك ذات الأغلبية الأجنبية (UIB-SG و UBCI-BNP Paribas و Attijari Bank و ATB).

التزمت تونس آنذاك بضمان ثلاثة محاور مهمة هي الخصوصية، التحديث، تحسين الشفافية.

تهتم خطة إعادة هيكلة النظام المصرفي التونسي بإعطاء منظور مصرفي جديد حيث تمت الإشارة إليه من خلال:

- ترشيد عدد المؤسسات
- زيادة حجم المؤسسات

أصبح الدينار التونسي قابلاً للتحويل فيم يخص المعاملات الجارية منذ عام 1994، وسوق الصرف الأجنبي يضمن شراء وبيع العملات الأجنبية.

كان إصدار القانون المصرفي المتعلق بالمؤسسات المصرفية في جويلية 2001 بمثابة نقطة بارزة لإعادة هيكلة النظام: "لقد ساعد هذا التشريع في تهيئة بيئة أكثر حرية لممارسة التجارة المصرفية".

3. إعادة هيكلة النظام المصرفي التونسي لسنة 2001:

بعد إجراءات إلغاء القيود والتحرير، مر هيكل النظام المصرفي التونسي بتغيير كبير أدى إلى تطور عقلائي تبعاً للأسباب التالية:

- نقص الكفاءة المالية بعد المديونية المفرطة في الثمانينات.
- الاحتكار ليس الوضع الأمثل لتونس كدولة نامية ذات تباين قوي في المعلومات.
- يجمع النظام المصرفي التونسي حوالي ثلاثين بنكاً مهماً في يعملون حول البنك المركزي التونسي. تنقسم هذه البنوك إلى سبعة عشر بنكاً، وبنكي تنمية، وبنكي أعمال، وثمانية بنوك أوفشور.

بسبب إعادة الهيكلة، العولمة والتحرير المالي في إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي التونسي.

لقد شهدت بنوك الإيداع والتنمية عملية اندماج واستحواذ، كما هو الحال بين مؤسسة البنك التونسي (STB) ومصرفي التنمية (البنك الوطني للتنمية السياحية (BNDT) وبنك التنمية الاقتصادية تونس (BDET)).

وفي 5 نوفمبر 2002، تم إجراء عملية بيع بين UIB و Société Générale مقابل 102.7 مليون دت.

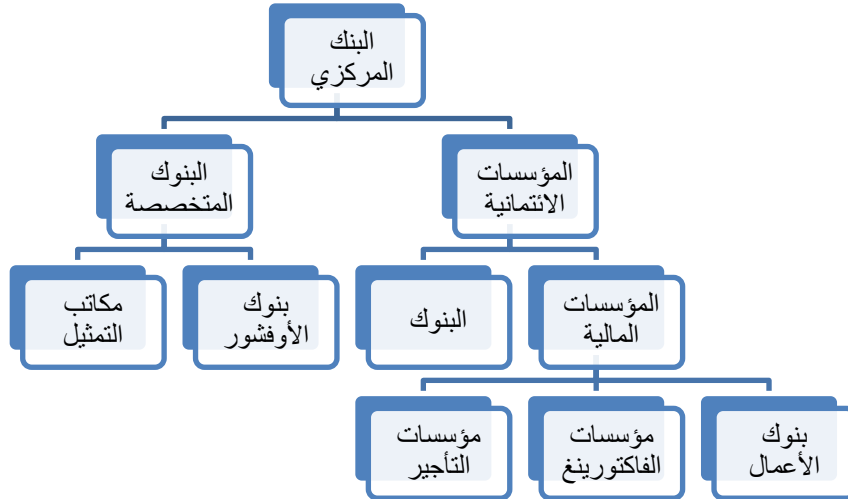
في أبريل وماي 2004، حدث تحول في كل من بنك التنمية التونسي الكويتي (BTKD) وبنك الاستثمار التونسي القطري (BTQ) وبنك تونس والإمارات الاستثمارية (BTEI) في البنوك.

ونتيجة لذلك، نما عدد البنوك إلى سبعة عشر.

جاري التفاوض بشأن نقل حصة الدولة في بنك الجنوب.

وفقاً للقانون رقم 2001-65 المؤرخ 10 جويلية 2001، أصبح النظام المصرفي التونسي مؤلفاً من البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية وبنوك التنمية المختلطة والمصارف الأوفشور.

شكل رقم 01 يبين الهيكل المالي المصرفي لتونس بعد سنة 2001



المصدر: من اجتهاد الطلبة بناء على ما سبق.

نجد في ذلك النظام المالي 44 مؤسسة ائتمانية بما فيها 21 بنكاً (فيها 11 بنكاً مدرجاً في بورصة القيم التونسية)، مع شبكة فروع كلية كبيرة (1301 فرعاً)، 03 منها متخصصة في التمويل الصغير وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل الإسلامي. كما يشمل أيضاً 14 مؤسسة مالية متخصصة بما في ذلك 10 شركات تأجير، 02 شركات فاكторинг و02 بنوك أعمال، بالإضافة إلى 08 بنوك أوفشور.

من باب المقارنة، يشتمل النظام المصرفي المغربي على 25 بنكاً فقط 6 منها مدرجة. هذا النظام لديه 4425 فرع.

غالبًا ما تظهر الساحة المصرفية التونسية في شكل رأسمالي وكبير، كما سمته العديد من الهيئات المختصة مثل صندوق النقد الدولي، مما شجع على عمليات الدمج للحصول على حجم أكبر وأكثر تنافسية وقدرة على تقديم تمويل أفضل.

ومع ذلك، في بداية عام 2009، حصل محمد صخر الماطري (أحد أفراد عائلة النظام السابق) على الموافقة لإنشاء بنك إسلامي (بنك الزيتونة) والذي تمت إضافته إلى هذا المشهد المصرفي. وبعد هروبه في ذلك الوقت فقد البنك أحد المساهمين الرئيسيين حيث تم تأمين أسهم هذا الأخير، مع ذلك فقد استحوذ هذا البنك على حصة جيدة من السوق بـ 08 فروع فقط.

وبالتالي فقد فرض النظام المصرفي نفسه بقوة في السوق المحلي كقاعدة دعم تتيح له الوصول إلى السوق الخارجي، حيث يبلغ إجمالي الأصول ما يقرب من حجم الناتج المحلي الإجمالي (121266 مليون دينار سنة 2017) ويغطي نسبة 124.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وائتمانات مغطاة في الغالب عن طريق الودائع، بالإضافة إلى الصيرفة القوية للاقتصاد مقارنة بالدول المماثلة، فنجد حساب بنكي لكل شخصين. وفي الوقت نفسه، استمرت الشبكة المصرفية في التوسع، للوصول إلى اغطية قدرها فرع مصرفي لكل 6154 شخص سنة 2017 مقابل 7700 سنة 2011.

من جهة أخرى، لدى النظام المصرفي المغربي إجمالي أصول يمثل 114% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وهو ما يعادل 121200 مليون دينار تونسي، كما له معدل صيرفي قدره 47% ويضمن وكالة مصرفية لكل 7100 نسمة.

بالإضافة إلى ذلك، تسارعت ديناميكية حقيقية لجعل العمليات المصرفية أكثر آلية، على مدى السنوات الأربع الماضية، مع انتشار أجهزة الصراف الآلي التي تشكل شبكة تحتوي على 2602 جهاز تغطي التواب التونسية. ارتفع معدل توفر أجهزة الصراف الآلي إلى 96% مع معدل عطب يبلغ 4% (مقارنة بـ 2% في أوروبا).

تضاعفت البطاقات المصرفية من مليون في عام 2005 إلى 2 مليون في نهاية سبتمبر 2009. وتشير المؤشرات إلى أن 55% من الزبائن التونسيين يحملون بطاقة مصرفية بحجم معاملات سنوي بلغ 31 مليون دينار.

أسعار الفائدة حرة، القواعد الاحتياطية ونسب الملاءة المالية محددة في القانون المصرفي، كما أن نسبة كفاية رأس المال هي 8% وفقا للمعايير الدولية.

4. خصائص النظام المصرفي التونسي:

يعتبر القطاع المصرفي اليوم متطوراً نسبياً ويغطي البلد بأكمله، ويشمل الأصناف التالية:

- البنك المركزي
- البنوك التجارية
- بنوك التنمية: الباعثون لصناديق خاصة للشركات الناشئة (بنوك مختلطة)
- البنوك الأعمال
- البنوك الأوفشور
- المؤسسات المالية المتخصصة: شركات الفاكترينغ، شراء الديون والتأجير¹.

المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي في تونس

من خلال هذا الجزء من البحث سنعرض قائمة تفصيلية للبنوك العاملة في البلاد التونسية مع تعريف لكل منها.

1. البنوك المقيمة

- الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة (UBCI) (Groupe BNP PARIBAS):

وهو تاسع بنك تونسي من حيث الإيرادات، أسس البنك في ديسمبر 1961، وهو فرع لمصرف بي إن بي باريسا الفرنسي، يدير البنك شبكة تتكون من 85 فرعاً بنكياً عبر تراب الجمهورية، أساساً في المدن الكبرى أين يتواجد أغلب عملائه الذين ينتمون خصوصاً إلى الطبقة البرجوازية. يملك مصرف ب. ن. ب. باريسا 50% من رأس مال البنك وشركة قابضة يمتلكها رجل الأعمال بشير تمرزست مع عائلته 10.9%. يدير البنك منذ 1997 وزير الصناعة السابق صلاح الدين بوقرة. تتبع البنك عدد من الشركات الفرعية من أبرزها الاتحاد التونسي للإيجار المالي والاتحاد البنكي للتجارة والصناعة للمالية المتخصصة في الوساطة بالبورصة.

بلغ رأس مال البنك حالياً 50 مليون دينار تونسي فيما بلغت أصوله سنة 2007، 1.5 مليار دينار، وهو مدرج في البورصة التونسية منذ 1990.²

¹ منال غربي، مرجع سابق، ص 69.

² www.ubci.tn, 11/06/2019-10:00.

- الاتحاد الدولي للبنوك (UIB) (Union Internationale de Banques):

هو مصرف تجاري تونسي خاص، تأسس عام 1963 باتحاد القرض الليوني، والشركة الفرنسية التونسية للبنك والقرض، تحصلت مجموعة الشركة العامة (Société Générale) المصرفية الفرنسية على 52% من رأس مال البنك في نوفمبر 2002.

- بنك الأمان (AMEN BANK):

هو مصرف تجاري تونسي تأسس في 6 جوان 1967 باسم المصرف العقاري والتجاري التونسي (Crédit Foncier et Commercial de Tunisie)، إثر شراء مجموعة "بن يدر" للفرع التونسي للمصرف العقاري للجزائر وتونس (Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie) الذي تأسس بدوره عام 1880، تحول اسمه عام 1995 من "المصرف العقاري والتجاري التونسي" إلى "بنك الأمان"¹.

- بنك الإسكان (BH) (Banque de l'Habitat):

هو مصرف تجاري وعقاري تونسي تأسس عام 1973 باسم الصندوق القومي للإسكان (Caisse Nationale d'Epargne Logement)، تحول اسمه عام 1989 من "الصندوق القومي للإسكان" إلى "بنك الإسكان"، يبلغ رأس ماله 90 مليون دينار تونسي.

- البنك التونسي BT (Banque de Tunisie):

وهو سابع بنك تونسي من حيث الإيرادات وأحد أضخم الشركات المدرجة في البورصة التونسية من حيث القيمة السوقية، يرجع تأسيسه إلى 23 سبتمبر 1884، زمن الحماية الفرنسية في تونس. سنة 1948، استحوذ على البنك الإيطالي الفرنسي للقرض. كما استحوذ سنة 1951 على عدد من أصول البنك الإيطالي للقرض، ثم سنة 1968 على عدد من فروع الشركة الفرنسية للقرض. يسيطر البنك على شركتي أستري للتأمين والتوظيف التونسي. يملك القرض الصناعي والتجاري الفرنسي 20% من رأس ماله. وبلغت أصوله سنة 2006، 1.8 مليار دينار تونسي فيما بلغ رأسماله 75 مليون دينار وهو مدرج بالبورصة التونسية منذ أكتوبر 1990.

¹ www.amenbank.com.tn, 11/06/2019-10:10.

- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BFPME) (Banque de financement des petites et moyennes entreprises):

هو بنك تونسي يقع تحت إشراف وزارة المالية. تم إنشاؤه في 01 مارس 2005، حيث كان رأس ماله 50 مليون دينار تونسي، ثم ضوعف ليصبح 100 مليون دينار تونسي في 2009، لديه فرع في كل ولاية، إلى جانب مقره في تونس العاصمة.

يتشارك ملكيته: الدولة التونسية 60%، المجمع الكيميائي التونسي 22%، اتصالات تونس 10%، ديوان الطيران المدني والمطارات 6%، الديوان التونسي للتجارة 2%.

- بنك قطر الوطني تونس QNB (Qatar National Bank Tunisia):

ويعرف قديما باسم "البنك التونسي القطري"، هو مصرف تجاري تونسي تأسس سنة 1982، وذلك إثر اتفاقية موقعة بين تونس وقطر في 03 مارس 1982. في 02 أبريل 2004، تحصل البنك التونسي القطري على صلاحيات بنك تجاري وبنك عالمي من وزارة المالية التونسية، وهو أول بنك تونسي يتحصل على هذه الصلاحية. في 01 أبريل 2013 غير البنك إسمه إلى "بنك قطر الوطني تونس" وذلك إثر شراء مجموعة بنك قطر الوطني لـ 99.94% لأسهم الدولة التونسية في أول السنة. في 30 أكتوبر 2017، رفع البنك رأس ماله من 100 مليون دينار تونسي إلى 260 مليون دينار تونسي. في 2018 أصبح للبنك 34 فرعا في الجمهورية التونسية¹.

- البنك التونسي الكويتي (BTK) (Banque tuniso-koweïtienne):

حتى عام 2007 كان بنك تمتلكه في الأصل تونس والكويت بحصص متساوية، وفي 23 أكتوبر 2007، تحصلت مجموعة صندوق الادخار الفرنسية (Groupe Caisse d'épargne) على 60% من رأس مال البنك بإحالة قدرها 300 مليون دينار تونسي. تحتفظ مجموعة صندوق الادخار في مجلس الإدارة بستة مقاعد بينما تحتفظ الدولتان التونسية والكويتية بمقعدين لكل منهما².

¹ www.qnb.com.tn, 11/06/2019-10:20.

² www.btknet.com, 11/06/2019-10:30.

- البنك التونسي الليبي (BTL) (Banque tuniso-libyenne):

أسس البنك في 1984 في شكل بنك تنمية مكلف بتمويل التجارة الخارجية بين تونس وليبيا، وأصبح مصرفاً شاملاً في 20 أكتوبر 2005. في ماي 2017، أعلنت إدارة البنك عن إغلاق أول اكتتاب عن طريق السندات بمبلغ إجمالي تم جمعه يقدر بـ 20 مليون دينار تونسي. في فيفري 2018، افتتح البنك مقره الجديد في المركز العمراني الشمالي في تونس العاصمة. يشغل البنك حينها حوالي 240 موظفاً، كما يملك البنك إلى جانب مقره الرئيسي 14 فرعاً في بقية نواحي البلاد.

- البنك التونسي للتضامن (BTS) (Banque tunisienne de solidarité):

هو بنك إيداع تونسي، تأسس بموجب القرار الرئاسي المؤرخ في 21 ماي 1997، وهو تحت إشراف مشترك بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي، وهو يهدف إلى توفير التمويل وإنشاء مصادر دخل للأشخاص الذين لا تتوفر لديهم الموارد اللازمة أو الضمانات الكافية.¹

- بنك تونس العربي الدولي (BIAT) (Banque International Arabo-Tunisien):

ويعرف أكثر باسم البيات (BIAT) نسبة إلى اسمه المختصر بالفرنسية، هو أول بنك تونسي من حيث الإيرادات. أسس البنك في أبريل 1976 بعد دمج فرعي تونس "البنك البريطاني للشرق الأوسط" و"الشركة المارسييلية للقرض". من أبرز المؤسسين للبنك: منصور معة، محسن حشيشة، المختار فخفاخ وثلاثتهم أصيلو مدينة صفاقس. أول مساهم فيه حالياً هي مجموعة "المبروك" بـ 21%، بعد صعودها القوي في رأس مال البنك في الآونة الأخيرة. يملك البنك 120 فرعاً موزعين على كامل البلاد. بلغ رأس مال البنك سنة 2006، 170 مليون دينار تونسي، وهو مدرج في البورصة التونسية منذ 1990.²

- بنك تونس والإمارات (BTE) (Banque de Tunisie et des Emirats):

هو مصرف تجاري تونسي، تأسس في 1982 باسم "بنك تونس والإمارات للاستثمار"، وبعد تعديل القانون رقم 65-2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 المتعلق بالمؤسسات الائتمانية، تحول "بنك تونس

¹ www.bts.com.tn, 11/06/2019-10:35.

² www.biat.com.tn, 11/06/2019-10:45.

والإمارات للاستثمار" إلى بنك عالمي باسم "بنك تونس والإمارات"، يبلغ رأس ماله 90 مليون دينار تونسي، ويعمل به 110 موظفا.¹

- البنك العربي لتونس (ATB) (Arab Tunisian Bank):

هو مصرف تجاري يعمل وفقا للقانون التونسي، تأسس في 30 جوان 1982، بمشاركة البنك العربي "شركة الاستثمار العربية" - فرع تونس - وعدد من المساهمين التونسيين. مهمة البنك العربي لتونس في الإسهام في عملية التطور الاقتصادي والمالي التي تشهدها تونس من خلال تقديم الخدمات المصرفية المتميزة والمتنوعة.

وضع البنك جائزة "ATB challenge"، وهو برنامج لتشجيع الشباب على الخلق والإبداع في كل الميادين الفنية والتكنولوجية والاقتصادية، وتتمثل الجائزة في 7 آلاف دينار لكل ميدان. أطلق البنك مدونة الكترونية مخصصة للشباب. كما يعد الأول من نوعه بالنسبة للمؤسسات التجارية في تونس، ومنه يتمتع بمركز متميز بتونس. يمتلك البنك 133 فرعا و 10 مؤسسات مصرفية على درجة عالية من التخصص.²

- البنك الفرنسي التونسي (BFT) (Banque Franco-Tunisienne):

وهو مصرف تجاري تونسي، يبلغ رأس ماله 5 ملايين دينار تونسي، له 7 فروع، ويعمل به 231 موظف.³

- البنك الوطني الفلاحي (BNA) (Banque nationale agricole):

وهو مصرف تجاري تونسي تأسس في 01 جوان 1959، باسم "البنك القومي التونسي"، وفي 24 جوان 1959، اتحد مع "البنك القومي للتنمية الفلاحية" فصار اسمه "البنك القومي الفلاحي"، ثم غير اسمه إلى "البنك الوطني الفلاحي".⁴

¹ www.bte.com.tn, 11/06/2019-10:55.

² www.atb.tn, 11/06/2019-09:20.

³ www.stb.com.tn/en/site/secteur.../bft-banque-franco-tunisienne, 11/06/2019-09:25.

⁴ www.bna.tn, 11/06/2019-09:30.

- التجاري بنك (ATTIJARI BANK):

هو مصرف تونسي تأسس عام 1968 باسم "بنك الجنوب"، وهو فرع من المجموعة المالية المغربية "التجاري وفاء بنك" منذ عام 2006. بدأت عملية خصصته منذ عام 1997. في نوفمبر 2005، تحصل "التجاري وفا بنك المغربي" و"مجموعة سانتندير الإسبانية" على 53.54% من رأس مال بنك الجنوب. يملك البنك سنة 2014، 200 فرع، مما يجعلها الأكبر في تونس.¹

- الشركة التونسية للبنك (STB) (Société Tunisienne de Banque):

وهي مصرف تجاري تونسي، تأسس سنة 1958، يبلغ رأس ماله 775 مليون دينار تونسي، له 140 فرع، ويعمل به 1800 موظفاً.²

- مصرف الزيتونة (BANQUE ZITOUNA):

هو مصرف تجاري إسلامي تونسي مختص في المالية الإسلامية، تأسس عام 2009 من طرف رجل الأعمال التونسي محمد صخر الماطري. وفتح البنك للعموم في 2010، يعتبر البنك أول بنك إيداع تونسي يعتمد المصرفية الإسلامية.

بعد الثورة التونسية، وهروب صخر الماطري صهر الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي من تونس، أصبح البنك ملك الدولة التونسية بالتشارك مع عدة مؤسسات أخرى، وصار تحت إشراف البنك المركزي التونسي مؤقتاً.

في 2018، باعت الدولة (ممثلة في الكرامة القابضة) حصتها إلى "مجموعة الماجدة القطرية"، وتتمثل في 69.15% من رأس مال البنك.

- المؤسسة المصرفية العربية (ABC):

هو مصرف عربي مقره البحرين، أسس في 17 جانفي 1980، من طرف حكومات البحرين، أبو ظبي وليبيا برأس مال بلغ مليار دولار. للمصرف فروع في 9 بلدان عربية: البحرين، الإمارات، العراق، لبنان، الأردن، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر. كما له حضور في سنغافورة، أوروبا والقارة الأمريكية. يبلغ رأسماله

¹ www.attijaribank.com.tn, 11/06/2019-09:52.

² www.stb.com.tn 11/06/2019 09 : 42.

حاليا 1.7 مليار دولار موزعا كآلاتي :هيئة الاستثمار الكويتية 23.61%، مصرف ليبيا المركزي 28.46%، وجهاز أبوظبي للاستثمار 26.56% فيما يتم تداول أغلب النسبة الباقية في سوق البحرين للأوراق المالية. بلغت أصوله سنة 2005، 17.5 مليار دولار، وبلغت قيمته السوقية 2.65 مليار دولار في 10 نوفمبر 2007.¹

- الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي (STUSID) (Société Tuniso-) :
(Saoudienne d'Investissement et de Développement)

وهي شركة مالية تونسية سعودية، أنشئت في 30 ماي 1981، بمقتضى اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية.²

2. البنوك غير المقيمة

- سيتي بانك (CITI BANK):

وهو أحد أكبر المصارف في العالم، تأسس عام 1812، وهو الذراع المصرفي لمجموعة "سيتي غروب". ويعمل في أكثر من 100 بلد حول العالم. ويعتبر مع مجموعة سيتي غروب أكبر مصرف من ناحية الودائع في الولايات المتحدة متبوعا بمصرف "بنك أوف أمريكا" و"جي بي مورغان تشيس".³

- مصرف شمال إفريقيا الدولي (NAIB) (North Africa International Bank):

تأسس البنك في تونس سنة 1984 بصفته بنك أوفشور برأسمال 30 مليون دولار أمريكي، تتقاسمه الدولة التونسية و "فوربانك"، ويعمل بالأساس في المعاملات الدولية.⁴

- بنك اليوفاف الدولي

¹ www.bank-abc.com/Ar/ABCWorld/Africa/Tunis/Pages/ABCTunisie.aspx 11/06/2019

19: 10.

² www.stusidbank.com.tn, 11/06/2019-10:19.

³ www.citigroup.com/citi/about/countries-and.../tunisia, 11/06/2019-10:22.

⁴ www.naibbank.com, 11/06/2019-10:25.

تأسس البنك في تونس في 15 نوفمبر 1985 بصفته بنك أوفشور لتطوير العلاقات التجارية بين بلدان المغرب العربي وباقي بلدان العالم، يقدر رأسماله بـ 25 مليون دولار أمريكي، يعمل بالأساس في المعاملات الدولية.¹

- بنك تونس العالمي (TIB) (Tunis International Bank):

وهو بنك تونسي ذو رأس مال خاص. الشركة هي فرع للشركة الأم شركة مشاريع الكويت القابضة المعروفة باسم "كيبكو".

تم تأسيس الشركة في 01 جوان 1982، أين أصبحت أول بنك ينتصب في تونس تحت النظام الجديد الذي يخص المؤسسات المالية غير مقيمة. المساهم الأكبر هو "بنك برقان"، وهو فرع بنكي من "شركة مشاريع الكويت القابضة".²

- الاتحاد التونسي للبنوك (UIB) (Union International des Banques):

تم تأسيس الشركة سنة 1964، يلعب البنك دورا مهما في القطاع المصرفي التونسي كونه يتميز بأنه بنك شامل، تتمثل مهمته في توفير مجموعة متكاملة من المنتجات المالية لكل أنواع الزبائن، للبنك 142 فرعا عبر كامل التراب التونسي، تمت خوصصته سنة 2002، عن طريق شراء جزء كبير من طرف الشركة العامة (Société Générale) الفرنسية.³

- بيت التمويل التونسي السعودي (TSB) (Tuniso-Saoudien Bank):

لقد تم تأسيسه في 15 جوان 1983 تحت تسمية "بيت التمويل التونسي السعودي" من طرف الدولة التونسية وسماحة "الشيخ صالح عبد الله كامل" مؤسس مجموعة دله البركة.

سنة 2009 كانت سنة التحول الأول في تاريخ البنك فقد تم تغيير تسمية البنك ليصبح "بنك البركة تونس" وذلك في إطار توحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة المصرفية. شهد هذا التحول في أوت 2009 توسيع في نشاط البنك يمكنه من تقديم تمويلات للشركات المقيمة بغض النظر على طبيعة نشاطها. تحصل

¹ www.alubaf.com.tn, 11/06/2019-10:28.

² www.ibs.tib.com.tn/IBS/index.jsp, 11/06/2019-10:32.

³ www.uib.com.tn, 11/06/2019-10:38.

بنك البركة تونس سنة 2013 على ترخيص لتحويل نشاطه من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم يستجيب إلى متطلبات كامل شرائح الزبائن.¹

- المؤسسة العربية المصرفية (ABC)

هو مصرف عربي عالمي رائد يقع مقره الرئيسي في مملكة البحرين، ويتواجد في خمس قارات حول العالم، وذلك عبر شبكته الواسعة من الشركات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية المنتشرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا والأمريكتين. تأسس بنك ABC عام 1980، وهو مدرج حاليا في بورصة البحرين. المساهمون الرئيسيون في البنك هم مصرف ليبيا المركزي والهيئة العامة للاستثمار بدولة الكويت. يعد بنك ABC من المصارف الرائدة إقليميا في التمويل المسند لعمليات التصدير وتمويل التجارة والشركات، كما يقدم خدمات الإدارة الحرة للأصول المالية وأرصدة العملات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

أما فرعه غير المقيم في تونس فتأسس سنة 2000، ويختص في المعاملات الدولية.

3. بنوك الأعمال

- بنك الأعمال المغاربي (IM Bank):

تأسس بنك I&M في عام 1974 كشركة للخدمات المالية وتم تحويله لاحقا إلى بنك تجاري. وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة I&M Holdings Plc، وهي شركة مدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية، تطور البنك من مؤسسة مالية مجتمعية إلى بنك تجاري إقليمي رئيسي مدرج في البورصة يقدم مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد.

لدى اتفاقية دعم فني مع International Finance Corporation لتدريب الموظفين وتطوير المنتجات وإدارة المخاطر. يعرض البنك أيضا تسهيلات ائتمانية بالعملات الأجنبية.

- بنك تونس للأعمال (BAT) (Banque Tunisienne des Affaires):

أنشئ البنك سنة 1997، ويشارك في رأسماله الشركة التونسية للبنك، بنك تونس العربي الدولي، والتجاري وفاء...، تمكن البنك خلال العشرين سنة الماضية من تعزيز القدرات البشرية والخبرات لعدد كبير

¹ www.albarakabank.com.tn/ar/qstna, 11/06/2019-10:29.

من الشركات التونسية المحلية وحتى الأجنبية من خلال اللقاءات والاجتماعات بين الشركات والمستثمرين والمصاحبة في كل الاستثمارات. تغير اسم البنك سنة 2017 إلى "بنك الشراكة الإفريقي".

4. شركات الإيجار المالي

- بيت الإيجار المالي التونسي السعودي (BAIT Leasing) (BL):

هي شركة عامة تم تأسيسها سنة 1999، وهي مدرجة في سوق تونس منذ سنة 2013، وهي شركة تعمل في المجال العقاري وتهدف إلى تحقيق معاملات التأجير للخدمات التجارية والصناعية والخدماتية¹.

- حنبعل للإيجار المالي (Hannibal Leasing) (HL):

حنبعل للإيجار المالي هي شركة تأسيسه منذ جويلية 2001، وهي شركة عامة مدرجة في سوق تونس منذ عام 2013. تعمل حنبعل للإيجار المالي في قطاع التمويل المتنوع وتوفر للعملاء جميع التدابير اللازمة لسرية العلاقة².

- التونسية للإيجار المالي (Tunis Leasing) (TL):

هي كبرى شركات الإيجار المالي في تونس. أسست في أكتوبر 1984 بمبادرة من رجل الأعمال أحمد عبد الكافي الذي جمع بين رأسمالها من الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي ومؤسسة التمويل الدولية إضافة للقرض الليوني. عام 2002 أصبحت مجموعة الأمان المساهم الرئيسي في الشركة، وأعلنت في 2004 عن نيتها دمجها مع الأمان للإيجار المالي إلا أن المشروع لم يتم³.

- التجاري للإيجار المالي (Tijari Leasing) (TJL):

تم تأسيسها في 13 ديسمبر 1994، وهي شركة مدرجة في السوق المالي التونسي منذ سنة 1999، وتعمل هذه الشركة في قطاع التمويل المتنوع كمعاملات التأجير التمويلي وإعادة شراء الديون⁴.

¹ www.biat.com.tn, 11/06/2019-10:45.

² www.hannibalease.com, 11/06/2019-10:44.

³ www.tlf.com.tn, 11/06/2019-11:32.

⁴ www.attijaribank.com.tn, 11/06/2019-09:52.

- العربية العالمية للإيجار المالي (Arab International Leasing) (AIL):

وهي شركة قوم بعمليات الإيجار المالي في إيجار تجهيزات أو معدات أو عقارات مقتناة أو منجزة، من قبل شركة الإيجار المالي لفائدة الأنشطة المهنية والتجارية والصناعية والفلاحية والخدمات. ويخول للمستأجر اقتناء تلك التجهيزات أو المعدات أو العقارات في نهاية أمد الإيجار مقابل ثمن متفق عليه يأخذ بعين الاعتبار المبالغ المدفوعة بعنوان الإيجار¹.

- العصرية للإيجار المالي (Modern Leasing) (ML):

تأسست شركة العصرية للإيجار المالي في 28 مارس 1998، وتقوم الشركة بعمليات الإيجار التمويلي للعمليات التجارية والصناعية والخدماتية ... الخ، كما تمويل تأسيس الأصول العقارية وتأسيس الشركات ذات صلة بالقطاع والاستثمارات. يقع مقر العصرية للإيجار المالي في تونس العاصمة².

- الوفاق للإيجار المالي (WAFA Leasing) (WL):

يعود تاريخ الوفاق للإيجار المالي إلى سنة 2002، برأس مال أولي يقدر بـ 5 مليون دينار لتوفير خدمات في مجال الإجارة المنقولة وغير المنقولة ذات الإستغلال المهني. وقد رسمت منذ انطلاقتها استراتيجية موجهة لتدعيم التنمية الاقتصادية بالمناطق الداخلية التي تفتقر لخدمات الإجارة وتوفير الخدمات المالية بها، ما مكنها من القرب من الحرفاء بهذه المناطق والإستغلال الأفضل للفرص المتاحة من أجل تطوير خدماته. وتحولت مؤسسة الوفاق للإيجار المالي في سنة 2015 إلى بنك إسلامي شمولي. ويقدر رأس مال بنك الوفاق بـ 150 مليون دينار.

¹ www.ailease.tn, 11/06/2019-09:13.

² www.modernleasing.com.tn, 11/06/2019-11:28.

المطلب الثالث: آليات بعث المشاريع في تونس

1. الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل (Agence nationale pour l'emploi et le travail indépendant) (ANETI):

هي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية تونسية، تعمل على تنفيذ سياسة الحكومة التونسية للنهوض بقطاع التشغيل. تم تأسيسها في 17 فيفري 1993، تقع هذه المؤسسة تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني¹.

تتمثل مهام وأنشطة الوكالة في:

- تنشيط سوق الشغل وطنيا وجهويا ومحليا وقطاعيا خاصة عن طريق شبكة مكاتب التشغيل.
- تطوير الإعلام حول التشغيل والكفاءات المهنية باتجاه المنشآت وطالبي الشغل.
- تنفيذ برامج النهوض بالتشغيل وإدماج الشباب التي تكلفها بإنجازها سلطة الإشراف.
- تقديم المساندة الكفيلة بالنهوض بالمنشآت الصغرى وبالعامل الحر.
- القيام بالإعلام والتوجيه المهني لطلالبي التكوين بغية إدماجهم في الحياة النشيطة.
- تنظيم عمليات تشغيل اليد العاملة التونسية بالخارج والسهر على إنجازها.
- تيسير إعادة إدماج العاملين بالخارج في الاقتصاد الوطني عند عودتهم نهائيا.

2. المندوبية العامة للتنمية الجهوية (Commissariat général au développement régional) (CGDR):

أحدثت المندوبية العامة للتنمية الجهوية بمقتضى القانون عدد 82-94 المؤرخ في 18 جويلية 1994 لتحل محل المؤسسة التي تم إحداثها تحت نفس الاسم بمقتضى القانون عدد 77-81 لسنة 1981 المؤرخ في 9 أوت 1981².

يتمثل دور المندوبية على المستوى الوطني في:

- مساعدة المصالح المختصة على إعداد آفاق وسياسات التنمية الجهوية،
- المساهمة في متابعة إنجاز إستراتيجيات وبرامج التنمية الجهوية وتقييم نتائجها،
- القيام بكل عمل من شأنه تطوير آليات وتقنيات التخطيط الجهوي،
- المساعدة على جمع ونشر المعطيات الجهوية بالتعاون مع المصالح المختصة،

¹ https://ar.wikipedia.org/wiki/الوكالة_الوطنية_للتشغيل_والعمل_المستقل 11/06/2019 08:50.

² www.cgdr.tn, 11/06/2019-09:10.

- إعداد البرامج التنموية الخاصة التي تستوجب تنسيقا وطنيا ومتابعة تنفيذها،
 - التصرف في برامج التنمية المندمجة والجهوية التي يُعهد بها للمندوبية العامة،
 - كما تكلف المندوبية بالأعمال والمهام الأخرى التي تدرج في إطار النهوض بالتنمية الجهوية.
- أما على المستوى الجهوي فيتمثل دورها في:

- تطوير آليات وتقنيات التخطيط الجهوي وضبط منهجية إعداد المخطط الجهوي
- توفير المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية لاعتمادها في إعداد المخطط
- المساعدة الفنية بتوفير المعطيات حول التوجهات الوطنية القطاعية
- المساعدة على بلورة إشكاليات وإستراتيجية التنمية الجهوية وضبط محتوى المخطط الجهوي.
- متابعة تنفيذ المخطط الجهوي بالتعاون مع المصالح الفنية الجهوية تحت إشراف المجلس الجهوي
- مساعدة المجالس الجهوية في تقييم المخطط بالتعاون مع المصالح الفنية الجهوية

3. وكالة النهوض بالصناعة (API) (Agence de Promotion de l'Industrie): هي

مؤسسة عمومية مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالنهوض بالقطاع الصناعي بصفتها هيكل مساندة للمؤسسات والباعثين. توفر الوكالة خدمات ومنتجات عن طريق مراكزها الخمس للتدخل وإداراتها الجهوية الأربعة والعشرين المتواجدة بكافة الولايات¹.

من أبرز مهام الوكالة ما يلي:

- إدارة للتصرف في الإمتيازات المنصوص عليها بمجلة تشجيع الإستثمارات وصندوق التطوير واللامركزية الصناعية.
- مساعدة الباعثين على التكوين القانوني للشركات
- الدراسات الإستراتيجية القطاعية
- دراسات مقارنة للعناصر التنافسية الصناعية
- دراسات جهوية للتنمية الصناعية
- توفير بنك المعطيات الصناعية / دليل المؤسسات الصناعية
- تنظيم الصالون الافتراضي للمؤسسات

¹ www.tunisieindustrie.nat.tn, 11/06/2019-09:50.

4. وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (Agence de Promotion d'Investissements Agricoles) (APIA): هي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير

إدارية، تم إحداثها سنة 1983، تعمل على تطوير الاستثمار الخاص ودعم الإنتاج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما. وتوجه الوكالة خدماتها إلى الفلاحين والصيادين البحريين والباعثين الشبان والناشطين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري.¹

تتلخص نشاطات الوكالة في ما يلي:

- منح الامتيازات المالية والجبائية الواردة بمجلة تشجيع الاستثمارات لباعثي المشاريع في الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما.
- تشخيص فرص الاستثمار وأفكار المشاريع الواعدة التي يمكن بعثها من قبل المستثمرين للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المنوطة بعهدة القطاع.
- الإحاطة بالباعثين في تكوين ملفاتهم وتأطيرهم في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم.
- وصل المستثمرين التونسيين مع نظرائهم الأجانب لإنجاز مشاريع مشتركة في الإنتاج والتصدير.
- تنظيم الندوات والأيام الإعلامية ولقاءات الشراكة والمعارض.
- المشاركة في المعارض والصالونات المختصة بتونس وبالخارج.
- تنمية الجودة من خلال أنشطة تتعلق بتطوير نوعية المنتجات الفلاحية والتصدير .

5. الديوان القومي للصناعات التقليدية (Agence Nationale de l'Artisanat) (ANA):

- هو شركة تونسية مساهمة عامة غير إدارية تحت إشراف وزارة السياحة والصناعات التقليدية. أحدث بموجب القانون عدد 133 لسنة 1959 المؤرخ في 14 أكتوبر 1959 لغرض تنفيذ الخطة الوطنية لإحياء وتنمية قطاع الصناعات التقليدية وأوكلت له المهام التالية:²
- أن يستخدم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة المعامل المسيرة للإنتاج التي سبق إحداثها أو التي سيحدثها هذا الديوان نفسه أو بإشارة وسعيا منه.
 - القيام بمراقبة فنية على الشركات الصناعية للصناعات التقليدية والمنتجات الموجهة للتصدير.
 - المساعدة على ترويج إنتاج الصناعات التقليدية وخاصة بتكوين اليد العاملة الصانعة والمحترفة.

¹ www.apia.com.tn, 11/06/2019-09:40.

² www.ar.wikipedia.org, 11/06/2019-09:20.

- وبتحسينها وكذلك بتعميم النتائج وبحثها في السوق الداخلية والخارجية.
 - الاتجار لفائدته الخاصة وفائدة الغير في منتجات الصناعات التقليدية.
 - اتخاذ أو طلب جميع التدابير التي ترمي إلى حماية وتحسين وتنمية الصناعات التقليدية التونسية.
6. ديوان تنمية الجنوب (Office de Développement du Sud) (ODS): أحدث الديوان بموجب القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994 المتعلق بإحداث ديوان تنمية الجنوب، وتم بموجب الأمر عدد 419 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير ديوان تنمية الجنوب، وهو تابع لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.¹

وتتمثل مهامه خاصة في:

- جمع المعلومات وإعداد الدراسات اللازمة واقتراح كل التدابير التي من شأنها مساعدة المصالح المختصة على ضبط السياسات التنموية بصفة عامة وبرامج ومشاريع الاستثمار العمومي بالإضافة إلى دفع الاستثمار الخاص في الجهات الراجعة له بالنظر ومتابعة وتقييم النتائج المنبثقة عن هذه السياسات.
- معاضدة السلط الجهوية في إعداد وتنفيذ ومتابعة المخططات والبرامج التنموية بالنسبة لكل ولاية من ولايات إقليم الجنوب ومساعدتها للتنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال.
- السهر على ضمان تناسق مخططات وبرامج التنمية لولايات الإقليم.
- إعداد مخططات وبرامج عملية متكاملة بهدف دفع التنمية بالمناطق ذات إشكاليات خصوصية أو صعوبات تنموية والسهر على تنفيذها بالتنسيق مع الهياكل الوطنية والجهوية المختصة.
- المساهمة في إعداد مخططات وبرامج عملية بهدف دفع وتنمية الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعتها من خلال مختلف مراحل تنفيذها وذلك بالتنسيق اللصيق مع مختلف الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في دفع الاستثمار الخاص.

¹ www.mdici.gov.tn, 11/06/2019-09:30.

7. مراكز الأعمال: يتمثل الهدف الأساسي من إحداث مراكز الأعمال في تيسير تنفيذ المشاريع وتوفير الخدمات اللازمة للمستثمرين لتركيز أو تطوير مشاريعهم ومنها على خصوصاً:¹
- إرشاد أصحاب أفكار المشاريع والباعثين والمستثمرين بخصوص إجراءات بعث المؤسسات والتشجيعات والحوافز المتوفرة لفائدتهم وأماكن الانتصاب الممكنة وفرص الاستثمار الواعدة أو الشراكة المتاحة.
 - الإحاطة بالباعثين في مختلف مراحل انطلاق مشاريعهم ومتابعة انجازها وخاصة في مرحلة إنجاز دراسات الجدوى واستكمال ضبط هيكل التمويل.
 - توفير مكاتب عند الاقتضاء مجهزة بوسائل الاتصال وتقديم الخدمات الأساسية لفائدة الباعثين والمستثمرين بمقابل.
 - تنظيم ندوات للتعريف بالميزات التفاضلية للجهة لفائدة الباعثين والمستثمرين.
 - يتولى مركز الأعمال استقبال وتوجيه الأشخاص الراغبين في بعث المشاريع.
 - يغطي تدخله جميع القطاعات وجميع الباعثين (بصرف النظر عن مستويات تكوينهم، وأيا كان مستوى مشاريعهم: الفكرة، الدراسة، ومخطط تمويل ...).

المطلب الرابع: مؤشرات القطاع المصرفي التونسي

1. المؤشرات المهمة للنشاط المالي للبنوك

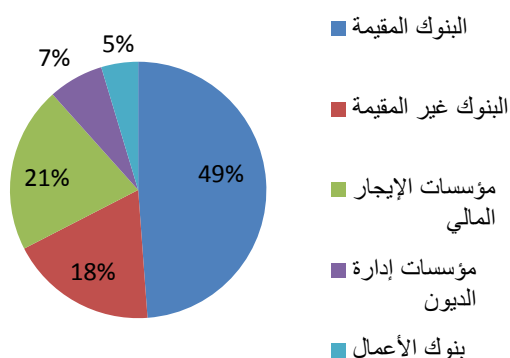
يلخص الجدول التالي أهم المؤشرات المالية التي يمكن أن تعطينا نظرة عامة حول النظام المصرفي التونسي، حيث سيعرض علينا التركيز وحجم البنوك وأصنافها ونسبة تغطيتها للسكان، إضافة إلى مجموع أصولها ونسبة تغطيتها للناتج المحلي الإجمالي، كما تعرض كذلك نشاط البنوك العاملة في البلد من حيث الإيداع ومنح القروض.

¹ www.commune-tunis.gov.tn/publish/content/article.asp?id=18398, 11/06/2019-09:30.

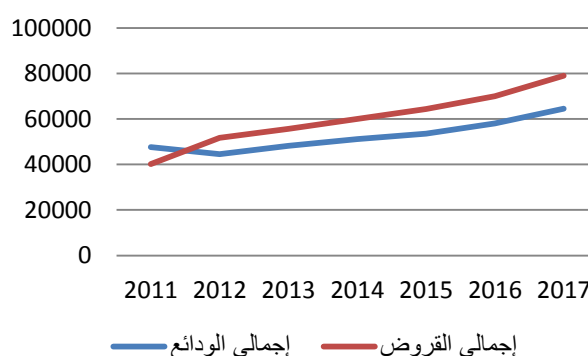
جدول رقم 02 يبين المؤشرات المهمة للنشاط المالي للبنوك (مليون دت)¹

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التركيبية والحجم:							
العدد	43	43	43	43	43	43	42
البنوك المقيمة	21	21	21	21	21	21	21
البنوك غير المقيمة	8	8	8	8	8	8	8
مؤسسات الإيجار المالي	9	9	9	9	9	9	9
مؤسسات إدارة الديون	3	3	3	3	3	3	2
بنوك الأعمال	2	2	2	2	2	2	2
مجموع الأصول	70460	78562	84182	90248	97753	107691	121266
نسبة مجموع الأصول / إجمالي الناتج المحلي	%108.9	%111.3	%112.4	%113.1	%114.3	%118.9	%124.6
حصة البنوك المقيمة	%90.1	%90.1	%89.7	%92.3	%91.4	%91.9	%91.9
النشاط:							
إجمالي الودائع	47665	44552	48120	51071	53565	58086	64538
إجمالي القروض	40164	51771	55576	60057	64366	70044	79022
مؤشرات الصيرفة:							
شبكة الفروع	1389	1450	1516	1600	1701	1774	1860
عدد السكان لكل فرع	7700	7400	7100	6900	6588	6369	6154

شكل رقم 03: تخصيص البنوك



شكل رقم 02: تطور حجم الودائع والقروض الكلية (مليون دت)



يبين لنا الشكل أعلاه ثبات في عدد البنوك العاملة في تونس طيلة فترة الدراسة، حيث بقي مجموعها 43 بنكا ما عدا سنة 2017 حيث نقص بنك متخصص في إدارة الديون بعد عملية اندماج عبر استيعاب شركة "التونسية للإيجار المالي" للشركة التابعة لها "التونسية للفكتورينغ"، وتمثل البنوك المقيمة ما يقارب 90% من إجمالي البنوك، نظرا لكونها تتمتع بالاستقرار المالي وتركيزها على النشاط

¹ التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي للسنوات 2011-2012-2013-2014-2015-2016 (بتصرف).

المحلي، وتليها مؤسسات الإيجار المالي بنسبة أقل، ثم البنوك غير المقيمة ومرسسات الإيجار المالي في مرتبة أدنى، لتأتي في المرتبة الأخيرة مؤسسات إدارة الديون وبنوك الأعمال، ويعزى هذا التصنيف نظرا للنشاط المصرفي حسب كل قطاع، أما البنوك المقيمة فهي تشكل أكبر نسبة نظرا لكونها تتمتع بقربها للمواطن وتعاملها مع كل فئات الزبائن، وتتميز بالشمولية منذ صدور قانون إعادة الهيكلة والاتحاد للخصصة، أما الأصناف الأخرى فعددها منخفض نتيجة التخصص في الميدان سواء الإيجار المالي أو إدارة الديون وغيرها.

بالنسبة لقيمة الأصول المالية للبنوك العاملة في تونس، نلاحظ النسق الإيجابي التصاعدي المستمر طيلة فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى النشاط المالي الجيد رغم الضغوطات التي يتعرض لها القطاع المصرفي من خلال الوضع الأمني الغير مستقر الذي لا يشجع الاستثمار ولا الأعمال، ويعزى ذلك كذلك لمجهودات البنوك في وضع كافة التسهيلات والتشجيعات لزبائنها من أجل مواصلة العمل معها، واستعدادها لدعمهم تحت كل الظروف ونضرب على ذلك مثلا "قروض الوفاء" المخصصة للزبائن الدائمين للبنك المبنية على الثقة وليس على أساس الجدوى الاقتصادية.

أما فيما يخص نسبة تغطية الأصول للنتائج المحلي الإجمالي، فنلاحظ أولا أن النسبة تتعدى الـ 100% طيلة فترة الدراسة، وهو أمر جيد وإيجابي، كما نلاحظ التحسن المستمر طيلة الفترة كذلك، وهو ما يعكس النشاط الجيد للبنوك التونسية بكل أنواعها حيث ارتفع من 108.9% سنة 2011 إلى 124.6% سنة 2017.

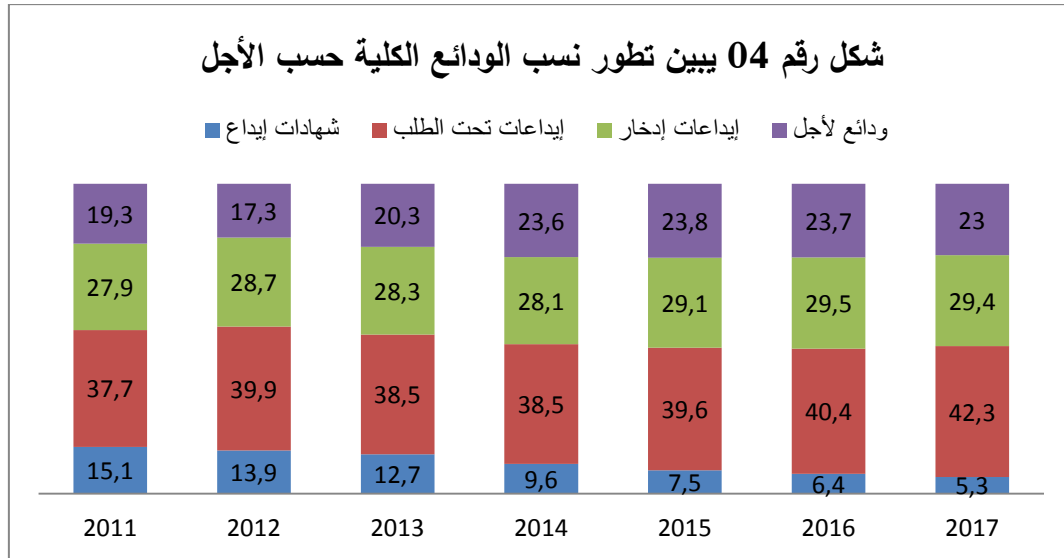
كما نلاحظ من جهة أخرى زيادة عدد الفروع البنكية من سنة لأخرى بشكل تصاعدي يعكس هو الآخر المجهودات المبذولة من طرف البنوك من أجل تقريب خدماتها للمواطن في إطار سياسة الجوار، كما توضحه نسبة متوسط الفروع مقارنة بعدد السكان، حيث هذا المؤشر يعكس تطور عدد الفروع فنجد في سنة 2011، 7700 نسمة لكل فرد، بينما في سنة 2017، نجد 6154 نسمة لكل فرع.

2. الودائع الكلية:

1.2. تطور الودائع الكلية حسب الأجل

يبين الشكل التالي التوزيع التصنيفي للودائع الكلية للبلاد حسب إحصائيات البنك المركزي خلال فترة الدراسة، وهذا حسب آجال استحقاقها:¹

¹ التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي، مرجع سابق (بتصرف).



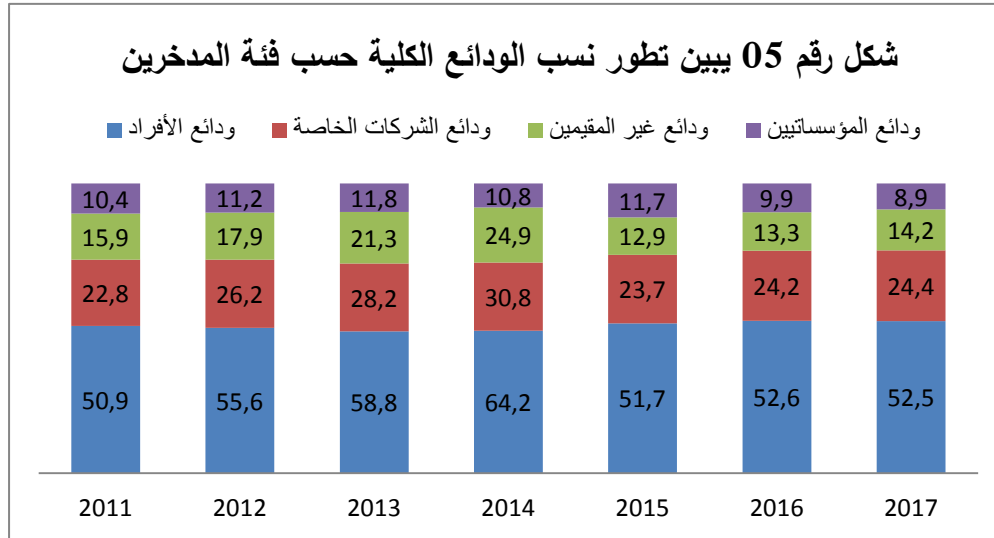
نستنتج من الجدول السابق أن أكبر نسبة فئات المدخرات هم الودائع تحت الطلب والذي كان تطورها بنسبة إيجابية طفيف، حيث تراوح بين 37.7 و 42.3% من مجموع المدخرات، بينما نجد إيداعات الإيداع في المرتبة الثانية والتي تمثل ما نسبته من 27.9 إلى 29.5% من مجموع المدخرات وقد عرفت هي الأخرى تطورا إيجابيا بسيطا، وفي المرتبة الثالثة نجد الودائع لأجل والتي عرفت بدورها تطورا متصاعدا بما نسبته من 19.3 إلى 23% من المجموع، وفي المرتبة الأخيرة تحتل شهادات الإيداع النسبة الأقل من مجموع المدخرات حيث عرفت تطورا سلبيا ملحوظا خلال فترة الدراسة لتمر من 15.1% إلى 5.3%.

ويعود التطور الإيجابي للودائع المتوسطة وطويلة الأجل إلى حجم إصدار القروض الرقاعية وارتفاع الموارد الخارجية للبلد، إضافة إلى ارتفاع حجم السندات القابلة للتحويل إلى أسهم والقروض المشروطة.

2.2. تطور الودائع الكلية حسب فئة المدخرين

يبين الشكل التالي التوزيع التصنيفي للودائع للبلد تبعا لإحصائيات البنك المركزي خلال فترة الدراسة، وهذا حسب فئة المدخرين:¹

¹ التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي، مرجع سابق (بتصرف).



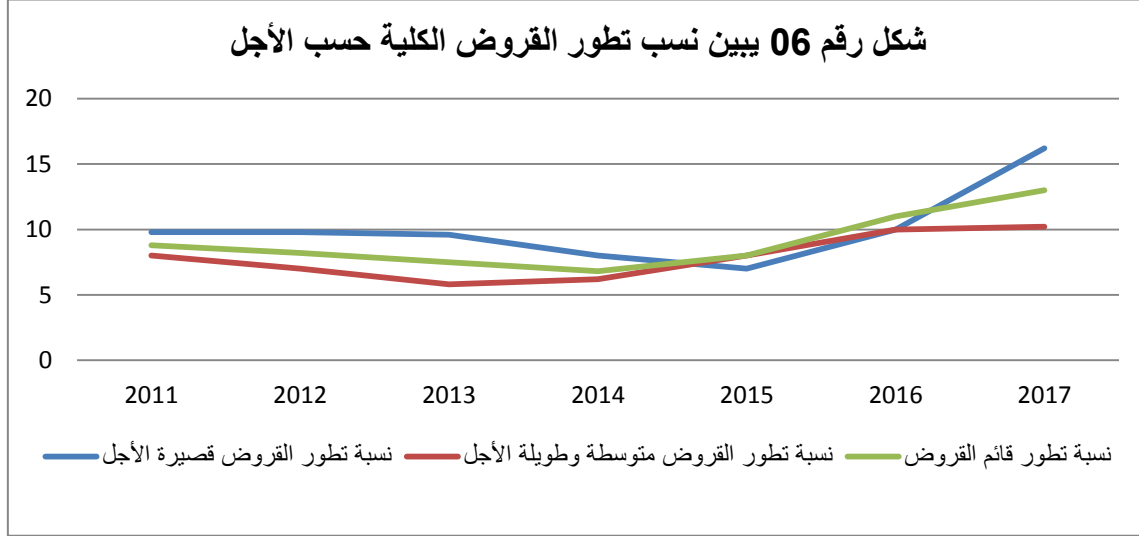
نستنتج من الجدول السابق أن أكبر نسبة من المدخرات هي ودائع الأفراد، والتي كان تطورها بنسبة إيجابية طفيف، حيث تراوح بين 50.9 و 52.5% من مجموع المدخرات وهي تمثل أكثر من نصف المدخرات في الدولة، بينما نجد إيداعات الإيداع في المرتبة الثانية مدخرات الشركات الخاصة والتي تمثل ما نسبته من 22.8 إلى 24.4% من مجموع المدخرات وقد عرفت هي الأخرى تطورا إيجابيا بسيطا، وفي المرتبة الثالثة نجد ودائع غير المقيمين والتي تمثل بدورها تطورا سلبيا بسيطا بما نسبته من 15.9 إلى 14.2% من مجموع المدخرات، وفي المرتبة الأخيرة تحتل ودائع المؤسساتيين النسبة الأقل من مجموع المدخرات والتي عرفت بدورها تطورا سلبيا خلال فترة الدراسة لتنتقل من 10.4 إلى 8.9%.

نلاحظ من خلال تقسيم هيكل الودائع السابق أن نسبة ودائع الأفراد والشركات هما من يحتل النصيب الأكبر من الودائع بسبب ارتفاع الموارد الخارجية للبلد ونظرا إلى حجم إصدار القروض الرقاعية، إضافة إلى ارتفاع حجم السندات القابلة للتحويل إلى أسهم والقروض المشروطة، وهي منتجات مالية يقبل عليها الأفراد من خلال أسعار الفائدة المغرية التي تحثهم على إيداع أموالهم لدى المصارف، إضافة إلى المؤسسات التي عوض سحب أموالها تتركها في المصارف من أجل استثمارها والحصول على عائدات منها.

3. القروض الكلية

1.3. نسب تطور القروض الكلية حسب الأجل

يبين الشكل التالي التوزيع التصنيفي للقروض الكلية للبلاد تبعا لإحصائيات البنك المركزي خلال فترة الدراسة، وهذا حسب آجال استحقاقها:¹



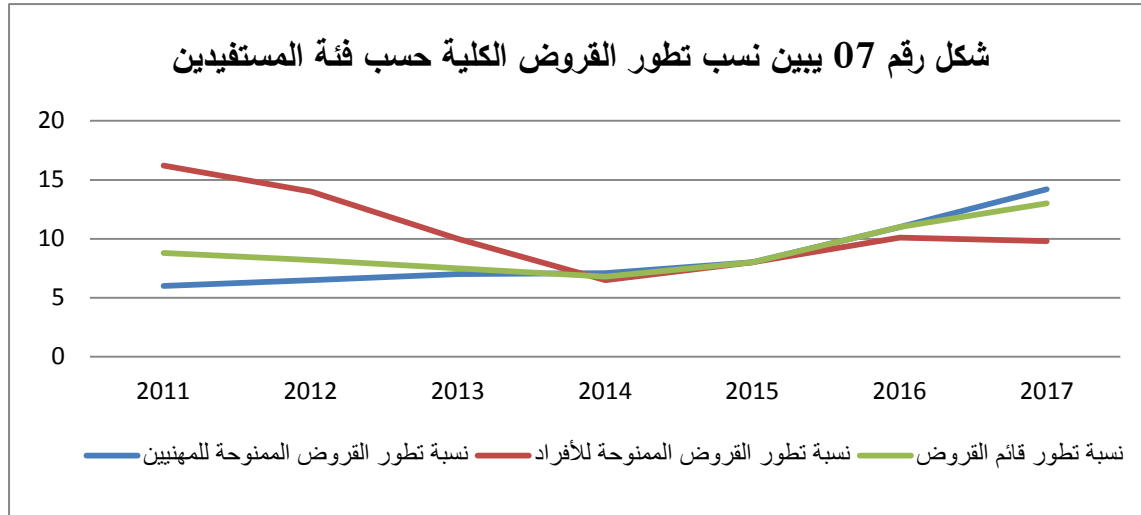
نستنتج من الشكل السابق أن القروض الإجمالية للبلاد كانت في تراجع بسيط منذ سنة 2011 وإلى غاية سنة 2014 بسبب الظروف الاقتصادية الغير مناسبة للاستثمار، الناتجة عن عدم الاستقرار الأمني للبلاد، مما أدى لتعثر الكثير من المؤسسات وتراجع وتيرة نشاطها ومنه تراجع مداخيلها مما سبب مشكلة في تسديد ما عليها من ديون، لكن ابتداء من سنتي 2014 و 2015 وبعد تدخل البنك المركزي لدى مؤسسات القرض بإصدار تعليمات تفيد بضرورة مساعدة المؤسسات المتعثرة، نلاحظ التطور الإيجابي لنسبة القروض وإقبال المستثمرين على تصحيح وضعياتهم ولو بالافتراض من جديد، ونظرا للوضع الصعب الذي شهدته المصارف نتيجة عدم تسديد المستحقات إضاعة إلى منح قروض جديدة، اختارت البنوك التركيز على القروض القصيرة الأجل من أجل معالجة مشكل التسديد في أقرب وقت.

2.3. تطور نسب القروض الكلية حسب فئة المستفيدين

يبين الشكل التالي التوزيع التصنيفي للقروض الكلية للبلاد حسب إحصائيات البنك المركزي خلال فترة الدراسة، وهذا حسب فئات المقترضين:²

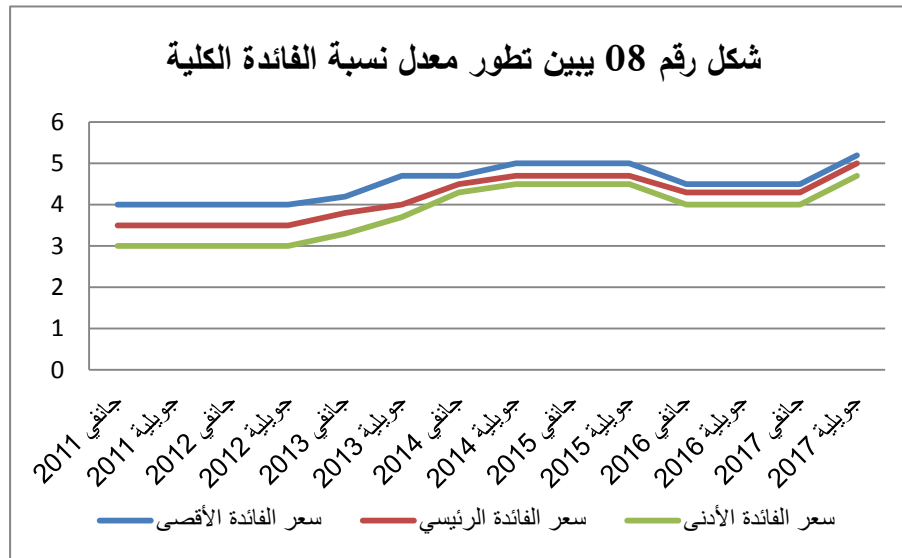
¹ التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي، مرجع سابق (بتصرف).

² نفسه (بتصرف).



نستنتج من الجدول السابق أن القروض الإجمالية بصفة عامة والقروض الموجهة للأفراد بصفة خاصة عرفت تراجع بسيط منذ 2011 وإلى غاية 2014 عكس القروض الممنوحة للمهنيين التي شهدت ارتفاعا بسيطا راجع لدعم البنوك للإنتاج، ويعود التراجع في العنصرين الأولين كما سبق الذكر إلى الوضع الأمني المتدهور، لكن سرعان ما تعافت بعد ذلك نتيجة لتدخل البنك المركزي، ونلاحظ ذلك من خلال عودة المؤشرات إلى الارتفاع بعد سنة 2014 وسنة 2015 مما أدى لبعض الإنعاش الاقتصادي.

4. تطور معدل نسبة الفائدة الكلية¹



في ظل ظرف اقتصادي اتسم باستمرار الضغوط المسلطة على السيولة المصرفية، بلغت نسبة الفائدة في السوق النقدية في أغلب الفترات خلال سنتي 2011 و 2012 مستوى قريب جدا من نسبة

¹ التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي، مرجع سابق (بتصرف).

تسهيل القرض (3%)، وذلك على الرغم من التصرف المحايد نسبيا في السيولة من قبل البنك المركزي. وعلاوة على نقص السيولة والشكوك المحيطة بتطورها، قد يكون هذا الوضع ناجما عن التوقعات الاستباقية بشأن الرفع في نسبة الفائدة في ظل استمرار الضغوط التضخمية.

عرف سعر الفائدة سنة 2013 و2014 انتعاشا معمما بالمقارنة مع سنة 2012، وقد مثل تواصل العجز في السيولة وتصاعد كلفة الموارد واعتماد تصريف في السيولة مرتكز على المدى القصير جدا، فضلا عن تدهور جودة محفظة البنوك، وهي جملة من العوامل أدت بالبنوك إلى مراجعة تسعير القروض الممنوحة للرفع، عن طريق زيادة هامشها من أجل التحكم في موازنتها.

بعد أن اعتمد سياسة تشديد كمي طوال الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2014 من خلال تسليط ضغوط على نسب الفائدة في السوق النقدية بما أعاق تقاربها مع نسبة الفائدة الرئيسية، عمل البنك المركزي خلال سنة 2015 على الحد من تقلبات معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية حول مستوى نسبة الفائدة الرئيسية. ومن شأن هذا الأمر أن يجعل انتقال القرارات في مجال السياسة النقدية أسرع وأكثر اكتمالا وأن يضمن بالتالي قيادة أفضل لنسب الفائدة فيما بين البنوك. كما قام البنك خلال سنة 2015 بإجراء من أجل الحد من عجز السيولة وهو إلغاء الاحتياطي الإجباري على قروض الاستهلاك، مما وفر سيولة إضافية للبنوك، وخلال نفس السنة قام بخفض سعر الفائدة وتزامن القرارين أدى إلى خفض الطلب على السيولة.

اتسمت سنة 2016 باعتدال مستوى التضخم مما يسر اعتماد سياسة نقدية محايدة ذات نسبة فائدة رئيسية دون تغيير في مستوى 4.2%، فقد تميزت سنة 2017 بعودة الضغوط المسلطة على الأسعار عند الاستهلاك مع تضخم إجمالي بلغ 5.3% مقارنة بـ 3.7% السنة الماضية الأمر الذي استوجب تشديد السياسة النقدية.

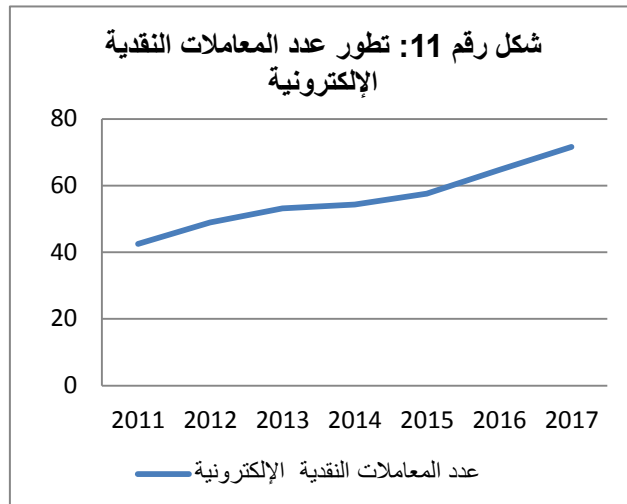
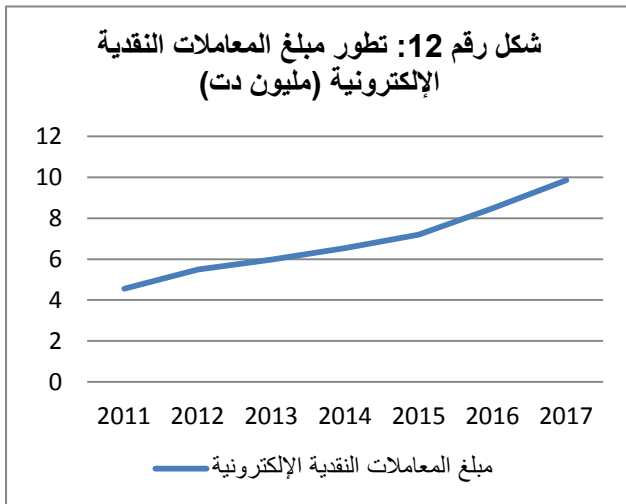
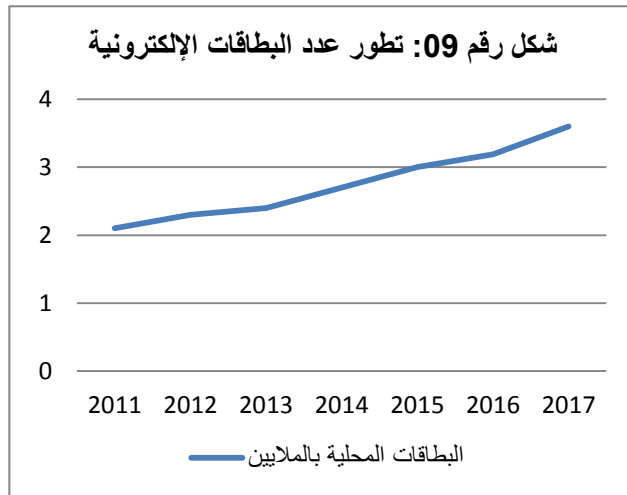
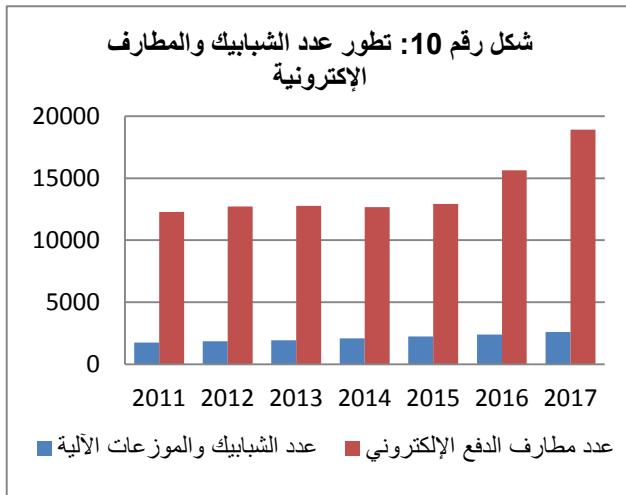
5. تطور المؤشرات النقدية الإلكترونية:

نعرض في الجدول التالي أهم المؤشرات النقدية الإلكترونية التي عرفتها وسائل الدفع الإلكتروني لمعرفة التطور التكنولوجي للبلد في مجال الصيرفة الإلكترونية.¹

¹ التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي، مرجع سابق (بتصرف).

جدول رقم 03 يبين تطور المؤشرات النقدية الإلكترونية

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد البطاقات المحلية بالملايين	2.1	2.3	2.4	2.7	3	3.19	3.6
عدد الشبايك والموزعات الآلية	1741	1851	1939	2070	2249	2385	2602
عدد مطارف الدفع الإلكتروني	12269	12728	12767	12655	12921	15624	18919
المعاملات النقدية:							
العدد بالملايين	42.5	48.9	53.2	54.3	57.6	64.7	71.6
المبلغ بملايين الدنانير	4.55	5.50	5.98	6.54	7.19	8.48	9.85



من خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة جملة من الملاحظات، أولها الارتفاع المستمر في كل مؤشرات الصيرفة الإلكترونية ولكل السنوات، بما يتعدى الـ 50%، وهي نسبة جد معتبرة في هذا المجال خاصة مع التطور التكنولوجي وتوافد الأجانب للبلد من مستثمرين وسياح وغيرهم، أين وجب تقديم لهم الخدمات الإلكترونية التي اعتادوا عليها في بلدانهم، وتطبيقا لهذه السياسة، نلاحظ ارتفاع عدد البطاقات

الإلكترونية من 2.3 مليون بطاقة سنة 2012 إلى 3.6 مليون بطاقة سنة 2017 وهو ما يمثل نسبة تطور تعادل 56.5%، كما نلاحظ تطور عدد الشبائيك والموزعات الآلية من 1741 إلى 2602 موزع خلال 07 سنوات فقط بنسبة تصل إلى 49.4%، ومن جهة أخرى ومن أجل تقريب الخدمات المصرفية للمواطن وإدخالها في النشاط اليومي له، نلاحظ الارتفاع في عدد مطارف الدفع الإلكتروني المنتشرة عبر المتاجر من 12269 إلى 18919 وهي نسبة تطور قدرها 54.2%.

تعكس الزيادة في الوسائل الإلكترونية المصرفية جهود العاملين في القطاع المصرفي على تطوير الصيرفة الإلكترونية بشكل كبير، حيث أن نسبة التطور التي تعدت 50%، تعد نسبة كبيرة وليست هينة وتتطلب من تلك المؤسسات مجهودات جبارة، سواء مالية من حيث تحمل التكاليف، أو تسويقية من حيث عرض الخدمات والإعلام المستمر للمواطنين والأجانب بها، أو تقنية من حيث جودة تلك الوسائل وقلة الأعطاب والتوفر في أي وقت ومكان.

ونلاحظ نتيجة تلك المجهودات المبذولة من طرف البنوك من خلال نتائج المعاملات التي سجلت عن طريق وسائل الصيرفة الإلكترونية حيث انتقل عددها من 42.5 مليون معاملة سنة 2011 إلى 71.6 مليون معاملة سنة 2017، بنسبة تطور تعادل 68.4%، ومن جهة أخرى تطورت مبالغ المعاملات من 4.55 مليون دت إلى 9.85 مليون دت، بنسبة تطور وصلت إلى 116% وهي نسبة مهمة جدا، حيث تعدت الضعف، ومن هنا وجب الانتباه والتركيز على هذا المنتج وتطويره نظرا لكونه مجال استثمار خصب وحديث العهد في تونس، إضافة إلى إقبال الزائين عليه مما يجعلها فرصة استثمارية مهمة للبنوك.

المبحث الثاني: السياسة التمويلية للقطاع السياحي في تونس

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الصيغ التمويلية المتاحة في القطاع المصرفي التونسي مع التركيز على الصيغ الموجهة للاستثمار السياحي نظرا لطبيعة دراستنا، كما سنلاحظ كيف أثر الدعم المالي للقطاع السياحي على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: صيغ التمويل المطروحة لتمويل الاستثمار السياحي في تونس

1. صيغ تمويل قصيرة الأجل:

1.1. الائتمان التجاري

لقد كانت المشروعات السياحية من قبل تعاني من عدم توفر القروض المصرفية اللازمة لها لشراء المعدات والمستلزمات الرأسمالية الضرورية لزيادة الطاقة الإنتاجية بها لكي تتمكن من توفير الخدمات السياحية والفندقية بشكل أفضل وقد كان هذا واضحا في القرى السياحية. ولهذا فقد قامت البنوك بحل هذه المشكلة للمشروعات السياحية عن طريق ما يسمى بعملية التأجير التمويلي حيث استطاعت هذه المشروعات من توفير ما يلزمها من المعدات الرأسمالية، وهو من أكثر أنواع التمويل قصير الأجل الشائع الاستخدام من طرف المؤسسات السياحية، وتعتمد المؤسسة على هذا المصدر من التمويل بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي وغيره من المصادر الأخرى قصيرة الأجل، ويطلق على الائتمان التجاري بالائتمان التلقائي نظرا لأنه عادة ما يزيد وينقص مع التقلبات في حجم النشاط أي أنه عادة ما يكون متاح بالقدر الملائم في الوقت المناسب وتعد هذه واحدة من أهم مزايا الائتمان التجاري.

2.1. الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي ثاني أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسات السياحية ويقصد بالائتمان المصرفي كل أنواع القروض التي تحصل عليها المنشأة من المؤسسات المالية والمصارف الخاصة، وتلجأ المؤسسات إلى استخدام الائتمان المصرفي عندما تكون احتياجات البرنامج التشغيلي للمنظمة تتعدى ما توفره مصادر التمويل الذاتية، أو عندما تكون المنظمة حديثة العهد، ويختلف الائتمان المصرفي عن الائتمان التجاري في أنه لا يتأثر تلقائيا بمستوى نشاط المنشأة.

3.1. الأوراق التجارية

الأوراق التجارية هي عبارة عن أوراق وعد بالدفع مضمونة تصدرها الشركات الكبيرة المعروفة وذات الملاءة المالية العالية، وتباع عن طريق وكلاء متخصصين في تداولها وتسويقها إلى المستثمرين النهائيين الذين يشكلون البنوك التجارية، شركات التأمين، صناديق الاستثمار وشركات الأعمال الأخرى التي يوجد لديها فائض سيولة، وتستعمل المؤسسات السياحية كذلك هذا النوع من التمويل من أجل الحصول على السيولة بسرعة، لكن بنسبة أقل من آليات التمويل قصيرة الأجل السابقة.

2. صيغ تمويل متوسطة الأجل:

لاشك أن للبنوك دورا في تمويل الاحتياجات المالية متوسطة الأجل للمؤسسات والتي تستحق بعد أكثر من سنة إلى خمس سنوات أو أكثر أحيانا، وغالبا ما تكون القروض المصرفية متوسطة الأجل مرهونة بضمانات، وشروط تتعلق بطريقة التصرف في الدين وتوزيع الأرباح، وتشمل مصادر متوسطة الأجل الشائعة في تونس قروض المدة، وقروض تمويل المعدات.

1.2. قروض المدة:

تتميز قروض المدة بأجلها المتوسط والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين ثلاث إلى سبع سنوات مما يعطي المقترض الائتمان يوفر التمويل، وهو خيار متاح لدى البنوك التونسية ومقصود بكثرة خاصة للمشاريع السياحية التي تعاني ظروف مالية سيئة مؤقتة، وتقصده المؤسسات السياحية بسبب انخفاض مخاطر إعادة التمويل مقارنة بمخاطر الاقتراض قصيرة الأجل، ويرجع ذلك إلى أنه إذا ما استحق قرض قصير الأجل وكانت الشركة مستمرة في حاجتها للأموال ستواجه احتمالات عدم موافقة البنك على تجديد القرض، أو يكون تحديد بتكلفة أعلى وشروط غير مناسبة بسبب تغيرات في ظروف سوق النقد أو في مركزها المالي.

2.2. قروض التجهيزات:

عندما تقوم الشركة بشراء آلات أو تجهيزات، فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات، وتدعى قروض تمويل التجهيزات، وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل: المصارف التجارية، المصارف الإسلامية، الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية. أما نوع التجهيزات التي يمكن تمويلها بهذا الشكل فتتضمن الطائرات التجارية، الشاحنات، والسيارات ... إلخ، وتمول الجهة المقترضة عادة ما بين 70-80% من التجهيزات التي يمكن تسويقها بسرعة.

3. صيغ تمويل طويلة الأجل:

هذا النوع من التمويل يكون تسديده في المدى البعيد خلال فترة تتراوح بين سبع سنوات وعشرين سنة كأقصى حد، وله دور رئيسي في إنشاء المؤسسة وانطلاق عملها، ويشمل القروض والسندات التي تكون مدتها كبيرة وتتمثل عموما في القروض التعاقدية طويلة الأجل، ويشترط مقابل هذه القروض ضمانات كافية فالمؤسسة ينبغي أن توفي بقيمتها في تاريخ الاستحقاق، وعادة ما تطلبه المؤسسات السياحية كالفنادق والمركبات السياحية من أجل عملية البناء التي تتطلب أموالا ضخمة وتسدد على فترة

طويلة، مع رهن العقار في حد ذاته كضمان. يعتبر هذا النوع من القروض من المصادر النادرة ومن الصعب الحصول عليها لأنها تعتمد على مدى توفر المدخرات طويلة الأجل في المؤسسات القائمة بالوساطة المالية.

4. عملية التمويل بالمشاركة:

ومن جهة التمويل الإسلامي يعتبر التمويل بالمشاركة أهم آلية التمويل انتشارا في القطاع السياحي، وهذا النوع من التمويل يوفر للمشروعات السياحية الأموال اللازمة لها لممارسة نشاطها ولا يلزمها أيضا بسداد الفوائد أو أقساط وبصرف النظر عن نتيجة أعمال المشروع السياحي.

وتلعب المؤسسات المالية العاملة بتونس دورا هاما في الترويج للاستثمار السياحية من خلال توفير الخدمات المالية التابعة للنشاط السياحي من ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- إصدار الشيكات السياحية: وتعتبر هذه الشيكات من أكثر الوسائل استخداما لدى السائحين حيث أنها تمد السائح بوسيلة تبادل نقدي مقبولة وسهلة.
- أوامر التبادل السياحية: لا تختلف من حيث الغرض عن الشيكات السياحية إلا أنها تختلف من حيث المظهر وهي ذات قيم أكبر من الشيكات السياحية، كما يمكن استبدالها بالشيكات بها.
- خطابات الاعتماد السياحية: ولهذه الخطابات أهمية كبيرة بالنسبة للسائح الذي يرغب في نقل مبالغ كبيرة حيث يشتري السائح خطاب اعتماد مقوما بعملة هذه الدولة متقاديا بذلك تقلبات أسعار الصرف.
- البطاقات الائتمانية السياحية: لقد قامت البنوك بإصدار هذه البطاقات الائتمانية السياحية حيث أصبحت بديلا عن العملات وكذلك الشيكات وهذا النوع من الخدمات كان له أهمية كبيرة جدا لخدمة السياحة وهناك أنواع عديدة من هذه الكروت تذكر منها الفيزا كارد والماستر كارد.
- كما يلاحظ في تونس انتشار فكرة إنشاء البنوك لمشاريعها الخاصة خارج عملية التمويل التقليدي، والتي من شأنها التأثير غير المباشر على التمويل الذي تمنحه للمشاريع السياحية منها على سبيل المثال:
- إنشاء شركة سياحية لتقديم كافة الخدمات السياحية بغرض تنشيط التسويق السياحي.
- إنشاء شركة للنقل السياحي البري لتنشيط حركة نقل أفواج السائحين الوافدين خاصة السائحين العرب نظرا لضعف نسبة إنفاقهم السياحي مقارنة بالسائح الأجانب.
- إنشاء شركة للطيران تهدف إلى دعم الطيران الدولي التي يتوافر فيها مقومات الجذب السياحي.
- إنشاء شركة للاستثمار الفندقي تقوم بإنشاء الفنادق والقرى السياحية.

كما تقوم البنوك أيضا بتشجيع السياحة توسيع مجال خدماتها التمويلية عن طريق المبادرة في إقامة لقاءات مهمة تعرض من خلالها خدماتها المالية المقدمة للمستثمرين وللسياح أيضا.

المطلب الثاني: التسهيلات التمويلية للاستثمار السياحي عقب أزمة 2015

شهدت تونس عقب الهجمات الإرهابية سنة 2015 حالة من الذعر لدى المؤسسات السياحية، مما أدى إلى استنفارها وخوفها من ممارسة نشاطاتها السياحية بشكل عادي، حيث أن عدد كبيرا من السياح غادر البلاد فورا، وكما سبق الذكر فإن هذا القطاع جد حساس تجاه الجانب الأمني، فقد أدت هذه الأزمة إلى انخفاض ملحوظ في كل المؤشرات السياحية، من انخفاض عدد السواح وتراجع إيرادات السياحة وارتفاع البطالة وبما أن السياحة هي القطاع الوحيد الذي يوفر السيولة اللازمة لتسديد واردات الدولة الغير سياحية فحصل عجز كبير في ميزان المدفوعات سنراه من خلال الجداول اللاحقة، ومن جهو أخرى بالنسبة للمستثمرين فقد أثرت هذه الأزمة كذلك على مشاريعهم ومدخولاتهم الأمر الذي من شأنه التأثير على سداد قروضهم تجاه الدولة، لكن في إطار جهود الدولة للمحافظة على الاستثمارات السياحية، أصدر البنك المركزي التونسي منشورا تحت رقم 12 بتاريخ 2015/07/22 لكل مؤسسات القرض العاملة بالبلد فحواها مساندة المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي وقد جاء فيه ما يلي:

- يمكن لمؤسسات القرض تأجيل خلاص أقساط القروض الممنوحة لفائدة المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي بعنوان الأصل والفوائض والتي يحل أجلها سنتي 2015 و 2016. ويمكن التسدسد انطلاقا من بداية سنة 2017 على فترة تأخذ بعين الاعتبار قدرة كل مؤسسة.
- يمكن لمؤسسات القرض منح قروض جديدة استثنائية تسدد على مدة سبع سنوات منها سنتا إمهال وتخصص لتمويل حاجيات نشاط المؤسسات السياحية خلال الفترة من غرة جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 ودون أن تتجاوز 10% من قيمة الأصول الثابتة الصافية وفقا لقوائمها المالية المختومة في موفى سنة 2014. وتقبل هذه القروض كمقابل عمليات إعادة تمويل في السوق النقدية.
- للانتفاع بهذه الإجراءات، تقدم المؤسسة المعنية مطلبا فب الغرض مصحوبا بالقوائم المالية وبالمؤيدات الضرورية التي تفيد تراجع رقم المعاملات بنسبة لا تقل عن 30% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

- لا تشمل هذه الإجراءات المؤسسات التي تكون في طور تسوية قضائية وفقا لأحكام القانون عدد 34 لسنة 1995 المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية أو التي تكون ديونها البنكية محل نزاع.
 - يمكن لمؤسسات القرض التي قامت بتأجيل الأقساط أو بمنح قروض استثنائية الإبقاء على التصنيف المعتمد في موفى ديسمبر 2014 على معنى الفصل الثامن من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بالنسبة للمؤسسات المنقعة بالإجراءات الاستثنائية خلال سنتي 2015 و 2016.
 - يمكن لمؤسسات القرض التي قامت بتأجيل الأقساط أو بمنح قروض استثنائية تجميد الأقدمية على معنى الفصل 10 رابعا من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بالنسبة للمؤسسات المنقعة بالإجراءات الاستثنائية وذلك خلال سنتي 2015 و 2016.
 - كما يتعين على مؤسسات القرض المعنية عدم احتساب الفوائد التي تم تأجيل خلاصها والفوائد المترتبة عن القروض الجديدة خلال سنتي الإمهال ضمن إيراداتها إلا في صورة استخلاصها الفعلي.
 - يتعين على مؤسسات القرض موافاة البنك المركزي التونسي شهريا بقائمة في المؤسسات التي طلبت الانتفاع بالإجراءات الاستثنائية مع تحديد نوع الإجراء المطلوب ومآل الملف وذلك وفقا جدول محدد مرفق مع هذا المنشور.¹
- صرحت وزارة السياحة في تونس أن عدد الفنادق التي أغلقت منذ بداية العام وحتى منتصف ديسمبر 2015 بلغ 192 فندقا والتي تمثل ثلث فنادق تونس. ومن بين هذه الفنادق أكثر من سبعين فندقا أغلقت جراء تراجع نشاطها بعد الهجمات التي تعرضت لها تونس.
- وأعلنت وزارة السياحة في وقت سابق أن عدد السياح القادمين إلى تونس لسنة 2015 تراجع بنسبة 26% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.
- وأعلن البنك المركزي التونسي في وقت سابق أيضا أن إيرادات السياحة لسنة 2015 سجلت انخفاض نسبته 33.4% من العام الماضي.
- وصرح رئيس الوزراء التونسي أن القطاع السياحي خلال سنة 2015 يشهد صعوبات جمة جراء العمليات الإرهابية، في إشارة إلى هجومي استهدف الأول متحف باردو الشهير وسط العاصمة في 18 مارس

¹ منشور رقم 12 المؤرخ في 22/07/2015 الصادر عن البنك المركزي التونسي.

2015 وقتل 21 سائحا أجنبيا وشرطي تونسي واحد في الهجوم على المتحف، واستهدف الثاني فندقا في مدينة سوسة في 26 يونيو 2015 أدى ل وفاة 38 سائحا أجنبيا.

نظرا لعدم فعالية محاولة البنك المركزي التونسي تقديم تسهيلات ائتمانية، أصدر منشور تحت رقم 05-2017 بتاريخ 2017/07/24 لمؤسسات القرض مضمونه تقديم تسهيلات جديدة وتمثلت في تمديد آجال تسديد القروض (أصول وفوائض) الممنوحة للقطاع السياحي المستفيدة من تسهيلات سنة 2015 التي يحل أجلها خلال سنة 2017 ويمكن تسديدها انطلاقا من بداية سنة 2018 على فترة تأخذ بعين الاعتبار قدرة كل مؤسسة.

ومن التصريحات السابقة نستنتج أن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي التونسي من أجل مساندة المؤسسات العاملة في القطاع السياحي وامتصاص موجة الذعر لم تأتي بنتيجة كبيرة، ونلاحظ ذلك من خلال العدد الكبير للفنادق التي أغلقت عوض الاستفادة من التسهيلات المالية، وحتى المؤسسات التي استفادت من التسهيلات المالية لم تتعافى من الأزمة بسبب تراجع عدد السياح وهو متغير لا يمكن للبنك المركزي التحكم فيه أو التأثير عليه.

المطلب الثالث: تطور دعم القطاع المصرفي للاستثمار السياحي وآثاره

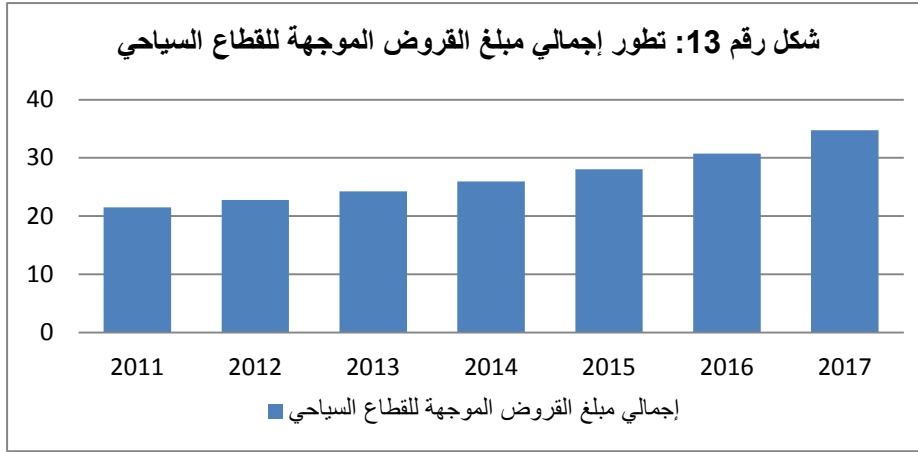
1. تطور دعم القطاع المصرفي للاستثمار السياحي

من أجل تسليط الضوء على دور القطاع المصرفي في تنشيط الاستثمار السياحي من المهم التطرق إلى تطور الدعم المالي لهذا القطاع خلال فترة الدراسة وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي:¹

جدول رقم 04 يبين تطور قروض الجهاز المالي للقطاع السياحي للفترة 2011-2017 (مليار دت)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور عدد القروض الموجهة للسياحة	33894	37486	40546	43514	46599	51296	57624
إجمالي مبلغ القروض الموجهة للقطاع السياحي	21.472	22.761	24.263	25.972	28.055	30.749	34.781

¹ التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي، مرجع سابق (بتصرف).



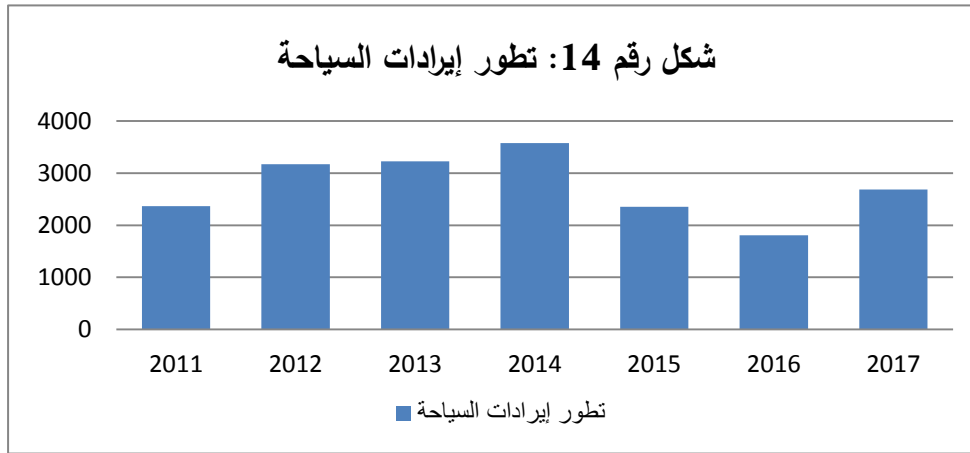
من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنه وعلى مر السنوات -خلال فترة الدراسة، التغير الإيجابي في حجم التمويل المصرفي للمشاريع السياحية لينتقل من 37486 قرصا سنة 2012 إلى 40546 قرصا سنة 2013 بتغير قدره 7.54%، ثم ليصبح 43514 سنة 2014 أي بتغير قدره 6.82%، ثم ليصبح 46599 سنة 2015 أي بتغير قدره 6.62%، وسنة 2016 بلغت القروض 51296 قرصا بتغير قدره 9.15%، وفي 2017 بلغ العدد 57624 قرصا أي بتغير قدره 10.98%، ونلاحظ استقرار نسب التغير وارتفاعها البسيط خلال فترة الدراسة، وذلك رغما عن كل الظروف سواء السياسية التي شهدتها البلاد بعد سنة 2011 مروراً بأزمة الأمن التي شهدتها سنة 2015، لكن بما أن السياحة هي العصب الرئيسي للاقتصاد التونسي وهي أهم مصدر للعملة الأجنبية للدولة اتخذت الدولة ممثلة في البنك المركزي كل الإجراءات والتحفيزات التي من شأنها الحفاظ على هذا القطاع ولو بالخسارة، حيث أن القطاع المصرفي عرف تدهورا كبيرا من جراء تدخل البنك المركزي في العملية الائتمانية، التي وخلال كل فترة عصيبة تمر بها البلاد يصدر توجيهات للبنوك التجارية مبنية على أساس اقتصادي كلي يخدم الاقتصاد ككل لكن لا يخدم البنوك التجارية، فعوض مقاضاة المؤسسات التي لا تسدد أقساطها من القروض كان البنك المركزي يدعو البنوك التجارية لتمديد آجال التسديد ولا ينصح بالمتابعة القضائية، أو الحجز على أصولها، وسنلاحظ أثر هذه السياسة التي يتبعها البنك المركزي على بعض المؤشرات لاحقا.

2. أثر التمويل المصرفي للمؤسسات السياحية على الإيرادات السياحية في تونس

جدول رقم 05 يبين تطور الإيرادات السياحية في تونس للفترة 2011-2017 (مليار دت)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور عدد القروض الممنوحة للسياحة	33894	37486	40546	43514	46599	51296	57624
تطور إيرادات السياحة	2.364,5	3.172,9	3.229,4	3.575,6	2.354,6	1.808	2.690
نسبة إيرادات السياحة إلى GDP	%4.04	%5.01	%4.53	%4.77	%2.56	%2.12	%2.78

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات وزارة السياحة التونسية على موقعها الرسمي www.tourisme.gov.tn وإحصائيات البنك المركزي التونسي من موقعه على الإنترنت www.bct.gov.tn وإحصائيات منظمة التعاون الإسلامي على الموقع الإلكتروني www.sesric.org تاريخ الاطلاع: 2019/05/12 على الساعة 17:50



من الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أثر التمويل المصرفي لقطاع السياحة على الإيرادات السياحية مع بيان نسبة مشاركة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن التمويل المصرفي وبناء على سياسة الدولة في دعم القطاع السياحي بقي يرتفع طوال فترة الدراسة، لكن ذلك لم يكن يؤثر بنفس الاتجاه على الإيرادات السياحية، حيث أنها ارتفعت سنة 2012 لتصل إلى 3172.9 مليار دينار تونسي بعد أن كانت 2364.5 مليار دينار تونسي سنة 2011 أي ارتفاع قدره 25.47%، لتعرف سنة 2013 شبه ثبات في الإيرادات حيث بلغت 3229.4 مليار دينار تونسي، أي تحسن قدره 1.7%، وواصل التحسن سنة 2014 ليبلغ 3575.6 أي بنسبة 10.72% مقارنة بالسنة الماضية ثم

أنت سنة 2015 التي شهدت الهجوم الإرهابي على السواح فانخفضت المداخل نتيجة هروب السواح بسبب انعدام الأمن لتصل 1808 مليار دينار تونسي أي انخفاض قدره 49.43% مقارنة بالسنة الماضية، كما شهدت التغيرات في نسبة مساهمة مداخل السياحة نفس التغيرات رغم محاولات الدولة الاتجاه للميدان الصناعي من أجل التخلص من الاعتماد على قطاع السياحة في مداخلها نظرا لحساسية هذا الأخير لعدة عوامل يصعب التحكم فيها.

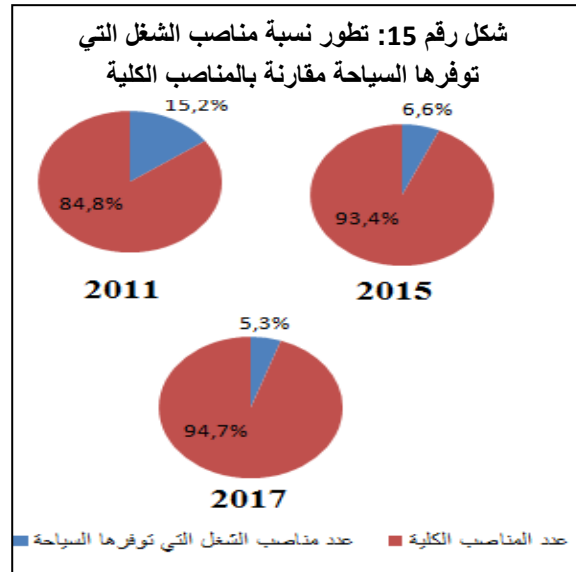
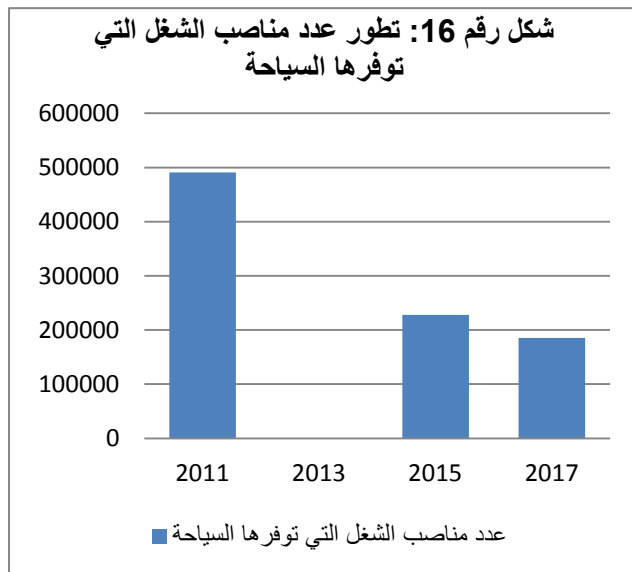
3. أثر التمويل المصرفي للمؤسسات السياحية على نسبة التشغيل في تونس

جدول رقم 06 يبين أثر تطور القروض السياحية على نسبة التشغيل لتونس للفترة 2011-2017

السنوات	2011	2013	2015	2017
تطور عدد القروض الممنوحة للسياحة	33894	40546	46599	57624
عدد المناصب الكلية	3.230.263	/	3.453.030	3.496.037
عدد مناصب الشغل التي توفرها السياحة	491.000	/	227.900	185.190
النسبة	15.2%	/	6.6%	5.3%

المصدر: اجتهاد من الطلبة بناء على:

- تقرير المنتدى الدولي حول تنافسية قطاع السفر والسياحة لسنة 2011، ص 362.
- تقرير المنتدى الدولي حول تنافسية قطاع السفر والسياحة لسنة 2015، ص 329.
- تقرير المنتدى الدولي حول تنافسية قطاع السفر والسياحة لسنة 2017، ص 324.



من المنطقي أن يكون لتطور التمويل المصرفي للمشاريع السياحية أثر إيجابي على نسبة التشغيل بطريقة غير مباشرة من خلال خلق مشاريع سياحية جديدة، وتوسيع حجم المشاريع الحالية، مما يؤدي في كلتا الحالتين إلى خلق مناصب عمل جديدة، وكنتيجة لمجهودات الدولة من أجل النهوض بالاقتصاد عقب ثورة الربيع العربي نلاحظ ارتفاعا مستمرا في خلق مناصب العمل في كل القطاعات، لكن نلاحظ تراجع نسبة مساهمة القطاع السياحي في توفير مناصب الشغل من 15.2% سنة 2011 إلى 6.6% سنة 2015 إلى 5.3% سنة 2017، وتزامنا مع التزايد المستمر لنسبة التمويل المصرفي للمشاريع السياحية خلال فترة الدراسة، نلاحظ انخفاض مستمر لنسبة التشغيل في القطاع لتنتقل من 491.000 منصبا سنة 2011 إلى 227.900 منصبا سنة 2015 أي انخفاض بنسبة 53.58%، وذلك بسبب الهجمات الإرهابية على السواح الأجانب، الذي حد من نشاط المؤسسات السياحية والتي بدورها ورغم المساندة المالية للدولة لها لم تتمكن من مواصلة نشاطها حيث تم غلق حوالي 192 فندقا خلال سنة 2015 فقط وهو ما يمثل ثلث فنادق تونس، وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى تسريح العمال الذين كانوا يعملون في تلك المؤسسات، ونظرا لتعود هؤلاء العاملين على العمل السياحي، وعدم تمكنهم من التأقلم مع الواقع وإيجاد فرص عمل بديلة صعب عليهم إيجاد فرص عمل أخرى، وهذا ما أدى من جهة أخرى إلى استغراق وقت أكبر من أجل تعافي قطاع التشغيل وهذا ما نلاحظه في سنة 2017 لينخفض معدل مناصب العمل في القطاع السياحي من جديد إلى 185.190 منصبا أي بنسبة 18.74%.

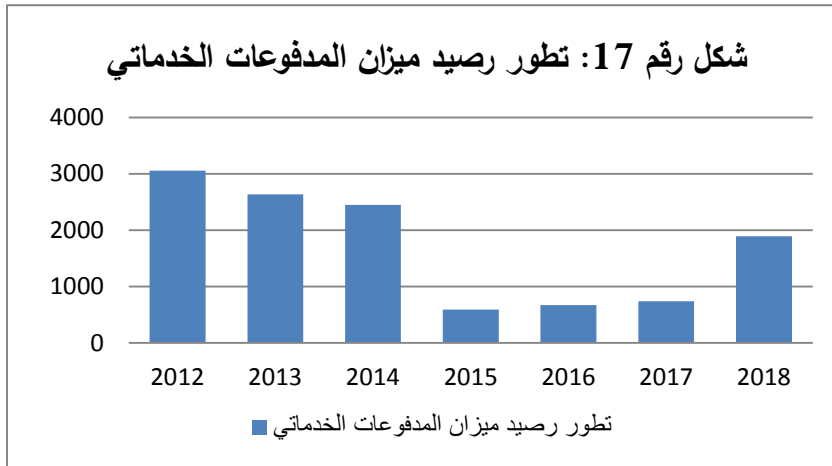
4. أثر التمويل المصرفي للمؤسسات السياحية على ميزان المدفوعات في تونس

الجدول رقم 07 أثر تطور القروض السياحية على رصيد ميزان المدفوعات الخدماتي للفترة 2012-2018 (مليار دت)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تطور القروض الممنوحة للسياحة	37486	40546	43514	46599	51296	57624	/
تطور رصيد ميزان المدفوعات الخدماتي	3053.4	2634.4	2448.1	594.4	669.2	738.6	1890.0

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات البنك المركزي التونسي من موقعه على الإنترنت

www.bct.gov.tn تاريخ الاطلاع: 2019/05/12 على الساعة 17:40.



من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن القروض الموجهة للاستثمار السياحي ورغم تزايدها باستمرار منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2017، إلا أن ميزان المدفوعات تأثر بثورة الربيع العربي بشكل كبير ونلاحظ ذلك من خلال تناقص الفائض الذي كان سنة 2012، 3053.4 مليار دينار تونسي ليبلغ 2634.4 مليار دينار تونسي سنة 2013، وواصل التناقص بشكل بسيط خلال السنة المالية ليبلغ 2448.1 مليار دينار تونسي، وتعتبر سنة 2015 أكبر نكسة لقطاع السياحة حيث انخفض الفائض بنسبة 75.71%، وبما أن قطاع السياحة يوفر حوالي 20% من العملة الأجنبية الواردة للبلد، فهذا الانخفاض كان له تبعات كارثية على الاقتصاد التونسي من حيث تأثر القدرة الشرائية للمواطنين وعدم القدرة على تسديد الواردات وتفشي البطالة بسبب تسريح العمال نظرا لتراجع النشاط السياحي، مما أدى بالدولة إلى البحث عن مصادر التمويل الدولي من أجل سد حاجياتها من العملة الصعبة وإعادة بعث الاستثمار السياحي من جديد.

وفي هذا الإطار تلقت تونس قرضا من الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2016 قدره 500 مليون دولار أمريكي بفائدة ضئيلة قدرها 2.5%، وتم ذلك عن طريق إصدار تونس لسندات دولية مقومة بالدولار تشتريها الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تقدمت تونس إلى صندوق النقد الدولي من أجل منحها قرضا متوسط الأجل، ووافق الصندوق على طلبها بمنحها قرضا يقدر بـ 2.8 مليار دولار أمريكي يتم صرفه في 05 سنوات، ومن جانب آخر اعترم البنك الدولي كذلك منح تونس قرضا قدره 05 مليار دولار أمريكي يصرف على 05 سنوات أيضا من أجل إعادة النهوض بالاقتصاد التونسي.

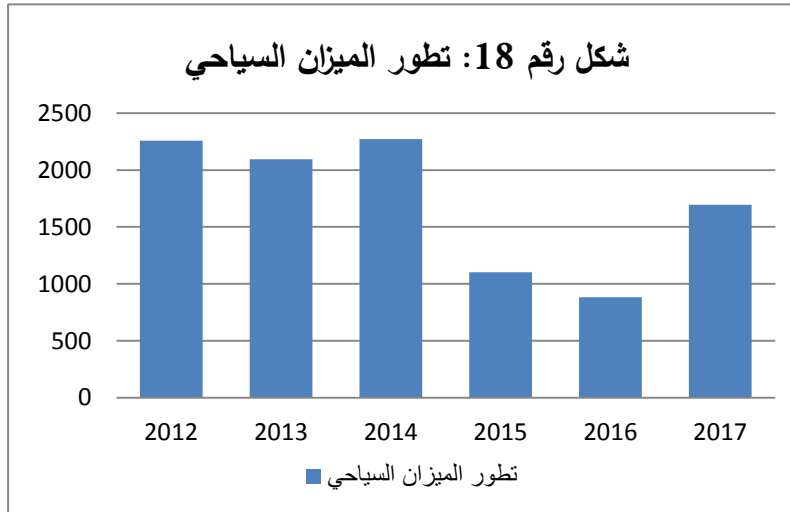
5. أثر التمويل المصرفي للمؤسسات السياحية على الميزان السياحي في تونس

الجدول رقم 08 يبين أثر تطور القروض السياحية على الميزان السياحي لتونس للفترة 2012-

2017 (مليون دولار أمريكي)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور عدد القروض الممنوحة للسياحة	37486	40546	43514	46599	51296	57624
تطور الميزان السياحي	2258	2095	2272	1102	883	1695

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات منظمة التعاون الإسلامي على الموقع الإلكتروني www.sesric.org تاريخ الاطلاع: 2019/05/12 على الساعة 23:00.



يعتبر الميزان السياحي من أهم العناصر المكونة لميزان مدفوعات البلد، حيث أن هذا الميزان ومنذ الستينات من القرن الماضي يلعب دورا مهما في توفير العملة الصعبة للبلد، وإذا ما سجل هذا الميزان فائضا أكثر من عجز الميزان التجاري يمكن أن يحول عجز الميزان التجاري إلى فائض ويسوي أهم اختلال في ميزان المدفوعات، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن التمويل السياحي بتزايد مستمر كان ينعكس إيجابا على الميزان السياحي الذي سجل رصيذا موجبا طوال فترة الدراسة لكنه تناقص قليلا، حيث بلغ سنة 2012، 2258 مليون دولار أمريكي، وانخفض سنة 2013 ليبلغ 2095 مليون دولار أمريكي، ليعاود الارتفاع بنسبة 7.79% سنة 2014 نتيجة عودة الاستقرار السياسي بشكل طفيف ليبلغ 2272 مليون دولار أمريكي، ثم جاءت سنة 2015 وجاءت معها الهجمات الإرهابية على السواح الأجانب وبسبب انعدام الامن انخفض عدد السياح الأوروبيين الذين يعدون المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، ومعه انخفض الميزان السياحي بنسبة

51.4% من فائض قدره 2272 مليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى فائض قدره 1102 مليون دولار أمريكي سنة 2015، وهو أمر منطقي في قطاع السياحة، وواصل الانخفاض سنة 2016 بنسبة 19.87% مقارنة بالسنة الماضية التي هي أصلا في انخفاض فادح، بسبب استغراق تعافي القطاع السياحي من تلك الهجمات الإرهابية مدة طويلة، ليلغ 883 مليون دولار أمريكي، لكن مع قدوم سنة 2017 واستفادة تونس من عدة قروض دولية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من الدول الحليفة لها، والتحفيزات التي منحتها الدولة للمستثمرين السياحيين، شهدت تونس انتعاشا في الميزان السياحي لتسجل فائض موجب قدره 1695 مليون دولار أمريكي ليحقق تحسن قدره 91.95% مقارنة بالسنة الماضية.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق، رأينا التطور التاريخي للقطاع المصرفي التونسي الذي شهد عدة مراحل حاسمة، وانتهاج سياسات مختلفة لهيكلته خلال كل مرحلة، وهو الأمر الذي أدى حسب تحليلنا إلى بطئ تطور القطاع، لأن التطور في أي قطاع يستوجب إما الاستقرار وإما التطوير للأحسن، أما تغيير السياسات دائما ما يؤدي إلى ضياع المجهودات السابقة.

من جهة أخرى وفي إطار التوجه للرأسمالية، نلاحظ أن الهيكل التنظيمي الحالي للقطاع المصرفي يشجع البنوك الخاصة عن طريق العولمة المصرفية، وهذا شيء إيجابي بالنسبة لحرية الأعمال في القطاع المصرفي، إلا أن الضوابط القانونية لا تزال غير فعالة بالشكل اللازم، لأن العمل المصرفي في أي دولة يعتبر العصب الرئيسي للاقتصاد، وأن السيولة النقدية سواء من عملة محلية أو عملة صعبة من شأنها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى المواطن بشكل سريع ومباشر، لذلك وجب وضع قوانين إضافية من شأنها أن تسمح للسلطة النقدية بتحكم أحسن في هذا المتغير الحساس.

كما رأينا تفاصيل السياسة التمويلية المصرفية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار السياحي وأهم الآليات المتاحة في هذا المجال، ويمكننا القول أن تلك الآليات تعتبر متنوعة وملائمة بشكل مقبول وهو المطلوب من القطاع المصرفي توفيره، إلا أن السلبية الرئيسية المسجلة هي أن تلك الآليات ليست معبأة بشكل كافٍ، وأن البنوك لا تلعب دورها بشكل فعال في استقطاب الودائع، حيث أنه وبدون أزمات تعتبر نسبة تعبئة الودائع ضعيفة، ناهيك عن الوضع خلال الأزمات، وتوقف التحويلات من الخارج، وسحب المودعين لودائعهم، مما يجعل القطاع بأكمله في وضع حرج.

من جهة أخرى تطرقنا إلى تعليمات البنك المركزي للمؤسسات المصرفية سنة 2015 و 2017 التي تدعو إلى مساعدة المستثمرات السياحية التي عجزت عن تسديد أقساطها الائتمانية بسبب تراجع نشاطها بعد الهجمات الإرهابية لسنة 2015، ورأينا من خلال الإحصائيات كيف ساعدت هذه الإجراءات في الحفاظ على مزاوله تلك المستثمرات لنشاطها، ومن ثم عودة ارتفاع عدد السياح والإيرادات السياحية.

ويمكننا القول أن القطاع المصرفي ورغم تكبده خسائر فادحة من جراء عدم تسديد المستثمرين السياحيين لأقساطهم، إلا أنه ومن خلال اتباع سياسة البنك المركزي حافظ على رباطة جأشه وقام بدوره كقطاع داعم، بل ويمكننا القول أنه أنقذ العديد من المنشآت السياحية من الإفلاس، وهو الهدف الذي سطرته الدولة وحققته عن طريق المصارف.

الفصل الثالث:

دراسة قطاع السياحة في تونس للفترة

2018-2012

تمهيد:

عرفت تونس منذ الستينيات من القرن الماضي طفرة سياحية قوية، حيث تنامي الدور الذي تلعبه في الاقتصاد ككل، ومنذ ذلك الحين وهي تسعى لتطوير هذا القطاع بكل الأشكال الممكنة، عن طريق تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وقد لعب الجانب البشري دورا هاما في تحقيق هذا الهدف. يرجى هذا التطور في القطاع السياحي إلى المجهودات البشرية المبذولة بهذا الشأن، لكن من جهة أخرى لا ننكر احتواء تونس على كل المقومات اللازمة الطبيعية والثقافية والصناعية التي كانت هي المنطلق لدعم هذا القطاع، وسنعرض في هذا الفصل كل هذه المقومات بالتفصيل.

من جهة أخرى تضافر جهود الدولة مع المقومات الطبيعية للدولة خلق مناخ استثماري جيد استقطب رؤوس أموال أجنبية مهمة من دول أوربية والصين ودول الخليج العربي من أجل الاستثمار في القطاع السياحي، نظرا لعدم الاستغلال الكامل للموارد السياحية بسبب ضعف الإمكانيات المالية، وسنتطرق لهاتين النقطتين في مبحثين:

المبحث الأول: دراسة النشاط السياحي في تونس**المبحث الثاني: الاستثمار السياحي في تونس**

المبحث الأول: دراسة النشاط السياحي في تونس

من خلال ما سبق وفي سياق التدرج البحثي، درسنا الجوانب المتعلقة بمتغيرنا المستقل، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى نظرة عامة حول المتغير التابع للدراسة وهو القطاع السياحي، وقبل الشروع في الدراسة التطبيقية يجب الاطلاع على المناخ الاستثماري السياحي ومدى جاذبيته للاستثمار السياحي بدعم من القطاع المصرفي.

المطلب الأول: واقع السياحة في تونس

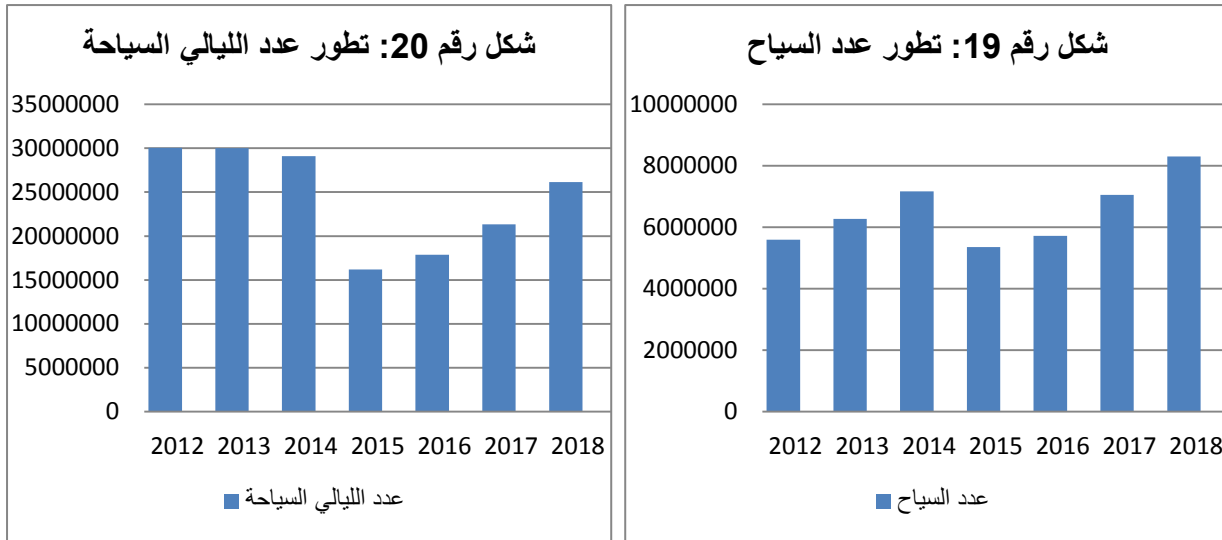
تظهر إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2018 أن تونس تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، بعد جنوب إفريقيا، المغرب، من حيث عدد السياح الوافدين إليها¹ ويظهر الجدول التالي بعض مؤشرات السياحة بها.

الجدول رقم 09 يبين تطور مؤشرات السياحة في تونس خلال الفترة 2012-2018

السنوات	عدد السياح (سائح)	عدد الليالي السياحية (ليلة)	الإيرادات السياحية (مليار دينار تونسي)
2012	5.590.464	30.035.419	3172.9
2013	6.268.582	30.001.358	3299.4
2014	7.163.437	29.107.239	3575.6
2015	5.359.309	16.177.575	2354.6
2016	5.724.021	17.880.034	1808.4
2017	7.052.000	21.337.000	2690.6
2018	8.300.000	26.139.000	4090.3

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الإحصائيات الخاصة بالإنجازات السياحية في تونس للسنوات 2012-2017 من الموقع <http://www.tourisme.gov.tn> و من مجلة المنظمة العالمية للسياحة طبعة 2018.

¹ World Tourism Organization UNWTO, « UNWTO Tourism highlights », Ed 2018, p 18.



من الجدول والشكلين السابقين نلاحظ زيادة عدد السياح بين 2012 و 2013 بنسبة 10.81%، مع زيادة في بسيطة في الإيرادات السياحية وصلت إلى 3.76%، مع الإشارة إلى انخفاض طفيف في الليالي السياحية بنسبة 0.11%، وهذه النسب تعتبر إيجابية في ظل عدم الاستقرار السياسي للبلد، وهو متغير لم يؤثر على السياحة بشكل كبير في هاتين السنتين.

عودة انخفاض في عدد السياح بين سنتي 2013 و 2014 بنسبة 12.49%، وبالموازاة مع ذلك سجل انخفاض في عدد الليالي السياحية بنسبة 8.99%، وارتفاع في الإيرادات السياحية بنسبة 8.99%، وهنا كذلك نلاحظ أن كل المؤشرات في تحسن مستمر ماعدا عدد الليالي التي انخفضت بنسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر.

تميزت سنة 2015 بانخفاض في كل المؤشرات بسبب الهجمات الإرهابية على السياح، حيث انخفض عدد السياح بنسبة 25.18%، وبالموازاة مع ذلك سجل انخفاض في عدد الليالي السياحية بنسبة 44.42%، وانخفضت الإيرادات السياحية بنسبة 33.39%، وهو أمر منطقي أمام الأحداث المخيفة التي حصلت، فمعظم السياح أنهوا عطلاتهم بسرعة وقرروا مغادرة البلد بسبب خوفهم من استهدافهم.

سجلت سنة 2016 تواسلا في تدهور الإيرادات السياحية مقارنة سنة 2015 حيث سجل ارتفاع في عدد السياح بنسبة 6.37%، بالموازاة مع ارتفاع في عدد الليالي السياحية بنسبة 9.52%، لكن قابله انخفاض في الإيرادات السياحية بنسبة 30%، وهذا راجع لتراجع عدد السياح الأوربيين المتميزين بارتفاع مصاريفهم، وارتفاع عدد سياح بلدان الجوار الذين يتميزون بانخفاض مصاريفهم.

بالنسبة لسنة 2017 تم تسجيل تحسن مقارنة بسنة 2016 حيث سجل ارتفاع في عدد السياح بنسبة 18.83%، وبالموازاة مع ذلك سجل ارتفاع في الإيرادات السياحية بنسبة 4.84%، وهنا كذلك نلاحظ أن كل المؤشرات مواصلة في التعافي السريع، ورغم ارتفاع عدد السياح القادمين للبلد فإن

الإيرادات السياحية تحسنت بشكل طفيف فقط، وهذا بسبب نوعية السياح حيث أن السياح الأوروبيين انخفض عددهم وهم مصدر الإيرادات الأكبر، بينما ارتفع عدد سياح الدول المجاورة المعروفون بسياحة العبور، حيث أنهم لا يقضون مدة طويلة في تونس وبالتالي إيراداتهم محدودة.

بالنسبة لسنة 2018 سجل تحسن ملحوظ كذلك مقارنة بإحصائيات سنة 2017 حيث سجل ارتفاع في عدد السياح بنسبة 15.03%، وبالموازاة مع ذلك ارتفعت الإيرادات السياحية بنسبة 3%، وهنا سجلنا نفس ظاهرة السنة السابقة حيث أن سياحة العبور كانت هي الغالبة ف سجلنا ارتفاع في عدد السياح لكن ارتفاع بسيط في الإيرادات السياحية.

المطلب الثاني: المؤهلات السياحية في تونس

1. السياحة الساحلية: تمتد الشواطئ التونسية على قرابة 1300 كلم تتمركز على طولها أقطاب

سياحية أهمها سوسة، المنستير، الحمامات، المهدية، بنزرت، طبرقة وتونس العاصمة، تتخلله شواطئ بديعة وغابات أخاذا وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي، وتنتشر هذه السياحة للأسباب التالية:

- نظافة الشواطئ وإشعار السياح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشريات المختصرة والواضحة وبلغات متعددة.
- الحيلولة دون حدوث سلوكيات منافية للآداب العامة من السياح ومن عامة الناس.
- إنشاء مساكن سياحية منفردة وعلى نسق مدروس بحيث تتناسب مع السياحة الفردية والعائلية وبكيفية يمكن التحكم في تسييرها وتوفير الأمن فيها.
- وتوفير القوارب الفردية والجماعية والتجهيزات الخاصة بالسباحة.
- توفير وجبات غذائية خفيفة وكاملة وفقا للمقاييس المعمول بها دوليا، وذلك بالتنسيق مع منظمة السياحة العالمية والمنظمات القارية و الجهوية المتخصصة.

2. سياحة الصحاري والواحات: تتم في هذا النوع زيارة البدو الرحل وخيمهم، وحضور الحفلات

الصحراوية التي تقام هناك، وتتوفر تونس على صحراء بها المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة، من خلال واحاتها المنتشرة عبر أرجائها ومبانيها المتميزة بهندستها والسلاسل الجبلية . وتحتاج السياحة الصحراوية إلى إنجاز هياكل بسيطة ومرافق إقامة متواضعة يمكن أن ينجزها القطاع الخاص، إلا أنها تحتاج لمنشآت قاعدية أهمها النقل البري والجوي وتخصيص استثمارات لشق الطرق وتخصيص طائرات للرحلات الداخلية وفتح خطوط دولية مباشرة.

3. **السياحة الثقافية:** نجد في تونس المواقع الأثرية البونية والرومانية والبيزنطية والعربية والمدينة العتيقة بأبوابها ومساجدها والمعالم التاريخية الرائعة والفنون والتقاليد الشعبية الحية والصناعات التقليدية، فتونس تحتضن عددا كبيرا من المواقع الأثرية المصنفة كتراث للإنسانية، ومتحف باردو به أجمل قطع فسيفساء في العالم. وتحتضن تونس العديد من الفعاليات الثقافية لعل أهمها:
- أيام قرطاج السينمائية التي تم بعثها سنة 1966 وتنظم كل سنتين وأيام قرطاج المسرحية وتنظم بالتداول مع أيام قرطاج السينمائية.
 - مهرجان الفنون التشكيلية بالمرحس ومهرجان الموسيقى العالمية والموسيقى السمفونية.
 - مهرجان قرطاج الدولي للموسيقى والمسرح والرقص والسينما بالمرح الأثري بقرطاج.
 - مهرجان الصحراء للفلكلور بدوز ومهرجان المرجان للتصوير تحت الماء بطبرقة.
 - مهرجان الجاز بطبرقة ومهرجان اوسو للفلكلور والاستعراض والرقص.
4. **سياحة الرياضة:** أصبحت تونس قبلة سياحية رياضية متميزة بفضل التجهيزات الرياضية المتنوعة بالفنادق، حيث يمكن للسائح ممارسة رياضته المفضلة خصوصا الغولف والصولجان (بولينغ)، الغوص البحري.
5. **السياحة التجارية:** يقوم بهذا النوع من السياحة رجال الأعمال والتجار ويزورون فيها المعارض والأسواق التجارية الدولية، للقيام بعقد الصفقات التجارية، والوقوف على أسعار المنتجات الحديثة في دول أخرى.
6. **سياحة المؤتمرات:** يوجد في تونس مكتب لتنظيم المؤتمرات من مهماته ضمان الترويج الشامل لهذا المنتج السياحي والتنسيق في مجال تسويقه، ويتجه هذا الجهد بالدرجة الأولى إلى منظمي المؤتمرات الدولية الكبيرة في كل أنحاء العالم، ذلك أن هذا النوع من المؤتمرات هو في حد ذاته دعاية للبلد الذي ينعقد فيه المؤتمر.
7. **السياحة الدينية:** فكرة الزيارة فيها تكون بقصد ديني، وتجري في بعضها شعائر دينية معينة، وزيارة أماكن خاصة ذات طابع تاريخي وديني كزيارة جامع الزيتونة.
8. **سياحة العلاج (الاستشفاء):** عرف هذا النوع منذ القدم بعد اكتشاف الخواص العلاجية للينابيع المعدنية، وكونت لذلك مراكز للمعالجة المعدنية بحمامات الرمل والطين ومياه البحر، كما أحدثت الفنادق البيولوجية ومراكز للبحوث الطبيعية للمعالجة. ما شجع الاستجمام والعلاج بالمياه بفضل العيون والمنايع التي تجري من الشمال إلى الجنوب، وهي مياه ذات خصائص علاجية هامة مثل

التخفيف من الوزن أو آلام الظهر والمفاصل وأمراض العين والأنف والحنجرة وغيرها. ومع العلاج بالمياه المعدنية نجحت تونس في اقتحام تجربة أخرى هي العلاج بمياه البحر الذي يشكل حلاً مثالياً لعدد من المشاكل الصحية على غرار مخلفات الوضع والولادة والتوتر النفسي والعصبي... الخ. هذا وتعتبر تونس من بين الدول الرائدة في العالم من حيث عدد ومستوى الخدمات التي تقدمها هذه المحطات العلاجية والسياحية، كما فتحت التطور الطبي في تونس آفاقاً هامة، حيث تحولت وجهة مميزة تستقطب أعداداً كبيرة من دول المنطقة ومن أوروبا مثل بريطانيا التي ترسل سنوياً 3000 مريض إلى تونس لتلقي العلاج، بما في ذلك الجراحة الدقيقة (زرع الأعضاء والكلى والقلب والتجميل وتقويم البصر وعلاج وزرع القرنيات وغيرها).

9. السياحة البيئية: اهتمت الحكومة التونسية بها لكي يستفيد السياح مما تنعم به تونس من

إيجابيات في هذا المجال، ومنها التمكن من مشاهدة حيوانات الصحراء ونباتاتها، والتمتع بمناظر الصحراء والغابات الكثيفة بأشجار بلوط الفلين والزان وعدد كبير من النظم البيئية، ومشاهدة أجناس من الحيوانات نادرة الوجود مثل الصقر الجوال، والزيابة أو فار السم الأتروبي وهي أصغر الحيوانات الثديية حجماً، كما يمكن مشاهدة أربعة أجناس من الغزال فريدة من نوعها. ويجري حالياً فتح عدد كبير من المنتزهات الوطنية ذات نظم بيئية كاملة للجمهور، وتم إنشاء محميات طبيعية يتمثل دورها في حماية أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

المطلب الثالث: السوق السياحية في تونس

1. العرض السياحي في تونس

1.1. المكونات الطبيعية:

1.1.1. الثروة المائية:

تطل تونس على البحر المتوسط من الشمال والشرق انطلاقاً من ولاية جندوبة من الساحل الشمالي الذي يتميز بأنه صخري مرتفع تجاوره أعماق بحرية متعرج فيه خلجان واسعة كخليج تونس ورؤوس كراس الطيب يلي الساحل سهول ساحلية ضيقة لاقترب الجبال من البحر أما الساحل الشرقي فهو ساحل رملي منخفض قليل التعاريج فيه خلجان واسعة كخليج الحمامات وخليج قابس وجزيرتي جربة وقرقنة وينتهي عند ولاية مدنين، ويبلغ طول هذا الشريط الساحلي 2290 كلم، ويعبر 12 ولاية (جندوبة،

باجة، بنزرت، أريانة، تونس، بن عروس، نابل، سوسة، المنستير، المهدية، صفاقس، قابس، مدنين) من أصل 24 ولاية، أي ما يعادل النصف، وهذه نقطة قوية جدا تعتمد عليها السياحة الساحلية.

كما تتميز تونس بشواطئها التي توصف بأنها قطع من الجنة نذكر منها على سبيل المثال شاطئ قليبية الذي يعد من أشهر الشواطئ التونسية ويمتاز بنقاء مياهه ورماله الفضية حيث جاء في المرتبة السابعة عالمياً من بين 35 شاطئ من حيث نقاء المياه والأكثر شفافية في العالم حسب تصنيف لصحيفة "دايلي نيوز ديغ" سنة 2014.

العديد من الشواطئ ذات المنظر الساحر مثل شاطئ حمام الأغراز، شاطئ الشابة، شاطئ سيدي علي المكي، شواطئ جزيرة جربة التي تمتاز بشواطئها الرملية الجميلة. وهي تعدّ عامل جذب لعدد السياح الذين يأتون للتمتع بالشواطئ الرملية الساحرة والمياه الصافية وزيارة المعالم الأثرية للجزيرة ومنتجعاتها السياحية، شاطئ طبرقة الذي يجمع بين الرمال الذهبية والصخور الرملية ويستقطب عديد التونسيين والسياح الذين يزورونه للسباحة والغوص تحت المياه أو التمتع بشمسهم، شواطئ الهوارية الواقعة في الوطن القبلي والمتميزة بكثرة الكهوف والمغاور التي تعود إلى الفترة القرطاجية.

تحوز تونس على ستة بحيرات ذات مميزات جيدة، تنتشر على تراب البلد، منها "بحيرة إشكل" بمساحة 12600 هكتاراً، التي صنفها منظمة اليونسكو ضمن التراث الإنساني واعتمدتها تونس محمية طبيعية باعتبارها تحتوي على أسماك نادرة ونحو 200 ألف طائر، "بحيرة بنزرت" بالشمال التونسي بمساحة 120 كم²، "بحيرة الببيان" بولاية مدنين بالجنوب الشرقي التونسي بمساحة 27 ألف هكتار التي تعتبر أكبر بحيرة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي محمية طبيعية غنية بالأسماك التي تدخلها من البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن الطيور التي تقصدها في فصل الشتاء، كالنحام الوردي والغاق والكركي، "بحيرة تونس" بالعاصمة، التي قامت فرنسا تقسيمها إلى شطرين حيث أقيم على الشطر الشمالي مشروع منطقة ضفاف البحيرة وفي عام 2007 أعلن عن توقيع اتفاق بين الحكومة التونسية وشركة ساما دبي تقوم بموجبه الشركة الإماراتية ببناء مدينة كاملة في الشطر الجنوبي بتكلفة تناهز 14 مليار دولار.

كما تحوز تونس على عدة سبخات لها كل المقومات السياحية على غرار سبخة أريانة التي تبلغ مساحتها حوالي 5 آلاف هكتار حيث أعلن عام 2008 عن إقامة مشروع إماراتي على جزء منها، وسبخة "الأفيال" بولاية القصرين بالوسط الغربي التونسي، وسبخة حلق المنزل جنوب مدينة هرقل في ولاية سوسة

التي تبلغ مساحتها 1000 هكتار، إلخ، وتتميز هذه السبخات باستقطاب العديد من الطيور المهاجرة كالحذف والنورس والنحام الوردي والكركي إذ يصل عددها إلى عشرات الآلاف، ووجود أنواع نادرة من النباتات المتوسطة.

كما تتميز تونس بخلجانها الخلابة نذكر منها: "خليج تونس" وهو خليج من البحر الأبيض المتوسط يقع في الشمال الشرقي، "خليج الحمامات" بالشمال والذي يعبر أهم المدن الساحلية نابل، الحمامات، هرقل، شط مريم، سوسة، المنستير، "خليج قابس" شرق البلاد العابر لمدينتي قابس وصفاقس، "خليج بوغرارة" قبالة جزيرة جربة.

أما بالنسبة لواحات تونس فهي كثيرة، نذكر منها: "واحة الحامة" إحدى مدن الجمهورية التونسية، تقع في ولاية قابس بالجنوب الشرقي سميت قديماً بمدينة النحاس وهي تلقب اليوم ببوابة الصحراء أو واحة الصحراء تمتاز بالمناظر الصحراوية الخلابة وجمال واحاتها الغناء وبمياها الجوفية الحارة ذات الفوائد العلاجية تبعد عن ولاية قابس قرابة 30 كم، "واحة قفصة" تتكون من واحات قفصة، وواحات "القصر" وواحة "لاله"، وهي عبارة عن حدائق مغروسة بالأشجار المثمرة، واحة "قابس" الواقعة على الخليج الذي يحمل نفس الاسم والذي يعد من أهم المحميات الطبيعية بالبلاد التونسية، ومن عوامل أهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي هو كونها واقعة على الطريق التجارية التي تربط المشرق بالمغرب والمحطات التجارية الإفريقية، بالإضافة إلى كونها الباب الذي دخل منه الفاتحون العرب لإفريقيا.

كما تمتلك تونس ينابيع ساخنة طبيعية بالقرب من منطقة الحمامات وتتميز بمياها النقية المعدنية الحارة التي يأتي إليها آلاف الزوار سنوياً للاستجمام والإستمتاع خاصة في فصلي الشتاء والربيع، إلى جانب معالجة هذه الينابيع لبعض الأمراض وخاصة الأمراض الجلدية ومن أشهر هذه الينابيع هو "حمام بنت الجديدي" الواقع في ولاية نابل ويوجد بها إلى جانب عدد من الينابيع مجموعة من أفخم وأكبر الفنادق السياحية وساهم ذلك في جعلها واحدة من أكبر المناطق السياحية في تونس، كما تشتهر بوجه عام بزراعة زهور الياسمين والفل منذ القدم، ويعتبران من أهم علامات الصيف الجميلة في تونس بالكامل وليست في مدينة نابل فقط.

2.1.1. الجزر

ومن جهة أخرى توجد في تونس العديد من الجزر الجميلة ذات الاستقطاب السياحي الكبير، مثل "أرخبيل جالطة" هو مجموعة من الجزر الصغيرة التي تقع قبالة الساحل الشمالي للبلاد التونسية، ويمسح هذا الأرخبيل 808 هكتارا ويتكون من ست جزر، "أرخبيل زمبرة" أو "أرخبيل الجامور" وهو يتكون من مجموعة أربع جزر تقع في عرض خليج تونس مقابل ساحل الشمال الغربي ويوجد بها أكثر من 250 نوعا نباتيا من بينها نباتات نادرة، علاوة على أنها وجهة موسمية لعدد كبير من الطيور المهاجرة. تنظم السلطات التونسية من حين لآخر زيارات إعلامية وثقافية إلى الجزيرتين، كما تفكر في إدخالهما للمسالك السياحية بالبلاد كوجهة إيكولوجية وبيئية، "أرخبيل قورية" شرق مدينة المنستير، وهو يضم جزيرتين قاربتان ومجموعة جزيرات صخرية أخرى تغطي حوالي 270 هكتار تتكون معظمها من أراض منخفضة وسهول، تنظم شركات تونسية رحلات سياحية إلى جزيرة "قورية" بصفة منتظمة على متن قوارب وسفن صغيرة، وتعرف هذه الرحلات إقبالا كبيرا من التونسيين والسياح الأجانب الباحثين عن الهروب من صخب المدن، "جزيرة جربة" وهي جزيرة جنوب شرق تونس في خليج قابس تبلغ مساحتها 514 كم² وتعد أكبر جزر شمال أفريقيا بشريط ساحلي طوله 125 كم وتلقب بـ"جزيرة الأحلام" وهي من الأقطاب السياحية المميزة وأدرجت ضمن قائمة التراث العالمي اليونسكو في 26 ديسمبر 2016، "جزر قرقة" بصفاقس على مساحة 150 كلم². تتكون من جزيرتين رئيسيتين مأهولتين.

3.1.1. الطقس

تقع تونس جنوب المنطقة المعتدلة ويخضع مناخها للتأثيرات المتوسطة فهو لذلك مناخ معتدل ولطيف، ويبلغ متوسط ارتفاع الحرارة من 44 إلى 11 درجة في جويلية و من 3 إلى 29 درجة في شهر ديسمبر، ويختلف مناخ الحواشي الساحلية اختلافا شديدا أيضا من الشمال إلى الشرق، ففي الشمال تتعرض هذه الحواشي لرياح الشمال الغربي الممطرة، وفي الشرق، تسجل بالعكس تساقطات سنوية ضعيفة، تتخفف كمياتها انخفاضا ملحوظا من الشمال إلى الجنوب. إن منطقة النل هي أكثر جهات البلاد رطوبة. أما الظهيرية فهي الحد الجنوبي للنل حيث المناخ هناك قاس، حيث سجل أعلى مدى حراري في تالة، في جنوب تونس تأتي الصحراء برياح ساخنة ترفع من درجة الحرارة على معظم الولايات المجاورة، وتسري حتى المناطق الساحلية الشمالية. خاصة عند هبوب "رياح الخماسين" التي تفرض أجواء

صعبة لعدة أيام في السنة فيتراوح متوسط درجات الحرارة من 30 إلى 40 درجة، لتصل إلى 53 درجة أحيانا، أو أكثر حتى.

4.1.1. الغابات والمناطق الخضراء

كانت الغابات تغطي في القديم تقريبا كامل التراب التونسي ماعدا المناطق الصحراوية، وكان المسافر يمر من الشمال إلى الجنوب ولا يغادر ظلال الغابات والأشجار، وفي بداية العهد المسيحي كانت مساحة الغابات تقدر بثلاثة ملايين من الهكتارات إلا أن هذه المساحة بدأت تنقلص بتأثير عدة عوامل. تتوزع الغابات الطبيعية على التراب التونسي حسب المناطق الطبيعية التي تحتوي عليها البلاد، وكل منطقة توصف بحسب عوامل مختلفة أهمها نوع التربة ومعدل الأمطار النازلة ومعدل الحرارة، وتبلغ مجمل المساحات الغابية حوالي 970.000 هكتار.

5.1.1. الحيوانات البرية والطيور

تعيش في الغابات وعلى الأراضي الغابية والأحراش حيوانات برية وطيور مختلفة منها، أبو حراب وعدة أنواع من الطيبي والنعام بجبل "بوهدمة"، أيل الأطلس بغابات القلّين والزّان في جبل "خمير"، كان يوجد أسد الأطلس بغابات جبل خمير وآخر أسد انقرض سنة 1925، عدة أنواع من الطيور القارة كالحجلان والحبارى بالبيئة الصحراوية، وطيور مهاجرة مثل الجرمان والإوز المائي. والطيور المائية المهاجرة تقف في بحيرة "إشكل" وبحيرة تونس مارة إلى أوروبا وفيها كثير من الطيور الصغيرة، وكذلك السمان يمر بتونس من الربيع إلى آخر موسم الصيف واليما في الربيع والتربت في موسم الشتاء.

6.1.1. الجبال والمرتفعات

يمكن تبين ثلاث مناطق جغرافية كبرى خلف الحواشي الساحلية، في الشمال منطقة التل التي تحدّها من جهتها الجنوبية الظهرية التونسية. إنّها جهة جبلية أساسا، وهي الطرف الشرقي للأطلس الصحراوي الجزائري ونجد بها بعض الجبال، جبل زغوان 1298 م، جبل صمامة 1314م، جبل كسرى 1174م، أمّا الظهرية فهي الحدّ الجنوبي للتّلبها جبل الشعانبي، أعلى قمة في تونس (1544م) شماليّ القصرين، وتتكوّن من سلسلة من الكتل الجبلية، جبل سلوم 1364م، جبل السرج 1357م، جبل السيف 1334م... الخ، وفي الجنوب تمتدّ هضبة الظاهر التي تشرف بجرف وعر هو جبل مطماطة، أعلى

قممه تقع على ارتفاع 713 مترا، تكونت جبال الظاهر عند انحسار بحر تيش منذ حوالي 140 مليون سنة، وتحتوي على مستحاثات مختلفة.

2.1. المكونات التاريخية والثقافية:

ما قبل التاريخ: أظهرت بعض الحفريات أقيمت بالجنوب الغربي للبلاد التونسية (خاصة منطقة قفصة وما جاورها) إلى وجود آثار للإنسان حيث وجدت حضارة تاريخية ظهرت بين 6000 و 10.000 سنة، أي في آخر العصر الحجري القديم وفي العصر الحجري الوسيط وفي العصر الحجري الحديث،

العهد النوميدي: نوميديا هي مملكة أمازيغية أنشأها سكان المنطقة عاصمتها سیرتا .امتدت من غرب تونس الحالية مرورا بشمال الجزائر الحالية وصولا إلى وادي ملوية بالمغرب، إضافة إلى جزء من ليبيا الحالية، عرفت تونس أهم معركة في التاريخ معركة زاما سنة 202 قبل الميلاد التي تمكن فيها ماسينيسا أشهر الملوك النوميديين من هزم حنبعل القرطاجي أهم الجنيرالات التاريخيين. وتعد هذه المعركة نقطة تحول في التاريخ النوميدي حيث شهدت هذه المملكة الأمازيغية ازدهارا كبيرا في مختلف الميادين عسكريا ثقافيا وعلى المستويين التجاري والفلاحي .

العهد البونيقي: لقد سيطر الفينيقيون على البلاد التونسية طيلة ألف سنة من أواخر الألف الثانية حتى سنة 146 قبل الميلاد أي حتى تاريخ تهديم قرطاج، أما سكان البلاد الأصليون فقد كانوا رعايا خاضعين لنفوذ قرطاج.

العصر الروماني: كانت تونس منقسمة بين قرطاج والدولة النوميديية حتى سقوطهما تحت الجمهورية الرومانية، عاشت تونس سنوات تحت حكم الأباطرة الروم، إلى تاريخ الفتوحات الإسلامية، فكان تحول البلاد التونسية بعد حملة العبادلة السبعة، التي انتهت بمقتل جرجير ودخول سبيطة تحت حكم العرب، ثم تواصل الإنتشار الإسلامي تجاه القيروان ثم باقي المغرب العربي حتى جنوب أوروبا.

الحكم العثماني: أصبحت تونس بعدما دخلها العثمانيون الأتراك سنة 1574 إيالة عثمانية يحكمها باشا يوليه عليها الخليفة في إسطنبول لمدة معينة. والملاحظة هنا أن المقاطعة الجديدة في الإمبراطورية كانت تتميز إدارياً عن جارتها إيالاتي الجزائر وطرابلس وأنها كانت منذ ذلك الحين مؤهلة لأن تسلك سبيلها الخاص في التطور أي تتميز بكيان تونسي مستقل، سميت المقاطعة "وجقا أو سنجقا" وهو ما يؤكد طابعها العسكري فكانت دائما تتصدى لضربات الصليبيين المسيحيين.

عهد الدّايّات: كان الدايّات ضبّاطا من أصل تركي، استولوا على السلطة بفضل عساكر الإنكشارية. كان للدّايّات سلطة واسعة حتّى على الممثّلين الرّسميين للحكم العثماني بتونس مثل الباشا، استمرّ حكم الدّايّات إلى منتصف القرن السابع عشر وذلك بفضل عنفوانهم وشدّتهم، إذ كانوا ضبّاطاً أشدّاء تخرّجوا من صفوف الجنديّة، يتعاطون الجهاد البحري مثل عثمان داي وأسطا مراد كانوا يغنمون من السفن المسيحية بضائعها والأسرى الذين كانوا يباعون في أسواق تونس.

حكم البايات الحسينيين: الحسينيون هم سلالة من البايات حكمت في تونس سنوات 1705-1957 م. وتحدّر أصولها من كريت، تونس (قصر باردو)، كان مؤسس السلالة الحسين بن علي قائداً على فرقة الخيالة في الجيش العثماني بعد اضطراب الأوضاع السياسية في تونس، استولى على الحكم على حساب المراديين ثم أخذ يستقل بالأمر حتى أصبحت دولته كيانا قائما بذاته، اكتمل استقلال تونس سنة 1807 م وأصبحت دولة كاملة السيادة. بدأت في نفس الفترة عملية تعريب البلاد، من خلال إحياء الثقافة، كما تم إدخال نظام تعليمي أشرفت عليه الدولة. سنة 1881م وبموجب معاهدة باردو، أصبحت تونس تحت الحماية الفرنسية. قام الفرنسيون سنة 1943 م بخلع الباي منصف باي بن الناصر باي بعد أن أبدى نزعة وطنية. مع قيام الجمهورية سنة 1957 م، قام الحبيب بورقيبة بدوره بخلع آخر البايات الحسينيين الأمين باي بن محمد الحبيب.

3.1. المكونات الصناعية:

1.3.1. المنظمات السياحية

الفنادق:

بالنسبة للفنادق فحسب المعلومات الرسمية المستقاة من الجامعة التونسية للنزل، يبلغ اليوم عدد النزل والوحدات الفندقية في تونس الـ 862 وحدة فندقية بطاقة استيعاب تقدر بـ 241 392 سريرا تتوزع في المناطق السياحية بالبلاد، أما في ما يتعلق بالسلاسل العالمية منها والتونسية أما السلاسل التونسية فنجد سلسلة «المرادي» وهي الأكبر من حيث عدد الوحدات الفندقية التابعة لها وسلسلة «مرحبا»، وسلسلة «ت ت سي» وسلسلة «سيبال» وسلسلة «غولدن ياسمين» وسلسلة «ياديس» وسلسلة «ميرامار» والسلاسل العالمية التي نجدها في تونس أبرزها سلسلة «ماجيك لايف» وسلسلة «فينشي» وسلسلة «غولدن توليب»... إلخ وحول كيفية دخول هذه السلاسل العالمية الكبيرة إلى تونس، فسرت الجامعة أن

هذه العملية الاستثمارية تمر بالأساس عبر 3 طرق تدمج من خلالها السلاسل العالمية إستراتيجياتها الشاملة وتطورها وفق طرق وإجراءات عملية كثيرة ومتنوعة كإجراءات الحيازة والتملك، فضلا عن أساليب الاندماج المختلفة وأشكال الشراكة والتعاقد وهي إستراتيجية تدويل عادية تلجأ إليها الشركات المتعددة الجنسيات وبالرغم من أن هذه العمليات تعد من بين الاستثمارات غير المباشرة، إلا أنها تضيي حركية بجميع أصنافها على القطاع الفندقي وتكسب ثقة الخارج في السياحة التونسية خاصة أن تواجد هذه السلاسل العالمية العملاقة في بلادنا سيسوق صورة ايجابية لتونس في البلدان الخارجية.

المواقع الأثرية:

أما بالنسبة للمواقع الأثرية فتونس تزخر بتراث وتاريخ هائلين، حيث نجد آثار تاريخها في معظم مناطق البلاد، والعديد من تلك المواقع الأثرية مصنّف ضمن التراث العالمي لليونسكو، ومن بين أهم المواقع الأثرية التي تشهد حركة سياحية معتبرة، "أوتيكا" ببنزرت، المؤسسة سنة 1101 قبل الميلاد من قبل الفينيقيين، وقد اكتشف بالمدينة مقابر فينيقية تعود للقرن الثامن ق.م وفيها معبد للإله أبولو على دعائم من خشب الأرز، "بلارجيا" بجندوبة التي ترجع جذورها إلى القرن الرابع ق.م، حيث يحتوي الموقع حاليا على عدة معالم (فوروم، مسرح أثري، حمامات)، أغلبها يرجع إلى العهد الروماني، "حيدرة أو أميدرة" بولاية القصيرين وتعد من أقدم المدن الرومانية في أفريقيا. ونجد فيه معبد مهدي للآلهة (ساتورنس إله البذر والحراثة عند الرومان) خارج مركز المدينة، "دُقّة" وهي مدينة أثرية بولاية باجة، أُدرجت ضمن لائحة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو سنة 1997، باعتبارها أفضل مدينة رومانية محفوظة في شمال أفريقيا، توجد فيها عدة معالم مثل المقبرة وضريح آتيان بن أبتيماح والمعابد التي تمّ العثور عليها إثر الحفر والتي ترتبط بفترات ما قبل الفترة الرومانية، بها مسرح روماني يتسع لأكثر من 3000 متفرج، بها أصنام برؤوس مقطوعة تمثل الملوك الذين عاشوا في تلك المدينة، وأكثر من عشرين لوحة منها معروضة بالمتحف الوطني بباردو، "زاما" أو جاما هي مدينة أثرية تونسية، تقع في ولاية سليانة، شهدت معركة زاما الشهيرة التي دارت سنة 202 ق.م بين القرطاجيين بقيادة حنبعل والرومان بقيادة سكيبيو الإفريقي، ولا تزال المدينة تحتفظ بصورة مشرفة عن القائد حنبعل، "سبيطلة" موقع أثري بمدينة سبيطلة في الوسط الغربي للجمهورية التونسية. هو أول موقع مزود بإضاءة حركية وبرنامج إرشادات متكاملة. ويضم العديد من الآثار الرومانية والبيزنطية التي وقع ترميم أغلبها، وهي تحت رعاية المعهد الوطني للتراث، وشهد الموقع الأثري دمارا فادحا يعود للحرب الطاحنة بين المسلمين والبيزنطيين في سنة 647م، الموقع

الأثري بـ "قرطاج" هو موقع منتشر في المدينة الحالية قرطاج في تونس، وهو مصنف كموقع تراث عالمي منذ 1979. تهيمن على الموقع تلة بيرصا التي كانت مركز المدينة البونية. اليوم يمكن التعرف عليه عبر البناية الضخمة لكاتدرائية القديس لويس بقرطاج التي شيدت في القرن التاسع عشر، فوق المكان المفترض الذي دفن فيه لويس التاسع ملك فرنسا، القديس لويس الذي مات في هذا المكان أثناء الحملة الصليبية الثامنة سنة 1270، وهو مصنف في التراث العالمي من طرف اليونسكو. "المنصورية" وهي موقع أثري يقع على بُعد أقل من كيلومترين جنوب القيروان لمدينة كانت عاصمة خلافة الدولة الفاطمية لمائة عام تقريباً في عهدي المنصور بنصر الله (946-953 م)، والمعز لدين الله (953-975 م)، وآثارها موجودة اليوم بالقرب من مدينة القيروان في تونس، وفي أوجها، كانت المنصورية عاصمة الدولة التي شملت معظم شمال أفريقيا من المغرب إلى ليبيا، وكذلك صقلية.

المتاحف:

أما المتاحف فتعد تونس عددا كبيرا من المتاحف المتنوعة من أثرية وتاريخية وتقليدية وعلمية وفنية، وبلغ عددها 74 متحفا، تراوحت تواريخ إنشائها ما بين 1875 إلى 2018، وسنذكر على سبيل المثال أهم المتاحف في تونس.

جدول رقم 10 يبين أهم المتاحف في تونس

المتحف	الولاية	الافتتاح	النوع	ملخص
المتحف الوطني بقرطاج	تونس	1875	أثري	أحد المتاحف الأثرية الرئيسية في تونس، يحتوي المتحف على مجموعات هامة ترجع للحقبة القرطاجية والحقبة الرومانية.
المتحف الوطني بباردو	تونس	1888	أثري	أحد أهم المتاحف حول البحر الأبيض المتوسط، وثاني متحف أفريقي من حيث حجم المجموعات الأثرية بعد المتحف المصري، ويحتوي على أكبر مجموعة فسيفساء رومانية في العالم
متحف دار الحوت بصلامبو	تونس	1924	بحري	هو أهم متحف تونسي مخصص للبحر، ويقع في قرطاج على الموقع القديم لموانئها البونية
المتحف الأثري بسوسة	سوسة	1951	أثري	هو ثاني أكبر متحف في تونس من حيث مجموعة اللوحات الفسيفسائية، ويقع في القصبة القديمة لمدينة سوسة
المتحف الوطني للفن الإسلامي بقرقنة	القيروان	1986	تاريخي إسلامي	هو متحف مختص بالفن الإسلامي، يحتوي المتحف على آثار من القيروان وقرقنة والمنصورية، أشهر قطعة فيه هي صفحات من المصحف الأزرق يرجع تاريخها للقرن الرابع الهجري.
المتحف الأثري بقفصة	قفصة	1990	أثري	يقع المتحف في المدينة العتيقة بالمدينة، ويحتوي على قطع تعود للحضارة القفصية، إضافة إلى لوحة فسيفسائية مساحتها 24 م ²

متحف ذاكرة الأرض بتطاوين	تطاوين	2001	تاريخي جغولوجي	يحتوي هذا المتحف الجيولوجي على مجموعة من المستحاثات وبقايا الديناصورات والزواحف والنباتات التي وجدت بجهة تطاوين، يستضيف المتحف أيضا نيزك تطاوين (1931)
متحف الشاق واق	توزر	2005	تاريخي	يسرد تاريخ الإنسان منذ عهد الديناصورات والانفجار العظيم، حيث يتضمن مجسمات بالأبعاد الحقيقية لكل المراحل التاريخية للإنسانية

المصدر: موقع www.ar.wikipedia.org، تم الاطلاع يوم 2019/05/16 على الساعة 06:00.

شركات الطيران

تحتوي تونس على ستة شركات للنقل الجوي، ويعتبر هذا العدد محدود مقارنة بالحركة السياحية للبلد ولا يغطي الطلب السياحي في النقل الجوي، ومن هنا يمكن اعتبار أن هذا المجال هو مجال استثمار ناشئ وواعد، و تلك الشركات هي: الخطوط التونسية (Tunisair) أسست 1948، ويحتوي أسطولها على 30 طائرة، الطيران الجديد (Nouvelair Tunisie) وهي شركة طيران خاصة في تونس أحدثت تحت اسم سنة 1989 أسطولها مكون من 12 طائرة، الخطوط التونسية السريعة (Tunisair Express) هي شركة طيران تونسية أسست سنة 1991، يتكون أسطولها من 04 طائرات، ونشاطها يشمل 10 مطارات دولية، تونيزافيا (Tunisavia) هي شركة طيران عارض وخاص تونسية، أسست سنة 1974 تتمثل نشاطها في الدعم الجوي للشركات النفطية، الخدمات الجوية، النقل الجوي الطبي، النقل الجوي للأعمال، المساعدات داخل المطارات. يتكون أسطولها من طائرتان، ومروحيتان، سيفاكس إيرلاينز (Syfax airlines) هي شركة طيران خاصة تونسية، تأسست عام 2011 من قبل أحد رجال الأعمال، ويتكون أسطولها من 06 طائرات، إكسبراس إير كارغو (Express Air Cargo) هي شركة شحن جوي تونسية، تأسست في 2015. مهمتها شحن البضائع فقط، ويتكون أسطولها من طائرتين.

المكتبات ومساحات المطالعة:

تحتوي تونس على أكثر من 20 مكتبة كبيرة ترتقي لمستوى عالمي، ويقصدها نوع معين من السياح وهم أولئك الذين يمارسون السياحة الثقافية، ومن أهم هذه المكتبات نذكر: بوابة المكتبات التونسية، دار الكتب الوطنية المؤسسة سنة 1885 عن طريق علي باي الثالث وتحوز على أكثر من 40 000 مخطوطة، مكتبة دار المعرفة المؤسسة سنة 1969، مكتبة الكتاب، مكتبة الأحمديّة المؤسسة سنة 1840 على يد المشير أحمد باشا باي الأول والتي تحوز أكثر من 6000 كتاب، مكتبة النورية بصفاقس، مكتبة أبي الحسن الكراي، مكتبة التلميذ الزيتوني المؤسسة في 1942 وتضم 6500 مجلد.

2.3.1. المنظمات المساعدة:

البنوك

ترجع بدايات القطاع البنكي في تونس إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث أسست عدة مصارف مثل البنك الفرنسي التونسي (1879) والبنك التونسي (1884) في خضم هيمنة الرأسمال الفرنسي في إطار الكومسيون المالي ثم في إطار الحماية، وقد سخر القطاع آنذاك أساسا لصالح المعمّرين ولتطوير الأنشطة المرتبطة بالشركات الفرنسية، ولم يظهر أول بنك ذي رأسمال تونسي إلا عام 1922 عندما أسس عدد من التجار شركة قرض تعاونية.

بعد الاستقلال، أنشئ البنك المركزي التونسي للإشراف على القطاع، وأصدر الدينار ليكون العملة الوطنية. كما أنشئت الحكومة الشركة التونسية للبنك (1957) والبنك القومي التونسي (1959) بهدف توطين القطاع فيما بقيت بعض فروع البنوك الأجنبية نشطة في البلاد. في الستينات عرف القطاع أزمة بعد فشل تجربة التعاقد، وفي السبعينات شهد القطاع تطورا ملحوظا بعد توقي الحكومة سياسات ليبرالية، وقد أسس في تلك الفترة بنك تونس العربي الدولي الذي أصبح لاحقا أكبر البنوك الخاصة. في الثمانينات، ومع الطفرة النفطية الثانية، أسست عدة بنوك ذي رؤوس مال عربية مثل البنك التونسي الكويتي والبنك العربي لتونس والشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي وبنك تونس والإمارات. في بداية التسعينات أدرجت عدة بنوك في البورصة التونسية، وفي 1999 شهد القطاع أول اندماج هام باستحواذ الشركة التونسية للبنك على بنك التنمية بالبلاد التونسية والبنك الوطني للتنمية السياحية. وفي عام 2009 شهد القطاع إنشاء مصرف الزيتونة كأول بنك إسلامي تونسي.

جدول رقم 11 يلخص عدد البنوك العاملة في تونس حسب طبيعتها

صنف البنوك	العدد	نسبتها	أسماء البنوك
البنوك المقيمة	21	67.74%	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة (UBCI)، الاتحاد الدولي للبنوك (UIB)، بنك الأمان (AMEN BANK)، بنك الإسكان (BH)، البنك التونسي (BT)، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BFPME)، بنك قطر الوطني تونس (QNB)، البنك التونسي الكويتي (BTK)، البنك التونسي الليبي (BTL)، البنك التونسي للتضامن (BTS)، بنك تونس العربي الدولي (BIAT)، بنك تونس والإمارات (BTE)، البنك العربي لتونس (ATB)، البنك الفرنسي التونسي (BFT)، البنك الوطني الفلاحي (BNA)، التجاري بنك

(ATTIJARI BANK)، الشركة التونسية للبنك (STB)، مصرف الزيتونة (BANQUE ZITOUNA)، سيتي بانك (CITI BANK)، المؤسسة المصرفية العربية (ABC)، الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي (STUSID).			
سيتي بانك (CITI BANK)، الاتحاد التونسي للبنوك، لون أند إنفستمنت كربوريشن، بنك تونس العالمي، بيت التمويل التونسي السعودي، مصرف شمال إفريقيا الدولي، مصرف شمال إفريقيا الدولي، المؤسسة العربية المصرفية، بنك اليوفا الدولي	25.80%	08	البنوك غير المقيمة
بنك الأعمال المغاربي، بنك تونس للأعمال	6.45%	02	بنوك الأعمال
	100%	31	المجموع

المصدر: موقع www.ar.wikipedia.org، تم الاطلاع يوم 2019/05/16 على الساعة 06:10.

شركات النقل البري

تضم تونس 07 شركات للنقل البري عبر تراب الوطن، حيث تشمل هذه الشركات، شركة واحدة للنقل عن طريق السكك الحديدية وهي الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية (SNCFT) وتستغل هذه الشركة خطوط سكك حديدية بطول ألفي كلم، وتقوم بنقل المسافرين والبضائع، إضافة إلى 05 شركات للنقل عن طريق الحافلات والمترو وهي: شركة النقل بتونس TRANSTU، الشركة الوطنية للنقل بين المدن أو الوطنية SNTRI، الشركات الجهوية للنقل، شركة النقل المريح بين المدن، شركة النقل العام للمسافرين، وشركة واحدة للنقل الحضري، وهي: شركة النقل الحضري بتونس، والملاحظ على هذا المجال حيابة الدولة على كل الهياكل العاملة فيه، ولا يوجد أي استثمار خاص، وهي من أحسن الفرص للاستثمار.

شركات النقل البحري

تحتوي تونس على شركة واحدة للخدمات البحرية وهي "الشركة التونسية للملاحة" "CNT"، تضمن مسارات دائمة ومنتظمة نحو فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ولها أسطول مكون من 02 عبارات لنقل المسافرين و 04 عبارات لنقل البضائع.

دور الفن سينما مسارح أوبرا:

ترجع بدايات السينما في تونس إلى عام 1896 تاريخ تصوير الأخوين لومبار لمشاهد حية لأنهج تونس العاصمة. في العام التالي أقيم في البلاد أول عرض سينمائي. سنة 1908 أفتتحت "أمنية

باتي" كأول قاعة سينما في البلاد. سنة 1922 صور فيلم زهرة، أول فيلم قصير في البلاد، تبعه سنة 1937 أول فيلم طويل بعنوان "مجنون القيروان". سنة 1966 بعد الاستقلال أنتج أول فيلم تونسي بعنوان الفجر. تنتج السينما التونسية حاليا معدل ثلاثة أفلام طويلة و 6 أفلام قصيرة في السنة. تعد أيام قرطاج السينمائية، أهم فعالية سينمائية في البلاد. وعلى العموم نلاحظ قلة قاعات السينما والمسارح في الآونة الأخيرة لتصبح حوالي 20 فقط أغلبها متمركزة في العاصمة بعدما كانت 95 سنة 1957، والجدول التالي يبين أهم قاعات السينما والمسارح في تونس.

جدول رقم 12 يبين أهم قاعات السينما والمسارح في تونس

الاسم	الموقع	التصنيف	الطاقة الاستيعابية
سينما باتي "Pathé"	تونس	صنف أ	2400 مقعدا
قاعة الكوليزي	تونس	صنف أ	211 مقعدا
قاعة الفن السابع	تونس	صنف أ	/
قاعة ABC	تونس	صنف أ	751 مقعدا
قاعة الريو	تونس	صنف أ	720 مقعدا
قاعة البرناب	تونس	صنف أ	720 مقعدا
قاعة أميلكار حنبل	تونس	صنف أ	720 مقعدا
قاعة البلاص	تونس	صنف أ	720 مقعدا
سيني جميل	أريانة	صنف أ	/
قاعة المندبال	تونس	صنف أ	/
قاعة الماجستيك	بنزرت	صنف أ	200 مقعدا
سينما مسرح المدينة	الحمامات	صنف أ	/
قاعة الحمراء زفير	المرسى	صنف أ	/
قاعة أغورا	المرسى	صنف أ	/

المصدر: موقع www.ar.wikipedia.org، تم الاطلاع يوم 2019/05/16 على الساعة 06:00.

المراكز الترفيهية المختلفة حدائق الحيوان حدائق خضراء

رغم عددها القليل، إلا أن المراكز الترفيهية وحدائق الحيوان في تونس تعتبر من أحسن الأماكن الترفيهية في العالم نظرا لاستعمالها التكنولوجيات العالمية، وتوفيرها لكافة المرافق السياحية اللازمة

للسياح، إلا أن نقطة الضعف الوحيدة هي تواجدها على المناطق الساحلية فقط، وبالتالي يتم حرمان المناطق الداخلية من هذا النوع من السياحة.

جدول رقم 13 يبين المراكز الترفيهية وحدائق الحيوان المهمة في تونس

التسمية	المساحة	ملاحظات
حديقة الحيوانات بتونس	120 000 م ²	تساهم حديقة الحيوانات في بعث الوعي والعناية بالبيئة والمحافظة عليها، تساهم الحفاظ على الحيوانات المتوحشة خاصة التونسية المهددة بالانقراض
حديقة حبيب ثامر	/	هي أكبر مساحة خضراء في قلب تونس ومكان للاستراحة، إذ تعد مكان هادئ رغم قربها من الضوضاء
الحديقة اليابانية تونس	6000 م ²	حديقة يابانية أصيلة تحتوي على أزهار ونباتات تقع في شارع اليابان بوسط العاصمة
حديقة البلديير	120 000 م ²	حديقة عمومية تقع وسط تونس، تأسست سنة 1963، توجد بها أنواع عديدة من الأشجار، وتحتوي على حديقة للحيوانات من مختلف قارات العالم.
الدح دح بارك	/	تعتبر ملاهي دح أكبر الملاهي الترفيهية في تونس حيث تقع تحديدا في ضفاف البحيرة، تم افتتاحها سنة 1995، تحتوي على أكثر من 200 لعبة.
قرطاج لاند	33 000 م ²	يقع بالعاصمة، ويعتبر من المنتزهات التي تتضمن أساليب ترفيه تحاكي العصر القرطاجي وتناسب جميع الأعمار.
منتزه النحلي	22 500 م ²	يقع بأريانة، تأسس سنة 1997، قريب من وسط العاصمة وأحد أفضل المنتزهات الطبيعية في البلاد، يقع على جبل مغطى بالأشجار.
المركب الترفيهي حنبعل بارك سوسة	15 000 م ²	هذا المركب علامة بارزة في مدخل المحطة السياحية مرسى القنطاوي بحمام سوسة وهو من أعرق وأشهر الموانئ الترفيهية بتونس.
الحديقة المائية Aquasplash	/	تم افتتاحه سنة 2013 بسوسة، كانت أول حديقة مائية داخل فندق، يمتلك هذا الفندق مجموعة فنادق Thalassa.
حديقة Aquapark Flipper	20 000 م ²	يقع في منتجع الحمامات بجوار الشاطئ، وهو مركز الترفيه المائي الوحيد المتاح للسباح في منتجعات نابل والحمامات، تأسس سنة 1999.
الحديقة الوطنية بوقرنين	20 000 م ²	هي محمية طبيعية تقع في جبل بوقرنين في الشمال التونسي، تأسست سنة 1987، تتميز الحديقة بغطائها النباتي والحيواني المتنوع، تعتبر الحديقة الموقع الوحيد في كامل شمال أفريقيا الذي يضم نبتة بخور مريم الفارسي.

المصدر: موقع www.ar.wikipedia.org، تم الاطلاع يوم 2019/05/16 على الساعة 06:00.

المنظمات المسؤولة عن الطرق ونظافتها:

تعتبر النظافة من أهم عناصر حماية البيئة ذات الانعكاس المباشر على مجال السياحة وهي تمثل إحدى المهام الأساسية المنوطة بعهدة البلديات التي تتولى جمع النفايات المنزلية ورفع نفايات البناء

والهدم والحدائق ونفايات المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية وكنس الأنهج وغسل الشوارع. وخصّصت جلّ البلديات مراقبين ونظّاراً لمتابعة ومراقبة عمليات النظافة، وتتم متابعة كل من يسعى ضد نظافة الأماكن العمومية عامة والسياحية خاصة، عن طريق الشرطة الصحية، يتمّ التي تحرر مخالفات في هذا الصدد.

وحدات حفظ الأمن:

يضمن الأمن السياحي توفير الأمن بكافة المناطق السياحية، حيث اتخذت الوزارة كل التدابير والإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك، وقامت بتدعيم نسيجها الأمني من خلال إضافة 1500 عون لتأمين الخطوط الرملية و المعبدة، ومداخل المناطق السياحية ومحيطات النزل، ومرافقة الوفود السياحية، وذلك قصد الحدّ من المخاطر الإرهابية أو الإجرامية التي يمكن أن تستهدف السياح.

تعتبر منظومة الأمن السياحي منظومة متكاملة، تشترك فيها مختلف الإدارات العامة بالحرس الوطني والشرطة، ويتم التنسيق فيما بينها بالرجوع إلى الإدارة المركزية بصفة يومية، ويتم تركيز نقاط مراقبة وتفتيش مداخل المناطق السياحية، وتأمين المحيط البحري للمناطق السياحية بتمشيطة من طرف خافرات الحرس البحري. ويتم نشر عدد هام من الأعوان بمختلف الوجهات السياحية الساحلية بكامل تراب الجمهورية، كما يتم اعتماد تواجد أمني ميداني مسلح قار على الخط الرملي بمحيط النزل، علاوة على المنظومة الأمنية المتحركة لحماية المحيط السياحي بالخطوط المعبدة والرملية.

وبخصوص تأمين الرحلات البحرية السياحية، فقد تم تفعيلها خاصة بعد الأحداث الإرهابية لسنة 2015 في باردو وسوسة، تتم وفق مخطط تأمين محدد ومدرّسة بصفة مسبقة، وتعهّد لدوريات راكبة ومترجلة مسلحة بمرافقة السياح خلال تنقلاتهم على امتداد تلك المسالك.

كما انطلقت وزارة الداخلية، في تنفيذ منظومة تأمين الوفود السياحية عن طريق مرافقة أمنية مسلحة تتطّلق بحلول الوفود السياحية بالتراب التونسي عبر المطارات والموانئ البحرية، حيث تتولى الدوريات الأمنية الراكبة (سيارات، دراجات نارية ثقيلة...) بصفة مسترسلة بمرافقة الحافلات السياحية عبر المسالك المؤمنة والمحددة مسبقاً، وصولاً إلى الوجهات السياحية لكل وفد سياحي.

وتتولى الوحدات الأمنية بالمناطق الصحراوية (حرس وجيش وطنيين)، تأمين السياح الأجانب بالجنوب التونسي، وخاصة المشاركين في التظاهرات الرياضية المنظمة كالرياليات الدولية، والرحلات

المنظمة الخاصة، وتأمين التظاهرات الرياضية والثقافية المنتظمة بالصحراء التونسية، والتخيم مع التأمين المسلح للمشاركين فيها والفضاءات المعدة للغرض.

المنظمات الصحية المختلفة:

بمعدل 344 سائحا يوميا يدخلون بلادنا بغية العلاج تدخل تونس مرحلة مهمة لتتحول في المدى القريب إلى وجهة إقليمية للخدمات الصحية المتطورة، بفضل الكفاءات الطبية العالية في مختلف الاختصاصات من جهة وارتفاع عدد المؤسسات الصحية الخاصة والمتخصصة إلى 115 توفر 2747 فراشا من جهة أخرى .

السياحة الطبية وعلى مدى السنوات القليلة الماضية أدخلت تونس مرحلة تصدير الخدمات الصحية في مجال المصحات الخاصة والأدوية والاختبارات العلاجية والعلاج الطبيعي بمياه البحر لتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا بعد فرنسا في مجال السياحة الاستشفائية والمعالجة بمياه البحر التي تستقبل وحدها حوالي 200 ألف سائح سنويا.

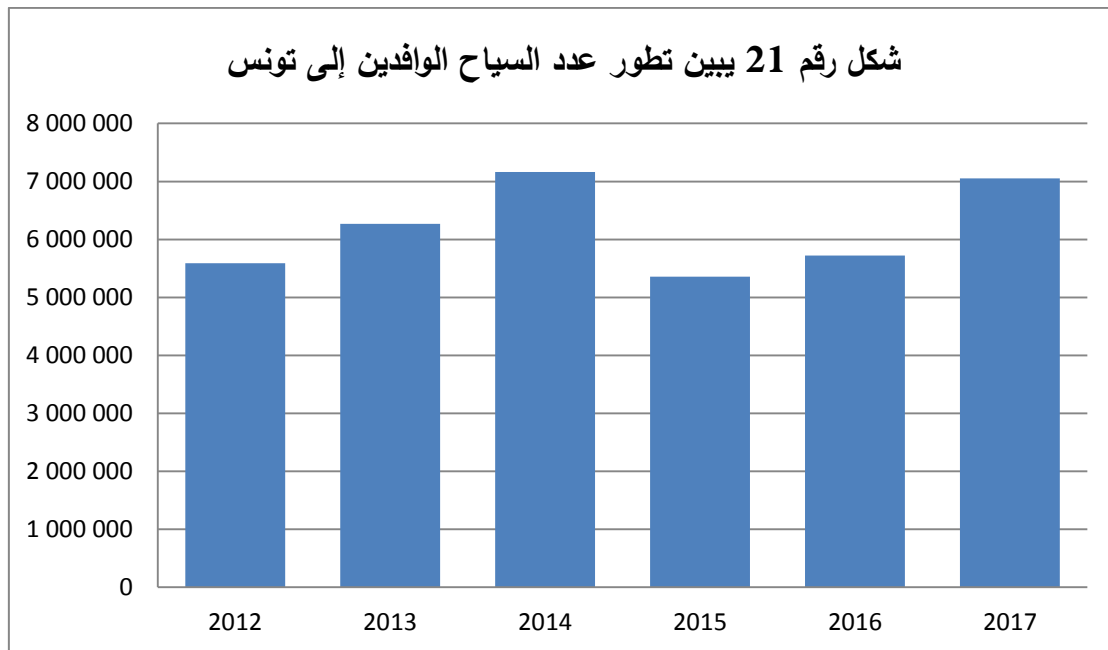
تطور قطاع خدمات السياحة الطبية واجه في المقابل تطورا على مستوى الخدمات المسداة ضمن هذا الإطار، فالسائح العربي أو الأوروبي وإلى جانب رغبته في الخضوع للعلاج داخل البلاد التونسية لعدة اعتبارات أساسية أولها تموقع تونس وقربها الجغرافي لعدة دول وثانيها انخفاض تكلفة العلاج والتدخل الجراحي مقابل التكلفة بالعملة الصعبة وثالثها الكفاءة الطبية للأطباء والجراحين والمتخصصين في شتى المجالات، وكالات تصدير الخدمات الصحية ووكالات للأسفار... إلا أنها ما تزال غير مقننة وكراس الشروط المنظم لها في لمساته الأخيرة، وهي تتدرج ضمن الخطة الوطنية التي تسعى لتنظيم مسالك علاج المرضى السياح.

2. الطلب السياحي في تونس

تعد دراسة الطلب السياحي وتقدير حجمه المستقبلي من أهم عناصر الدراسة التسويقية وذلك من خلال دراسة أعداد السياح وتحليلها وما يقضونه من مبيت في الليالي السياحية. ويعد عدد السياح من العرب والأجانب من المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي تعطي مؤشر ودلالة على نشاط الحركة السياحية

والنشاطات الترويجية في البلد المقصود وتدل كذلك على رغبة القادمين وتفضيلهم لهذا البلد دون غيره لأسباب متنوعة.¹

إذ تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها، سواء أكان من الأسواق التقليدية أو من خلال فتح أسواق جديدة، فبالنسبة للأسواق التقليدية وقصد توسيع الطلب بها نحو البلد يجب عرض منتجات سياحية جديدة، أما عن فتح أسواق جديدة فيتم من خلال مد النشاطات التسويقية للدولة السياحية إلى مختلف الأسواق السياحية الجديدة.² الشكل الموالي يبين عدد السياح لتونس:



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات وزارة السياحة التونسية على الموقع <http://www.tourisme.gov.tn>، تم الاطلاع يوم 2019/05/19 على الساعة 06:20

من الشكل رقم 01 نلاحظ تزايد في عدد السياح الوافدين من عام إلى آخر عدا العام 2015، غير أن هذه الزيادة كانت مستمرة، فقد قدر عدد السياح سنة 2012 بحوالي 5.590.464 سائح ليبلغ سنة 2013 6.268.582 ثم وصل سنة 2014 إلى 7.163.437 سائح، ثم جاءت نكسة 2015

¹ سعد ابراهيم حمد، واقع العرض والطلب السياحي في العراق دراسة تحليلية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 10، العدد 04، العراق، ص 413.

² عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009 ص 227.

وانخفض عدد السياح ليلبلغ 5.359.309 ثم عاد للتعافي من جديد وواصل التحسن حتى سنة 2018 ليصل عدد السواح حوالي 8.300.000 سائح وكان الغالب على هذه السياحة هو سياحة العبور، التي تتميز بانخفاض عائداتها.

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي في تونس

المطلب الأول: سياسة الاستثمار السياحي في تونس

أعد الديوان الوطني التونسي للسيحة التابع لوزارة السياحة التونسية دليلا مفصلا للمستثمر في مجال السياحة سواء للمستثمرين الأجانب أو المحليين، وقد جاء فيه بيان السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف البلد من أجل تنشيط الاستثمار السياحي، حيث تم توضيح أهم معالم هذه السياسة، إضافة إلى الجانب القانوني لها، والتسهيلات الإدارية الموضوعة، كما تم تفصيل الحوافز والتشجيعات المالية التي من شأنها رفع جاذبية مناخ الاستثمار السياحي بتونس خاصة بعد ما شهدته القطاع من هزات ضربت به طيلة الفترة المدروسة من ثورة الربيع العربي سنة 2011 إلى الهجمات الإرهابية على السائحين بسوسة والعاصمة سنة 2015، وفيما يلي عرض تفصيلي لما سبق:

1. الإطار العام:

- لتدعيم تحرير إقتصادها وتفتحه على المحيط الخارجي، أقرت الحكومة التونسية سياسة تهدف إلى تنشيط الإستثمار الخارجي. وتتميز هذه السياسة بـ:
- حرية الإستثمار: يمكن للمستثمر الأجنبي وبدون ترخيص مسبق، المساهمة في رأس مال المؤسسات السياحية إلى حدود 100%.
- حرية تحويل الأرباح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة المحقق عند عملية البيع وذلك وفقا لما جاء في القانون عدد 48 لسنة 1993 الذي أقر التحويل الجاري للدينار التونسي.
- حماية الإستثمارات: في إطار الإتفاقيات الثنائية المبرمة مع البلدان الشقيقة والصديقة وخاصة منها البلدان العربية.
- عدم الإزدواج الضريبي الذي تم إقراره في إطار الإتفاقيات الثنائية.
- الإعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها بناء على إنضمام تونس لإتفاقية نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958 وإصدار قانون التحكيم بتونس خلال سنة 1993.

- تغطية المخاطر غير التجارية بإنضمام تونس للوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار (MIGA) والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار.
- حماية حقوق الملكية الصناعية طبقا لأحكام القانون عدد 66 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت 1982.

2. الإطار القانوني:

يخضع الإستثمار في القطاع السياحي، كباقي القطاعات إلى أحكام مجلة تشجيع الإستثمارات والتي صدرت بمقتضى القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993. وتمكن هذه المجلة كل شخص أو ذات معنوية، تونسي أو أجنبي، مقيم أو غير مقيم أو في نطاق الشراكة، من الإستثمار بحرية في الأنشطة التالية: الإيواء، التنشيط، النقل السياحي، السياحة المتعلقة بالمحطات الإستشفائية بالمياه المعدنية، سياحة المؤتمرات، شركات التصرف في وحدات الإيواء والتنشيط، وكالات الأسفار السياحية.

وتتجز الإستثمارات في الأنشطة المذكورة بحرية شريطة الإستجابة للشروط الخاصة بتعاطي هذه الأنشطة. حيث يشترط الحصول على المصادقة المسبقة ثم إيداع تصريح بالإستثمار لدى مصالح الديوان الوطني التونسي للسياحة التي تسلم الباعث، مقابل ذلك شهادة إيداع تصريح بإستثمار. المساهمة الأجنبية في نشاط وكالات الأسفار السياحية تخضع إلى موافقة اللجنة العليا للإستثمار في حالة تجاوز هذه المساهمة حدود 50% من رأس مال الشركة.

3. الإجراءات الإدارية:

وقد تم تحديد وضبط قائمة الإجراءات بمقتضى قرار السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية المؤرخ في 18 جويلية 1997 والمتعلق بالمصادقة على دليل المستثمرين والباعثين الخواص في قطاع السياحة. تتلخص هذه الإجراءات في المراحل التالية:

جدول رقم 14 يبين الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة ذات أنشطة الإيواء، التنشيط، محطات الإستشفاء بالمياه المعدنية، سياحة المؤتمرات

المراحل	المتدخلون	الإجراءات	المدة الزمنية	النصوص التشريعية
1. الموافقة المبدئية	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية: - استمارة إرشادات من الديوان التونسي للسياحة. - شهادة ملكية أو عقد شراء قطعة أرض أو وعد بالبيع (*). - مثال للموقع مقياس 2000/1 (*). - رسم توبوغرافي للأرض (*). - موافقة السلطة الجهوي والإدارات المعنية (*). (*) تسلم إذا كانت الأرض تقع خارج المناطق السياحية المهينة	60 يوما	
2. الموافقة على الرسم الإعدادي	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية: - الرسم الإعدادي للمشروع منجز من طرف مهندس معماري. - رسم توبوغرافي مقياس 500/1. - تقرير المهندس المعماري يحتوي على برنامج وتقدير مضبوط للمشروع (يسلم في 10 نظائر)	30 يوما	قرار من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخ في 16 فيفري 1974 يتعلق بالشروط المفروضة للمصادقة على أمثلة بناء المؤسسات السياحية.
3. الموافقة المسبقة	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية: - مطبوعة إرشادات. - مشروع قانون أساسي للشركة مع قائمة المساهمين. - دراسة لمردودية المشروع (لمدة خمس سنوات). - موافقة السلط المحلية (الولاية، البلدية... إلخ). (*) - فواتير للتجهيزات اللازمة للمشروع. (*) تودع بالنسبة لمشاريع التنشيط والترفيه (الرياضات البحرية، القطار السياحي...)	30 يوما	الفصول عدد 3 و5 و6 و7 من القانون عدد 21 لسنة 1990 المؤرخ في 19 مارس 1990.
4. الموافقة على التصميم الأولي	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية: - التصميم الأولي منجز من طرف مهندس معماري. - تقدير مضبوط للمشروع مع تبرير لكل تغير وقع إدخاله منذ تقديم الرسم الإعدادي. - دراسة المؤثرات على المحيط. (يسلم في 10 نظائر).	30 يوما	قرار من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخ في 16 فيفري 1974 يتعلق بالشروط المفروضة للمصادقة على أمثلة بناء المؤسسات السياحية.
5. الموافقة على المشروع النهائي	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية: - المشروع النهائي منجز من طرف مهندس معماري. - أمثلة لتجهيزات التكيف والقنوات الرصاصية والكهرباء. - كراس الشروط وتقييم مفصل للنفقات.	30 يوما	قرار من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخ في 16 فيفري 1974 يتعلق بالشروط المفروضة للمصادقة على أمثلة بناء المؤسسات السياحية.

المؤسسات السياحية.		- دراسة وقائية مصادق عليها من طرف مكتب مراقبة. - تقرير المهندس المعماري مع تقدير تقريبي للنفقات (يسلم في 10 نظائر)	بالإستثمارات)	
- قانون عدد 120 لسنة 1993 مؤرخ في 1993.12.27 يتعلق بإصدار مجلة تشجيع الإستثمارات. - الفصل عدد 8 من قانون عدد 21 لسنة 1990 مؤرخ في 19 مارس 1990 يتعلق بإصدار مجلة الإستثمارات السياحية	60 يوما	- إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية: - تصريح بالإستثمار يودع حسب نموذج يسلم من طرف الديوان الوطني التونسي للسياحة. - دراسة مردودية المشروع (المدة خمس سنوات). - قانون أساسي مع قائمة في المساهمين. - الوثائق المثبتة لتوفر على الأقل 50% من الأموال الذاتية. - موافقة البنوك الخاصة بالقروض اللازمة للمشروع.	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	6. شهادة إيداع تصريح بإستثمار (الموافقة النهائية)

جدول رقم 15 بين الإجراءات الإدارية لإنشاء شركات التصرف في وحدات الإيواء والتنشيط

المرحل	المتدخلون	الإجراءات	المدة الزمنية	النصوص التشريعية
1. الموافقة المسبقة	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	- إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية: - مطبوعة إرشادات. - مشروع قانون أساسي للشركة مع قائمة للمساهمين. - مشروع عقد تصرف في وحدة الإيواء أو التنشيط المزمع إستغلالها.	30 يوما	القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 يتعلق بإصدار مجلة تشجيع الإستثمارات.
2. شهادة إيداع التصريح بالإستثمار	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	- إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية: - تصريح بالإستثمار يودع حسب نموذج يسلم من طرف الديوان الوطني التونسي للسياحة. - قانون أساسي للشركة مع قائمة المساهمين. - عقد كراء وتصرف في وحدة الإيواء أو التنشيط المزمع إستغلاله.	60 يوما	القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 يتعلق بإصدار مجلة تشجيع الإستثمارات.

جدول رقم 16 يبين الإجراءات الإدارية لإنشاء وكالات الأسفار

المتدخلون	الإجراءات	النصوص التشريعية
الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة المنتج)	طبقا لمقتضيات كراس الشروط المتعلق بممارسة نشاط وكالة أسفار	قرار وزير السياحة بتاريخ 9 نوفمبر 2006

مصدر الجداول الثلاثة: دليل المستثمر السياحي لوزارة السياحة التونسية

4. الحوافز والتشجيعات:

- الانتفاع بالامتيازات المنصوص عليها بمجلة تشجيع الاستثمارات يستوجب أن يتضمن هيكل تمويل المشروع أموالاً ذاتية لا تقل عن 30% من تكلفة الاستثمار.
- وتقدم الأموال الذاتية في شكل إسهامات نقدية أو عينية.
- تمنح التشجيعات في شكل حوافز مشتركة وأخرى خصوصية.

5. الحوافز المشتركة:

تتوقع الاستثمارات في الأنشطة السياحية بالتشجيعات التالية:

- تسجيل العقود التأسيسية للشركة أو محاضر الترفيه في رأس المال بالمعلوم القار.
- طرح المداخل أو الأرباح المكتتبة في رأس المال أو الترفيه فيه من أساس الضريبة على الدخل في حدود 35% من المداخل أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو للضريبة على الشركات.
- توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة الموظف على اقتناء التجهيزات المصنعة محلياً. (*)
- توقيف العمل بالمعالم الديوانية وتخفيض الأداء على القيمة المضافة إلى نسبة 12% عند توريد التجهيزات التي ليس لها مثل مصنع في تونس. (*)
- إمكانية اختيار نظام الاستهلاكات التنازلية بالنسبة للمعدات التي تفوق مدة استعمالها 7 سنوات.

6. التحفيزات الخصوصية:

1.6. الحوافز الممنوحة لأنشطة الإيواء والتنشيط:

- تتوقع المشاريع المنجزة بمناطق التنمية الجهوية المنصوص عليها بالجدول المصاحب للحوافز التالية:
- طرح كل المداخل أو الأرباح المكتتبة في رأس مال المؤسسة أو الترفيه فيه من أساس الضريبة على الدخل.
 - طرح كل المداخل أو الأرباح المتأنتية من الاستثمارات من أساس الضريبة على الدخل خلال العشر سنوات الأولى من النشاط الفعلي وطرح 50% من هذه المداخل خلال العشر سنوات الموالية.
 - منحة استثمار بنسبة:

- ✓ 25% من تكلفة المشروع بدون اعتبار قيمة الأرض بالنسبة للاستثمارات المنجزة بمناطق الحوض المنجمي.
- ✓ 8% من تكلفة المشروع بدون اعتبار قيمة الأرض بالنسبة للاستثمارات المنجزة في مناطق تشجيع التنمية الجهوية.
- الإعفاء من المساهمة في صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الاجراء خلال الخمس سنوات الأولى من النشاط الفعلي.
- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة:
 - ✓ العشر سنوات الأولى من النشاط الفعلي لمشاريع السياحة الصحراوية.
 - ✓ الخمس سنوات الأولى بالنسبة لمناطق تشجيع التنمية الجهوية الأخرى.

2.6. شركات التصرف:

يمكن لشركات التصرف التي تستغل مشروع إيواء أو تنشيط سياحي منجز في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات الانتفاع، عند إحالة المشروع لفائدتها، بالامتيازات الممنوحة بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات أو تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وذلك بالنسبة للفترة المتبقية.

3.6. النقل السياحي:

الاستثمارات المنجزة في قطاع النقل السياحي يمكنها الانتفاع:

- بالإعفاء من المعاليم الديوانية والاداءات ذات الأثر المماثل والاداء على القيمة المضافة الموظفة على الحافلات الكبيرة والصغيرة المستوردة من طرف وكالات الأسفار والسياحة والنزل التي تحتوي على 200 سريرا على الأقل.
- بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للحافلات الكبيرة والصغيرة المصنوعة محليا والمقتناة من طرف وكالات الأسفار والسياحة والنزل التي تحتوي على 200 سريرا على الأقل.
- بالإعفاء من المعاليم الديوانية والمعلوم على الاستهلاك ودفع الأداء على القيمة المضافة بنسبة 12% بالنسبة للعربات الصالحة لكل المسالك المستوردة وليس لها مثيل مصنع محليا التي وقع

اقتتاؤها من طرف وكالات الأسفار. كذلك النزل المقامة في المناطق الصحراوية يمكنها الانتفاع بهذا الامتياز في حدود عربة لكل نزل.

4.6. المساكن السياحية:

- تنتفع بالتسجيل بالمعلوم القار (15 دينار عن كل صفحة من كل نسخة) عمليات النقل بمقابل للمساكن التي يتم اقتتاؤها بعملة أجنبية قابلة للتحويل من قبل الأجانب غير المقيمين على معنى التشريع المتعلق بالصرف.
- تعفى من المعاليم والأداءات الأدباش والمنقولات المعدة لتجهيز المساكن السياحية التي يملكها غير المقيمين.
- تعفى من الترخيص المسبق كل عملية اقتناء أو كراء من طرف الأجانب لأراضي بالمناطق السياحية قصد إنجاز مشاريع اقتصادية وذلك عملاً بأحكام القانون عدد 40 لسنة 2005 المؤرخ في 11 ماي 2005 المتمم للأمر المؤرخ في 04 جوان 1957 عندما يكتسي الاستثمار أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة للمناطق الحدودية، يمكن أن ينتفع بـ:
 - ✓ الإعفاء من الضريبة على الدخل أو الأرباح لمدة خمس سنوات.
 - ✓ مساهمة الدولة بعنوان مصاريف البنية الأساسية.
 - ✓ منحة استثمار لا تتجاوز 5% من قيمة الاستثمار.
 - ✓ توقيف العمل بالأداءات والمعاليم المعمول بها بالنسبة للتجهيزات اللازمة لإنجاز الاستثمار.

جدول رقم 17 يبين مناطق التنمية الجهوية¹

الولاية	المناطق حسب المنتج السياحي
جندوبة	السياحة الساحلية: 02، السياحة الثقافية: 02، سياحة المياه المعدنية: 08
باجة	السياحة الساحلية: 01، السياحة الثقافية: 03، سياحة المياه المعدنية: 03
الكاف	السياحة الثقافية: 01، السياحة الاستشفائية: 01، سياحة المياه المعدنية: 02
سليانة	السياحة الثقافية: 03، سياحة المياه المعدنية: 01
بنزرت	السياحة الثقافية: 01، السياحة البيئية والخضراء: 01، سياحة المياه المعدنية: 06
بن عروس	السياحة الثقافية: 01

¹ دليل المستثمر في القطاع التونسي، الإدارة المركزية للاستثمار والمنتوج، وزارة السياحة، ص ص 13 17

السياحة الثقافية: 01، سياحة المياه المعدنية: 02	زغوان
السياحة الثقافية: 01، سياحة المياه المعدنية: 06	نابل
السياحة الثقافية: 01	المهدية
السياحة الثقافية: 02، سياحة المياه المعدنية: 03	القيروان
السياحة البيئية والخضراء: 01	صفاقس
سياحة الإيواء والتنشيط: 01، سياحة المياه المعدنية: 01	القصرين
السياحة البيئية والخضراء: 01، سياحة المياه المعدنية: 01	سيدي بوزيد
السياحة الصحراوية: 02، السياحة الجبلية: 02، سياحة المياه المعدنية: 05	قابس
السياحة الجبلية: 01، سياحة المياه المعدنية: 01	مدنين
السياحة الصحراوية: 02، السياحة الجبلية: 05، سياحة المياه المعدنية: 02	تطاوين
السياحة الصحراوية: 08، إعادة تأهيل الحوض المنجمي: 04، سياحة المياه المعدنية: 01	قفصة
السياحة الصحراوية: 01، سياحة المياه المعدنية: 04	توزر
السياحة الصحراوية: 01، سياحة المياه المعدنية: 02	قبلي

المطلب الثاني: الاستثمار السياحي الأجنبي في تونس

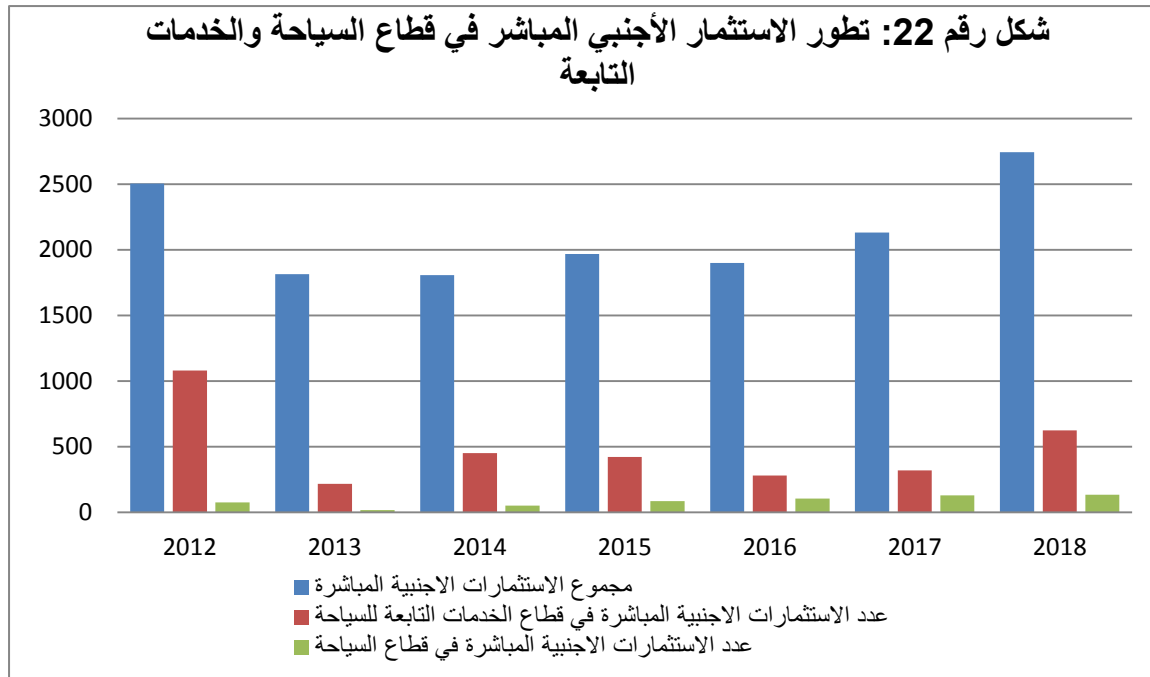
ومن أجل بيان نجاعة السياسة المتبعة من طرف الدولة التونسية من أجل تنشيط الاستثمار السياحي متبعة كافة التشجيعات والحوافز المذكورة سابقا وجب علينا التطرق لتطور المشاريع الاستثمارية في تونس والجدول التالي يوضح هذا التطور:

جدول رقم 18 يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة والخدمات التابعة

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة	2504	1814	1806	1967	1901	2132	2742
عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة	77	19	52	86	107	130	134
عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات التابعة للسياحة	1082	218	452	422	281	321	626

المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي التونسي www.bct.gov.tn، تاريخ الاطلاع: 2019/05/19

على الساعة 06:30



البيانات المبينة في الجدول السابق، نلاحظ انخفاض ملحوظ في عدد الاستثمارات الأجنبية حيث كانت سنة 2011 تقدر بـ 2504 مشروع جديد، بينما انخفضت إلى 1814 مشروع جديد فقط سنة 2012، ومثله الأمر بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في المشاريع السياحية بالضبط حيث انخفضت هي الأخرى من 77 مشروعاً إلى 19 مشروعاً لنفس السنوات، والأمر نفسه بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الخدمات التابعة للسياحة، وتفسير ذلك هو عدم الاستقرار السياسي للبلد بعد ثورة الربيع العربي التي شهدتها سنة 2011، حيث أن الاستقرار السياسي عامل مهم جداً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وهو العنصر الذي انفقد بعد سنة 2011، لكن توضح بيانات السنوات التالية لسنة 2012 أن الدولة سرعان ما تعافت من هذه النكسة نظراً لتمتعها بجاذبية اقتصادية خاصة في مجال السياحة وهذا ما ارتكزت عليه الدولة خلال محاولات إعادة بعث الثقة لدى المستثمرين الأجانب من خلال المشاركة في المنديات الأوروبية والدولية، إضافة إلى التحفيزات الاستثمارية والمالية التي روجت لها الدولة داخلياً وخارجياً، والتي أظهرت نتائجها من خلال البيانات التي تظهر في السنوات 2012-2018، كما نشير إلى أن الهجمات الإرهابية لسنة 2015 لم تؤثر على المستثمرين الأجانب، بل بالعكس كانت فرصة رفعت الدولة من خلالها التحفيزات الاستثمارية وخفضت التكاليف، مما أدى لارتفاع عدد المستثمرين الأجانب.

المطلب الثالث: الاستثمار السياحي المحلي في تونس

بالنسبة للاستثمارات السياحية من طرف السكان المحليين فهي ضعيفة جدا إن لم نقل شبه معدومة لأن الاستثمار بصفة عامة يتطلب مشاركة المستثمر بنسبة لا تقل عن 30% من رأسمال المشروع من أجل الاستفادة من التسهيلات الائتمانية والدعم المالي، لكن الدولة تشجع من جانبها كل المبادرات التونسية، عن طريق توعية المستثمرين المحليين وتوضيح أهمية مساهمتهم هم أيضا في مجال السياحة والاستفادة منه كذلك، ونذكر على سبيل المثال ما يسمى بالسياحة التضامنية، حيث أطلق الخبراء على هذا النوع السياحي أسماء مختلفة مثل السياحة الاجتماعية، السياحة التضامنية، السياحة المسؤولة، والأخير هو الشائع. ويعرفها التحالف الدولي للسياحة المسؤولة بأنها كل شكل من أشكال الأنشطة السياحية التي تحترم وتحافظ، على الأمد الطويل، على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي تساهم، بدورها، بشكل إيجابي وعادل في تنمية وازدهار الأفراد الذين يعيشون ويقومون في هذه الفضاءات. تركز السياحة المسؤولة على لقاء السائحين بالسكان المحليين وتساهم في إشاعة التفاهم والاحترام المتبادل بين الناس.

ووفقاً لشبكة السياحة التضامنية العالمية، تولي السياحة التضامنية أولوية قصوى للسكان المحليين وتُشركهم في مختلف مراحل المشروع السياحي، وتحترم ثقافتهم. وتتطلب مشاريعها تعاون المجتمع المدني مع السائحين.

ومثال ذلك مشروع "كنزة" السياحي التجاري، وهو عبارة عن فندق صغير، طبق فيه عمليا ما تدعو له السياحة المسؤولة من احترام الخصوصية الثقافية للسكان المحليين والمحافظة على البيئة وإدماج السكان المحليين في الدورة الاقتصادية من خلال تشغيلهم بشكل مباشر في المشروع أو بطريقة غير مباشرة من خلال تحويل المنطقة إلى قبلة للسائحين، وهو فندق محفور في صخور جبال بلدة "شنني" الأمازيغية التابعة لمحافظة تطاوين، حيث لازم صاحبه بتشديد الفندق بالمواد الطبيعية الموجودة في المكان دون استخدام أية مواد صناعية حفاظا على البيئة، خاصة أن موقع الفندق كان وسط مدينة شنني التاريخية. أما الغرف فكانت على شاكلة الغرف التقليدية في البلدة، فهي غرف محفورة داخل صخور الجبل وتحافظ على درجة حرارة ونسبة رطوبة مقبولتين وبشكل طبيعي كما هو الحال في المعمار القديم بتطاوين، وقد ابتكرها السكان القدامى للتأقلم مع الظروف المناخية الصعبة، وابتداء من عام 2010، بدأ

العمل فعليا بطاقم من 10 موظفين وبطاقة إيواء من 30 سريرا، صحيح أن المشروع صغير ولكنه أثبت إمكانية إيجاد تطبيقات عملية للسياحة التضامنية.

يتم الترويج كذلك إلى ما يسمى السياحة البديلة، وهي نوع من السياحة التي تركز على الحفاظ على البيئة الطبيعية والإيكولوجية للمناطق السياحية والابتعاد عن السياحة التجارية، ونشير هنا إلى أن هذا النوع من السياحة لم يحظى باهتمام المستثمرين الأجانب، بل حظي باهتمام المستثمرين المحليين فقط، وعلى سبيل المثال نجد مشروع "دار زغوان" الذي يمتد على عدة هكتارات وسط المناطق الزراعية بمحافظة زغوان (ستين كيلومترا شمال شرقي العاصمة تونس) وهو واحدا من الفنادق الإيكولوجية التي صارت أكثر من أي وقت مضى وجهة محبذة للسياح التونسيين والأجانب، بفضل ما يتوفر فيها من هدوء المكان وسحر الطبيعة والخدمات الصحية والفندقية والترفيهية.

وفي 2018 تم اختيار نزل "دار زغوان" مشروعا نموذجيا سياحيا بديلا في حوض البحر المتوسط من حيث استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة من قبل لجنة أوروبية متخصصة، وتوفر "دار زغوان" نحو ثمانين فرصة شغل مباشر وغير مباشر بالنزل، وبعض الحرفيين وأصحاب المشاريع الصغرى.

وفي ظل المؤشرات المتواضعة للقطاع السياحي في السنوات الأخيرة، استهوت الفنادق الإيكولوجية داخل الضيعات الفلاحية وخارج المدينة عددا من المستثمرين.

وتعد تونس نحو أربعين وحدة سياحية بديلة، عبارة عن ديار ضيافة أو وحدات للإقامة والترفيه داخل مناطق زراعية أو جبلية وضيعات حوّّلها أصحابها إلى مراكز للإيواء تستقبل الزوار وتقدم خدمات سياحية موازية وأنشطة ترفيهية.

كما توفر هذه الوحدات السياحية البديلة طاقة تشغيلية مهمة لأصحاب المشاريع الخاصة، وتحتضن بعض المبادرين والحرفيين الشبان.

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار السياحي في تونس

1. مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economy Freedom - IEF):

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال -

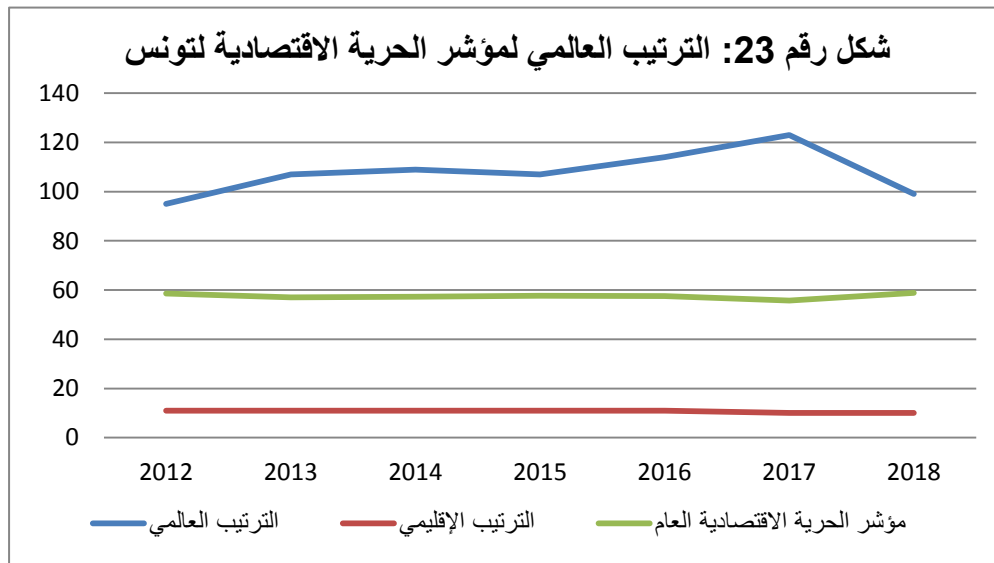
حرية التجارة - حقوق الملكية - التحرر من الفساد - الحرية الجبائية - حجم الإنفاق الحكومي - الحرية النقدية - حرية الاستثمار - حرية العمل - الحرية المالية.

يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدا (80-100) وأدناها حرية منعدمة (0-49.9) ووفقا للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2018 فقد احتلت تونس المرتبة 99 من بين 178 دولة بدليل مؤشر 58.9 نقطة، بعد أن كانت في المرتبة 95 من بين 186 دولة بدليل مؤشر 58.6 في تقرير سنة 2012، ما يعني العودة مجددا إلى مجال الحرية الاقتصادية فوق المقبول (فوق الـ 50) بعد اختلال كبير إثر الأزمات التي مرت بها البلاد حيث شهد المؤشر منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2018 تراجعا متتاليا، ويعود ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للحرية الاقتصادية مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 19 يبين الترتيب العالمي لمؤشر الحرية الاقتصادية لتونس 2012-2018

الترتيب/السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب العالمي	95	107	109	107	114	123	99
الترتيب الإقليمي (شمال إفريقيا و الشرق الأوسط)	11	11	11	11	11	10	10
مؤشر الحرية الاقتصادية العام	58.6	57	57.3	57.7	57.6	55.7	58.9

المصدر: اجتهاد من الطلبة بناء على التقارير السنوية لمؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد هيرتاج واشنطن للسنوات من 2012 إلى 2018.



جدول رقم 20 يبين المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لتونس 2012-2018 (القيم)

المؤشرات /السنة	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	الحرية الجبائية	الانفاق الحكومي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
2012	40	43	74.8	71.5	82.9	74.1	76.9	58.1	35	30
2013	40	38	74.5	63.7	82.8	70.1	77.8	58.1	35	30
2014	40	39.2	74.3	63.8	80.7	72.6	75.9	61.8	35	30
2015	40	41	74.3	70.8	81.2	69.1	74.8	61.2	35	30
2016	40	40	74	73.4	81.3	64	75.6	62.2	35	30
2017	49.6	39.9	73.7	73.4	80.6	56.1	75.9	63.8	35	30
2018	49.4	41.7	73	75.5	81.4	52.9	77.2	82.1	45	30

المصدر: اجتهاد من الطلبة بناء على التقارير السنوية لمؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد هيرتاج واشنطن
للسنوات من 2012 إلى 2018.

جدول رقم 21 يبين المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لتونس 2012-2018 (الترتيب العالمي)

المؤشرات /السنة	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	الحرية الجبائية	الانفاق الحكومي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
2012	72	60	113	76	28	50	78	164	123	132
2013	70	71	114	100	26	57	63	163	128	130
2014	70	69	121	105	31	57	86	153	142	132
2015	70	77	119	82	30	60	111	161	144	131
2016	69	81	120	79	24	69	107	158	146	132
2017	96	99	122	75	25	110	112	158	144	133

المصدر: اجتهاد من الطلبة بناء على التقارير السنوية لمؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد هيرتاج واشنطن
للسنوات من 2012 إلى 2018.

تقدم الجداول والشكل أعلاه جملة من المعطيات الهامة التي يمكن من خلالها تقديم الملاحظات

التالية:

إن وجود أكثر من نصف المؤشرات فوق الـ 50 نقطة معناه أن مجالات هذه المؤشرات تتميز بحرية اقتصادية مقبولة وبعضها جيد حيث أنه يفوق الـ 60 و 70 و 80 نقطة تماما كالحرية الجبائية، الإنفاق الحكومي، حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية والحرية التجارية، وذلك نتيجة مجهودات الدولة لتنشيط مجال الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، ومحاولة خلق مناخ استثمار جذاب لرؤوس الأموال الكبيرة.

يؤثر جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه، خاصة بعد سقوط النظام القديم ومحاولة إرساء نظام ديمقراطي ثابت يخدم اقتصاد البلد، لكن خلال هذه الفترة الانتقالية لوحظ فساد إداري واختلاسات كبيرة داخل النظام بشهادة المواطنين أنفسهم، وهو ما يشكل عقبة رئيسية أمام تقدم الاقتصاد التونسي إلى الأحسن.

ورغم الجهود المبذولة في تونس إلا أنها مازالت غير قادرة على التحرر من هذا الفساد، ما يرفع من حجم المعوقات الإدارية والبيروقراطية، وكذا المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية... إلخ. ونشير إلى أن الفساد يساهم أيضا في الدفع بالمشاريع العمومية على حساب الاستثمارات الخاصة وإعطائها الأولوية في التمويل وغيرها.

من جهة أخرى نسجل نسبا مرتفعة في مؤشر حرية العمل وهو نتيجة مجهودات الدولة، لكن إثر تعرض الدولة للهجمات الإرهابية على السياح الأجانب سنة 2015، إضافة إلى ارتفاع نسبة التهريب مع الدول المجاورة خاصة ليبيا، ومما زاد الوضع سوءا غياب النظام، قررت الدولة تشديد الرقابة على الحدود، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع البطالة في المناطق الحدودية ناهيك عن عدم قدرة الدولة على خاق سوّث شغل قوي من شأنه استيعاب الطاقة البشرية الغير موظفة، كما نلاحظ في السنتين الأخيرتين ارتفاع نسبة البطالة في فئة خريجي الجامعات، وبالتالي ارتفعت رقعة البطالة لتطال هذه الفئة أيضا، وهو ما يستوجب على الدولة دراسة هذا المشكل.

تشكل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي التونسي أساس ضعف الحرية المالية التي تشير إليها نسب الحرية المالية خلال فترة الدراسة،

في ظل غياب المنافسة مع المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف، وفي ذلك تقاطع مع ما سبق الإشارة إليه بالتدخل الحكومي.

2. مؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة للمنتدى الاقتصادي الدولي

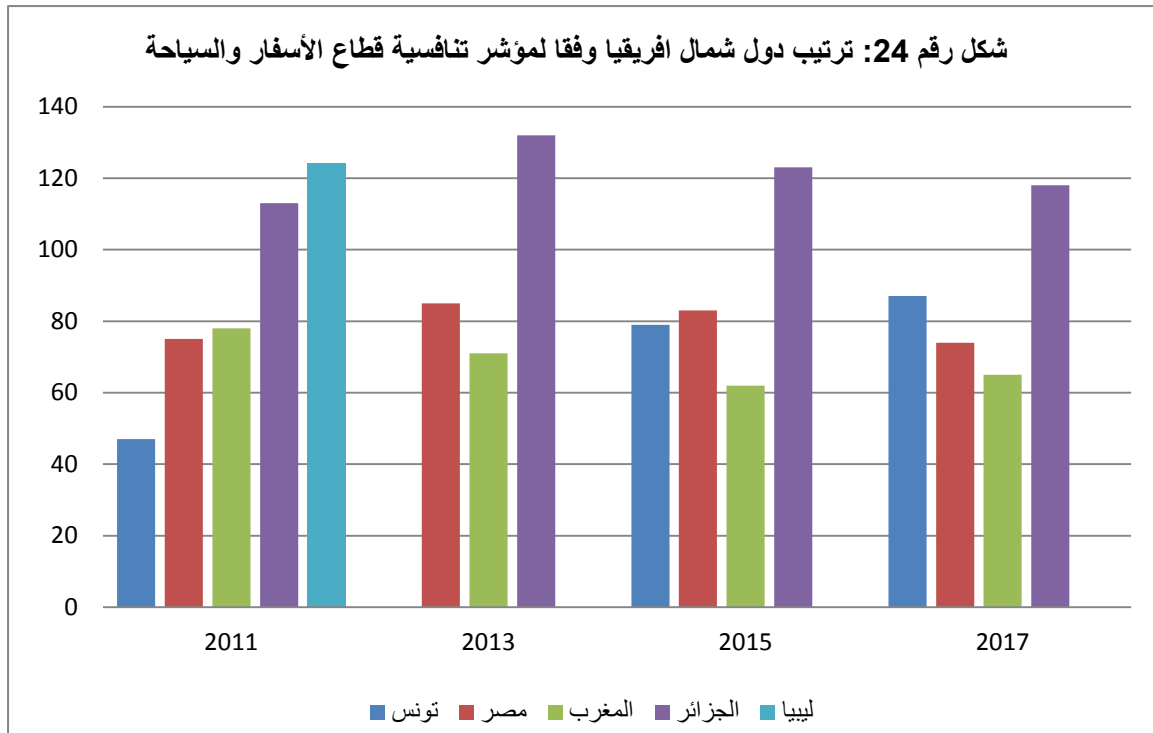
:(Travel and Tourism Competitiveness Index –TTCI–)

يصدر مؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة في تقرير كل سنتين ابتداء من 1971 عن منظمة مستقلة غير ربحية تدعى المنتدى الاقتصادي الدولي الكائن مقرها بجنيف بسويسرا، هدفها توضيح الرؤية حول المقاولاتية ومدى تطبيقها في الدول مع مراعاة مبادئ الحكمة من أجل الوصول إلى التكامل الاقتصادي، ولهذه المنظمة مؤشر لقياس تنافسية قطاع السياحة بناء على أربعة عشرة متغيراً مقسمة إلى ثلاثة أقسام.

الجدول رقم 22 يبين ترتيب دول شمال افريقيا وفقا لمؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة

السنوات	2011	2013	2015	2017
الدول	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي
التنقيط العام	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي
تونس	47	4.40	/	/
مصر	75	3.96	85	3.88
المغرب	78	3.93	71	4.03
الجزائر	113	3.37	132	3.07
ليبيا	124	3.25	/	/

المصدر: اجتهاد من الطلبة بناء التقارير السنوية للمنتدى الدولي حول تنافسية قطاع السفر والسياحة للسنوات من 2011 إلى 2017.



حسب تقرير القدرة التنافسية لقطاع الأسفار والسياحة لسنة 2011 نلاحظ أن تونس جاءت في المرتبة الأولى ضمن دول الشمال الإفريقي، وبترتيب عالمي جعلها تتربع في المركز 47 عالميا، متبوعة بكل من مصر والمغرب في المرتبة 75 و 78 عالميا، لتكون ليبيا الدولة الوحيدة بعد الجزائر بمركزها 124 عالميا.

بسبب سقوط النظام القديم للدولة بعد سنة 2011 تراجع ترتيب تونس من المرتبة 47 إلى 87 سنة 2017 أي بفارق 27 مركزا، مع انعدام المعطيات لسنة 2013 بسبب الأزمة التي مرت بها البلاد وتغير نظام الدولة، وكانت سنة 2015 وحسب التقرير فقد كان الأسوأ بالنسبة للدول شمال إفريقيا فنلاحظ تراجع جميع الدول في الترتيب العالمي في قطاع السياحة والأسفار (إلا المغرب فقد تقدم في الترتيب العالمي ودول شمال إفريقيا) بسبب الربيع العربي ومخلفاته الذي اجتاحت هذه الدول إلا المغرب والجزائر.

إذ تراجع ترتيب تونس والجزائر للمرتبة 87 و 118 على التوالي وتقدمت مصر مركزا واحدا فقط، ليتراجع ترتيب تونس من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثالثة سنة 2017، لكن وبالرغم من ذلك فقد فمازالت تونس تتمتع بخاصية جاذبة للسياح عكس الجزائر بالرغم من تدهور الأمن بتونس. ويعرض الجدول رقم ... الترتيب والتقييط الذي حصلت عليه تونس من خلال جميع المؤشرات الجزئية المكونة للمؤشر الكلي لتنافسية القطاع للفترة 2011-2017:

الجدول رقم 23 ترتيب تونس ضمن المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة

السنوات		2011		2013		2015		2017	
المؤشر		الترتيب	التنقيط	الترتيب	التنقيط	الترتيب	التنقيط	الترتيب	التنقيط
مؤشر التنافسية لقطاع الأسفار والسياحة		47	4.4	/	/	79	3.54	87	3.5
1. السياسات المعمول بها للقطاع		23	5.0	/	/	71	4.42	66	4.4
2. البيئة المستدامة		18	5.3	/	/	59	4.22	89	3.9
3. الأمن والأمان		56	5.1	/	/	98	4.86	102	4.7
4. الصحة والنظافة		79	4.4	/	/	76	5.16	75	5.2
5. أولوية قطاع السياحة		8	6.0	/	/	44	4.91	48	4.8
6. هياكل النقل الجوي		65	3.2	/	/	77	2.53	85	2.3
7. هياكل النقل البري		48	4.2	/	/	94	3.02	95	2.7
8. هياكل الخدمات السياحية		51	4.5	/	/	61	4.54	69	4.1
9. تكنولوجيات الاتصال		76	3.0	/	/	76	3.94	73	4.3
10. تنافسية الأسعار في قطاع السياحة		9	5.3	/	/	7	5.61	9	5.9
11. الموارد البشرية		27	5.4	/	/	87	4.31	113	4.0
12. التفتح السياحي العالمي		19	5.3	/	/	103	2.38	76	3.0
13. الموارد الطبيعية		95	2.6	/	/	105	2.36	94	2.5
14. الموارد الثقافية		69	2.4	/	/	70	1.58	83	1.5

المصدر: اجتهاد من الطلبة بناء على التقارير للمنتدى الدولي حول تنافسية قطاع السفر والسياحة لسنة 2011 إلى 2017.

أهم مؤشر في هذه المجموعة من المؤشرات الفرعية هو مؤشر تنافسية الأسعار في قطاع السياحة، حيث أن تونس تتربع على المركز التاسع عالميا حسب تقرير 2017 رغم تراجعها من المرتبة السابعة سنة 2015، وهي نسبة جيدة جدا مقارنة بالدول السياحية الكبرى، وهذا راجع لأهمية قطاع السياحة لاقتصاد البلاد والجهود المبذولة من طرف الدولة للحفاظ عليه وتنشيطه قدر المستطاع، حيث أن تونس تحتل المرتبة الـ 48 عالميا من حيث أولوية قطاع السياحة بين القطاعات الأخرى وهي مرتبة جيدة كذلك، كما شهدت تحسن في مؤشر الصحة والنظافة نتيجة نمو السياحة الطبية التي تعرف إقبالا كبيرا خاصة من سياح الدول المجاورة كالجزائر وليبيا، كما شهدت كذلك تحسن في مجال تكنولوجيات الاتصال لترتقي للمتطلبات السياحية التي يتوقعها السياح الأجانب التي من شأنها جذبهم أكثر، ورغم إشارة معظم

المؤشرات الأخرى إلى الترتيب المتوسط لتونس بين دول العالم إلا أنه من الجدير بالذكر أن هذه المؤشرات قد تراجعت بشكل كبير منذ سنة 2011، حيث أن تونس كانت تتخبط في أزمتها السياسية التي نتج عنها عدم استقرار البلاد، مما دفع الشريك الأوربي السياحي الأول لتونس بالعزوف عن تنظيم الرحلات لها، بل وعدم النصيح بها إطلاقاً مما وجه ضربة موجعة لقطاع السياحة، ومالبت الدولة أن تعافت بشكل بسيط من هذه الأزمة حتى ضربتها من جديد أزمة أخرى وهي الهجمات الإرهابية على السياح سنة 2015، ونلاحظ ذلك بشكل جلي من خلال مؤشر الأمن والأمان الذي تراجع ترتيب تونس فيه من المرتبة 56 سنة 2011 إلى 98 سنة 2015 إلى 102 سنة 2017.

3. المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية

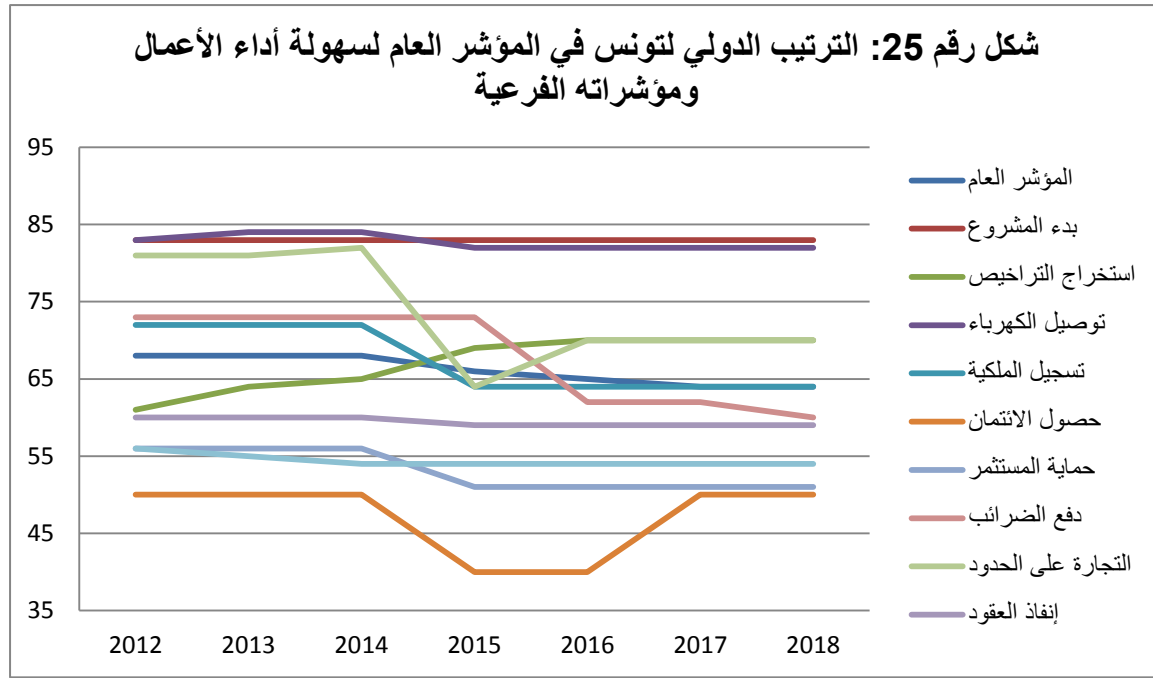
ومن جهة أخرى يمكننا ملاحظة نتائج مجهودات الدولة التونسية من خلال تطور ترتيبها العالمي بين دول 190 دولة عبر العالم في إطار أداء الأعمال وذلك بالاستناد على المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 24 يبين الترتيب الدولي لتونس في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية

المؤشر/السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر العام	68	68	68	66	65	64	64
بدء المشروع	83	83	83	83	83	83	83
استخراج التراخيص	61	64	65	69	70	70	70
توصيل الكهرباء	83	84	84	82	82	82	82
تسجيل الملكية	72	72	72	64	64	64	64
حصول الائتمان	50	50	50	40	40	50	50
حماية المستثمر	56	56	56	51	51	51	51
دفع الضرائب	73	73	73	73	62	62	60
التجارة على الحدود	81	81	82	64	70	70	70
إنفاذ العقود	60	60	60	59	59	59	59
إغلاق المشروع	56	55	54	54	54	54	54

المصدر: موقع <http://www.doingbusiness.org> تم الاطلاع بتاريخ 2019/05/10 على الساعة

12:00



من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول والشكل السابقين، يلاحظ أن تونس قد عرفت تحسنا في المؤشر العام (من المركز 68 إلى المركز 64) ومعظم المؤشرات الفرعية، بينما سجلت تراجعا في مؤشر فرعي واحد فقط وهو: استخراج التراخيص، الذي تراجعت فيه تونس بـ 9 مراكز (من المركز 61 إلى المركز 70)، وهذا بسبب اختلال النظام الإداري للبلد الذي هو أحد الآثار الجانبية لثورة الربيع العربي بتونس.

ومن خلال تحليل المعطيات السابقة، يمكن القول أن مناخ الاستثمار في تونس يتسم على العموم بالملائمة والجاذبية، وهذا ما تبرزه آخر تفاصيل إحصائيات المؤشرات الفرعية السابقة (سنة 2018):

- بدأ المشروع: يحتاج إلى 10 إجراءات ومدة 12 يوم، وتكلفة تمثل 4.6% من متوسط الدخل الفردي.
- استخراج التراخيص: يتطلب 17 إجراء وفي فترة زمنية قدرها 95 يوم وتكلفة تساوي 6.2% من قيمة العقار.
- الحصول على الكهرباء: يستلزم اتخاذ 4 إجراءات وفي مدة 65 يوم، بتكلفة 712% من متوسط الدخل الفردي.
- تسجيل الممتلكات: يحتاج إلى 4 إجراءات وفي مدة 39 يوم، وتقدر تكلفة هذه إجراءات التسجيل بـ 6.1 من قيمة العقار.

- الحصول على الائتمان: تسجل المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحصول على الائتمان بعض نقاط الضعف، كمؤشر قوة الحقوق القانونية (3 نقاط من 12)، وبعض نقاط القوة، كمؤشر عمق المعلومات الائتمانية فهو جيد (7 نقاط من 8).
- حماية المستثمرين: وهي مؤشرات متوسطة المعدل، فمؤشر حماية قوة المستثمرين (5 نقاط من 10)، ومؤشر نطاق الإفصاح (4 نقاط من 10)، ومؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (7 نقاط من 10)، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (5 نقاط من 10).
- دفع الضرائب: يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 9 ضرائب و مدة التسديد تقدر بـ 145 ساعة في السنة. كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة 17% من إجمالي الأرباح التجارية السنوية.
- التجارة عبر الحدود: يقدر الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير من إجراءات والإتمام الفعلي للعملية 53 ساعة بتكلفة 696 دولار. بينما يستوجب إكمال إجراءات عمليات الاستيراد إجراءات والإتمام الفعلي للعملية 107 ساعة بتكلفة 740 دولار.
- إنفاذ العقود: يستلزم تنفيذ العقود 565 يوما بتكلفة تقدر بـ 21.8% من قيمة المطالبة.
- تسوية حالات الإعسار: يتطلب إغلاق المشروع 1.3 سنة وبتكلفة 7% من قيمة أصول الشركة المتعثرة، وتقدر تكلفة استرداد الدين 52 سنت لكل دولار.

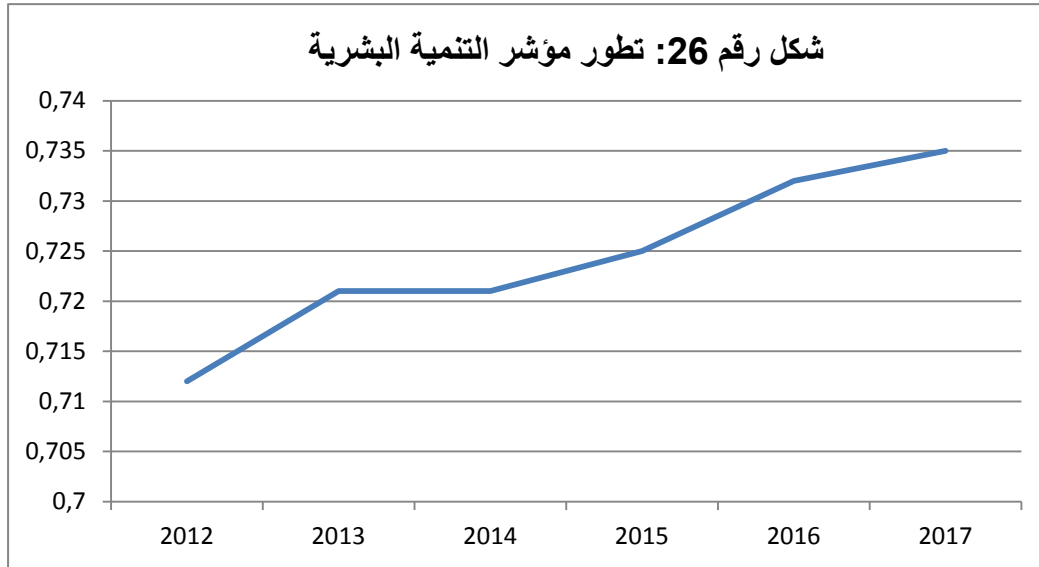
4. مؤشر التنمية البشرية (HDI - Human Development Index):

تؤثر التنمية البشرية على مناخ الاستثمار في أي دولة وخاصة فيما يتعلق بمؤشراته الفرعية وتحديدًا على المستوى المعيشي الذي يقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي، والجدول التالي يبين وضع تونس حسب هذا المؤشر:

جدول رقم 25 يبين ترتيب تونس حسب مؤشر التنمية البشرية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
0.735	0.732	0.725	0.721	0.721	0.712	مؤشر التنمية البشرية
10.275	10.328	10.249	10.404	10.440	8.103	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار
95	96	97	96	90	94	الترتيب الدولي حسب دليل التنمية البشرية

المصدر: اجتهاد من الطلبة بناء على التقارير السنوية لبرنامج تطوير الأمم المتحدة المتعلق بالتنمية البشرية للسنوات من 2012 إلى سنة 2017.



ووفقا لتقرير سنة 2018 للتنمية البشرية، فقد احتلت تونس المرتبة 95 سنة 2017 من بين 188 دولة بمؤشر عام 0.735 نقطة ما يجعلها في مستوى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث حققت تحسن سنة 2013 بسبب تحسن نصيب الفرد من الناتج الكلي لكن عادت وتراجعت مقارنة بالسنوات السابقة.

إلا أن الوضع الحالي ينبئ بتدهور في هذا المجال، خاصة مع ارتفاع البطالة وغياب سوق شغل فعال يمتص الطاقة البشرية الفائضة. وعليه يصبح تحقيق التنمية البشرية تحديا كبيرا أمام تونس في التوجهات المستقبلية، فالأهداف الاقتصادية للاستثمارات لا يمكن فصلها عن أهداف التنمية البشرية، ومن جهة أخرى فرأس المال البشري اليوم يمثل أهم عوامل الإنتاج في أي استثمار كان، ومن ثم لابد من مراعاته في صياغة استراتيجيات التنمية.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة لقطاع السياحة في تونس للفترة ما بين سنة 2012 وسنة 2015، رأينا واقع السياحة في تونس من خلال تطور عدد السياح الواردين والإيرادات السياحية، كما رأينا الحجم الهائل لمؤهلات السياحة من سياحة ساحلية وصحراوية وثقافية ورياضية وغيرها، كما رأينا جودة السوق السياحي من خلال العرض والطلب على الخدمات السياحية فمن جانب العرض رأينا ما يمكن للدولة أن تعرضه من مادة خام طبيعية وصناعية وثقافية وبشرية يمكن استغلالها في الاستثمارات السياحية، وحجم الطلب السياحي المحلي والدولي الذي تأثر قليلا بعد الهجمات الإرهابية على السياح سنة 2015، لكن سرعان ما عاد للتعافي وعاد للتحسن.

كما رأينا سياسة الاستثمار السياحي التي وضعتها وزارة السياحة التونسية، والتي تشجع الاستثمار الأجنبي بشكل جيد، وهذا نتيجة العولمة والخضوع لأحكام اتفاقية تحرير التجارة الخارجية GATS.

ومن جهة أخرى قمنا بتقييم مناخ الاستثمار السياحي في تونس عن طريق عدة مؤشرات، مؤشر الحرية الاقتصادية الذي احتلت فيه تونس المرتبة 99 عالميا سنة 2017 وهو ترتيب متوسط، وبالنسبة لمؤشر تنافسية قطاع الأسفار والسياحة للمنتدى الاقتصادي الدولي الذي تحتل تونس حسب المرتبة 87 عالميا سنة 2017 بعدما كانت تحتل المرتبة 47 سنة 2012، أما المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال فتمركزت تونس في المرتبة 64 عالميا سنة 2018 وهو مركز جيد، وفيما يخص مؤشر التنمية البشرية فتحصلت تونس على المركز 95 عالميا سنة 2018، وهو ترتيب متوسط.

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية

تمهيد

من خلال هذا الفصل سنحاول الإحاطة بمعظم جوانب موضوع دراستنا حيث سندرس تمويل القطاع المصرفي للمؤسسات السياحية الكبرى، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنقوم بذلك عن طريق دراسة حالتين لبنكين تونسيين يساهمان بشكل أساسي في قطاع السياحة. أولهما الشركة التونسية للبنك وهو أول بنك تم إنشاؤه في تونس بعد الاستقلال، حيث أن هذا البنك يعد أول بنك في مجال التمويل السياحي للمؤسسات السياحية الكبرى في تونس وتعمل عليه الدولة بشكل كبير جدا في دعم القطاع السياحي بكل الطرق التي يراها مناسبة. أما من جانب تمويل المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة، فسنتطرق للبنك التونسي للتضامن، الذي هو الآخر يعد رائدا في تمويل هذه الفئة الحجمية من المؤسسات والسياحية منها خاصة، كما سنتطرق لطريقة تمويل فريدة من نوعها يستخدمها في عملية التمويل وهي التمويل عن طريق الجمعيات التنموية. وستتم الدراسة على مبحثين:

- المبحث الأول: دراسة حالة أحد آليات دعم المؤسسات السياحية الكبيرة "الشركة التونسية للبنك" للفترة 2011-2017**
- المبحث الثاني: دراسة حالة أحد آليات دعم المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة "البنك التونسي للتضامن" للفترة 2011-2017**

المبحث الأول: دراسة حالة أحد آليات دعم المؤسسات السياحية الكبيرة "الشركة التونسية للبنك" للفترة 2011-2017

من خلال هذا المبحث سنحاول الاطلاع على أحد أهم البنوك التونسية الثلاثة التي تقود الاقتصاد الوطني وهو الشركة التونسية للبنك، الذي أنشئ منذ سنة 1958، وسنرى دوره في تمويل الاقتصاد بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة، وسنركز على تمويله للمشاريع السياحية الكبيرة نظرا لقدرته التمويلية الكبيرة.

المطلب الأول: نشأة وتقديم بنك "الشركة التونسية للبنك"

1. نشأة الشركة التونسية للبنك¹

بالفرنسية (Société Tunisienne de Banque)، هو مصرف تجاري عمومي تونسي، تأسس في اليوم الموالي للاستقلال، وانطق في العمل في 26 مارس 1958، وهو أول مؤسسة مصرفية تم إنشاؤها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي لا تزال فتية، وهذا في سبيل وقف استنزاف رؤوس الأموال الموجهة للخارج عقب الاستقلال.

إن إنشاء مثل هذا البنك في ظل هذه الظروف (ما بعد الاستقلال) كان عاملا حيويا، فكانت حينها مؤسسة اقتصادية مختلطة ذات رأس مال قدره 10 000 دت، ساهمت الدولة فيه بنسبة 52%.

وقد شهد البنك تطورا في نشاطه منذ ذلك الحين بلغ ثمانية مرات من رأسماله في عام واحد، وإلى غاية الستينات اهتم البنك بالادخار بشكل كبير من أجل إعادة توظيفه في التنمية الاقتصادية للبلد، ومن هذا المنطلق عرفت تونس انفصالا تدريجيا عن الارتباط المالي بالخارج.

بالتوازي مع ذلك فرضت الشركة التونسية للبنك نفسها في سوق القرض بحيازتها على ما يقارب 30% من تمويل الاقتصاد، والذي عززت به تنويع طبيعتها بين بنك ادخار، أعمال وتنمية دفعة واحدة. ومن هذا المنطلق أوكلت لها الدولة مهمة تسيير رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية والعمومية نظرا لكثرة مراسليها خارج الوطن مما يتقرب أكثر من المودعين والمستثمرين.

¹ الموقع الرسمي للشركة التونسية للبنك www.stb.com.tn، تاريخ الاطلاع 2019/06/07، 08:00.

لقد كانت الشركة التونسية للبنك أكبر مبادر لتنفيذ المشاريع الضخمة في قطاعات الصناعة، السياحة، الفلاحة والتجارة. وكانت أيضا المبادرة في إنشاء بوصة القيم المنقولة التونسية، إضافة إلى العمل على تنفيذ التشريعات التي تجعل من البورصة شركة استثمار ذات رأس مال متغير SICAV.

من الجانب التجاري، عملت الشركة التونسية للبنك تدريجيا على فرض نفسها من خلال نشاطها المرتفع مما يعمل على بعث العمليات التنموية التي من شأنها خلق حاجيات جديدة ورفع الطلب. وفي غضون سنوات قليلة وجدت نفسها تتجاوز دورها التقليدي كمصرف تجاري، لتجد نفسها مساهمة في كل الأعمال التي تدخل في إطار المصلحة الوطنية.

أدت هذه السياسة إلى نتائج سريعة ومرضية، وهكذا تطورت الشركة التونسية للبنك، وأصبحت تعتبر منذ أكثر من ثلاثين سنة، كأحد أكبر محركات الاقتصاد في البلد نظرا لتشعب أعمالها، إلى درجة اعتبارها كمؤشر يعكس حالة القطاعات الاقتصادية للبلد.

في سنة 2000 وبعد قيام الدولة بدمج هذه المؤسسة مع البنك الوطني للتنمية والسياحة، وبنك التنمية، بدأت هذه المؤسسة تدخل في أزمة عميقة جعلت توازناتها المالية تختل، وقد طرحت سنة 2011 فكرة دمج هذا البنك مع بنوك عمومية في محاولة لإنقاذها، غير أنه سرعان ما تم التراجع عن هذه الفكرة خاصة أن عمليات الدمج من بين أسباب الأزمة التي يعيشها البنك، وفي سنة 2015 تمت إعادة رسملة البنك بـ 555 800 م. دت، بهدف إطلاق عملية إصلاح هيكليّة لإنقاذ هذه المؤسسة وانتشالها من وضعيتها.

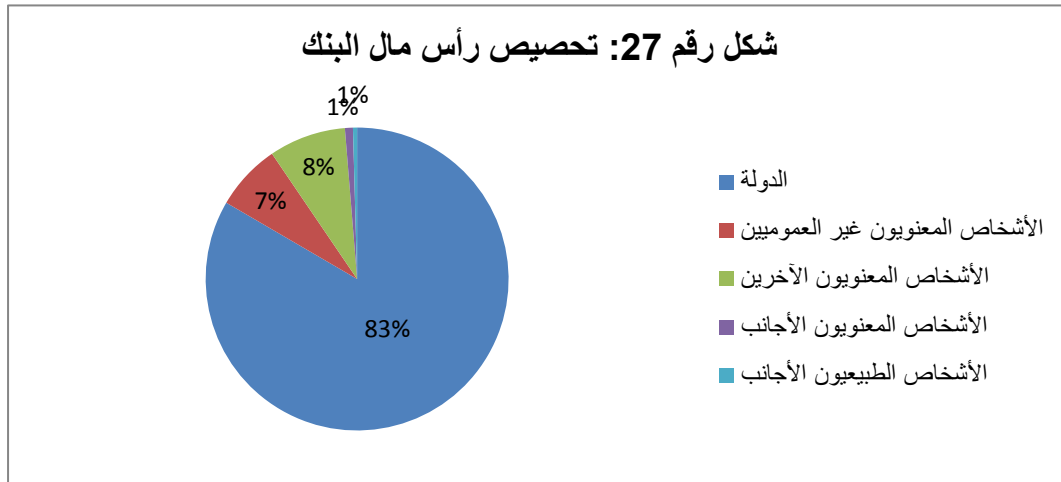
شرعت الشركة التونسية للبنك في تنفيذ خطة متكاملة لإعادة الهيكلة تركز بالأساس على الحوكمة وحسن التسيير، وفي هذا الإطار قامت المؤسسة بتوظيف 250 شاب في اختصاصات يعاني البنك من نقص فيها مثل الإعلام الآلي والشبكات والبرمجيات، كما تم تسريح 280 موظف بشكل طوعي، كما شرعت المؤسسة في تنفيذ برنامج يهدف إلى رقمنة المؤسسة وتطوير خدماتها، وطرح خدمات جديدة للمستثمرين وتطوير الخدمات الدولية.

2. رأس مال البنك

يتشكل رأسمال البنك حسب آخر تقرير سنوي له من مساهمة تونسية بنسبة 98.71% ومساهمة أجنبية بنسبة 1.29%، ومن جهة أخرى من مساهمة الدولة بنسبة 83.4% ومساهمة الغير بنسبة 16.6%، وتوزيع رأس مالها التفصيلي كالتالي:

جدول رقم 26 يحدد توزيع رأسمال بنك "الشركة التونسية للبنك" لسنة 2017¹

النسبة	المبلغ	عدد الأسهم	المساهمون
83.4%	647 842 000	129 568 465	الدولة
7.1%	55 243 000	11 048 692	الأشخاص المعنويون غير العموميين
8.21%	55 243 000	11 048 692	الأشخاص المعنويون الآخريين
0.85%	6 564 000	1 312 724	الأشخاص المعنويون الأجانب
0.44%	3 433 000	686 502	الأشخاص الطبيعيون الأجانب
100%	775 923 000	155 375 000	المجموع



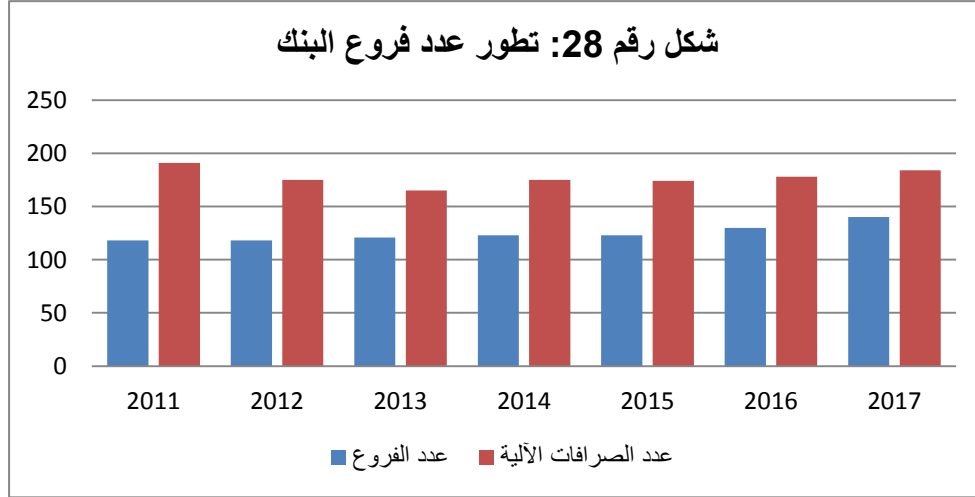
3. هياكل البنك

تمتلك الشركة التونسية للبنك 140 فرعا منتشرة على كامل تراب تونس و 163 موزعات آليا و 10 مكتب صرف.

¹ التقرير السنوي للشركة التونسية للبنك لسنة 2017، ص 07.

جدول رقم 27 يبين تطور عدد فروع البنك خلال فترة الدراسة¹

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الفروع	118	118	121	123	123	130	140
عدد الصرافات الآلية	191	175	165	175	174	178	184



من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن التطور في عدد فروع البنك يأخذ منحى تصاعدي حيث بقي عدد فروع البنك نفسه يسن سنة 2011 و 2012 وهو 118 فرعاً، ليزيد سنة 2013 وبلغ 121 فرعاً، ثم ثبت بين سنتي 2014 و 2015 بعدد 123 فرعاً.

في إطار سياسة التقرب من الزبائن وطبقاً لمخطط الأعمال حققت الشركة التونسية للبنك برنامجها لفتح فروع جديدة وعددها 7 بكل من الزهراء والحمامات المدينة وقفصة وشنقي وقابس وصفاقس الشحيحة وطنينة والأفران ليصل إلى 130 فرعاً، حيث تمثلت الاستراتيجية الجديدة (2016-2020) المرتكزة على تقسيم جديد للزبائن ورؤية جديدة لعلاقة البنك معهم وتم تطوير مفهوم "الفرع المتجر" سنة 2016 وأشغال التهيئة وتصميم الأثاث لفرعي النصر وسكرة حسب المفهوم الجديد، وتم اتخاذ إجراءات هامة لتحويل البنك والفروع إلى نقاط بيع تعمل على تلبية أفضل لحاجياتهم ومنها بالأساس:

- مراجعة برنامج فتح الفروع في المناطق ذات القدرات الاقتصادية العالية.
- تصميم شكل جديد للفرع (هندسة وتنظيم).
- تنويع المنتجات حسب أقسام الزبائن.

¹ التقارير السنوية للشركة التونسية للبنك للسنوات 2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017.

- تعزيز الإمكانيات البشرية (التوظيف) والمعدات في الفروع.
- تكوين أعوان الفروع.
- تحسين آليات تمويل القطاع الفلاحي واستكشاف مشاريع جديدة.

تقرر في سنة 2017 فتح 10 فروع جديدة موزعة على تونس، بنزرت، قفصة، مدين، المنستير، نابل، سوسة، ليصل العدد في النهاية إلى 140 فرعاً. كما دعمت الشركة التونسية للبنك شبكة فروعها بالموافقة على فتح 12 فرع جديد موزعة على كامل البلاد.

جدول رقم 28 يبين توزيع فروع البنك والصرافات الآلية ومكاتب لسنة 2017 حسب الولايات¹

الولاية	عدد الفروع البنك	عدد الصرافات الآلية	عدد مكاتب الصرف
أريانة	06	08	/
باجة	03	03	/
بن عروس	07	08	/
بنزرت	07	07	/
قابس	04	02	/
قفصة	04	04	/
جندوبة	05	05	01
القيروان	02	02	/
القصرين	03	02	/
قبلي	02	02	/
الكاف	03	/	/
المهدية	04	04	/
منوبة	/	/	/
مدنين	05	09	02
المنستير	09	15	02
نابل	15	24	/
صفاقس	14	10	01

¹ الموقع الرسمي للشركة التونسية للبنك www.stb.com.tn، تاريخ الاطلاع 2019/06/07، 08:30.

/	01	02	سيدي بوزيد
/	01	01	سليانة
/	15	12	سوسة
/	02	02	تيتاوين
/	02	01	توزر
04	35	27	تونس
/	02	02	زغوان
10	163	140	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق أن الجهة الشرقية والشمالية للبلد تحوز على أكبر نسبة من هياكل البنك، وهذا راجع لكون هذه المناطق سياحية ويكثر فيها تواجد الأجانب، مما يستدعي توفير لهم كل أسباب الراحة في التعاملات المالية من قرب وجودة وحرية مكانية وزمانية للتعاملات المالية.

لكن يسجل على البنك في هذا السياق نقطة سلبية، وهي عدم المساهمة بشكل كبير في التنمية السياحية في المناطق الداخلية للبلد كما يشير إليه الجدول من خلال نقص الهياكل المالية، خاصة وأن هذه الهياكل تعد أحد أعمدة السياحة، ومن شأنها جذب السياح لتلك المناطق.

4. مراسلي البنك في الخارج

من أجل توسيع رقعة جمع المدخرات، وتوفير الخدمات المصرفية لزمائنها التونسيين والأجبيين خارج الحدود التونسية، قامت الشركة التونسية للبنك بالتعاقد مع عدة بنوك عبر العالم لتتخذها كمنزل عنها تقوم لها بأشغالها في تلك البلدان مقابل عمولة.

تعاقدت الشركة التونسية للبنك مع 182 بنكا مراسلا منتشرة على عدة دول عبر كافة قارات العالم منها إفريقيا بعدد 28 بنكا مراسلا، أوروبا 79 بنكا مراسلا، آسيا 60 بنكا مراسلا، الأمريكيتين 14 بنكا مراسلا وأستراليا 03 بنوك مراسلة، وتفصيلها حسب الولايات كالتالي:

جدول رقم 29 يبين تعداد ومقرات مراسلي الشركة التونسية للبنك¹

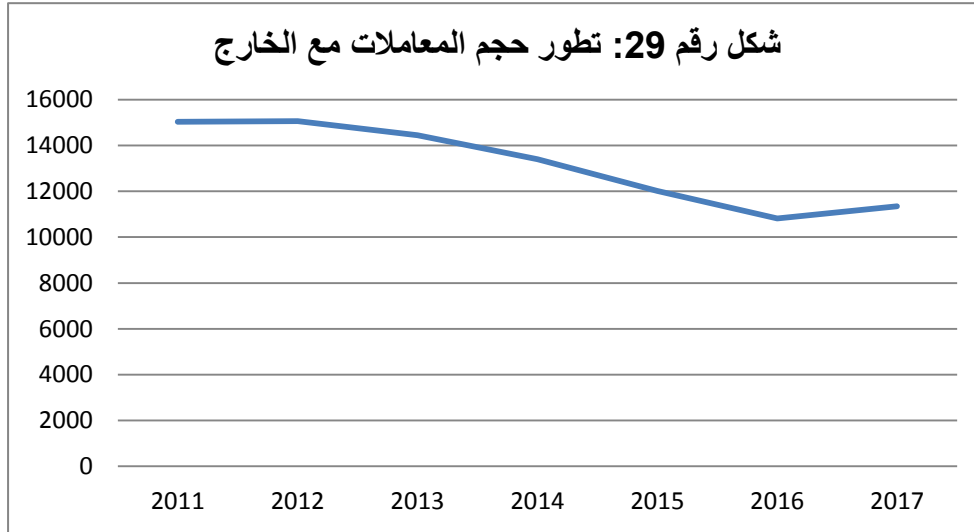
القارة	البلدان	عدد المراسلين
إفريقيا	جنوب إفريقيا - الجزائر - مصر - النيجر ساحل العاج - ليبيا - المغرب - موريطانيا السينغال	01 - 04 - 05 - 02 02 - 04 - 06 - 02 02
أوروبا	ألمانيا - النمسا - بلجيكا - بلغاريا قبرص - الدنمارك - إسبانيا - فنلندا فرنسا - إنجلترا - اليونان - المجر إيرلندا - إيطاليا - لكسمبورغ - مالطا موناكو - النرويج - هولندا - بولونيا - البرتغال - تشيكيا - رومانيا - سلوفاكيا سلوفينيا - السويد - سويسرا	01 - 04 - 03 - 05 03 - 04 - 02 - 01 02 - 03 - 05 - 07 02 - 01 - 09 - 02 01 - 04 - 02 - 01 02 - 01 - 02 - 03 04 - 02 - 01
آسيا	المملكة العربية السعودية - البحرين البوسنة - الصين - كوريا الجنوبية - الإمارات العربية - الهند - أندونيسيا - العراق - اليابان - الأردن - الكويت لبنان - ماليزيا - عمان - باكستان قطر - روسيا - سنغافورة - سريلانكا - تيوان - تايلندا - تركيا	02 - 03 02 - 03 - 01 02 - 04 - 03 03 - 03 - 04 - 02 03 - 02 - 02 - 03 02 - 02 - 03 - 01 05 - 03 - 02
أمريكا الشمالية	كندا - الو.م.أ	07 - 04
أمريكا الجنوبية	الأرجنتين - المكسيك	02 - 01
أستراليا	أستراليا	03

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركة التونسية للبنك تمتلك شبكة مراسلين مهمة عبر العالم، وهذا العدد المهم يعكس قيمة البنك وجدارته في التعامل، وقبول أولئك المراسلين لمهمة المراسلة نابع من الثقة في البنك وفي أعماله.

¹ الموقع الرسمي للشركة التونسية للبنك www.stb.com.tn، تاريخ الاطلاع 2019/06/07، 08:45.

جدول رقم 30 يبين تطور حجم المعاملات مع الخارج (مليون دت)¹

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم المعاملات	15 026	15 059	14 443	13 398	12 011	10 819	11 339



يلاحظ من خلال الجدول السابق تراجع حجم المعاملات مع الخارج منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2016 وهذا كله راجع للتأثر بالظرف الدولي غير الملائم لتطور التجارة العالمية الذي ميز خاصة بلدان منطقة اليورو وكذلك بالظرف الوطني الصعب سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، وترجمت هذه الوضعية بانكماش عمليات التسوية البنكية مع الخارج.

كما يعزى هذا التراجع أيضا إلى نقص حركة التغطية التي قام بها مراسلو البنك من أصحاب حسابات الدينار القابل للتحويل وذلك إثر تدهور المحيط الاقتصادي الدولي.

قام ممثلو البنوك الأجنبية بما يقارب 72 زيارة التي تركزت حول مستوى العلاقات مع الشركة التونسية للبنك والإجراءات الواجب اتخاذها لتطويرها.

وفيما يتعلق بتنمية الأعمال الدولية، شمل نشاط البنك استقطاب مؤسسات جديدة مصدرة كليا وشركات أجنبية مشاركة في مناقصات بالبلاد وتم تمكينها من فتح حسابات بالدينار القابل للتحويل وبالعملة الأجنبية.

¹ التقارير السنوية للشركة التونسية للبنك للسنوات 2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017.

كما قام البنك بمتابعة المشاريع الكبرى التي كانت محل طلبات عروض دولية وذلك منذ طرحها وحتى إتمام المناقصة. وسجلت الشركة التونسية للبنك خلال سنة 2014 في هذا المجال إصدار عدد كبير من الضمانات الوقتية والنهائية بلغت 49 مليون دينار.

أما بالنسبة لسنة 2017 فقد بلغ رقم المعاملات 11 339 مليون دينار مقارنة بمبلغ 10 819 مليون دينار سنة 2016 أي بنسبة تغير قدرها 4.8% وتدعمت هذه النتائج ب:

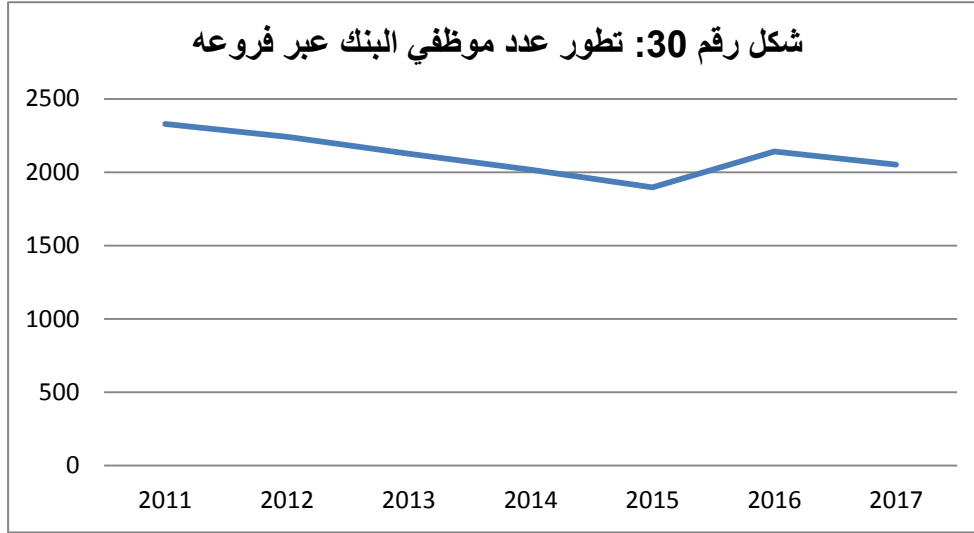
- تعميم التطبيق المندمجة للمصلحة البنكية الخارجية "IBANSYS" التي مكنت جميع المصالح من قدرة إنتاجية أكبر وفترة معالجة أقصر مع قيمة أفضل للخدمات.
- التأثير التجاري الإيجابي لتطبيق "IBANSYS" الذي دعم القدرة التنافسية للبنك ومكن من العمل على جلب الزبائن المتعاملين مع الخارج بالاستناد على تقنيين مهرة وتطبيقات معلوماتية فعالة.
- إعادة فتح خطوط التأكد والضمان للمراسلين الرئيسيين الأجانب بعد بضعة سنين من ممانعتهم بسبب الوضع الأمني والاقتصادي للبلاد الذي أدى إلى إيقاف أو الحد من خطوط القرض.
- دائما ما تعمل الشركة التونسية للبنك على دعم التعاون مع المراسلين الأجانب وعلى البحث على علاقات بنكية جديدة لمساندة حرفائها في مشاريعهم الهادفة للتوسع دوليا. وذلك في إطار اتفاقية RMA المتعلقة بالمعايير العالمية لمكافحة تبييض الأموال والتعرف على الزبائن.
- قامت الشركة التونسية للبنك منذ سنة 2016 بالتسجيل في موقع " SWIFT KYC REGISTRY" واطاعة على ذمة ممثليها جميع الوثائق المطلوبة التي تشهد بامتثالها لمعايير AML/KYC/FTF/FATCA. وينجز البنك أيضا دوريا الاجراءات المطلوبة من طرف البنك المركزي التونسي أو المراسلين في ما يخص الامتثال.
- ويعمل البنك أيضا على متابعة المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تخضع لطلبات عروض دولية منذ طرحها وحتى اتمام المناقصة بإبلاغ المراسلين بالمعلومات الخاصة بها حتى تتاح إمكانية المشاركة فيها لحرفائهم.

5. الموارد البشرية

يمكننا أن نلخص تطور عدد الموظفين الذين يشغلهم البنك خلال فترة دراستنا عبر الجدول التالي:

جدول رقم 31 يبين تطور عدد موظفي البنك عبر فروع¹

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الموظفين	2330	2241	2127	2017	1898	2141	2051



دائما ما كان البنك ينتهج سياسة تجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي حيث يعتبر عامل مهم للتنمية. من هذا المفهوم كان يولي البنك اهتماما كبيرا لهذا الجانب من أجل إرساء ثقافة التضامن.

من أجل تحقيق الهدف السابق، ومع التطور المشهود، والتوجه إلى بيئة أكثر تنافسية، موجهة من طرف زبائن أكثر تطلبا من يوم لآخر، وجب على البنك تبليغ هذه الرسالة إلى كل موظفيه. ومنه كان تكوينهم ورفع درجة حرفيتهم من أهم مشاغله، كما يمتلك البنك مركز تكوين خاص به يقوم من خلاله بدورات تكوينية طويلة السنة من أجل تطوير المعارف التقنية والمهنية للأعوان.

واصل البنك إدارة الموارد البشرية بشكل ديناميكي مركزا على تثمين الأداء وتعبئة الكفاءات الفردية والجماعية. وفي هذا المجال حقق مركز التكوين المندمج للبنك سنة 2014 عديد النشاطات التكوينية لفائدة 1027 موظف من أجل ملائمة أفضل بين التكوين والوظيفة، وفيما يخص التكوين الخارجي تم إنجاز 115 دورة شارك فيها 234 موظفا.

من جانب آخر وفي إطار تعاونه مع مختلف المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين المهني المعترف بها من قبل الدولة استقبل البنك 909 متريضا جامعا و 244 متريضا من مدارس التكوين

¹ التقارير السنوية للشركة التونسية للبنك للسنوات 2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017.

المهني، كما عمل على مواصلة سياسته الاجتماعية الداعمة لمناخ نقي بتلبية انتظارات الموظفين في ما يخص التغطية الاجتماعية والقروض وتحسين الخدمات.

استقر العدد الإجمالي لموظفي البنك في 31 ديسمبر 2015 إلى 1898 منهم 54% موزعون على شبكة الفروع. ويتميز الموظفون بمعدل عمر نسبيا مرتفع إذ يناهز 49 سنة وبنسبة تأطير تبلغ 33.03% تمثل الذين تحصلوا على شهادة الأستاذية وما فوق. على مستوى التكوين تم إنجاز عدة أن أنشطة داخل البنك وفي مختلف المجالات وقد خصت 530 مشاركا يعملون بالمقر الرئيسي أو بالفروع.

بلغ عدد أعوان البنك 2141 عاملا في أواخر 2016 مقابل 1898 في أواخر 2015، وتعد شبكة الفروع 1226 أو 57.3%، وبلغت نسبة التأطير 35.12%، وتم تحقيق عملية توظيف 348 موظف جديد في شهر سبتمبر مع العلم بأن 80% منهم قد تم تعيينهم بالفروع مما يمكن البنك من النمو سريعا بنجاحته التجارية. هذا وقد تم البدء في تحقيق التحول الثقافي للموارد البشرية سنة 2016.

وهكذا وفي إطار تطبيق الاستراتيجية تم تخصيص برنامج مصاحب للتدريب لـ 300 إطار قصد إرساء نموذج جديد للقيادة وإطلاعهم على السلوك الموجه بالاعتماد على قيم البنك: "التعهد والمسؤولية والولاء والثقة والنجاعة" وهكذا يمكن لهذه لاطارات قيادة ومصاحبة التحول الاستراتيجي للبنك.

كما انتفع الأعوان الجدد بعدة دورات تكوينية تتعلق بمختلف المهن البنكية. وفي سنة 2016، خصت أعمال التكوين إجمالا 974 عوناً كدورات داخلية و106 كدورات خارجية بينما تم تسجيل 23 عوناً لدورات تكوينية مشفوعة بشهادة.

شهدت سنة 2016 مشاركة هامة في إعادة هيكلة البنك في إطار محور "امتياز الموارد البشرية" المتعلق بالاستراتيجية الجديدة التي تعتمد البعد الانساني كرافعة للتنمية ، حيث تم خلال هذه السنة تحقيق عدة أعمال منها:

- تحقيق برنامج التوظيف الذي يهدف إلى جلب أحسن الامكانيات قصد الاستجابة لحاجيات مختلف المهن والتشبيب الهرمي؛
- تركيز الشروط اللازمة لبدء عملية التطهير الاجتماعي؛
- تحديد خطة جديدة للتواصل الداخلي؛
- مراجعة مواصفات التقييم قصد التحفيز وتحسين النجاعة؛

- تسوية الوضعية القانونية لأكاديمية الشركة التونسية للبنك.

أما في سنة 2017 كان التركيز على إعادة هيكلة الموارد البشرية وضبط عدد أعوان البنك حسب المخطط الاستراتيجي، عبر الشروع في بداية برنامج المغادرة الطوعية للتقاعد وتجسيم عملية التوظيف الموجه.

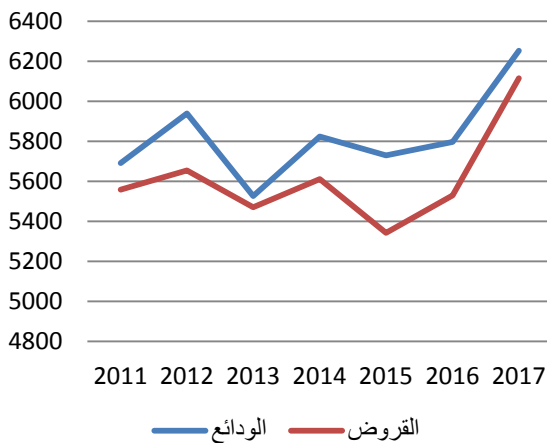
6. تطور النشاط المالي للبنك

من خلال الجدول اللاحق سنحاول التطرق لبعض مؤشرات النشاط المالي للبنك خلال فترة الدراسة والمتمثلة في موارده ومصادرها وقيمتها، إضافة إلى استعمالات تلك الموارد.

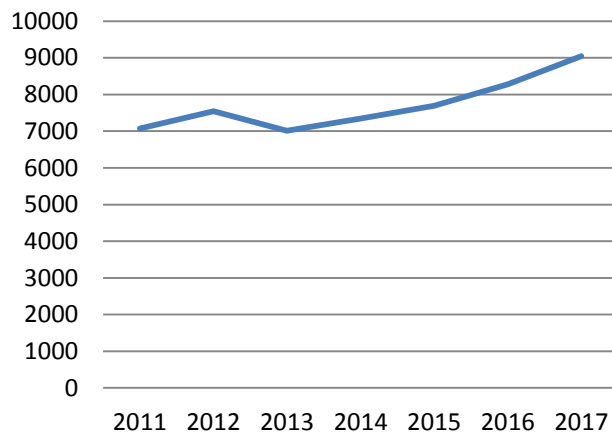
جدول رقم 32 يبين النشاط المالي للبنك (الوحدة: مليون. دت)¹

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الموازنة	7 072	7 544	7 015	7 340	7 693	8 279	9 050
إيداعات المهنيين (1)	5 240	5 517	5 175	5 331	5 285	5 443	5 963
موارد الاقتراض (2)	471	562	519	491	444	354	288
مجموع الموارد المجمعة (2+1)	5 690	5 938	5 525	5 823	5 729	5 797	6 252
صافي محفظة السندات	304	279	275	312	299	354	350
القروض الصافية للمهنيين	5 557	5 653	5 469	5 610	5 341	5 529	6 114
مجموع المساعدات الصافية للاقتصاد	6 013	6 161	5 981	6 318	6 478	6 997	7 600

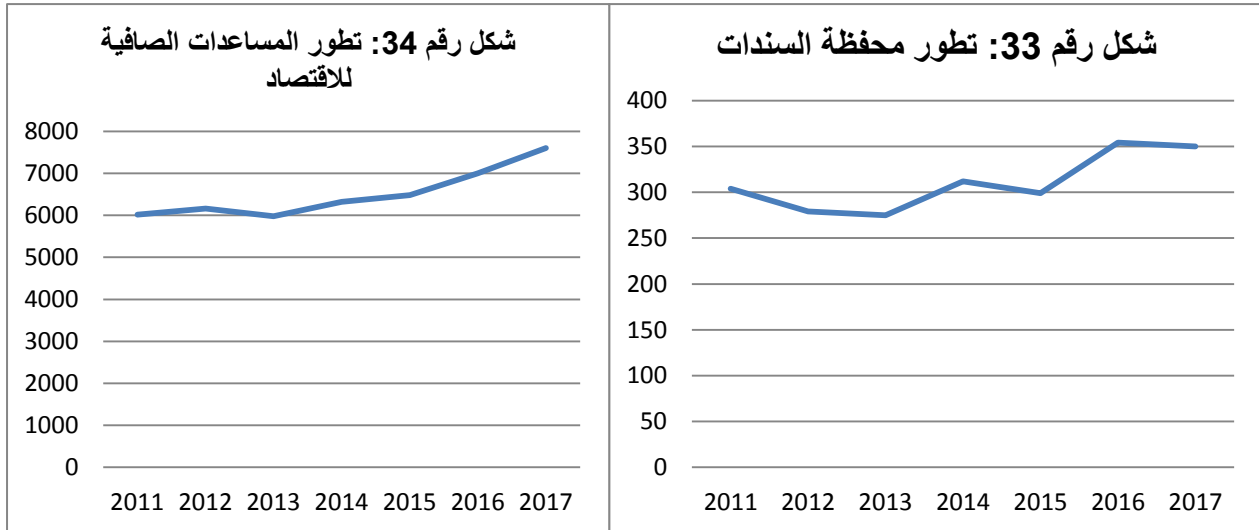
شكل رقم 32: تطور الودائع والقروض



شكل رقم 31: تطور الموازنة



¹ التقارير السنوية للشركة التونسية للبنك للسنوات 2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017.



1.6. الموازنة:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تدرج موازنة البنك للسنوات محل الدراسة سارت بطريقة تصاعدية إيجابية، حيث تطورت من سنة 2011 بمبلغ 7072 مليون دت إلى 9050 مليون دت سنة 2017، ما عدا سنة 2013 التي شهدت تراجعاً بنسبة 7.1% ويرجع ذلك بسبب عدم استخلاص الديون والمنح الكبير للقروض، إضافة إلى تعليمات البنك المركزي برفع الاحتياطات على القروض المتعثرة، لكن على الصورة الكلية نلاحظ بأن البنك يسير في اتجاه سليم.

2.6. الموارد:

تميزت الموارد المجمعة للشركة التونسية للبنك بنسق تصاعدي بين سنة 2011 و 2012 حيث انتقلت من 5690 إلى 5938 مليون دت (تغير قدره 248 مليون دت أو 4.1%)، لكن نلاحظ ارتفاع نسبة موارد القروض بنسبة معتبرة (16.2%) وهو أمر غير جيد بالنسبة للبنك لأنه يعرضه للتبعية تجاه المقرضين ويحد من استقلاليتهم، لكن كان ذلك أمر لا مفر منه بسبب بعض الالتزامات التي حل أجلها التي وجب على البنك تسويتها خاصة تجاه بنك التنمية الآسيوي وبنك الاستثمار الأوربي، في غياب الموارد اللازمة لذلك.

خلال سنة 2013 انخفضت الموارد المجمعة لتبلغ 5525 مليون دت (تغير قدره 413 مليون دت أو 6.9%)، فنلاحظ من جهة انخفاض الودائع بأنواعها نظراً لقرار البنك خفض هذه الفئة من الموارد بسبب الاقتراض الذي قام به السنة السابقة لتغطية التزاماته، ومن جهة أخرى قرر البنك ابتداء من هذه

السنة (2013) انتهاج سياسة للسنوات القادمة تتمثل في وجوب تسديد الاقتراضات، من أجل التحكم الأفضل في كلفة الموارد وقطع تبعيته إزاء عدد من المؤسسات العمومية والزيائن الهامين، والتخلي عن المزايدات المفروضة عليه بسببها.

أما سنة 2014 فارتفعت الموارد المجمعة بنسبة 5.1% لتبلغ 5823 مليون دت، ثم انخفضت مجددا سنة 2015 بنسبة 1.6% لتصل إلى 5729 مليون دت بسبب أزمة السيولة التي اتسم بها القطاع، وواصلت الارتفاع من جديد سنة 2016 لتبلغ 5797 مليون دت (تغير قدره 68 مليون دت أو 1.1%).

بعدها وصلت الموارد المجمعة الارتفاع بنسق متصاعد إلى غاية سنة 2017 لتبلغ 6252 مليون دت، وبالنسبة لموارد القروض فقد تقدم البنك في هدفه المسطر سنة 2013 وانخفضت من 562 إلى 288 مليون دت.

3.6. الاستعمالات:

بالنسبة للمساعدات الصافية للاقتصاد، تواصلت مجهودات البنك في تقديم المساعدات للاقتصاد المتمثلة في منح وإعانات وقروض بدون فوائد، في التحسن عدا انخفاض حدث سنة 2013 بسبب تطبيق المنشور الوزاري للبنك المركزي عدد 21-2013 الذي ينص على وجوب تخصيص احتياطات للديون المتعثرة التي تجاوزت 03 سنوات في صنف المخاطر 4 و 5.

بالنسبة للقروض الموجهة للزيائن: تطورت سنة 2012 بنسبة ضعيفة بسبب قلة التسديد (من 492 م.دت سنة 2011 إلى 264 م.دت سنة 2012) خاصة قطاعي الصناعة 39% والسياحة 30%، وكثرة المصادقات (من 281 م.دت سنة 2011 إلى 600 م.دت سنة 2012)، كذلك الأمر لسنة 2013. بالنسبة 2014 توجه البنك لرفع حصة قروض التصرف (رأس المال المتداول الحقيقي) على حساب قروض الاستثمار لأن الاستثمار لم يكن نشيط هذه السنة. وفي سنة 2015 انخفضت نسبة القروض بنسبة 4.8% بسبب تطبيق المنشور الوزاري للبنك المركزي لسنة 2013 السابق الذكر. ثم تحسنت القروض قليلا لسنة 2016 و 2017، لكن يجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2017 تراجعت قروض الاستثمار تحت تأثير عمليات التقييد والتخلي عن مجموعة من الديون المحالة على النزاعات.

فيما يخص محفظة السندات، انخفض رصيدها لسنتي 2012-2013 بسبب الرصيد المنخفض للبنك لدى صناديق إدارة مخاطر رأس المال، الزيادة في عدد الأسهم التي يملكها البنك في شركات أخرى مثل STB SICAR، SONIBANK، بينما في سنة 2014 اكتتب البنك في القرض الرقاعي الوطني مما رفع رصيد المحفظة، أما خلال سنة 2015 تم تخصيص مدخرات لتغطية نقص قيمة الاستثمار مما خفض من قيمة المحفظة، وفي سنتي 2016-2017 تواصل الارتفاع نتيجة الاكتتاب في القرض الرقاعي ورفع الحصص في الشركات الأخرى.

المطلب الثاني: أنظمة التمويل المتاحة للمؤسسات من طرف بنك "الشركة التونسية للبنك"

في هذا المطلب سنتطرق إلى الآليات التي يتيحها البنك إلى زبائنه من المؤسسات، مبيين أصنافها ومضامينها وأنواعها وشروطها.

1. تمويل الاستثمارات¹

1.1. قرض الترقية العقارية:

- وهو قرض يوضع تحت تصرف المرقين العقاريين لتمويل بناء سكنات موجهة للبيع.
- تهيئة عقارات موجهة للسكن، أو للصناعة أو للخدمات.
- اقتناء عقارات موجهة للسكن، أو للصناعة أو للخدمات.
- يستفيد الطالب من مرافقة متخصصة.
- يغطي التمويل 70% من تكلفة المشروع.
- فترة التسديد ترتبط بآجال تنفيذ المشروع.
- يصرف القرض على دفعات وليس دفعة واحدة.

2.1. قرض الاستثمار

- وهو تمويل شامل لتمويل إنشاء مؤسسة، أو توسعة مؤسسة.
- يمنح لتمويل عمليات إعادة الهيكلة، وإعادة التهيئة.
- يمنح لتطوير مشاريع تنموية جهوية، أو بالشراكة مع مؤسسات أجنبية، في كل القطاع الصناعي والفلاحي والسياحي.

¹ الموقع الرسمي للشركة التونسية للبنك www.stb.com.tn، تاريخ الاطلاع 2019/06/07، 09:00.

- يتم تقدير الاحتياجات التمويلية انطلاقاً من عدة معايير: المردودية المتوقعة للمشروع، نظرتها للسوق، الهيكل التمويلي للمشروع، القدرة على التسديد، نسبة تغطية المخاطر.
- تمويل المشاريع الاستثمارية يكون على المدى المتوسط والطويل بمدة تسديد تصل إلى 12 سنة، مع فترة سماح من 01 سنة إلى 04 سنوات حسب طبيعة المشروع.
- أسعار الفائدة تختلف حسب طبيعة المخاطر وحسب طبيعة مصادر التمويل، حيث يمكن اتباع أسعار الفائدة المحلية أو أسعار الفائدة الدولية حسب البلد.
- يستفيد من القرض الأشخاص الطبيعيون والمعنويون، وكل من يعمل في القطاع الصناعي أو الفلاحي أو السياحي.

3.1. قرض الصندوق الوطني لترقية الصناعات التقليدية

- قرض الصندوق الوطني لترقية الصناعات التقليدية موجه لتكملة الهيكل التمويلي للمشاريع المتعلقة بالصناعة التقليدية، المهن الصغيرة، أو المهن الحرة، والتي لا تتعدى تكلفتها 80 000 دت، باحتساب رأس المال العامل.
- يمكن رفع سقف الإقراض إلى 100 000 دت إذا كان طالب القرض حامل لشهادة تعليم عالي، أو إذا تعلق المشروع بدعم المؤسسات الاقتصادية.
- قرض من الصندوق الوطني لترقية الصناعات التقليدية لتكملة الهيكل المالي للمشروع.
- منحة استثمار تقدر بـ 6 إلى 25% من تكلفة المشروع.
- يتم صرف القرض على دفعتين: 50% عند بداية إنشاء المشروع، و50% عند الانطلاق في الإنتاج.
- فترة التسديد: 11 سنة.
- فترة السماح: 07 سنوات.
- يجب أن يحوز طالب القرض على المؤهلات المثبتة في مجال المشروع.
- يجب التفرغ التام لتسيير المشروع.
- يجب أن يكون المشروع مؤهل عن طريق الصندوق الوطني لترقية الصناعات التقليدية.

2. تمويل دورة الاستغلال¹

1.2. تعهد لضمان تسديد الالتزامات

- يضمن البنك بموجب هذه الآلية تسديد المستحقات في أجلها.
- ينتهي الضمان بانتهاء موضوع الصفقة.
- ينتهي الضمان بتسديد المستفيد للمبلغ المقرض إليه إذا تأخر عن التسديد في الآجال.
- تمنح هذه الضمانات لجميع القطاعات.
- تسري هذه الضمانات حتى على المشتريات من الخارج.

2.2. تسبيقات على المستحقات الإدارية

- وهو تسبيق ممنوح للمقاول أو الممون الذي يملك عقدا مثبتا عن طريق دفع مالي أو بيان العمل المنجز أو فاتورة البضاعة المسلمة تكون مؤشرة من طرف السلطة المتعاقدة.
- الغرض من هذا النوع من الائتمان هو توقع التحويلات المالية من الإدارة مقابل الأعمال أو الخدمات المنجزة أو البضائع التي يتم تسليمها بموجب العقد الذي بينها وبين الممون أو المقال، وتسديد المبلغ للمقاول مسبقا.
- يسمح لك هذا التمويل بتغطية الحاجة إلى النقد بسبب الفجوة بين تسليم البضائع أو الأشغال والتسديد الفعلي لمبلغ الفاتورة.
- يجب ألا يتجاوز مبلغ القرض 80% من مبلغ الفاتورة التي تم التأكد منها، مع احتفاظ البنك بتلك النسبة من الفاتورة في الحساب لتسوية التسبيق الممنوح لصاحب الفاتورة.
- تقدر فترة التسديد بـ 90 يوما كحد أقصى مع إمكانية التجديد (إذا قدم العميل إثباتا لتأخر تسديد فاتورته).
- تتم تسوية هذا التسبيق بمجرد دخول مبلغ الصفقة إلى حساب المعني واقتطاعه لصالح البنك.
- يمنح هذا التمويل لكل مؤسسة تعمل بالمجال الصناعي، الفلاحي، السياحي.

3.2. ضمان الصفقات

- تسمح لك هذه الآلية بالمشاركة في المناقصات.
- يضمن البنك للمؤسسة صاحبة المناقصة بأن المقاول أو الممون لن يتراجع على عرضه في حالة منحه الصفقة.

¹ الموقع الرسمي للشركة التونسية للبنك www.stb.com.tn، تاريخ الاطلاع 07/06/2019، 09:00.

- يضمن البنك للمؤسسة صاحبة المناقصة حسن إنجاز الأشغال ومطابقتها للشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط.
- يتوسط البنك بصفته ضامن أمام المؤسسة صاحبة المناقصة لصالح الزبون من أجل أن تمنح تسبيق للممون لانطلاق الأشغال.
- يضمن البنك إعادة تسديد التسبيق الممنوح سابقا للممون لصالح المؤسسة في حالة عدم إتمام الممون للصفقة.
- يطلب المبنك تسديد مبلغ الضمان الذي تحتفظ به المؤسسة للمقاول، ويضمن البنك إعادة تسديد المبلغ المحتفظ به والمصورف للمقاول في حالة ملاحظة عيوب خلال فترة ضمان الإنجاز، كل ذلك خلال الفترة المحددة في العقد.
- يأخذ هذا الضمان عدة أشكال: ضمان مؤقت، ضمان نهائي، ضمان التسبيق، ضمان مبلغ الاحتفاظ مقابل ضمان حسن الإنجاز.
- بالنسبة للضمان المؤقت، لا يجب أن يتجاوز مبلغ الاحتفاظ بالضمان المحتفظ به من طرف المؤسسة 1% جزافيا.
- بالنسبة للضمان النهائي، لا يجب أن يتجاوز مبلغ الاحتفاظ بالضمان المحتفظ به من طرف المؤسسة 10% في حالة المؤسسات العمومية و 3% في حالة المؤسسات الخاصة.
- بالنسبة لضمان التسبيق، عادة ما يكون التسبيق 10% بالنسبة للمؤسسات الكبرى و 20% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتعلق هذه الآلية بكل القطاعات.

4.2. الضمان الجمركي

- يضمن البنك عن زبونه وإلى أجل محدد، مبلغ الرسوم الجمركية بأصلها وما عليها من غرامات تأخير، لصالح مصالح الجمارك.
- يسمح بسحب البضاعة المستوردة من طرف الزبون في الأجل وقبل احتساب غرامات التأخير.
- يسمح الضمان الجمركي للزبون بالاستفادة من الإجراءات المبسطة التي وضعتها الجمارك، لسحب البضاعة السريعة التلف أو الخطيرة أو ذات الحجم الكبير.
- يسمح الضمان الجمركي للزبون بسحب البضاعة قبل تسوية الرسوم الجمركية، ثم تسويتها لأجل.

5.2. تحريك الأوراق التجارية

- يسمح البنك للزبائن بخصم الأوراق التجارية قبل نهاية مواعيد استخلاصها من أجل سد حاجياتهم من سيولة المستعجلة.
- يحدد مبلغ الورقة التجارية المقبول بناء على الحالة المالية والاقتصادية والتجارية للزبون.
- يستفيد من هذه الآلية الزبائن العاملون في القطاع الصناعي، الفلاحي والسياحي.

6.2. تسهيلات الصندوق

- من أجل تغطية حاجة الخزينة المتولدة من الفرق بين تدفق المصاريف والمدخيل، يسمح البنك للزبون بامتلاك حساب جاري يمنح له عن طريقه تمويل مؤقت محدد.
- عادة ما تكون مدة التسديد 15 يوما من رقم الأعمال بالنسبة للمتعاملين التجاريين والخدميين.
- عادة ما تكون مدة التسديد 01 شهر من رقم الأعمال بالنسبة للمؤسسات والشركات.
- يستفيد من هذه الآلية الزبائن العاملون في القطاع الصناعي، الفلاحي والسياحي.

7.2. التمويل المسبق للصفقات

- يسمح هذا التمويل بتغطية مصاريف غير متوقعة ناتجة عن الانطلاق في الصفقة.
- يحدد سقف التمويل بـ 10% من مبلغ الصفقة، مع شرك أن لا تمنح المؤسسة صاحبة المشروع تسبيق عن الصفقة للمقاول أو الممون.
- يمنح هذا التمويل للصفقات في كافة القطاعات.

3. سياسة تحديد أسعار الفائدة¹

فيما يلي نعرض أسعار الفائدة التي يستعملها البنك في تعاملاته عند منح التمويل، حيث أن هذه الأسعار ثابتة يضاف إلى نسبة التغير السوقية المتوسطة، والتي يتم تقديرها شهريا.

جدول رقم 33 يبين نسب الفائدة المطبقة على القروض قصيرة الأجل

النسبة	تعيين التمويل
5%	1. سحب على المكشوف غير قابل للتحريك
	2. الخصم التجاري
2.5%	- خصم مضمون من طرف بنك لفترة تساوي أو أقل من 90 يوم
3%	- خصم مضمون من طرف بنك لفترة تتعدى 90 يوم

¹ الموقع الرسمي للشركة التونسية للبنك www.stb.com.tn، تاريخ الاطلاع 2019/06/07، 09:00.

4.5%	- خصم غير مضمون لفترة تساوي أو أقل من 90 يوم
5%	- خصم غير مضمون لفترة بين 90 و 180 يوم
	3. تمويل قابل للتحريك على المدى القصير
4%	- تسبيقات على المستحقات الإدارية
4%	- تسبيقات على الفواتير
4%	- تسبيقات على البضائع
4%	- سحب على المكشوف قابل للتحريك
4%	- قرض تمويل المخزون
4%	- تمويل مسبق للصققات
4%	- تمويل واردات بالعملة الصعبة
5%	- قروض أخرى

جدول رقم 34 يبين نسب الفائدة المطبقة على القروض متوسطة الأجل

النسبة	تعيين التمويل
4%	1. قرض الترقية العقارية
5.5%	2. تسبيق تمويلي للترقية العقارية
4%	3. قرض تمويل التجهيزات المهنية
5.5%	4. قرض متوسط الأجل لتمويل اقتناء عتاد النقل
4%	5. قرض تمويل النقل العمومي القروي
4%	6. قرض متوسط الأجل للاستثمار
5%	7. قرض تساهمي على المدى المتوسط
4%	8. قرض لتمويل الخصوصية على المدى المتوسط
5%	9. قروض أخرى على المدى المتوسط

جدول رقم 35 يبين نسب الفائدة المطبقة على القروض طويلة الأجل

النسبة	تعيين التمويل
5.5%	1. قرض استثمار على المدى الطويل على الموارد العادية

المطلب الثالث: دور بنك "الشركة التونسية للبنك" في تمويل المؤسسات السياحية الكبرى للفترة ما بين 2011-2017

أما في هذا الجزء من الدراسة سنحاول التطرق للطرق والآليات التي يدعم فيها البنك المؤسسات السياحية الكبرى، ولو أن البنك مر بضائقات مالية منعتة من دعم القطاع بشكل فعال، بل تدخل الدولة زاد الأمر سوءا نظرا لأن المؤسسات لم تكن تسدد ما عليها من أقساط، لكن وجب عليه إيجاد حل لهذه المشاكل بنفسه نظرا لأنه أول ممول للقطاع السياحي في البلد، لاستعادة أمواله مع الحفاظ على تلك المؤسسات من الإفلاس، وهذا التنسيق هو المهمة الأصعب التي يواجهها البنك.

1. امتلاك أسهم في أصول المؤسسات الكبرى السياحية

في شهر سبتمبر من سنة 2000 تم إدماج البنك القومي للتنمية السياحية وبنك التنمية وبنك التنمية للاقتصاد التونسي مع الشركة التونسية للبنك، نظرا لعدم إمكانيتهما على مواصلة عملهما، حيث واجها صعوبات في البقاء على التوازن في عمل البنك خاصة وأن العمل البنك يركز على حسن استعمال الودائع في الإقراض مع الحفاظ على النسب المالية في مستوياتها الملائمة، وهو أمر صعب، وإذا تحدثنا على عدم إمكانية البنكين للموازنة الصحيحة فإننا نتحدث بطبيعة الحال عن ودائع لم ترد لأصحابها وقروض لم يتم استخلاصها. وكان ذلك نتيجة عدة سنوات من الاستثمار العشوائي وغير المدروس، إضافة إلى التركيز على المنتج السياحي التقليدي الذي لم يعد يستهوي السياح الأجانب خاصة مع ظهور سياحة منافسة على غرار السياحة التركية.

وبانضمام هذين البنكين للشركة التونسية للبنك، ورثاها هذه المشاكل معها، وقد عملية الدمج من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذين البنكين، لكن العبء الملقى على الشركة التونسية للبنك كان كبيرا، وصعب الاحتواء، حيث أن الديون الغير مستخلصة كانت كبيرة جدا، ولم يتمكن البنك من استخلاص ولو 10% منها طيلة 17 سنة إلى يومنا هذا، خاصة مع تذبذب القطاع السياحي، فتارة يسير بشكل جيد وتارة العكس، وفي فترة دراستنا، شهدت تونس أزمتين ضربتا القطاع السياحي في الصميم، وأدتا إلى تراجع بشكل كبير، خاصة وأن البنك بقي يعاني من عدم استخلاص الديون.

حيث كان البنك يمتنع عن منح قروض مباشرة للمؤسسات السياحية الكبرى، لكن من جهة أخرى كان يقوم بدوره في التنمية الاقتصادية كما عهد له بها منذ إنشائه، وذلك عن طريق منح التمويل للمؤسسات المتعثرة بشكل غير مباشر، ويتم ذلك عن طريق شراء أسهم في رأسمالها والتحول من مقرض إلى شريك في المؤسسة.

جدول رقم 36 يبين حصة الشركة التونسية للبنك في مختلف المؤسسات السياحية الكبرى (ألف دت)¹

اسم المؤسسة	الموقع	الحصة في رأس المال
شركة النزل والسياحة SHTT	الحمامات	96.2%
المجمع السياحي دار جربة	جربة	83.1%
الشركة السياحية إفريقيا	سوسة	96.9%
الشركة السياحية الدخيلة	المنستير	61.2%
قصر سقانص الدولي	المنستير	99.8%
الشركة السياحية وسط المدينة	العاصمة	70.3%

2. خطة إنقاذ المؤسسات السياحية المدينة وفق برنامج التنمية للبنك 2016-2020²

لقد بقي الدين السياحي دون حل، فخلال سنة 2017، ما يزيد عن 300 فندق عليهم ديون تجاه البنك، حيث يقدر الدين الإجمالي بـ 04 مليار دينار تونسي حسب إحصائيات البنك المركزي التونسي. كما يقدر مبلغ الديون المصنفة 2.3 مليار دينار تونسي منها 20% متعلقة بالقطاع السياحي، وهي نسبة هائلة بالمقارنة مع فرنسا مثلا التي تبلغ فيها الديون المصنفة للقطاع السياحي 12.5%، ونجد هذا المشكل في كل الدول السياحية. ومنه وشيئا فشيئا يزيد التساؤل حول غياب الإجراءات الفعالة التي تسير في صالح المؤسسات المدينة.

لقد قدم صندوق النقد الدولي سنة 2015 قرضا لتونس بقيمة 40 مليار دولار من أجل معالجة العجز في الموازنة العامة لتونس الذي تعدى 62%، وبالموازاة مع ذلك شدد عليها باتباع إجراءات صارمة من أجل معالجة مشاكلها التسييرية، وإرساء مبادئ الحوكمة والشفافية ومحاربة الفساد وتبويض الأموال وتسريح الموظفين الزائدين عن اللزوم، من أجل تمكينها من تسديد دينها.

كما تمت إعادة رسملة البنك خلال سنة 2015 بضخ مبلغ 750 مليون دت له من أجل معالجة اختلال موازنته، مع العلم أن البنك سجل خلال سنة 2017 عجزا متراكما يقدر بـ 780 مليون دت، وهنا نلاحظ أن الرسملة لا تكفي لتغطية خسائر البنك، إضافة إلى إجبار البنك على رفع مخصصات الديون المتعثرة ومنه جزء من إعادة الرسملة لن يمكن الاستفادة منه، ومن هنا وجب على البنك التصرف حيال

¹ التقرير السنوي للشركة التونسية للبنك 2017

² مؤتمر صحفي تحت إشراف الجامعة التونسية للنزل والشركة التونسية للبنك، بتاريخ الخميس 06 أبريل 2017 بمعرض الكرم، تونس العاصمة.

هذه الإجراءات خاصة وإبراز كفاءته في تسيير هذه الأزمة، لتسديد الدين الذي عليه المتمثل في رأس المال الجديد، وإرضاء صندوق النقد الدولي من جهة أخرى الذي يقوم بالمراقبة اللصيقة للبنك رفقة البنك المركزي ووزارة المالية التونسية.

من أجل مواجهة هذا المشكل في القطاع السياحي الذي يمثل أكبر نسبة لتلك الديون، اتفق البنك مع الجامعة التونسية للنزل على العمل على إيجاد حل لهذه الازمة يخدم كل الأطراف، حيث طلب منها التشاور مع أعضائها وتقديم الاقتراح الذي يساعد في تسديد الديون، مع الحفاظ على نشاط المؤسسات في نفس الوقت، ومن جهته قام البنك بتحضير مقترحاته هو الآخر، وتم تنظيم مؤتمر صحفي في 06 أفريل 2017 بمعرض الكرم بتونس العاصمة لعرض نتائج هذا الاتفاق.

من جهتها، قامت الجامعة التونسية للنزل (FTH) بتقديم ما سمي بمشروع "الكتاب الأبيض للقطاع السياحي"، وتمثل فحواه في استعداد المؤسسات السياحية الكبيرة المدينة للبنك عن طريق الخضوع الطوعي بخصوص معالجة مشكل الديون العالقة، حيث تم الاتفاق مع البنك على إجراء استشارة وطنية يشارك فيها مستشارون مختصون في المجال من أجل دراسة هذا المشروع، ونوه إلى أنه يستحيل أن يكون هناك حل عام واحد لكل المؤسسات كما سار عليه الأمر سابقا، بل ستكون هناك حلول منفردة لكل حالة على حدى.

تتميز الصناعية السياحية بكونها ذات رأس مال مرتفع، ونلاحظ ذلك من خلال مدة القروض الممنوحة للقطاع في البلدان السياحية كإسبانيا والمغرب وتركيا، حيث تبلغ من 20 إلى 25 سنة، وتعود هذه الميزة لكون تلك المنشآت تحتاج لأشغال تهيئة عند الإنطلاق وشغال صيانة دورية مكلفة جدا.

من أجل معالجة هذا المشكل بشكل صحيح عن طريق إعادة هيكلة جزء كبير من هذه الديون، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أشغال الصيانة الواجب القيام بها نظرا لتدهور حالة الهياكل السياحية، مكلفة جدا، ومن جهة أخرى يجب مراعاة أن هذه الاستثمارات تم إنشاؤها منذ أكثر من ثلاثين سنة، ومن هنا وجب تفادي إهدار هذه المكتسبات بما تمثله من رأس مال مستثمر. تعتبر هذه الديون مسؤولية كل المتدخلين، بما فيهم المؤسسات الفندقية، البنك، والإدارة، مما يستوجب إيجاد حل يخدم مصالح كل الأطراف. كانت آخر محاولة لمعالجة مشكل الديون خلال الفترة ما بين 2012 و 2014، لكن المشروع لم يتم يأتي بنتائج إيجابية نظرا لعدم استشارة الجامعة التونسية للنزل، لأنه كان إجباريا وليس طوعيا، وكانت تعليماته على شكل أوامر مالية بحتة، وبالتالي لم تكن تخدم المؤسسات السياحية، بل كانت تهدف لاستخلاص الديون دون مراعاة مصير تلك المؤسسات.

وهنا قدمت الجامعة التونسية للنزل لأول مرة في تاريخ تونس ما يسمى بـ "الكتاب الأبيض للقطاع السياحي" المعد بالشراكة مع المنظمة المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث أن الحل المقترح فردي وخاص، ويعتمد على إجراء طوعي من المؤسسات السياحية. وفيما يخص المعايير التي تحدد الحل المقترح لكل مؤسسة فتمثلت في: جودة الأصل، قيمة الدين، موقع المؤسسة، توقعات المردودية المستقبلية، مواصفات مسيري المؤسسات، لأن المؤسسات تختلف عن بعضها البعض، وديونها متفاوتة وليست نفسها. يجب على كل مؤسسة أن تدرس مردوديتها للسنوات القادمة بناء على خطة عملها، وبناء على هذه التقديرات يقوم البنك بتقدير قدرتها على التسديد. حيث سيتم تصنيف الجزء الأول الذي يمكن تسديده كدين قابل للتسديد وسيتم استخلاص ما أمكن حالا ويسمى بالاستخلاص الأساسي، والباقي يتم تسديده لاحقا على أقساط دورية ويسمى الاستخلاص الثانوي. ويبقى الجزء الثاني الذي لا يمكن تسديده، حيث سيتم تأجيله إلى غاية بداية العمل ببرنامج إعادة هيكلة الوحدة الفندقية. بالعمل بهذه الطريقة، وحسب النتائج المحققة، إما ستستخلص الديون وإما ستمحى.

شرح المدير العام للشركة التونسية للبنك بأن ديون القطاع السياحي لدى البنك بلغت 1 700 مليون دت من 4 400 مليون دت على مستوى البلد ككل، منها 800 مليون دت أصول و 900 مليون دت فوائد وغرامات تأخير، وتخص 600 مؤسسة منها 120 مؤسسة معروضة للبيع، كما تمثل 20% من الديون الإجمالية البنك على الغير، و 25% من التزامات البنك للغير، وتمثل هذه الديون 40% من ديون القطاع السياحي للبلاد ككل. إن هذه الديون تؤثر بشكل سلبي على موازين البنك. ومن أجل محاولة معالجة هذا المشكل، يحاول البنك اقتراح آلية لمساعدة المؤسسات السياحية الكبيرة على استعادة قدرتها على التسديد مع الحفاظ على كفاءتها المالية عن طريق خطة عمل. يكون تسديد الدين منفردا لكل مؤسسة حسب قدرتها على التسديد، دين أساسي مخفض للسنوات الخمسة الأولى، متبوعا بتسديد ثانوي ممتد لـ 12 إلى 15 سنة. أما الجزء غير القابل للتسديد، فيتم تحويله لسندات قابلة للتحويل ذات أسعار الفائدة منخفضة يمكن أن تؤول للصفر، وخيار تحويل السندات يرتبط بأداء المؤسسة ومدى تحقيق فريق التسيير للأهداف المسطرة، ويمكنهم بعدها إعادة شراء هذه السندات ولو متأخرين. أما في الحالة العكسية، يستعمل البنك حقه في تحويل السندات لتصبح أسهما في رأس مال المؤسسة، ويصبح البنك بذلك شريكا في المؤسسة، حيث يستدعي شركة تسيير خارجية يتم تكليفها بتسيير المؤسسة، ويكون المالكون أعضاء في مجلس الإدارة لا أكثر. وعند نهاية فترة الإصلاح، يمكن لصاحب المؤسسة إعادة شراء السندات، أو سيتم بيع المؤسسة، مع إيضاح أنه ليست للبنك نية مصادرة المؤسسة.

- تم وضع بعض الشروط من أجل الاستفادة من هذه الإجراءات تمثلت في:
- يجب على كل مؤسسة مستفيدة من هذه الإجراءات أن تضمن هذا الدين كقرض لدى صندوق ضمان القروض أو الشركة التونسية للضمان.
- يجب الفصل بين الشركة المالكة والشركة المسيرة إجباريا.
- يجب إعادة النظر في أسعار الخدمات بالعملة المحلية والعملة الصعبة، لتتماشى مع البرنامج المسطر.
- كل مؤسسة متابعة قضائيا بخصوص الفساد، لا تستفيد من هذه الإجراءات.

كما قام البنك بإنشاء ما سميت بـ "الشركة التونسية للاستخلاص" (STRC) سنة 1999، والتي يقدر رأس مالها بـ 37 000 ألف دت، يملك البنك 91.4% من رأسمالها، والتي كان دورها شراء الديون لحسابها الخاص أو لحساب الغير، وبعد شراء تلك الديون تعمل على استخلاص الديون المتعثرة بالنسبة للمؤسسات التي لم تخضع للطريقة السابقة.

في نهاية سنة 2017، اقتنت الشركة بالدينار الرمزي، من لدى الشركة التونسية للبنك، مجموعتين من الديون بما قيمته 70 مليون دت،

المبحث الثاني: دراسة حالة أحد آليات دعم المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة "البنك التونسي للتضامن" للفترة 2011-2017

كما سبق التطرق لأحد البنوك التي تمويل المشاريع السياحية الكبرى في تونس، وجب التطرق كذلك لأحد البنوك الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهنا لا يسعنا إلا التطرق للبنك التونسي للتضامن نظرا لأنه الرائد في تمويل هذه المؤسسات، حيث أنه من جهة يمول المؤسسات من أمواله الخاصة عن طريق القروض، كما أن لديه اتفاقيات وشركاء يدعمونه في التمويل، إضافة إلى الجمعيات التنموية التي مهمتها تقريب التمويل للزبون أكثر فأكثر، ومن هنا سنتطرق لهذا البنك بالتفصيل.

المطلب الأول: نشأة البنك التونسي للتضامن

بالفرنسية (Banque Tunisienne de Solidarité): هو بنك إيداع تونسي يخضع للقانون عدد 51 لسنة 1967 المؤرخ في 7 ديسمبر 1967 والمتعلق بتنظيم مهنة البنوك، تأسس بموجب القرار

الرئاسي المؤرخ في 21 ماي 1997، وتم التأسيس القانوني للبنك يوم 22 ديسمبر 1997 بانعقاد جلسته العامة التأسيسية، وهو تحت إشراف مشترك بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي، ويعتبر اليوم بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

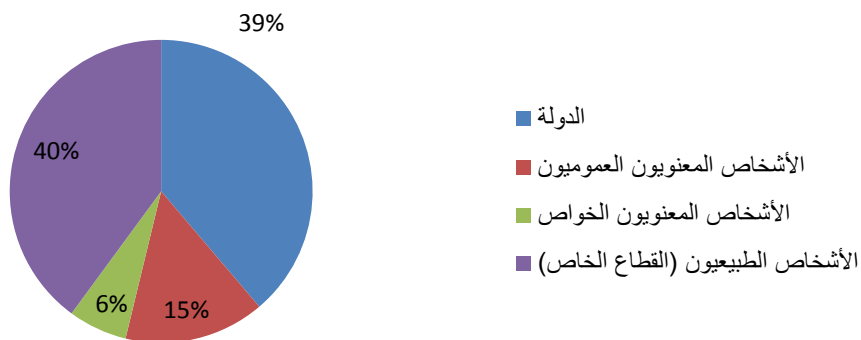
انطلق البنك التونسي للتضامن سنة 1997 برأسمال قدره 30 000 000 دينار تونسي وبما يزيد عن 220 000 مساهم، حيث يعتبر أول مؤسسة بنكية من حيث اتساع القاعدة الشعبية للمساهمين. تم رفع رأسماله في جوان لسنة 2000 إلى 40 000 000 مليون دينار تونسي عن طريق 4 000 000 سهم، وبنفس عدد المساهمين (220 000 مساهم).

يتشكل رأسمال البنك حسب آخر تقرير سنوي له من مساهمة عمومية بنسبة 53.78% ومساهمة القطاع الخاص بنسبة 46.22%، وتوزيعها التفصيلي كالتالي:

جدول رقم 37 يحدد توزيع رأسمال البنك التونسي للتضامن لسنة 2017¹

النسبة	المبلغ	عدد الأسهم	المساهمون
38.78%	15 509 330	1 550 933	الدولة
15.00%	6 001 000	600 100	الأشخاص المعنويون العموميون
6.30%	2 522 000	252 200	الأشخاص المعنويون الخواص
39.92%	15 967 670	1 596 767	الأشخاص الطبيعيون (القطاع الخاص)
100%	40 000 000	4 000 000	المجموع

شكل رقم 35: تخصيص رأس مال البنك التونسي للتضامن



¹ التقرير السنوي للبنك التونسي للتضامن لسنة 2017. ص 6.

يقع مقر البنك الرئيسي في شارع محمد الخامس بتونس العاصمة، كما له 25 فرعاً منتشرة على كامل تراب تونس حسب المناطق التالية: تونس (02)، بنزرت، باجة، جندوبة، الكاف، سليانة، أريانة، منوبة، بن عروس، زغوان، نابل، سوسة، المنستير، القيروان، المهدية، القصيرين، سيدي بوزيد، صفاقس، قفصة، توزر، قبلي، قابس، مدنين، تطاوين.

ويوظف البنك حالياً (خلال سنة 2017) 289 موظفاً في مقره الرئيسي ومختلف فروعه.

المطلب الثاني: مهمة البنك التونسي للتضامن

تمثل الهدف من إنشاء البنك التونسي للتضامن في تمويل الشباب خريجي التعليم العالي ومراكز التكوين المهني، وتخصص في التمويل المنزلي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة.

كما يقوم البنك بالصيرفة الإسلامية، وتمويل جمعيات القروض الصغيرة، بهدف توفير التمويل وإنشاء مصادر دخل للأشخاص الذين لا تتوفر لديهم الموارد اللازمة أو الضمانات الكافية لإقامة نشاط خاص في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يؤمن لهم الرزق ويدمجهم في دورة الإنتاج، في إطار دعم مجهود الدولة في النهوض بالعمل المستقل ونشر ثقافة المبادرة ودفع عقلية التمويل على الذات والعمل بوصفها قيم جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.

بأنضمامه إلى معايير الجودة العالمية (ISO 26000 – RSO)، يلتزم البنك بترقية المبادئ العالمية للمسؤولية الاجتماعية عن طريق:

- الالتزام بالمسؤولية خلال التعامل تجاه الزبائن واحترام مصالح الجهات المستفيدة من التمويل.
- الشفافية عند تطبيق الحوكمة في نشاطاتها.
- احترام الالتزامات (الكتابية والشفافية) واحترام الآجال التعاقدية.
- حماية البيئة من خلال تمويل التنمية المستدامة.

يسعى البنك من خلال فروعه المنتشرة عبر كامل ولايات تونس إلى محاولة إيصال التمويل إلى أكبر عدد ممكن من الراغبين فيه، وهو ما يسمى بمبدأ الجوارية، إضافة إلى المراقبة والدعم التقنيين والإداريين بحسب احتياجات الزبائن على اختلاف أنواعهم (مهن حرة، حرفيين، فلاحين، خدمات)، كما يشجع البنك اللامركزية في اتخاذ القرار، حيث يمكن لأي فرع اتخاذ قراراته بنفسه دون الإدارة المركزية.

من جهة أخرى ومن أجل رفع فعالية البنك، يحث البنك من خلال أعماله مختلف موظفيه على البساطة والسرعة في معالجة الملفات.

من أجل بلوغ أهدافه وجب على البنك التعامل مع العديد من الشركاء الذين بالتعاون معهم يسهلون للمستفيدين من التمويل تنفيذ مشاريعهم ولا تتوقف خدمات البنك عند التمويل فقط، وهنا نفرق بين الماليين والشركاء الغير ماليين للبنك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 38 يبين الشركاء المختلفين للبنك¹

الشركاء الماليين للبنك	الشركاء الغير ماليين للبنك
رئاسة الحكومة التونسية	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
وزارة المالية	وزارة التجهيز، العمران وتهيئة الأراضي
وزارة التكوين المهني والتشغيل	الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل
وزارة المرأة، الأسرة والطفولة	المنذوبية العامة للتنمية الجهوية
وزارة التنمية والتعاون العالمي	وكالة النهوض بالصناعة
الصندوق الوطني للتشغيل	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية
البنك الإسلامي للتنمية	الديوان الوطني للبريد
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	الديوان القومي للصناعات التقليدية
صندوق الصداقة القطرية	ديوان تنمية الجنوب
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	ديوان تنمية الوسط الغربي
المؤسسة التونسية للنشاطات البترولية	ديوان تنمية الشمال الغربي
التعاونية التونسية البلجيكية	المنظمة العالمية للهجرة
شركة British Gaz Tunisia	مكتب الأمم المتحدة لخدمات دعم المشاريع
شركة البحث والاستغلال للبترول بتونس	التعاونية الدنماركية
المنظمة السويسرية	الصندوق الدولي للطبيعة
شركة فسفاط قفصة	مركز الأعمال
المنظمة المغربية لدراسات تنمية الموارد البشرية	الاتحاد التونسي الفلاحة والصيد البحري
/	المعهد الوطني لمعايير النظافة الصناعية
/	المركز العالمي لتكنولوجيات البيئة بتونس

¹ الموقع الرسمي للشركة التونسية للبنك www.bts.com.tn، تاريخ الاطلاع 2019/05/31، 18:00.

/	الوكالة الوطنية لتسيير النفايات
/	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
/	المحافظات الجهوية للتنمية الفلاحية

المطلب الثالث: أنظمة وآليات التمويل المتاحة من طرف البنك التونسي للتضامن

من خلال هذا المطلب سنحاول إلقاء الضوء على الأنظمة التمويلية والآليات التي يتيحها البنك لزيائته، مع شرح مضمونها وشروطها وكيفية الاستفادة منها.¹

1. نظام التمويل المنزلي (Mesofinance):

وهو النظام الثاني الذي يستعمله البنك في تمويل المشاريع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتبع آلية القروض الصغيرة والمتوسطة الأجل والتي تتراوح آجالها من 03 أشهر إلى 12 سنة، وهذا بمساعدة شركائها الماليين والغير ماليين وبمساعدة الدولة كذلك من خلال المنح التي تمنحها للمستثمرين، ولهذا التمويل عدة أنواع نذكرها كالتالي:

1.1. تمويل رأس المال العامل (Crédit QFF MPJ-FR): تأخذ هذه الآلية شكل تمويل ثنائي عن طريق صندوق الصداقة القطري والبنك، يتم منحه لمساعدة المؤسسات الصغيرة في احتياجات رأسمالها العامل، تمنح كقرض يتم استرجاعه.

أ. مضمونه:

- يمنح صندوق الصداقة القطري قرض نسبته 50% من رأس المال العامل.
- يمنح البنك قرض نسبته 50% من رأس المال العامل.
- يحدد سقف رأس المال العامل المرجعي 10 000 د.ت.
- لا تشترط ضمانات فعلية للقرض.
- لا يشترط مساهمة شخصية من الزبون
- تتراوح مدة التسديد من 12 إلى 36 شهرا
- تمنح فترة سماح تتراوح بين 01 و 03 شهرا
- سعر الفائدة تفضيلي

¹ الموقع الرسمي للشركة التونسية للبنك، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع 2019/06/07، 09:00.

- المساهمة في ضمان القرض بنسبة 02% (لدى صندوق ضمان القروض FNG)
- مصاريف دراسة الملف 02%

ب. شروطه:

- أن يكون طالب القرض زبون دوري للبنك وليس في ذمته مبالغ غير مسددة.
- أن لا تتعدى التكلفة الإجمالية للمشروع 100 000 د.ت.
- أن يحوز طالب القرض على مؤهل علمي مثبت من الجامعة أو مركز التكوين المهني أو ما يعادلها.
- أن يكون المشروع شخصي أو مؤسسة فردية ذات مسؤولية محدودة.
- أن يكون المشروع في الولايات الـ 14 الداخلية.
- أن يكون المشروع قيد العمل ويشغل أكثر من 05 عمال.

2.1. تمويل إنشاء مشروع متميز بخلق مناصب عدة عمل (Crédit QFF TPE Booster): تأخذ

هذه الآلية شكل تمويل ثنائي عن طريق صندوق الصداقة القطري والبنك، يتم منحه لمساعدة المؤسسات الصغيرة التي تمتلك خاصية كثافة خاق مناصب الشغل، وذلك لتغطية تكلفة إنشاء المشروع بما فيها رأس المال العامل، تمنح كقرض يتم استرجاعه.

أ. مضمونه:

- يمنح صندوق الصداقة القطري قرض نسبته 30% من تكلفة المشروع يسدد على 05 سنوات مع فترة سماح سنتين.
- يمنح البنك قرض بنسبة 70% من تكلفة المشروع يسدد على 07 سنوات كحد أقصى مع فترة سماح تتراوح ما بين 03 إلى 12 شهرا حسب طبيعة المشروع.
- سعر الفائدة تفضيلي.
- المساهمة في ضمان القرض بنسبة 02% (لدى صندوق ضمان القروض FNG).
- مصاريف دراسة الملف 02%.
- لا تشترط ضمانات فعلية للقرض.
- لا يشترط مساهمة شخصية من الزبون.

- إذا امتلك طالب القرض مؤهل لدى الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري يمنح له الصندوق دعم مالي دون استرجاه بنسبة 25% من تكلفة المشروع.

ب. شروطه:

- أن يكون طالب القرض ذو جنسية تونسية.
- أن يكون ينحصر عمر طالب القرض بين 18 و 59 سنة.
- أن يحوز طالب القرض على مؤهل علمي مثبت من الجامعة أو مركز التكوين المهني أو ما يعادلها.
- أن يلتزم طالب القرض بأن يخصص وقته بالكامل لتسيير المشروع.
- أن تتحصر التكلفة الإجمالية للمشروع بين 100 000 و 150 000 د.ت.
- أن يكون المشروع شخصي أو مؤسسة فردية ذات مسؤولية محدودة.
- أن يكون المشروع في الولايات الـ 14 الداخلية.
- أن يتميز المشروع بخاصية خلق عدة مناصب عمل.

3.1. تمويل إنشاء مشروع ابتكاري في التكنولوجيا أو في الاقتصاد الرقمي (Crédit TIC): تأخذ هذه الآلية شكل تمويل ثنائي عن طريق البنك ومصرف المعادن التونسي، يتم منحه لمساعدة المؤسسات الصغيرة التي لديها أفكار مستجدة ورؤى حديثة، يمنح كقرض يتم استرجاعه.

أ. مضمونه:

- يمنح البنك قرض بنسبة 90% من تكلفة المشروع بما فيه رأس المال العامل والاستثمارات المعنوية، يسدد على 11 سنة كحد أقصى، 7 سنوات بالنسبة لمصرف المعادن التونسي و 4 سنوات بالنسبة للبنك فيما يخص المشاريع المؤهلة لدى الصندوق الوطني لترقية الحرف والصناعات التقليدية، مع فترة سماح تتراوح ما بين 03 إلى 12 شهرا حسب طبيعة المشروع.
- إذا كان طالب القرض غير مؤهل لدى الصندوق الوطني لترقية الحرف والصناعات التقليدية يمنح له البنك القرض بسعر فائدة تفضيلي.
- إذا كان طالب القرض مؤهل لدى الصندوق الوطني لترقية الحرف والصناعات التقليدية يمنح له البنك القرض دون فوائد.

- المساهمة في ضمان القرض بنسبة 02% (لدى صندوق ضمان القروض FNG).
- مصاريف دراسة الملف 02%.
- لا تشترط ضمانات فعلية للقرض.
- تشترط مساهمة شخصية من الزبون بنسبة 10% من تكلفة المشروع.
- تتم معالجة ملف طالب القرض عبر الإنترنت.
- يتم صرف القرض حسب خصائص المشروع، إما دفعة واحدة أو على دفعات مختلفة النسب.

ب. شروطه:

- أن يكون طالب القرض ذو جنسية تونسية.
- أن يكون ينحصر عمر طالب القرض بين 18 و 59 سنة.
- أن يحوز طالب القرض على مؤهل علمي مثبت من الجامعة أو مركز التكوين المهني أو ما يعادلها.
- أن يلتزم طالب القرض بأن يخصص وقته بالكامل لتسيير المشروع.
- أن لا تتجاوز التكلفة الإجمالية للمشروع 150 000 د.ت بما فيها رأس المال العامل بالنسبة لخريجي الجامعات، و 100 000 د.ت بالنسبة لخريجي مراكز التكوين المهني.
- أن يكون المشروع شخصي أو مؤسسة فردية ذات مسؤولية محدودة.

4.1. تمويل توسعة مشروع (Crédit WAFA): تأخذ هذه الآلية شكل تمويل أحادي أو ثنائي، يتم منحه لمساعدة المؤسسات الصغيرة التي يتوسع نشاطها بشكل يفوق مواردها، مما يدفعها لطلب التمويل من أجل تغطية هذا التوسع، ويمنح كقرض يتم استرجاعه.

أ. مضمونه:

- يمنح البنك قرض بنسبة 90% من تكلفة المشروع بما فيه رأس المال العامل والاستثمارات المعنوية، يسدد على 7 سنوات مع فترة سماح تتراوح ما بين 03 إلى 09 شهرا.
- يتم تسديد الأقساط بطريقة شهرية، ثلاثية، سداسية، حسب ما يناسب الزبون.

ب. شروطه:

- أن يكون طالب القرض ذو جنسية تونسية.

- أن لا يتعدى عمر طالب القرض 60 سنة.
- أن يكون المشروع في حالة سير عادية وغير متوقفا.
- أن لا تكون في ذمة طالب القرض ديون غير مسددة لدى البنوك الأخرى.
- أن يتمتع طالب القرض بسيرة إيجابية خلال فترة تسديد القرض السابقة (الالتزام بمواعيد تسديد الأقساط).
- أن لا تتجاوز التكلفة الإجمالية للمشروع 150 000 د.ت بما فيها رأس المال العامل بالنسبة لخريجي الجامعات، و 100 000 د.ت بالنسبة لخريجي مراكز التكوين المهني.

5.1. تمويل رأس المال العامل الموسمي (Crédit Agri-saison): تأخذ هذه الآلية شكل تمويل أحادي عن طريق البنك، يتم منحه لمساعدة المؤسسات الفلاحية في احتياجات رأسمالها العامل الموسمي، تمنح كقرض يتم استرجاعه.

أ. مضمونه:

- يحدد سقف القرض بـ 60 000 د.ت.
- تحدد مدة التسديد بقسط واحد وهو 12 شهرا كحد أقصى.
- سعر الفائدة السنوي يتراوح ما بين 5 إلى 7%.
- لا تشترط ضمانات فعلية للقرض.
- المساهمة في ضمان القرض بنسبة 01% (لدى صندوق ضمان القروض FNG)
- مصاريف دراسة الملف 02%

ب. شروطه:

- أن يكون طالب القرض ذو جنسية تونسية.
- أن يتراوح عمر طالب القرض بين 18 و 65 سنة.
- أن يمتلك طالب القرض أرضا فلاحية أو مستأجرا لأرض فلاحية.
- أن يكون طالب القرض فلاحا ويمتلك المؤهلات اللازمة في مجال المشروع.
- أن يلتزم طالب القرض بأن يخصص وقته بالكامل لتسيير المشروع.
- أن لا تتجاوز التكلفة الإجمالية للمشروع 150 000 د.ت بالنسبة لخريجي الجامعات، و 100 000 د.ت بالنسبة لخريجي مراكز التكوين المهني.

- أن يكون المشروع شخصي أو مؤسسة فردية ذات مسؤولية محدودة.

6.1. تمويل استثمار فلاحي (Crédit Agri-invest): تأخذ هذه الآلية شكل تمويل ثنائي عن طريق

البنك، والصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري، يمنح لمساعدة المؤسسات الفلاحية في إنشاء مشروع فلاحي جديد كالاستغلال الزراعي أو تربية الأغنام ... إلخ، تمنح كقرض يتم استرجاعه.

أ. مضمونه:

- يمنح البنك لطالب القرض، قرض بنسبة 25% من قيمة الاستثمار.
- إذا كان طالب القرض مؤهل لدى الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري يمنح له الصندوق قرض بنسبة 70% من قيمة مساهمته الشخصية.
- تحدد مدة تسديد قرض البنك بـ 7 سنوات.
- تحدد مدة تسديد قرض الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري بـ 12 سنة كحد أقصى
- يتراوح سعر الفائدة السنوي لقرض الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري بـ 3%.
- سعر فائدة قرض البنك تفضيلي.
- يمكن للمستثمر أن يستفيد من دعم بنسبة 25% من تكلفة المشروع.
- الدراسة التقنية للملف مجانية.
- لا تشترط ضمانات فعلية للقرض.
- المساهمة في ضمان القرض بنسبة 01% (لدى صندوق ضمان القروض FNG)
- مصاريف دراسة الملف 02%

ب. شروطه:

- أن يكون طالب القرض ذو جنسية تونسية.
- أن يتراوح عمر طالب القرض بين 18 و 59 سنة.
- أن يمتلك المستثمر مؤهلات علمية مثبتة بشهادة في مجال المشروع.
- أن يلتزم طالب القرض بأن يخصص وقته بالكامل لتسيير المشروع.
- أن لا تتجاوز التكلفة الإجمالية للمشروع 150 000 د.ت بالنسبة لخريجي الجامعات، و100 000 د.ت بالنسبة لخريجي مراكز التكوين المهني.
- أن يكون المشروع شخصي أو مؤسسة فردية ذات مسؤولية محدودة.

7.1. التمويل الأخضر (Crédit Vert): تأخذ هذه الآلية شكل تمويل أحادي أو ثنائي، عن طريق البنك إن كان أحادي وعن طريق البنك والمصرف التونسي للمعادن إذا كان ثنائي، يتم منحه لمساعدة المؤسسات التي لا تخضع لمساعدة الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري والصندوق الوطني لترقية الحرف والصناعات التقليدية، كقرض يتم استرجاعه.

أ. مضمونه:

- يمنح البنك لطالب القرض، قرض بنسبة 90% من قيمة الاستثمار.
- نسبة المساهمة الشخصية للمستثمر تقدر بـ 10% من قيمة الاستثمار.
- تحدد مدة تسديد قرض البنك بـ 11 سنة، منها 7 سنوات بالنسبة للمصرف التونسي للمعادن، و 4 سنوات بالنسبة للبنك.
- تتراوح مدة السماح ما بين 03 و 12 شهرا حسب طبيعة المشروع.
- مرافقة تقنية من طرف هيكل متخصصة (المركز العالمي لتكنولوجيات البيئة بتونس).
- ضمان المساعدة في تشكيل ملف القرض من طرف الشركاء المتخصصين للبنك (مثل الاتحاد التونسي للمؤسسات المدنية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونس...).
- دعم ومنح مقدمان من طرف الدولة حسب نشاط المشروع.
- سعر فائدة قرض البنك تفضيلي.
- لا تشترط ضمانات فعلية للقرض.
- المساهمة في ضمان القرض بنسبة 02% (لدى صندوق ضمان القروض FNG)
- مصاريف دراسة الملف 02%

ب. شروطه:

- أن يكون طالب القرض ذو جنسية تونسية.
- أن يتراوح عمر طالب القرض بين 20 و 60 سنة.
- أن يمتلك المستثمر مؤهلات علمية مثبتة بشهادة في مجال المشروع.
- أن يلتزم طالب القرض بأن يخصص وقته بالكامل لتسيير المشروع.
- أن لا تتجاوز التكلفة الإجمالية للمشروع 150 000 د.ت بالنسبة لخريجي الجامعات، و 100 000 د.ت بالنسبة لخريجي مراكز التكوين المهني.

- أن يكون المشروع شخصي أو مؤسسة فردية ذات مسؤولية محدودة.

7.1. تمويل رأس المال العامل للحرفيين (Crédit FR-ONA): تأخذ هذه الآلية شكل تمويل أحادي عن طريق البنك، يتم منحه لمساعدة المؤسسات أو التجمعات الحرفية الصغيرة لتلبية احتياجات رأسمالها العامل، تمنح كقرض يتم استرجاعه.

أ. مضمونه:

- يمنح البنك قرض سريع نسبته 100% من احتياجات رأس المال العامل.
- يحدد سقف القرض بـ 10 000 د.ت بالنسبة للشركات والتجمعات المهنية، و 4 000 د.ت بالنسبة للفئات الأخرى من الحرفيين.
- لا تشترط ضمانات فعلية للقرض.
- دعم تقني مجاني من طرف الديوان الوطني للحرف.
- يمكن للمستفيد أن يستفيد عدة مرات من القرض بشرط إتمام تسديد ما عليه سابقا.
- تحدد مدة التسديد بـ 12 شهرا.
- يحدد سعر الفائدة بـ 5% سنويا.

ب. شروطه:

- أن يكون طالب القرض ذو جنسية تونسية.
- أن يتراوح عمر طالب القرض بين 18 و 65 سنة.
- أن يمتلك طالب القرض بطاقة حرفي صادرة عن الديوان الوطني للحرف.
- أن يلتزم طالب القرض بأن يخصص وقته بالكامل لتسيير المشروع.
- أن يمتلك المستثمر مؤهلات علمية مثبتة بشهادة في مجال المشروع.
- أن يكون المشروع قيد العمل وغير متوقف.

8.1. التمويل المهني (Crédit Professionnel): تأخذ هذه الآلية شكل تمويل أحادي عن طريق البنك، يتم منحه لمساعدة الأشخاص ذوي المهن الحرة أو الحرفيين لإنشاء أو تطوير مهنتهم كالأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب الخدمات، تمنح كقرض يتم استرجاعه.

أ. مضمونه:

- يمنح البنك قرض نسبته 90% من تكلفة المشروع بما فيه رأس المال العامل.
- تقدر المساهمة الشخصية بنسبة 10% من تكلفة المشروع.
- في حالة كان طالب القرض مؤهل لدى الصندوق الوطني لترقية الحرف والصناعات التقليدية يستفيد إضافة إلى القرض من تخفيض في نسبة المساهمة الشخصية، قرض من المصرف التونسي للمعادن بدون فائدة يسدد على أربعة سنوات ومنحة الاستثمار.
- تحدد مدة تسديد القرض بـ 11 سنة، 7 سنوات بالنسبة للبنك و 4 سنوات بالنسبة للمصرف التونسي للمعادن.
- تتراوح فترة السماح بـ 03 إلى 12 شهرا حسب طبيعة المشروع.
- سعر الفائدة تفضيلي.
- المساهمة في ضمان القرض بنسبة 02% (لدى صندوق ضمان القروض FNG).
- مصاريف دراسة الملف 02%.

ب. شروطه:

- أن يكون طالب القرض ذو جنسية تونسية.
- أن يتراوح عمر طالب القرض بين 20 و 60 سنة.
- أن يمتلك طالب القرض شهادة جامعية، أو مؤهل مهني أو شهادة تمكن مهني.
- أن يلتزم طالب القرض بأن يخصص وقته بالكامل لتسيير المشروع.
- أن لا تتجاوز التكلفة الإجمالية للمشروع 150 000 د.ت بالنسبة لخريجي الجامعات، و 100 000 د.ت بالنسبة لخريجي مراكز التكوين المهني.
- أن يكون المشروع شخصي أو مؤسسة فردية ذات مسؤولية محدودة.

2. نظام التمويل المصغر عن طريق جمعيات التمويل (Micro crédit):

اتباعا لتعليمات الدولة بخصوص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها البنك، والمتمثلة في خلق مصادر دخل، وتحسين مستوى المعيشة، مساعدة الفئات ذات الدخل المنخفض في الاندماج في النسيج السوسيو-اقتصادي، وتعزيز دور الجمعيات في التنمية، أسندت للبنك تسيير أحد حسابات الدولة يتعلق بالتمويل المصغر، حيث انطلق سنة 1999 العمل بنظام

التمويل المصغر عن طريق فتح خط تمويل لفائدة تلك الجمعيات متبعة فيه نظام التمويل القصير الأجل، وقد منح هذا التمويل للجمعيات نظرا لقربها من المستفيدين، وسرعة إجراءاتها، وخاصة سهولة العمل الميداني التي تتمتع بها، وقلة مصاريف التدخل، وفي النهاية تعزيزا لدورها المدني في التنمية.

أنشأت هذه الجمعيات سنة 1999 مع انطلاق صيغة التمويل المصغر لدى البنك، حيث فرض عليها البنك عدة إجراءات من باب المراقبة تمثلت في:

- تم منحها منحة إنشاء تقدر بـ 15 000 د.ت.
- منحة استغلال تقدر بـ 15 000 د.ت.
- تكفل الصندوق الوطني للتشغيل بجزء من أجور عمال الجمعيات للسنوات الخمسة الأولى من إنشائها.
- يجب عليها الانخراط ضمن الصندوق الوطني لضمان القروض.
- إلزامية اتباع معايير المحاسبة المتخصصة.
- وجب عليها القيام بتكوين لدى مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات.
- تكون العلاقة بين البنك والجمعيات عن طريق تطبيق معلوماتي لتسيير القروض.
- من أجل متابعة الجمعيات، وجب على البنك وضع برنامج اجتماعات دورية من معها إضافة إلى دورات تكوينية للمديرين والعمال أيضا.
- تتمثل شروط منح القروض في إطار القرض المصغر في:
- مع مرور الزمن ارتفع سقف الإقراض للجمعيات من 1000 د.ت سنة 1999 إلى 5000 د.ت فيما يخص النشاطات الإنتاجية، ومن 300 د.ت إلى 1000 د.ت لنفس السنوات فيما يخص تحسين مستوى المعيشة.
- يقدر سعر الفائدة السنوي بـ 5%.
- يقدر الأجل الأقصى لتسديد القرض بـ 03 سنوات.
- ابتداء من سنة 2009، يسمح للجمعيات بفرض نسبة 2.5% من مبلغ القرض كمصاريف لدراسة ملف القرض بهدف المساعدة على رفع إيراداتها.
- لا يسمح بتراكم الديون في نفس النظام.
- تستفيد الجمعيات من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة بخصوص أسعار الفائدة والعمولات.
- تستفيد الجمعيات من إعفاء من حقوق التسجيل والطابع الجبائي خلال إعداد اتفاقية القرض.

3. نظام التمويل الإسلامي (Yes-Tu):

يستهدف هذا البرنامج تحسين مستوى المعيشة لمختلف أنواع البطالين، ومساعدتهم على الاندماج الاقتصادي، عن طريق منحهم خدمات المساعدة التقنية والخدمات المالية اللازمة لمتطلبات مشاريعهم الاستثمارية من جانب ترقوي، خاصة فيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتمثل الفئة المستهدفة من هذا البرنامج فئة البطالين من حاملي الشهادات الجامعية، خريجي مراكز التكوين المهني، صغار الفلاحين والحرفيين، الأشخاص الذين يمتلكون القدرات التي تؤهلهم لتكوين مشروع استثماري.

يتلخص مجال تدخل برنامج التمويل الإسلامي في الصناعة، الفلاحة، المهن الصغيرة، الحرف، التجارة والخدمات.

من أجل تنفيذ البرنامج على أحسن وجه وجب التعامل مع الشركاء كما سبق الذكر، ويتمثل شركاء البنك في هذا النظام، هياكل الدعم التقني، جمعيات التمويل المصغر، الجامعات.

من أجل إرساء الشفافية على عمل النظام، تم وضع بعض هياكل الحوكمة والتي تمثلت في مجلس الشورى، لجنة الاستشارة، اللجنة التقنية، لجنة ضمان الجودة.

وتتكون هذه الهياكل من ممثلين للقطاع العمومي والخاص والمجتمع المدني في مجال التشغيل الذاتي، وخلق المؤسسات، ومن جهة أخرى أحدث البنك لجنة إسلامية مصادق عليها من طرف مجلس إدارته في 2015/07/07.

المطلب الرابع: دور البنك التونسي للتضامن في تمويل المؤسسات السياحية للفترة ما بين 2011-2017

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى الإحصائيات التي تظهر عمل البنك على تمويل المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها، كما سنبين أثرها على المؤسسات وعلى المجتمع ككل.

1. تمويل البنك التونسي للتضامن المشاريع الصغرى للفترة ما بين 2011-2017

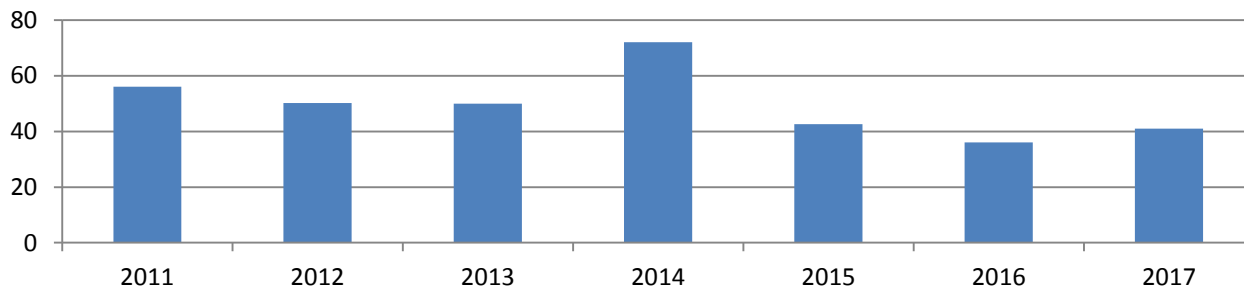
جدول رقم 39 يبين نسبة عدد القروض الموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى¹

2017		2016		2015		2014		2013		2012		2011		القطاع
%	عدد القروض	%	عدد القروض	%	عدد القروض	%	عدد القروض	%	عدد القروض	%	عدد القروض	%	عدد القروض	
5	1329	10	670	5.7	632	4.9	561	5.2	514	4.1	247	9.9	1140	فلاحة
26	3920	30	3262	28.1	3099	6.8	2598	20	1991	22.2	1336	1.8	207	صناعات تقليدية
28	3142	24	3564	23.5	2593	28.1	2965	25	2482	23.5	1413	32.2	3710	مهن صغرى
41	4774	36	5235	42.6	4697	72	5215	49.9	4960	50.2	3020	56.1	6463	خدمات (سياحة)
100	13165	100	12731	100	11021	100	11339	100	9947	100	6016	100	11522	المجموع

جدول رقم 40 يبين مبلغ القروض الموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى (مليون دت)²

2017		2016		2015		2014		2013		2012		2011		القطاع
%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	
5	12.1	10	8.1	5.7	9.2	4.9	5.4	5.2	4.6	4.1	2.5	9.9	15.2	فلاحة
26	11.8	30	10.3	28.1	8.9	6.8	6.8	20	5.6	22.2	13.6	1.8	2.8	صناعات تقليدية
28	44.7	24	47.3	23.5	25.1	28.1	28.1	25	24.1	23.5	14.4	32.2	49.6	مهن صغرى
41	95.8	36	92.2	42.6	71	72	72	49.9	69.1	50.2	30.8	56.1	86.3	خدمات (سياحة)
100	164.4	100	157.9	100	115.2	100	112.3	100	103.4	100	61.3	100	153.9	المجموع

شكل رقم 36: حصة القروض الموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى



ارتفاعا كبيرا في عدد المطالب الواردة عليه، ورغم انكماش موارده المالية التي سجلت تراجعا ملحوظا بسبب تقلص نسبة استخلاص قروض المشاريع الصغرى وانخفاض الأموال المسترجعة من قبل الجمعيات التنموية، لكن واصل البنك المصادقة على قروض تمويل المشاريع بنسق حثيث، حيث تمت الموافقة على إسناد 6027 قرض بمبلغ 86.3 م.دت.

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن للسنوات 2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017.

² المرجع نفسه.

سجل تراجع ملحوظ في حصة القطاع السياحي خلال سنة 2012 إلى حدود 50.2% مقابل 56.1% خلال سنة 2011، ويعزى هذا التراجع إلى صعوبات في القيام بالمعاينات الفنية إلى المناطق السياحية نظرا للظروف التي شهدتها البلاد.

- لقد حافظ البنك على استقراره في منح التمويل للمؤسسات الصغرى لسنة 2013، حيث نلاحظ تراجعه طفيف في عدد ومبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات، ويعود هذا الاستقرار إلى العناصر التالية:
- الشروع في تنفيذ بعض البرامج الخصوصية في إطار إتفاقيات شراكة مبرمة مع وزارة التكوين المهني والتشغيل.
 - إيجاد آليات جديدة لمساعدة الحاصلين على الموافقات المبدئية للبنك على توفير تمويلهم الذاتي.
 - تحقيق استقرار في استعمال المنظومة المعلوماتية الجديدة في جوانبها المتعلقة أساسا بدراسة المشاريع وإنجاز وصرف القروض.

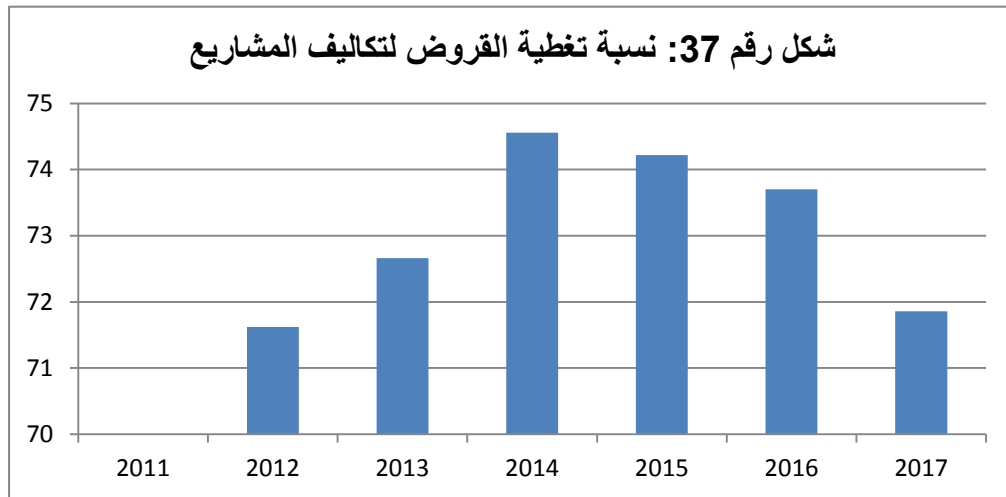
نلاحظ أن سنة 2014 كانت السنة الأحسن خلال فترة دراستنا حيث بلغت نسبة القطاع السياحي من بين القطاعات الأخرى الممولة من طرف البنك 72%، بمبلغ يناهز 72 مليون دت، وهذا التطور ناتج عن الاستقرار السياسي للدولة مما يحسن مناخ الاستثمار، وبالتالي إقبال المستثمرين على المشاريع الجديدة وتوسيع المشاريع العاملة نظرا لزيادة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تعليمات البنك بخصوص تمديد فترات تسديد الأقساط من أجل إعطاء فرصة للمؤسسات المتعثرة من أجل التعافي وإعادة الانطلاق في نشاطها عوض خسارتها.

خلال سنتي 2015 و2016، كان الوضع مترددا حيث سجل تراجع كبير في تمويل القطاع السياحي لينتقل من 72% سنة 2014 إلى غاية 36% سنة 2016، أي بنسبة تقارب النصف، وهذا راجع لتعثر المؤسسات المستفيدة من التمويل وعجزها عن تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة، مما يحد من القدرة التمويلية للبنك.

أما سنة 2017 فكانت أحسن من سابقتها حيث شهدت تحسنا طفيفا لكن ليس كبيرا، حيث بلغت نسبة التمويل الموجه للقطاع السياحي 41%، وهذا التحسن الطفيف راجع لاستخلاص بعض من الديون المتعثرة فحسب.

جدول رقم 41 يبين نسبة تغطية القروض الممنوحة للمؤسسات السياحية لتكاليف المشاريع السياحية الإجمالية (مليون دت)¹

السنوات	مبالغ القروض	تكلفة المشروع	نسبة تغطية القروض لتكاليف المشاريع
2011	86.3	/	/
2012	30.8	43	%71.62
2013	69.1	95.1	%72.66
2014	72	96.56	%74.56
2015	72	97	%74.22
2016	92.2	125.1	%73.7
2017	95.8	133.3	%71.86

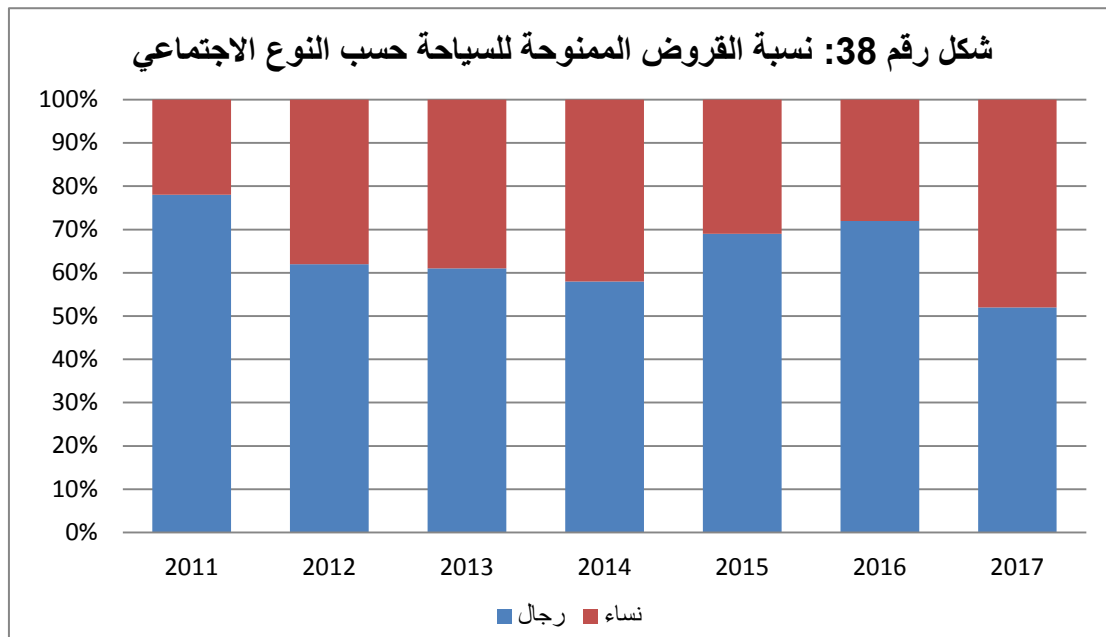


يبين الجدول والشكل السابق نسبة تغطية التمويل الممنوح من طرف البنك لتكلفة المشاريع الممولة الكلية، حيث نلاحظ أن البنك على العموم يغطي نسبة تتراوح ما بين 71 إلى 74% من تكلفة المشروع الممول، وهي نسبة معتبرة، والتي إذا أضفنا إليها المنح الاستثمارية الممنوحة من طرف بعض الشركاء، تصبح تقارب الـ 100%، ومن هنا نلاحظ مدى الجهد المبذول من طرف البنك من أجل بعث الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نلاحظ أن هذه النسب شبه ثابتة على مدى السنوات وتتنغير بشكل طفيف، وهو أيضا مؤشر على جهود البنك في المحافظة عليها، لأنها من أهم المحفزات للمستثمر.

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.

جدول رقم 42 يبين نسبة القروض الممنوحة للسياحة حسب النوع الاجتماعي (مليون دت)¹

السنوات	إجمالي القروض الموجهة للسياحة	رجال		نساء	
		النسبة	مبلغ القروض	النسبة	مبلغ القروض
2011	86.3	78%	67.31	22%	18.99
2012	30.8	62%	19.10	38%	11.70
2013	69.1	61%	42.15	39%	26.95
2014	72	58%	41.76	42%	30.24
2015	72	69%	49.68	31%	22.32
2016	92.2	72%	66.38	28%	25.82
2017	95.8	52%	49.82	48%	45.98



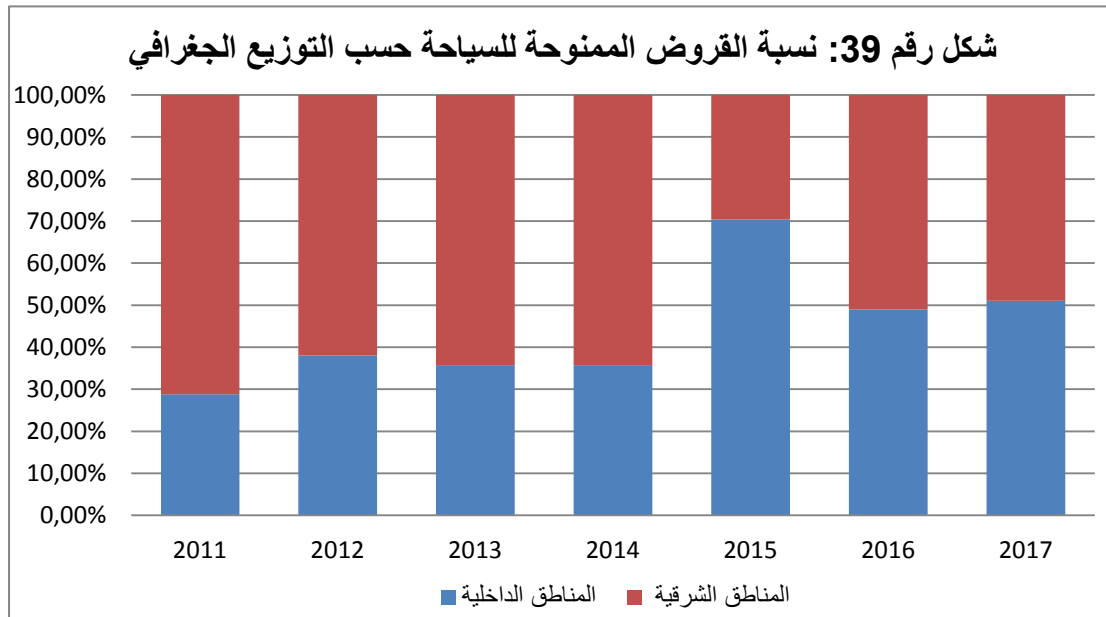
تراجعت حصة المرأة بالنسبة للمشاريع الصغرى خلال سنة 2011 لتصل حصتها من المصادقات 22% فقط من حجم استثمار نظرا للوضع الأمني الصعب الذي عاشته البلاد، لكن شهدت سنة 2012 مثملا هو الأمر لسنة 2013 وسنة 2014، حيث لوحظ تطور على مستوى حصتها من عدد المصادقات لتبلغ 38% سنة 2012 ثم 39% سنة 2013 لتبلغ 42% سنة 2014 وهذا راجع للتعافي التدريجي من الوضع الأمني الصعب، كذلك هو الأمر. لكن خلال سنة 2015 وسنة 2016 شهدت حصة المرأة تراجعا من جديد نظرا لعودة عدم الاستقرار الأمني نتيجة الهجمات الإرهابية على السياح

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.

الأمر الذي أدى لبطئ النشاط الاقتصادي السياحي، حيث انتفعت المرأة خلال سنة 2015 بـ 31% من مجموع المصادقات ونسبة 28% سنة 2016، وفي سنة 2017 لوحظ تطور في هذه النسبة حيث بلغت 48% نظرا للبرامج التمويلية التحفيزية لفائدة المرأة في إطار إتفاقيات بين البنك ووزارة المرأة والأسرة والطفولة.

جدول رقم 43 يبين نسبة القروض الممنوحة للسياحة حسب التوزيع الجغرافي (مليون دت)¹

السنوات	إجمالي القروض الموجهة للسياحة	المناطق الداخلية (الغربية)		المناطق الشرقية (الشرقية)	
		النسبة	مبلغ القروض	النسبة	مبلغ القروض
2011	86.3	28.8%	24.85	71.2%	61.45
2012	30.8	38%	11.70	62%	19.10
2013	69.1	35.7%	24.67	64.3%	44.43
2014	72	35.7%	25.70	64.3%	46.30
2015	72	70.4%	50.69	29.6%	21.31
2016	92.2	49%	45.18	51%	47.02
2017	95.8	51%	48.86	49%	46.94



خلال سنة 2011 إستفادت الجهات الشرقية بحوالي 71.2% وهي نسبة كبيرة، وفي مقابل ذلك شهدت هذه المصادقات انخفاضا ملحوظا بالجهات الغربية للبلاد مقارنة بسنة 2010 بسبب الإضطرابات

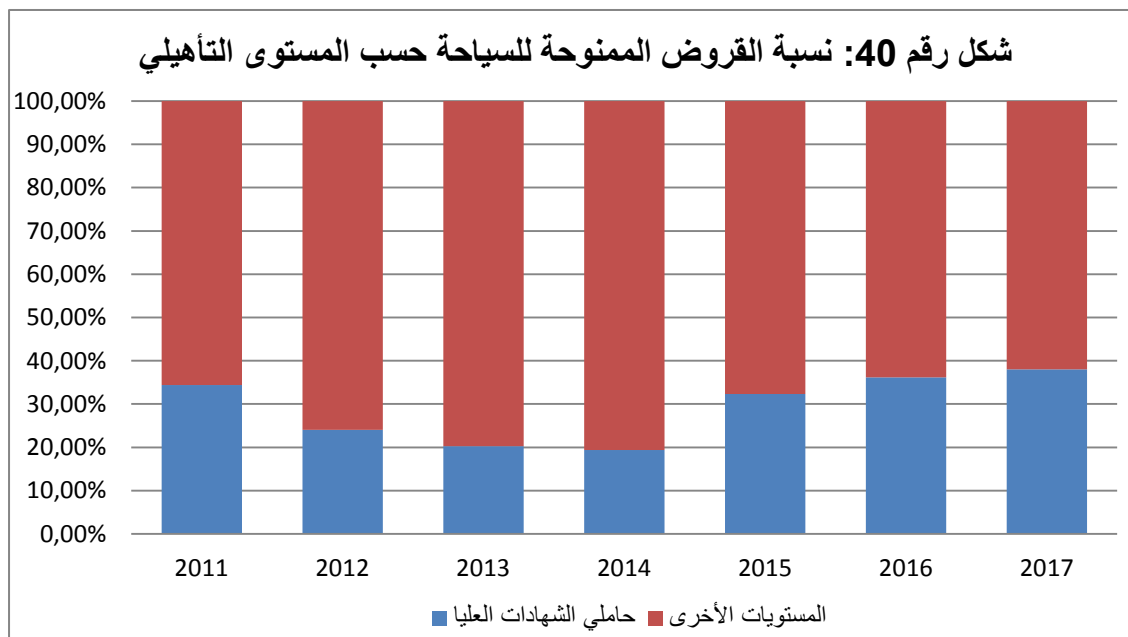
¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.

التي تعرضت لها الخلايا الجهوية للبنك بكل من قفصة وسيدي بوزيد والقصرين والتي لم تتمكن من مباشرة عملها لعدة أيام. وعلى سبيل الذكر بقيت خلية البنك بالقصرين مغلقة لمدة تجاوزت الأربعة أشهر. كما يبرز التوزيع الجهوي تحسنا في حصة الجهات الغربية من 28.8% خلال سنة 2011 إلى 38% سنة 2012، وذلك بسبب تراجع زيادة المطالب الوافدة على البنك من هذه الجهات. أما في سنة 2013 و 2014، فيبرز التوزيع الجهوي تراجعا طفيفا في حصة الجهات الغربية بنسبة 2.3% على التوالي بسبب تراجع عدد المطالب الوافدة على البنك من هذه الجهات في حين سجلت الولايات الشرقية تطورا في عدد المصادقات خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012. أما سنة 2015 فكانت السنة المثلى خلال دراستنا، حيث سجلت الولايات الغربية تطورا في عدد المصادقات يصل إلى الصعف مقارنة بالسنة الماضية وتقدر حصة الجهات الداخلية بـ 70.4% من عدد المصادقات مقابل 35.7% سنة 2014، ويعود بالأساس إلى الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء العاملين مع البنك من أجل تنمية المناطق الداخلية. إلا أن سنة 2016 شهدت تراجعا مرة أخرى بسبب انعدام الأمن الذي أدى إلى انخفاض النشاط السياحي، ناهيك عن توجيه الأجهزة الأمنية خلال هذه الفترة للجهات الشرقية للبلاد على حساب الجهات الداخلية، لتتراجع وتيرة التنمية في الداخل. وفي سنة 2017 وفي إطار التعافي التدريجي من الأزمة السابقة، نلاحظ تطور بسيط في نسبة التمويل الموجه للمناطق الداخلية، ليصل إلى 51%.

جدول رقم 44 يبين نسبة القروض الممنوحة للسياحة حسب المستوى التأهيلي (مليون دت)¹

السنوات	إجمالي القروض الموجهة للسياحة	حاملو الشهادات العليا		المستويات الأخرى	
		النسبة	مبلغ القروض	النسبة	مبلغ القروض
2011	86.3	34.4%	29.69	65.6%	56.61
2012	30.8	24%	7.39	76%	23.41
2013	69.1	20.3%	14.03	79.7%	55.07
2014	72	19.4%	13.97	80.6%	58.03
2015	72	32.3%	23.26	67.7%	48.74
2016	92.2	36.2%	33.38	63.8%	58.82
2017	95.8	38%	36.40	62%	59.40

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.

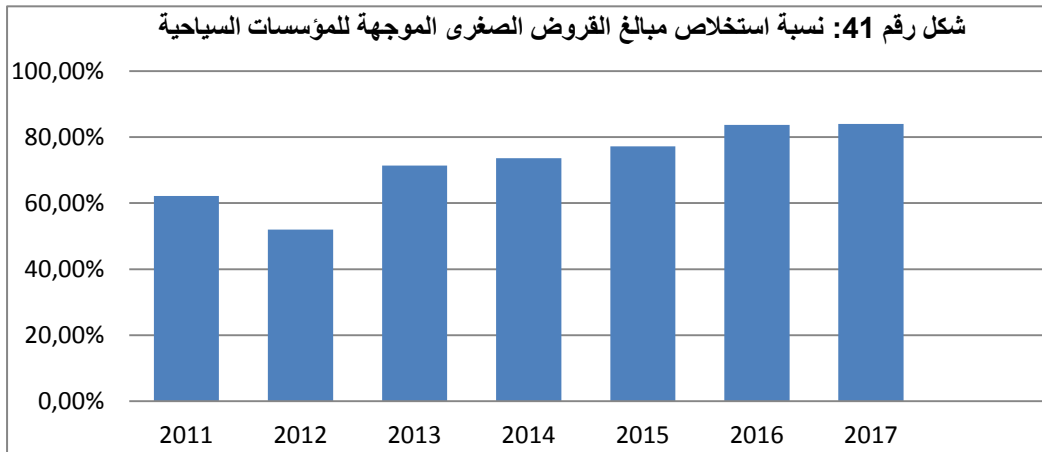


رغم التشجيع المتواصل لشريحة الباعثين من حاملي الشهادات العليا عن طريق منحهم امتيازات تفضيلية، إلا أنه يلاحظ تراجع مستمر من سنة 2011 إلى سنة 2014 حيث انتقلت حصتها من 34.4% إلى 19.4% من عدد المصادقات نظرا لتوجههم أكثر للمطالبة بالتشغيل في الوظيفة العمومية. ويبقى من أولويات البنك الحرص على الرفع من هذه الحصة لتعزيز مساهمته في تشغيل حاملي الشهادات العليا عن طريق العمل المستقل والإنتصاب للحساب الخاص خصوصا في المجالات المجددة وذات القيمة المضافة.

تبعاً للقرارات التي إتخذتها الحكومة خلال شهر جانفي 2016 والقاضية بحذف إجراء المطالبة بالضامن في شروط التمويل وتمكين حاملي الشهادات الجامعية بصفة آلية من التمويل الذاتي المطلوب عن طريق آلية اعتماد الإنطلاق، فقد سجلت سنة 2016 تطورا هاما في نسق إنجاز المشاريع وصرف القروض تم خلالها المصادقة على 33.38 مليون دت، مقابل 23.26 مليون دت سنة 2015، وتواصل الأمر على هذا المنوال لنلاحظ تحسنا في سنة 2017 كذلك لتبلغ قيمة القروض لهذه الفئة 36.40 مليون دت.

جدول رقم 45 يبين نسبة استخلاص مبالغ القروض الصغرى الموجهة للمؤسسات السياحية¹

السنوات	نسبة الاستخلاص المحققة للقروض الموجهة للمؤسسات السياحية	تطور نسبة الاستخلاص المحقق
2010	%86	/
2011	%62.2	%23.8-
2012	%52	%10.2-
2013	%71.4	%19.4+
2014	%73.6	%2.2+
2015	%77.25	%3.65+
2016	%83.7	%6.45+
2017	%84	%0.3+



تمكن البنك خلال سنة 2011 من إستخلاص ما نسبته 62.2% من جملة المبالغ التي حل أجل خلاصها لنفس السنة وتعد سنة 2011 إستثنائية بكل المقاييس نتيجة ما عرفته البلاد من أحداث تتمثل في ما يلي:

- أنّ ما تمّ بذله من مجهود من قبل كافة الخلايا الجهوية في ظل الظروف الصّعبة ساهم إسهاما كبيرا ومباشرا في تحسن نسبة الإستخلاص.
- إنخفضت نتائج الإستخلاص لسنة 2011 بكافة الخلايا مقارنة مع ما تم تسجيله خلال سنة 2010 و قد كان أدناها بـ أريانة (6%) وأقصاها بالقصرين (44%).
- انقطاع أغلب المدينين عن الإستخلاص خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010.

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.

- أحسن نسبة استخلاص من بين القطاعات المدعمة كانت قطاع الخدمات سنة 2011.
- لم تتجاوز نسبة إستخلاص المستفيدين من خريجي التعليم العالي 64%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع نتائج السنة السابقة التي كانت في حدود 85%.
- خلال سنة 2012 بلغت نسبة المبالغ التي حل أجل إستخلاصها وتم استخلاصها 52%، وعلى المستوى القطاعي سجل قطاع الساحة أفضل نسبة إستخلاص من بين القطاعات الأخرى، أما على المستوى الجهوي، فقد تواصلت أدنى النسب المسجلة بولايات قفصة وسيدي بوزيد والقصرين في حين سجلت ولايات أريانة وجندوبة وقبلي أرفع نسبة إستخلاص.
- ابتداء من سنة 2013 يلاحظ تطور إيجابي متواصل في نسب الاستخلاص إلى غاية سنة 2017 حيث انتقل من 71.4% سنة 2013 إلى 84% سنة 2017، ويعود هذا التحسن إلى:
 - القيام بحملات خصوصية لتحسين نسب الإستخلاص من ذلك:
 - التعاقد مع شركة متخصصة في إرسال البريد بتوجيه حوالي 10 آلاف مراسلة ومكنت من إستخلاص قرابة 3.9 م دت.
 - عمليات ميدانية من المصالح المركزية لدعم بعض الفروع الجهوية على غرار صفاقس وبنزرت وتونس الكبرى وقبلي.
 - تنشيط إجراءات التعويض من الصندوق الوطني للضمان بعنوان القروض غير قابلة للإسترجاع حيث تم تعويض ما نسبته 16% من القروض المطلوب تعويضها.
 - ارسال ارساليات قصيرة خصت عبر وسائل الإلكترونية تفيد بالتذكير بحلول أجل أول قسط وذلك في بداية كل شهر، تذكير الزبائن الذين تخلدت بذمتهم ديون قصد تحسيسهم على الايفاء بتعهدهم.
 - تكليف فرق من المصالح المركزية لمعاوضة و تدعيم بعض الفروع الجهوية لتحقيق الأهداف المرسومة.
 - التثقيف من الزيارات الميدانية لمتابعة المشاريع وتذليل الصعوبات التي تواجهها على غرار "برنامج إنقاذ المشاريع المتعثرة"
- 2. البرامج الخصوصية التي يساهم فيها البنك في تمويل المشاريع الصغرى بما فيها القطاع السياحي:
- 1.2. برنامج إستحداث نسق إحداث المشاريع وخلق مواطن الشغل "بادر":

في إطار شراكة بين البنك التونسي للتضامن ووزارة المالية وعن طريق قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تم وضع برنامج تمويلي تمحور هدفه الأساسي حول خلق مناصب شغل جديدة، وقد استفاد منه سنة 2016، 26 مشروع بقيمة 1.62 م. دت.

2.2. البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهادات العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرق:

وهو برنامج تم تسطيره خلال سنة 2016 بالشراكة مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بخط تمويل قيمته 13 م. دت من الصندوق الوطني للتشغيل، الهدف منه تكثيف جهود الأطراف الشريكة في مجال دفع التنمية بالجهات وتشغيل حاملي الشهادات العليا، مع منحهم بعض التفضيلات التي تمثلت في تكوين تكميلي في مجال الاختصاص، المساعدة على إعداد مخططات الأعمال وريادة الأعمال، مع منحهم قرض يغطي كامل الكلفة بنسبة فائدة سنوية ب 2%، إضافة إلى منحهم صفقة ثلاث سنوات في مجال الصيانة العادية للطرق مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، وتمثلت خطة البرنامج في انتقاء 100 حامل شهادة عليا لمساعدتهم على بعث مقاولات صغرى في ثلاث إختصاصات تتعلق بالصيانة العادية للطرق:

- الاختصاص عدد 1: وضع الإشارات -وضع زلاقات الأمان-التشوير الأفقي
- الاختصاص عدد 2: تنظيف الطرقات والحواشي وصيانة المنشآت المائية
- الاختصاص عدد 3: اصلاح الطريق

3.2. برنامج الشراكة مع صندوق الصداقة القطري

إنضم البنك التونسي للتضامن بتاريخ 16 سبتمبر 2015 كشريك ثامن لمنظومة صندوق الصداقة القطري الذي خصص هبة قدرها 79 مليون دولار أمريكي قصد تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية حسب أولوية الجهوية خاصة وأن المؤسسات الخدماتية عامة والسياحية خاصة في تلك الولايات تعرف نشاطا ضعيفا، ويتم إنجاز البرنامج على مرحلتين:

- مرحلة أولى نموذجية لتمويل 50 مؤسسة صغرى بخمس ولايات (جندوبة، القصرين، قفصة، القيروان، مدين).
- مرحلة ثانية بعد التقييم لإنجاز بقية البرنامج على مستوى جميع الولاية ذات أولوية في التنمية الجهوية (14 ولاية).

حيث كانت الإنجازات لسنة 2016:

- عدد المشاريع: 188
- الكلفة الإجمالية: 7.6 م. دت
- إتمادات الصندوق: 2.58 م. دت

- قروض البنك: 5.07 م. دت

- مواطن الشغل المرتقبة: 681

4.2. برنامج دعم المشاريع المتعثرة:

تولى البنك خلال سنة 2016 إستكمال صرف عتمادات الصندوق الوطني للتشغيل المخصصة لهذا البرنامج في إطار الإتفاقية المبرمة خلال سنة 2013 مع وزارة التكوين المهني والتشغيل، حيث وتقدر الوضعية الإجمالية لهذا البرنامج بمبلغ: 25.56 م. دت.

5.2. برنامج تمويل مشاريع صغرى في إمار منظومات إقتصادية

رصدت الدولة في إطار قانون المالية لسنة 2017 إعتمادات مالية قدرها 50 م. دت لتمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات إقتصادية وقروض موسمية فلاحية عن طريق البنك التونسي للتضامن، وذلك بالشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والديوان الوطني للصناعات التقليدية، حيث خصص قطاع الصناعات التقليدية نسبة ثلث البرنامج، وقد أحيل إلى البنك اعتماد قدره 10 م. دت لهذا القطاع، حيث قدر عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج لسنة 2017 بـ 448 مشروعاً بمبلغ 6.68 م. دت.

6.2. برنامج الشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة

وهو خط تمويل انطلق العمل به سنة 2016 يتصرف بموجبه البنك بالشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة لتمكين الإقتصادي للمرأة ودعم المبادرات النسائية خاصة في قطاع الصناعة التقليدية لبعث مشاريع ومؤسسات صغرى حيث خصص له اعتماد مالي قدره عن طريق الوزارة 2.70 م. دت، وساهم البنك فيه بمبلغ 1.69 م. دت، حيث استفادت منه سنة 2016، 533 امرأة بمبلغ 12.55 م. دت وتواصل البرنامج لسنة 2017 أيضاً لتستفيد منه 394 امرأة بمبلغ 8.66 م. دت.

7.2. برنامج اعتماد "الإنطلاق"

مثل برنامج اعتماد "الإنطلاق" آلية هامة في مساعدة الباعثين الصغار على بتوفير التمويل الذاتي المطلوب من قبل البنك وبالتالي تمكينهم من الإسراع في إنجاز مشاريعهم والدخول في الإنتاج وإحداث مواطن الشغل، فقد ساهمت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والمتمثلة في تمكين حاملي الشهادات العليا من الحصول على التمويل الذاتي بصفة آلية في رفع نسبة المستفيدين من التمويل، وبالتالي إستفاد من هذه الآلية منذ إحداثها إلى أواخر سنة 2016 قرابة 15271 باعث بإعتمادات إجمالية تقدر بـ 63.67 م. دت.

8.2. آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية:

وهو خط تمويل يتصرف فيه البنك منذ سنة 2009 بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية، يتم من خلاله إسناد قروض قصيرة المدى لتوفير الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين، حيث استفاد منه سنة 2016، 3128 باعثاً بمبلغ 7.92 م. دت، كما استفاد منه سنة 2017، 3656 باعثاً بمبلغ 9758 م. دت.

9.2. برنامج الأمم المتحدة للتنمية لبعث المشاريع الصغرى بولايات الجنوب التونسي:

تم إحداث هذا البرنامج سنة 2017، ويتمثل في تركيز بيئة محلية مشجعة على الإستثمار وبعث المؤسسات، ويهدف البرنامج إلى المساهمة في تمويل 40 مشروع ومؤسسة صغرى مع توفير الإحاطة والمرافقة، حيث بلغ عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج لنفس السنة 28 بمبلغ 2.449 م. دت.

10.2. برنامج المسؤولية المجتمعية لشركة فسفاط قفصة لتمويل المشاريع الصغرى:

وهو خط تمويل تم انطلاق العمل به سنة 2017 باعتماد مالي قدره 9.5 م. دت، يتصرف فيه البنك بالشراكة مع شركة فسفاط قفصة في إطار مسؤولياتها المجتمعية قصد مساعدة الشباب بالحوض المنجمي على بعث مشاريع صغرى تحقق لهم التشغيل الذاتي والتنمية الجهوية حيث كان استثمر أغلب المستفيدين منه في مجال الخدمات، وكان عددهم 123 مؤسسة بمبلغ 4.787 م. دت.

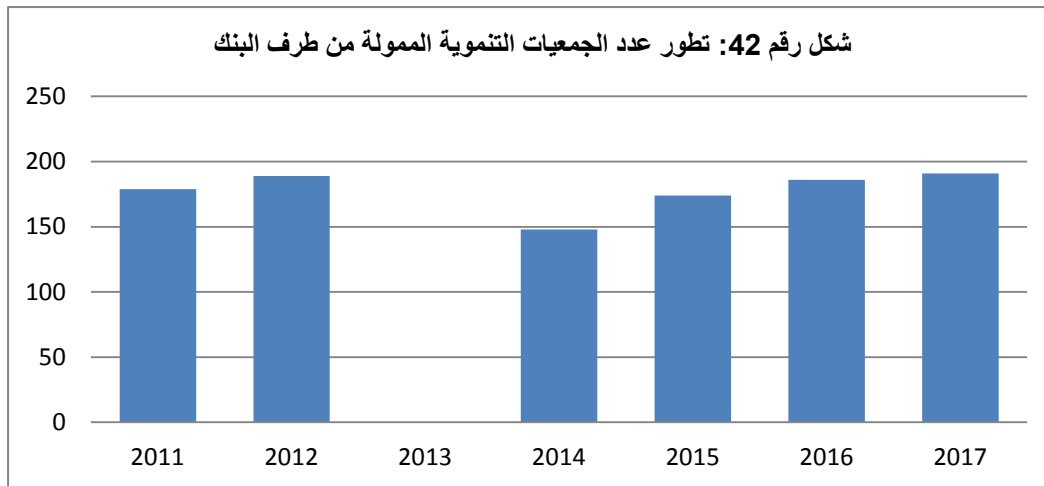
3. تمويل الجمعيات التنموية للمشاريع المصغرة للفترة ما بين 2011-2017

جدول رقم 46 يبين تطور عدد الجمعيات التنموية الممولة من طرف البنك ونسبتها من مجموع

الجمعيات التنموية العاملة في تونس¹

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العدد	179	189	0	148	174	186	191
نسبة الجمعيات الممولة من مجموع البنك (278 جمعية)	64%	68%	0	53%	62%	66%	68%

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.



يعبر الجدول السابق عن عدد الجمعيات التنموية التي يتعامل معها البنك في إطار تقريب التمويل للمستثمر، ونلاحظ كيف أن بنكا واحدا مثل بنك التضامن التونسي يختكر ما نسبته بين 62 و 68% من الجمعيات العاملة على مستوى التراب التونسي بما يعادل بين 174 إلى 191 جمعية، ومن هنا اتضحت أهمية هذا البنك ومدى جديته وفاعليته في ميدان تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، خاصة السياحية منها.

جدول رقم 47 يبين نسبة عدد القروض المصغرة المقدمة من طرف الجمعيات التنموية والموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى¹

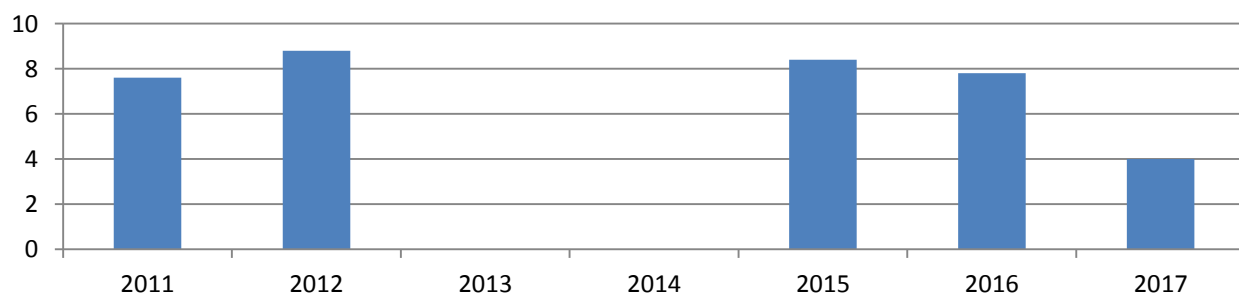
السنوات	2017		2016		2015		2014		2013		2012		2011	
	عدد القروض	%	عدد القروض	%	عدد القروض	%	عدد القروض	%	عدد القروض	%	عدد القروض	%	عدد القروض	%
فلاحة	16518	41.5	17854	39.5	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
صناعات تقليدية	2069	5.2	2124	4.7	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
مهن صغرى	5612	14.1	6690	14.8	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
تجارة	8955	22.5	9537	21.1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
تحسين المعيشة	3621	9.1	5017	11.1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
خدمات (سياحة)	3025	7.6	3978	8.8	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	39800	100	45200	100	16364	100	43317	100	47432	100	59675	100	2387	4

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.

جدول رقم 48 يبين نسبة مبلغ القروض المصغرة المقدمة من طرف الجمعيات التنموية والموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى (مليون. دت.)¹

السنوات	2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%	مبالغ القروض	%
فلاحة	18.68	41.5	18.21	39.5	/	/	/	/	251.67	39.6	292.78	41.7	404.70	50
صناعات تقليدية	2.34	5.2	2.17	4.7	/	/	/	/	24.79	3.9	27.38	3.9	72.85	9
مهن صغرى	6.35	14.1	6.82	14.8	/	/	/	/	102.32	16.1	111.64	15.9	89.03	11
تجارة	10.12	22.5	9.73	21.1	/	/	/	/	143.71	22.6	160.79	22.9	137.60	17
تحسين المعيشة	4.09	9.1	5.12	11.1	/	/	/	/	59.18	9.3	54.76	7.8	72.85	9
خدمات (سياحة)	3.42	7.6	4.06	8.8	/	/	/	/	53.38	8.4	54.76	7.8	32.37	4
المجموع	45	100	46.1	100	0	100	20.3	100	635.5	100	702.1	100	809.4	100

شكل رقم 43: حصة القروض المصغرة الموجهة لقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى



الملاحظ من الجدولين والشكل أعلاه أن قطاع الفلاحة يستأثر بالنسبة الأعلى من بين القطاعات الممولة من الجمعيات حيث تتراوح نسبة استفادته ما بين 39.5 إلى 50%، تليه التجارة بنسبة تتراوح ما بين 17 إلى 22.9%، يليه قطاع المهن الصغرى بنسبة تتراوح ما بين 11 إلى 16.1%، ثم يأتي قطاع تحسين المعيشة بنسبة 5.12 إلى 9.3%، وبعده قطاع الخدمات بنسبة تتراوح ما بين 4 إلى 8.8%، وفي الأخير قطاع الصناعات التقليدية بنسبة ما بين 3.9 إلى 9%.

ومن النسب السابقة نلاحظ أن أكبر قطاع مستفيد من هذا التمويل هو قطاع الفلاحة، بينما يأتي قطاع السياحة في المرتبة الأخيرة أو قبل الأخيرة، نظرا لعدم ملائمة هذا النوع من التمويل بشكل جيد مع طبيعة قطاع السياحة التي يعتبر قطاع رأسمالي، أي يحتاج لرأسمال ثابت كبير نوعا ما، ومنه تمويل كبير نوعا ما.

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.

بالنظر للمؤشرات السابقة، نرى أن منظومة القروض الصغيرة المسندة عن طريق الجمعيات خلال سنة 2012 تمكنت من تدارك عديد الصعوبات التي واجهتها خلال الفترة المنقضية وذلك من خلال:

- تهيئة المقرات التي تم الإعتداء عليها أثناء الثورة وإستئناف نشاط جل الجمعيات.
- تجديد الهيئات المديرية التي إنتهت مدتها النيابية أو إستقال أعضائها.

وفي هذا الإطار تقدر عدد الجمعيات التي تم تجديد الهيئات المديرية المشرفة عليها خلال سنة 2012 بـ 95 جمعية مقابل 55 جمعية خلال سنة 2011، وبالتالي يكون عدد الجمعيات التي تم تجديد هيئاتها المديرية بعد الثورة في حدود 150 جمعية أي ما يمثل 54% من مجموع الجمعيات.

- تمكن البنك خلال سنة 2012 من تمويل 189 جمعية مقابل 179 جمعية خلال سنة 2011 أي ما يمثل حوالي 68% من مجموع الجمعيات.

- إرتفاع طفيف في حصيله القروض المسندة من قبل الجمعيات خلال سنة 2012 إلى حدود 3978 قرض بمبلغ يناهز 4.06 م. دت مقابل 3025 قرض بمبلغ 3.42 م. دت سنة 2011.

وقد ساهمت القرارات الإستثنائية التي إتخذتها الحكومة لفائدة هذه المنظومة من إعطاء دفع جديد لهذا الصنف من الجمعيات ومزيد تفعيل دورها في مجال إحداث موارد الرزق والإحاطة بالفئات الإجتماعية الضعيفة ومحدودة الدخل وذلك من خلال:

- تمكين 18 جمعية من عمليات إعادة جدولة للقروض بمبالغ تناهز 1.2 م. د.

- قرار السيد رئيس الحكومة بتاريخ 12 نوفمبر 2012 والقاضي بالتخفيض في نسبة الإستخلاص التي يشترطها البنك التونسي للتضامن لصرف الإعتمادات لفائدة جمعيات القروض الصغيرة الناشطة بالولايات الداخلية من 70 إلى 80%، ويقدر عدد الجمعيات التي لها نسبة إستخلاص أقل من 80% بحوالي 80 جمعية منها 60% جمعية متواجدة بالولايات الداخلية.

في إطار تنفيذ مقتضيات التشريع الجديد المتعلق بالتمويل الأصغر وتبعا للتأخير في تنقيح القانون الخاص بهذا التشريع (المرسوم عدد 335 لسنة 2011) خلال سنة 2013 بما يسمح لجمعيات القروض الصغيرة بمواصلة نشاط إسناد القروض لمدة إضافية، وفي إنتظار إعادة هيكلتها وفق مقتضيات التشريع المذكور، فقد توقف نشاط إسناد القروض الصغيرة بالنسبة لكافة الجمعيات خلال سنة 2013، وقد أفرزت هذه الوضعية عديد الاشكاليات والصعوبات نتيجة عدم توفر مداخل لتغطية مصاريف التشغيل

والأجور وإحجام عديد الجمعيات عن تحويل مبالغ الاستخلاصات إلى البنك إلى جانب قيام البعض منها بإستعمال مبالغ الاستخلاصات لتغطية مصاريفها رغم المراسلات والتتابيه الموجهة إليها من قبل البنك في الغرض وإشعار وزارة الاشراف بذلك.

كما شهدت الأشهر الأخيرة من سنة 2013 إنطلاق الدراسة المتعلقة بتقييم وضبط آفاق منظومة القروض الصغيرة والممولة من قبل البنك الافريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي بمبلغ يقدر ب 249 ألف أورو.

استأنفت منظومة القروض الصغيرة نشاطها خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 2014 وذلك بعد صدور القانون عدد 46 لسنة 2014 مؤرخ في 24 جويلية 2014 الذي يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، وذلك بعد أن توقفت بالكامل عن النشاط خلال سنة 2013.

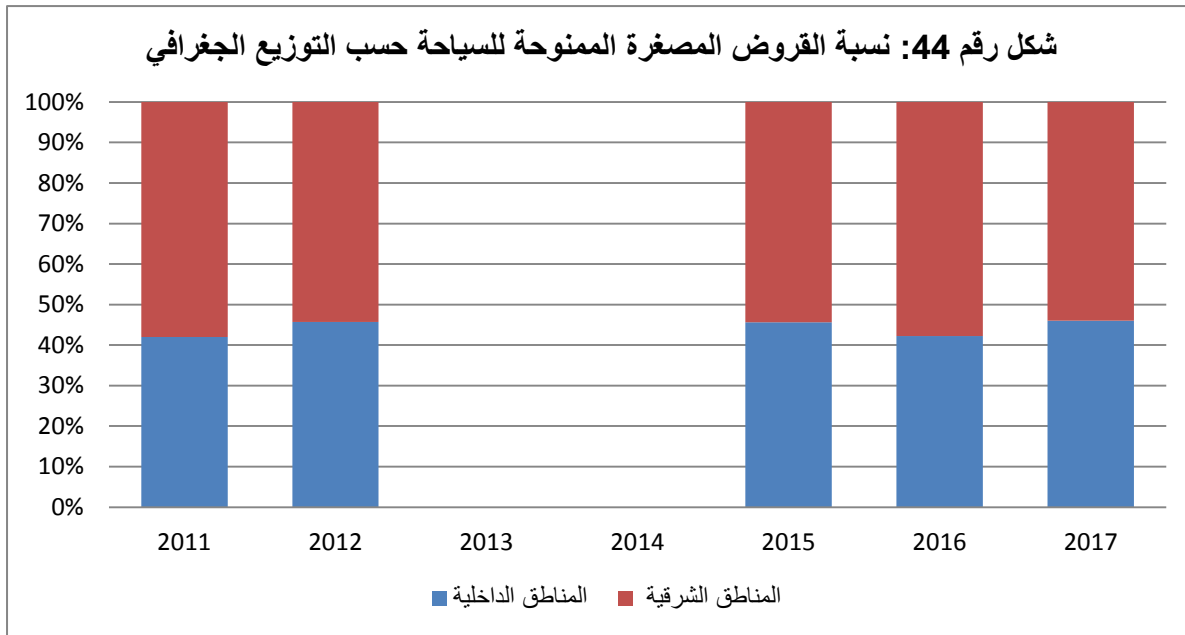
نظرا لصعوبة استخلاص الديون تراجع نسق التمويل لهذه الآلية ليصل سنة 2017، 2387 قرضا بمبلغ 32.37 مليون دت، بعدما كان 3700 قرضا سنة 2016 بمبلغ 52.76 مليون دت، ومنه وجب النظر في إعادة هيكلة هذه المنظومة وفق التشريع الجديد للتمويل الصغير قبل أواخر سنة 2016.

جدول رقم 49 يبين نسبة القروض الممنوحة للسياحة من طرف الجمعيات التنموية حسب التوزيع

الجغرافية (مليون دت)¹

السنوات	إجمالي القروض الموجهة للسياحة	المناطق الداخلية (الغربية)		المناطق الشرقية (الشرقية)	
		النسبة	مبلغ القروض	النسبة	مبلغ القروض
2011	3.42	42%	1.44	58%	1.98
2012	4.06	45.7%	1.86	55.3%	2.20
2013	/	/	/	/	/
2014	/	/	/	/	/
2015	53.38	45.6%	24.34	54.4%	29.04
2016	54.76	42.2%	23.11	57.8%	31.65
2017	32.37	46%	14.89	54%	17.48

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.



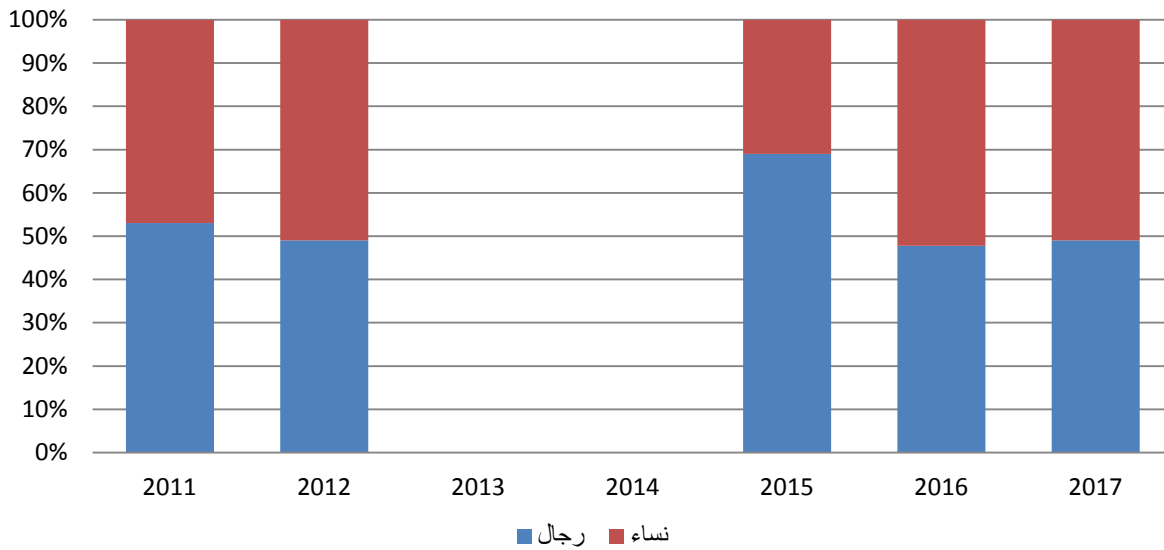
سجلت حصة الجهات الغربية تراجعاً من مبالغ القروض المسندة خلال سنة 2010 إلى 42% سنة 2011 نتيجة توقيف عديد الجمعيات بولايات القصرين وسيدي بوزيد والكاف عن إسناد القروض بسبب الضغوطات الاجتماعية والظروف الأمنية التي شهدتها هذه الولايات.

أما خلال سنة 2012 تحسنت النسبة قليلاً، حيث إستفادت الجهات الغربية بحوالي 45.7% من مجموع مبالغ القروض المسندة، وبعد التوقف لسنة 2013 و 2014 عادت لتسجل خلال سنة 2015 نفس النسبة لسنة 2012، مع انخفاض بسيط لسنة 2016 ثم العودة والارتفاع لسنة 2017 لتبلغ النسبة 46%، والملاحظ هنا عدم الاهتمام بالمناطق الداخلية للبلاد في تشجيع التمويل، حيث أن النسبة خلال كامل فترة الدراسة لم تتعجى النصف، وهذا مشكل يجب تداركه من أجل تحقيق تنمية جهوية متوازنة.

جدول رقم 50 يبين نسبة القروض الممنوحة للسياحة من طرف الجمعيات التنموية حسب النوع الاجتماعي¹

السنوات	إجمالي القروض الموجهة للسياحة	رجال		نساء	
		النسبة	مبلغ القروض	النسبة	مبلغ القروض
2011	3.42	%53	1.81	%47	1.61
2012	4.06	%49	1.99	%51	2.07
2013	/	/	/	/	/
2014	/	/	/	/	/
2015	53.38	%69	36.83	%31	16.55
2016	54.76	%47.8	26.17	%52.2	28.59
2017	32.37	%49	15.86	%51	16.51

شكل رقم 45: تطور نسبة القروض الممنوحة للسياحة حسب النوع الاجتماعي

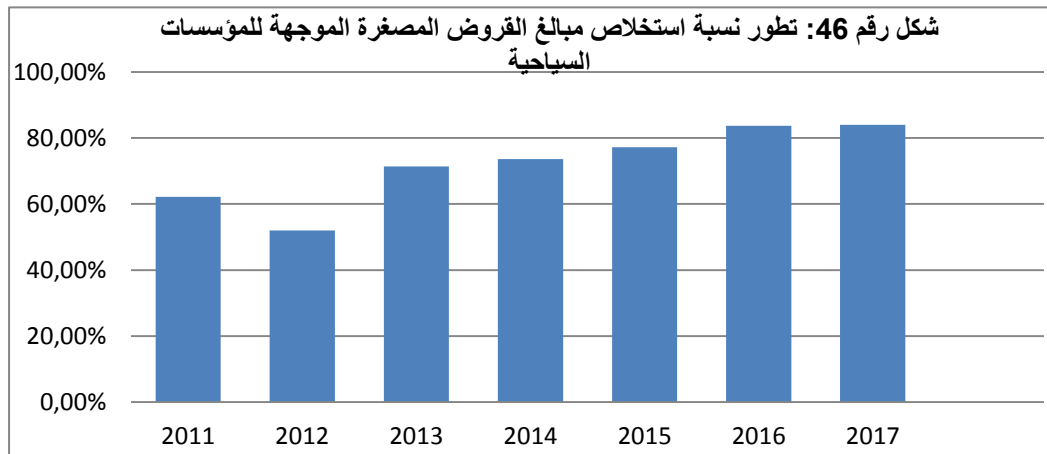


يلاحظ ارتفاع في حصة المرأة من القروض الصغيرة الممنوحة من طرف الجمعيات حيث أن نسبة الاستفادة تتعدى النصف في كل السنوات ماعدا سنة 2011 و 2015 وهما سنتان تميزتا بانعدام الأمن مما لا يتيح للمرأة فرص العمل، ونلاحظ كيف أن الجمعيات بدورها تشجع المرأة على الاستثمار، وتحثها على المبادرة النسوية في مجال الأعمال، خاصة في مجال الخدمات.

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.

جدول رقم 51 يبين نسبة استخلاص مبالغ القروض المصغرة الموجهة للمؤسسات السياحية¹

السنوات	نسبة الاستخلاص المحققة	تطور نسبة الاستخلاص المحقق
2010	%88.4	/
2011	%83.4	%23.8-
2012	%83	%0.4-
2013	%81.4	%1.6-
2014	%81	%0.4-
2015	%83.3	%2.3+
2016	%84.2	%0.9+
2017	%88.4	%4.2+



تقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسددة من قبل الجمعيات إلى أواخر ديسمبر 2011 بـ %83.4 مقابل %88.4 سنة 2010، ويعزى هذا التراجع أساسا إلى ما عرفته معظم الجمعيات من أحداث نتيجة الوضع الأمني الذي شهدته البلاد بعد أحداث الثورة وأهمها:

- إحتراق مقرات عديد الجمعيات و إتلاف وسائلها.
- غياب العديد من الهيئات المديرة أو توقفها عن النشاط.
- إعتصام أعوان القروض لتحسين أوضاعهم المادية.
- نقص المتابعة الميدانية من قبل أعوان القروض بالجمعيات.
- صعوبة القيام بإجراءات التقاضي لإستخلاص الديون

¹ التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.

وقد حرص البنك خلال سنة 2011 على إعتداد معالجة خصوصية قصد مساعدة الجمعيات على إستئناف نشاطها وتأمين إستمرارية عملها من خلال تمكين بعض الجمعيات من الحصول على قسطين من الإعتمادات المبرمجة لفائدتها دفعة واحدة لتلبية عدد المطالب الواردة عليها ومن خلال تحسيس السلط الجهوية قصد تجديد الهيئات المديرة المتخلفة أو التي تواجه صعوبات.

تقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض المصغرة المسندة من قبل الجمعيات إلى أواخر ديسمبر 2012 بـ 83% مقابل 83.4% في أواخر سنة 2011، ويعزى التراجع النسبي في مبالغ الإستخلاصات إلى الصعوبات التي شهدتها عديد الجمعيات على مستوى نقص في المتابعة الميدانية من قبل أعوان القروض وصعوبة القيام بإجراءات التقاضي لإستخلاص الديون.

بعد إستئناف نشاط الإقراض سنة 2015، شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة عودة في نسق التحسن للسنوات الموالية، حيث بلغت نسبة المبالغ المستخلصة خلال سنة 2015، 2016، 2017، النسب التالية على التوالي 2.3%، 0.9%، 4.2%، ويعود ذلك للقانون الجديد المنقح.

4. التمويل الإسلامي

1.4. التمويل بالمربحة:

تم خلال سنة 2013 الشروع في برنامج دعم تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الاسلامي للتنمية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي في شكل عقد مضاربة مقيدة مع الحكومة التونسية من خلال:

- تنظيم ورشة إنطلاق البرنامج (7 و 8 ماي 2013).
- وضع خطة تنفيذية للبرنامج بدعم من بعثة البنك الاسلامي للتنمية.
- وضع هياكل الحوكمة للبرنامج (مجلس أمناء، اللجان، وحدة تنفيذ البرنامج).
- إعداد كراسات الشروط لاختيار المكاتب المختصة لمراقبة البنك في الاستشارات الفنية والتدريب والتدقيق والتنسيق الشرعي وإحالتها إلى البنك الاسلامي للتنمية لأخذ موافقته قصد إعتمادها.

تم خلال سنة 2014 مواصلة تنفيذ برنامج دعم تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الاسلامي للتنمية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي وذلك من خلال:

- الإعلان عن طلب عروض دولي وضبط قائمة بـ 6 مكاتب لإستشارتها.

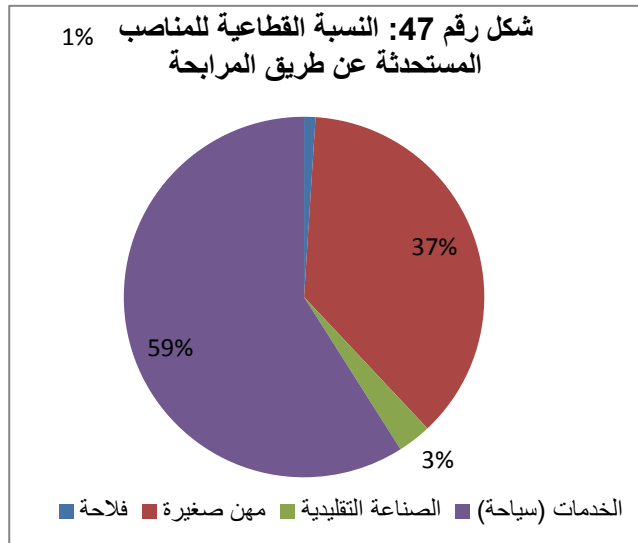
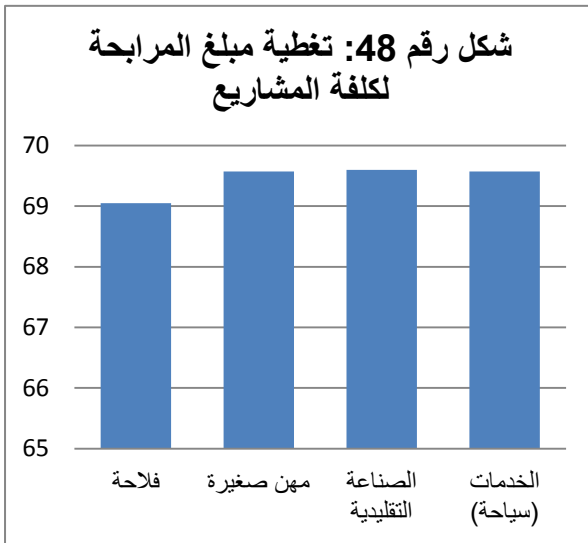
- قبول العروض وتقييمها لإختيار المكتب الذي سيرافق البنك في الإستشارات الفنية والتدريب والتدقيق والتنسيق الشرعي.
- عقد جلسة لمجلس الأمناء وجلستي عمل لكل لجنة (اللجنة الاستشارية، اللجنة الفنية، لجنة الجودة).
- قام البنك خلال سنة 2015 بإختيار خبير محلي لتقديم جملة من الخدمات الاستشارية لدعم وحدة تنفيذ برنامج دعم تشغيل الشباب "ياستو" لتطوير منتج المربحة بالاعتماد على القدرات الذاتية للبنك وذلك بالتوازي مع مواصلة اجراءات اختيار الاستشاري الدولي الذي سيتولى الدعم الفني للبنك.
- وقد تمكن البنك خلال سنة 2015 من إنجاز أهم المراحل والمتمثلة أساسا فيما يلي:
 - تركيز هيئة رقابة شرعية خاصة بالبنك في أوت 2015.
 - الحصول على موافقة البنك المركزي التونسي على منتجي المربحة والإجارة في جوان 2015.
 - إجازة الإجراءات والعقود المعتمدة لمنتوج المربحة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
 - إعداد دفتر شروط لإدراج منتج المربحة ضمن المنظومة المعلوماتية الحالية للبنك.
 - التعاقد مع مزود المنظومة المعلوماتية الحالية لإدراج منتج المربحة.
 - إحداث لجنة خاصة بالتمويل الإسلامي لإسناد التمويلات.
 - تعيين مدقق شرعي داخلي يقوم بالتأكد من إحترام الإجراءات الشرعية المعتمدة على مستوى ملفات التمويلات المسندة،
 - الإنطلاق في إسناد الدفعة الأولى من التمويلات بالمربحة بداية من شهر ديسمبر 2015.
- هذا وقد لاقى هذا التمشي إستحسان بعثة البنك الإسلامي للتنمية التي زارت البنك خلال شهر أكتوبر 2015. ومن المؤمل أن يشهد نسق هذه التمويلات تحسنا مطردا خلال سنة 2016 بما سيمكن من إستعمال الموارد المتوفرة وتعبئة موارد مالية إضافية خلال السنوات القادمة.
- مثلت سنة 2016 سنة الانجاز الفعلي لبرنامج دعم تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية تم تمويل 567 مشروع بصيغة المربحة بكلفة إجمالية تقدر بـ 21.914 م دت، منها 14.6 م دت، من قبل البرنامج والمبالغ المتبقية من الصناديق الاستثمارية وإعتماد الإنطلاق.
- وقد إنتفعت شريحة حاملي الشهادات الجامعية بنسبة تزيد عن 41% من عدد التمويلات متجاوزة بذلك المعدلات المسجلة في صيغ التمويل الأخرى.

كما وجهت قرابة 80% من هذه التمويلات لإحداث مشاريع جديدة مقابل 20% لتمويل توسعة مشاريع موجودة، وهو ما يساهم في إحداث مواطن شغل جديدة.

أما في سنة 2017 فتميزت بالتركيز على المراجعة، حيث تمثلت التمويلات في إقتناء تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية للمشاريع الصغرى في مختلف المجالات الاقتصادية.

جدول رقم 52 يبين النشاط القطاعي لآلية التمويل بالمراجعة لسنة 2017¹

القطاعات	عدد المصادقات	الكلفة الإجمالية للمشاريع	نسبة التغطية	مبلغ المراجعة	عدد مناصب الشغل المستهدفة	نسبة المناصب
الفلاحة	12	0,42	69,05	0,29	23	01%
المهن الصغيرة	438	15,48	69,57	10,77	835	37%
الصناعة التقليدية	36	1,25	69,6	0,87	68	03%
الخدمات (سياحة)	699	24,68	69,57	17,17	1332	59%
المجموع	1185	41.83	/	29.11	2257	100%



ونلاحظ من الجدول والشكلين أعلاه استئثار قطاع الخدمات بالنسبة الأعلى من بين القطاعات الممولة، وهو أمر مشجع للقطاع، كما يمكن ملاحظة إقبال المستثمرين لهذا المنتج المالي الذي يعتبر في ثقافة المسلين الحل الأمثل لمشكلة الربا.

¹ التقرير السنوي للبنك التونسي للتضامن لسنة 2017، ص 19.

2.4. الإجارة مع خيار التملك

كما تم طرح منتج مالي إسلامي آخر وهو الإجارة مع خيار التملك، حيث تم القيام بالإجراءات التالية بهذا الخصوص:

- ضبط الإجراءات والعمليات والمعاملات والعقود المتعلقة بالإجارة.
- تصديق الهيئة الشرعية على الإجراءات والعقود.
- إعداد منظومة معلوماتية لمعالجة جميع مراحل التمويل بالإجارة.
- تكوين فريق من المكونين وإعداد دليل إجراءات تنفيذي.
- إسناد الدفعة الأولى من التمويلات تمثلت في تمويل 53 مشروعاً، بقيمة 2.5 مليون دت.

تركزت التمويلات الممنوحة في إطار الدفعة الأولى من منتج الإجارة في وسائل النقل بمختلف أصنافها إضافة إلى بعض التمويلات الموجهة لدعم قطاعات الإنتاج كالنقل المبرد للأسماك واللحوم والغلal وغيرها

خلاصة الفصل:

نلاحظ من خلال الفصل السابق أن الدولة من خلال عاملها في القطاع المالي تعمل جاهدة على إعادة إعطاء نفس جديد للاقتصاد ككل ولل مجال السياحي خاصة، وقد لمسنا ذلك من خلال أكبر بنكين ناشطين في مجال التمويل، حيث درسنا أحد أهم البنوك التونسية لتمويل المؤسسات السياحية الكبرى، وأحد أهم البنوك التونسية المختصة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

أما فيما يخص الشركة التونسية للبنك فقد لاحظنا كيف قامت بمساندة المؤسسات السياحية المتعثرة رغم الصعوبات المالية التي تتكبدها منذ سنوات، والتي كبدتها خسائر طائلة تتواصل إلى يومنا هذا إلى درجة إعادة رسملة البنك، والملاحظ في نشاط هذا البنك هو تحكم البنك المركزي في السياسة التمويلية للبنك دون دراسة لحال البنك ذاته، فالبنك أصلا يعاني من خسائر مالية والبنك المركزي يملئ عليه توجيهات بعدم اتخاذ قرارات من أجل استرجاع مستحقات القروض من المدينين، وهنا نستنتج أن البنك المركزي يولي أهمية للقطاع السياحي أكثر من القطاع المصرفي، وهو أمر يجب إعادة النظر فيه.

من جهة أخرى وبعد دراسة البنك التونسي للتضامن كأحد أهم الآليات الفعالة في مجال تمويل المؤسسات السياحية المتوسطة والصغيرة، ولاحظنا آلية التمويل الفريدة، والتي نفتقد لنظيرتها في الجزائر، وهي آلية الجمعيات التتموية، حيث نشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 90% من النسيج الاقتصادي لتونس نظرا لكونها تمس المستثمر الصغير بشكل مباشر وتؤثر على المستوى المعيشي لأغلب المواطنين، وبالتالي فإن تمويلها يعد من أهم الأولويات للدولة وللقطاع المصرفي، ومن خلال الإحصائيات السابقة لاحظنا الدور الفعال الذي لعبه هذا البنك في هذا المجال، حيث أنه ورغم الأزمات التي شهدتها البلاد فإنه لم يتوقف عن منح التمويل لتلك المؤسسات، وهي النقطة الإيجابية الأولى، ومن جهة أخرى نلاحظ تقصي البنك لأسباب رفع التمويل للمؤسسات المتوسطة والصغيرة عن طريق جذب المستثمرين الصغار بإتاحتهم آليات التمويل الإسلامي نظرا لكون أغلبية الشعب التونسي يتبع الدين الإسلامي الذي ينهى عن الربا، وقد رأينا ذلك من خلال إحصائيات آلية المراجعة والإجارة اللتان تعتبران حديثا العهد لكن نسب التطور خاصتهما مرتفعة جدا، وهذا أحد المؤشرات التي يجب الانتباه إليها، وتدخل في إطار دراسة سلوك المستثمرين المحليين، وبناء على هذه النسب وجب الرفع من هذه الآليات وتطويرها.

خاتمة

تبين لنا من هذه الدراسة أن السياحة أصبحت ظاهرة عالمية، كما حظيت باهتمام كبير في الكثير من بلدان العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبهذا كانت وما تزال السياحة واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة للدخل في اقتصاديات العديد من الدول، حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية، ومحركا للنمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، ومصدرا مهما من مصادر الإيرادات من النقد الأجنبي بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في التشغيل، باعتبارها من أكبر القطاعات الاقتصادية ذات الكثافة العالية في العمالة.

كما بينت الدراسة، أن عملية تطوير السياحة وتنميتها لا ينبغي أن تهمل البعد البيئي والاجتماعي إضافة إلى البعد الاقتصادي، وذلك حفاظا على تلك الموارد وصيانتها من التدهور والانحدار حتى تتمكن الأجيال الحاضرة والقادمة من حق الاستفادة منها.

وعلى الرغم من امتلاك تونس لمقومات سياحية كبيرة تؤهلها لأن تكون من أهم الأقطاب السياحية العالمية، إلا أن حصتها من السياحة العالمية لا تزال منخفضة، وذلك بسبب نقص التمويل اللازم لتطوير القطاع رغم فتحها المجال أمام الاستثمار الأجنبي الذي هو الآخر تراجع منذ سنة 2012 بسبب عدم الاستقرار السياسي و ما سميت بثورة الربيع العربي بتونس سنة 2011، ثم عاد للتعافي بشكل تدريجي بعد ذلك، إلا أن الهجمات الإرهابية على السياح سنة 2015 أعادت ضرب القطاع من جديد حيث انخفضت كل المؤشرات السياحية والاقتصادية معها، لكن وبفضل القطاع المصرفي ودعمه للقطاع السياحي من خلال المساعدة المالية وتأجيل آجال تسديد أقساط ديونها، أنقذ هذا الأخير معظم المشاريع من الإفلاس المحتم، واليوم تعتبر تونس من جديد أحد الوجهات السياحية المفضلة للأوروبيين وغيرهم من السياح الأجانب نظرا لمجهودات الدولة لإعادة بعث الثقة في هذا القطاع، حيث تحتل اليوم تونس حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الصادر في عام 2017 المرتبة 87 عالميا من ضمن 136 دولة شملها تقرير تنافسية السفر والسياحة.

أولاً: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

مناقشة الفرضية الرئيسية:

تعلقت الفرضية الرئيسية بسعي الدولة التونسية من خلال القطاع المصرفي إلى تشجيع الاستثمار السياحي بكل الطرق الممكنة، ومن هذا الجانب تحققت الفرضية حيث أننا لاحظنا جهود الدولة التونسية ممثلة في بنكها المركزي في وضع الجهاز المصرفي في خدمة المؤسسات السياحية، ولاحظنا كيف استمر النظام المصرفي في دعم تلك المؤسسات طوال فترة الدراسة رغم الخسائر التي تكبدها بعد الثورة وبعد الهجمات الإرهابية، ورأينا أثر ذلك على إيرادات السياحة التي كانت تنتعش بفعل الدعم المصرفي، كما لاحظنا كيف أن النظام المصرفي لا يمكنه لوحده دعم قطاع السياحة، بل وجب بالموازاة وضع تحفيزات استثمارية تساعد الدعم المالي، مثل التحفيزات الجبائية والجمركية والمنح الاستثمارية وغيرها.

مناقشة الفرضية الفرعية الأولى:

تناولت الفرضية الفرعية الأولى أثر تسهيلات التمويل المصرفي من خلال الإيرادات المالية الواردة من القطاع السياحي، وهنا لاحظنا سابقاً بأن الإيرادات الواردة من القطاع السياحي كانت في تزايد مستمر رغم عدم الاستقرار السياسي، لكنها تأثرت بالهجمات الإرهابية سنة 2015 رغم التسهيلات المصرفية في تمويل الاستثمار السياحي، حيث أن الجانب الأمني لا يمكن معالجته برفع التمويل، وهنا نستنتج أن الدولة لا يمكنها أن تشجع المؤسسات السياحية عن طريق التمويل المصرفي فقط بل يجب العمل على توفير المناخ الاستثماري الأمثل من كل الجوانب (تشريعياً، سياسياً، أمنياً، اجتماعياً...)، وهنا كذلك نتحقق فرضيتنا بشكل جزئي.

مناقشة الفرضية الفرعية الثانية:

تعلقت الفرضية الفرعية الثانية بامتلاك تونس إمكانيات ومقومات هائلة في المجال السياحي، وقد رأينا هذا جلياً في جانب العرض السياحي لدولة تونس، حيث أنها تمتلك إمكانيات هائلة ومتنوعة من حيث وجود تنوع مكاني هائل غير مستغل، يشكل فرصة استثمارية، إضافة إلى تنوع مناخي متكامل بين مختلف المناطق السياحية تسمح بنشاط سياحي على مدار السنة، كما تتمتع بثراء طبيعي وإرث ثقافي متميز، كل ذلك من شأنه أن يجعل تونس قطب سياحي عالمي، كما صنفها المنظمة العالمية للسفر

والسياحة في المرتبة 87 عالميا مع العلم أن تونس قبل التذبذب السياسي والأمني كانت في المرتبة 47 عالميا.

ثانيا: الاستنتاجات:

1. نستخلص من مما سبق عرضه النقاط التالية:

- عدم وجود آليات لضمان القروض الممنوحة للاستثمار السياحي.
- شهد القطاع المصرفي بدوره أزمة مالية من جراء المساعدات المالية التي منحها للمستثمرين السياحيين، بعد أزمة 2015.
- آليات التمويل موجودة ومتنوعة لكنها غير معبأة بالشكل الذي يخدم المؤسسات السياحية بالشكل الأمثل.
- عدم الاهتمام بالقطاعات المرافقة للسياحة، مثل مطار قرطاج الدولي الذي أصبح صغيرا ولا يمكنه استقبال عدد أكبر من المسافرين، وهذا مجال آخر يستلزم التمويل هو الآخر.
- لدى القطاع السياحي قدرة جيدة على التعافي من الأزمات التي تمسه مثل أزمة 2011 و 2015.
- لدى تونس المؤهلات الطبيعية اللازمة من أجل هذا القطاع.
- أوضحت الأزمة لتونس أنه لا يجب التعويل على القطاع السياحي لوحده لتمويل الاقتصاد بسبب حساسيته وتأثره السريع جدا، وما لذلك من آثار على الوطن.
- مازالت الإمكانيات السياحية الطبيعية غير مستغلة بالكامل، مما يخلق فرصا استثمارية جديدة يمكن للمستثمرين استغلالها، كالسياحة العلاجية والمعدنية.

2. تقييم السياسة التمويلية المصرفية لقطاع السياحة خلال فترة الدراسة

لقد عرف القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة وضعاً سيئاً جداً، كان سببه الرئيسي القطاع السياحي، حيث أن قرارات البنك المركزي التي كانت تحل الأزمات المؤقتة على حساب البنوك التجارية مما أدى إلى تسجيل عجز في بعضها وإفلاس بعضها، ومن جهة أخرى لم يوفر البنك المركزي حلول لهذه البنوك وتركها تتحمل العبء لوحدها.

لقد رأينا من خلال الجداول الإحصائية السابقة أن كل المؤشرات كانت تدل على أن القطاع السياحي من جهته شهد انتكاسة خفيفة بعد سنة 2011 سنة الثورة، نظرا لعدم الاستقرار السياسي للبلاد حيث لاحظنا ذلك من خلال:

- ديون البنوك العمومية تقدر بحوالي 5.8 مليار دينار أي نصف الديون الإجمالية للبنوك الناشطة في الجمهورية.
- خسائر المؤسسات العمومية تمثل 3000 مليار دينار خلال العقدين الأخيرين، و لهذه الخسائر ارتدادات على البنوك العمومية التي تحملت عبأ تمويل وتغطية هذه الخسائر خاصة في القطاع السياحي.
- تجاوز الديون المشكوك في خلاصها لدى البنوك العمومية ما يقارب 12.5 مليار دينار، ويبدو استرجاع هذه الديون في غاية الصعوبة، خصوصا تلك الموجهة لدعم القطاع السياحي المنهار أصلا والتي تمثل ما نسبته 23% من إجمالي تلك القروض: الشركة التونسية للبنك تتحمل 60% من ديون القطاع السياحي.
- إضافة إلى المديونية فإن البنوك العمومية تعاني من إشكال الفساد الناتج عن حقبة حكم النظام السابق، حيث أن معظم القروض التي منحت سابقا قُدمت نقدا دون أية ضمانات.
- من جهة أخرى وقوع الدولة عقب الهجمات الإرهابية في فخ المديونية نتيجة تراجع الإيرادات السياحية أدى بها للجوء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان كانا يعطيانهما التمويل اللازم لسد عجزها وعدم وقوع البلد في أزمات خطيرة، لكن من جهة أخرى كانا يمليان عليها شروطهما الخاصة فيما يتعلق بالاستثمار وهذا من شأنه التأثير على شفافية العمل الاستثماري، وشفافية المنافسة.
- كما أنه من جانب السياحة وجب على تونس العمل على تجديد نظرتها التقليدية لها، نظرا لتطور البلدان السياحية الأخرى عن طريق الابتكار واستجداد مجالات جديدة في السياحة، ومن ثمة استغلال التمويل المصرفي الممنوح للاستثمار التقليدي في الفنادق وغيرها في مجالات جديدة، أو في مفاصل أكثر أهمية من الاستثمار المباشر، كتمويل تسويق المنتج السياحي عوض تمويل المنتج في حد ذاته على سبيل المثال.

3. المحفزات الحالية للاستثمار السياحي في تونس الواجب التركيز عليها:

إن عملية تشخيص الوضعية السياحية في تونس حتى وقتنا الحالي تدل أن الدولة قد حاولت تبني سياسة تقوم من خلالها بتطوير القطاع السياحي ليساهم بصورة فعلية في تنمية الاقتصاد. وهذا التوجه

نحو الاقتصاد السياحي يبرره بالتأكيد وجود جملة من العوامل التي تطرح كخلاصة لما سبق من مسح لوضعية القطاع السياحي والمصرفي في تونس، وتأتي هذه العوامل كمحفز للتوجه نحو الاستثمار السياحي سواء من طرف القطاع العام أو الخاص المحلي أو الأجنبي ونذكر من هذه المحفزات:

- تمركز تونس سنة 2018 في المرتبة 99 عالميا والمرتبة 10 إقليميا من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية.
- تمركز تونس سنة 2017 في المرتبة 87 عالميا من حيث مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر.
- تمركز تونس سنة 2018 في المركز 64 عالميا من حيث مؤشر سهولة أداء الأعمال من بين 190 دولة.
- تمركز تونس سنة 2017 في المركز 95 عالميا من حيث مؤشر التنمية البشرية.
- وجود تنوع مكاني هائل غير مستغل، يشكل فرصة استثمارية. تنوع مناخي متكامل بين مختلف المناطق السياحية تسمح بنشاط سياحي على مدار السنة.
- ثراء طبيعي وإرث ثقافي متميز.
- القرب من الأسواق الموردة للسواح وأهمها أوروبا.
- هياكل قاعدية للنقل البري والجوي قابلة للتطوير لمواكبة آفاق تطوير القطاع السياحي في حد ذاتها.
- وجود طلب سياحي معتبر داخلي على المنتج السياحي المحلي.
- كون تونس غير معروفة نسبيا على الصعيد العالمي يجعلها تشكل وجهة سياحية جديدة في ظل سياسة جديدة وفعالة للقطاع.
- إمكانية ممارسة النشاط السياحي في تونس وهذا في جميع أنواع السياحة نذكر منها: سياحة الأعمال، السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الأثرية، السياحة الرياضية، السياحة المعدنية.
- وجود إطار قانوني يحاول التكيف مع التوجه الاستثماري.
- وجود إرادة من الحكومة تهدف إلى تفعيل دور القطاع السياحي داخل الاقتصاد.

ثالثاً: التوصيات:

يمكننا عرض بعض الاقتراحات لتحسين العملية التمويلية للقطاع السياحي في تونس من أجل النهوض بالقطاع المصرفي وإعطائه دوره الحقيقي في تمويل الاستثمار وإعادته لعمله الأصلي المبني على مبدأ الربحية وجب على الدولة الالتفات لهذا القطاع ومحاولة إصلاحه، خاصة وأنه كان ولا يزال يتصف بالفساد الإداري والبيروقراطية الناتجة عن طريقة العمل لسنوات عديدة في ظل النظام السياسي السابق، ومن هذا المنطلق يمكننا عرض بعض الحلول في هذا القطاع والمتعلقة بالقطاع السياحي كذلك خاصة مع انطلاق تطبيق خارطة الطريق المسطرة من طرف وزارة السياحة والتي تشمل إعادة تأهيل 124 فندقاً، وتوسيع مطار قرطاج الدولي لاستيعاب المزيد من الزوار، حيث ستلعب القطاع المصرفي دوراً جوهرياً في المساعدة على نجاح تطبيق هذه الخارطة:

- يجب على تونس البحث عن قطاعات أقل حساسية للأزمات لتمويل اقتصادها كالصناعة أو الطاقة وغيرها.
- يجب على تونس تمويل التسويق السياحي الأجنبي في الخارج، من أجل تسويق منتجها السياحي من أجل جذب السياح.
- يجب على الدولة فتح سوقها الأسواق الدولية، لتدعيم القطاع المصرفي في التمويل، لأن الطلب على التمويل أكبر من العرض عليه في القطاع السياحي.
- يجب محاولة تفادي الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل الحفاظ على السيادة الوطنية.
- يجب العمل على تطوير الخدمات المرافقة للسياحة وتوجيه جزء من التمويل إليها عوض التركيز على السياحة فقط.
- يجب على تونس الانتباه من الإفراط في تقديم التسهيلات المالية التي يمكن أن تؤدي إلى إهمال المستثمرين وتعتمد على عدم التسديد بذريعة انخفاض النشاط السياحي.
- يجب على تونس محاولة تطوير المعلومة السياحية لكافة السياح والمستثمرين السياحيين.
- يجب على تونس أن تدرج نفسها في كل المنظمات السياحية العالمية من أجل رفع العرض على السياحة.

- يجب على تونس الحفاظ على موارد السياحة الثقافية والتاريخية والأثرية من الإفراط في السياحة التي ستؤدي لإلحاق الضرر بها.
- إعادة رسملة البنوك العاجزة عن متابعة عملها من خلال ضخ الحكومة للأموال في المصرف، ويتم ذلك إما بصورة مباشرة من خلال قيام لمصرف بإصدار أسهم تشتريها الحكومة أو من خلال اكتتاب عمومي.
- خصوصية البنوك العمومية عبر قيام الدولة بتحويل ملكية المصارف جزئيا أو كليا إلى الخواص.
- توحيد البنوك العمومية في بنك قومي، وهو الحل الأحسن المرجح في الحالة التونسية و يمر خلق البنك القومي التونسي بـ:
 - توحيد الأصول المتوفرة للبنوك العمومية،
 - حصر و تصنيف ديونها لدى الفاعلين الاقتصاديين،
 - توحيد الإطار الإداري للبنك القومي التونسي عبر التخلي عن العدد الزائد من الموظفين، وعبر استثمار فائض الممتلكات العقارية.
- حل المشاكل الإدارية عبر إصلاح وإتمام المعاملات الإدارية العالقة وتطوير النظام المصرفي لمواكبة التكنولوجيا العصرية، بحيث يمكن للسائح والمؤسسة السياحية القيام بتعاملاته باستعمال هاتفه الجوال والانترنت في أقل زمن ممكن، ويسير إعماداته البنكية عن بعد و يلج للتمويل البنكي بسهولة.
- السماح بإنشاء منصات تمويل تشاركية وتشريع التمويل التشاركي كحل من حلول التمويل،
- مراجعة التشريعات التونسية بشكل شامل واعتماد تشريعات تردع الفساد وتعاقب التراخي وتحد من البيروقراطية وتهدف لاستكمال السيادة التونسية حقها على تقرير المصير وتجريم التداين الأجنبي دستوريا،
- توحيد المعايير الجبائية ومعايير الضمان الاجتماعي والتأمينات في شكل موحد ينطبق على المؤسسات المقيمة وغير المقيمة والمحلية والأجنبية لتنشيط الاستثمار المحلي الذي لا يمكنه منافسة الاستثمارات الأجنبية الضخمة،
- اعتماد سياسة مالية ونقدية داعمة للاستثمار عن طريق خفض سعر الفائدة لقطاع السياحة والخدمات التابعة له خاصة، ورفع سعر الفائدة لتشجيع تعبئة الموارد الادخارية.

- الاستثمار العمومي والشراكة بين الدولة كمهندس ورأس المال التونسي كمنفذ وممول لمشاريع إستراتيجية في قطاع السياحة.
- وضع خطة لإنجاز مشاريع سياحية ضخمة تتنافس المشاريع السياحية العالمية، مثل مشروع "تونس باي - Tunis Bay" الذي انطلق إنشائه وقد تم تصميمه من طرف خبراء عالميين، وسيتم تسليمه نهاية سنة 2019 وهو مشروع ضخم يتربع على مساحة 523 هكتار، يتم على خليج بحري طوله 2.4 كلم، ومن مركباته الأساسية ملعب صولجان ومركب تجاري وميناء ترفيهي ومستشفى خاص وقطب تكنولوجي وجامعة ومركب مالي ومنطقة للتسوق، مما سيوفر حوالي 16000 منصب شغل.
- الاهتمام بالسياحة العلاجية، حيث أن تونس تعتبر مقصد للسياح الأجانب خاصة دول الجوار، وهذا نظرا للكم الهائل التي توفره من العملة الصعبة.
- الاهتمام بالسياحة العلاجية المعدنية، نظرا لكونها تحتل المركز الثاني عالميا بعد فرنسا نظرا لاملاكها احتياطي هائل من المياه المعدنية الجوفية، مثل مشروع محطة الاستشفاء بالمياه المعدنية بولاية قابس، حيث يعتبر الأول من نوعه في إفريقيا والعالم العربي، ويقدر بمليار دينار تونسي، ومن شأن هذا المشروع توفير ما يناهز 10000 منصب شغل.

رابعاً: آفاق الدراسة

من خلال ما سبق يمكن اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تشكل بحثاً في المستقبل كما يلي:

- استراتيجية التنمية السياحية في تونس آفاق 2030 -دراسة تقييمية-
- دور الاستثمار السياحي في التأثير على التضخم.
- أثر العولمة على النشاط السياحي.
- دور الأسواق المالية في تمويل الاستثمار السياحي.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. أحمد بوراس، أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، الجزائر، 2008
2. أحمد سالم عبد الله، بيع المربحة وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، مكتبة الرسالة الحديثة، الأردن، ط1، 1998
3. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008
4. أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لنديا النشر والطباعة، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2008
5. أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007
6. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003
7. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010
9. توفيق، ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهران، عمان، 2008
10. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر
11. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999
12. حمزة الشخي، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 1998
13. حميد عبد النبي الطائي، التسويق السياحي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004
14. سعيد محمد المصري، إدارة تسويق الأنشطة الخدمية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002
15. سهيل الحمدان، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، عمان، 2001
16. شوقي أحمد دنيا، الجعالة الاستصناع، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1990
17. عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993

18. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000
19. عبد العزيز ماهر، صناعة السياحة، دار الزهراء للنشر، مصر، 2005
20. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002
21. غسان محمود ابراهيم، منذر قحف، الاقتصاد الاسلامي، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، لبنان، الطبعة الأولى، 2002
22. لمياء السيد حنفي وفتحي الشرقاوي، الاتجاهات الحديثة للسياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008
23. ليلي بوحديد، إلهام يحيوي، "إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 5، جامعة المدية، جانفي 2016
24. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2008
25. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008
26. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2009
27. محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، ط1، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2002.
28. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
29. منير ابراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف للنشر، والتوزيع، 1998.
30. منير إبراهيم هندي، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
31. نسرين رفاق لحام، التخطيط السياحي للمناطق التراثية باستخدام تقييم الآثار البيئية، دار النيل للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، 2007.
32. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للطباعة والنشر، 2000.

II. الدراسات والتقارير

1. التقارير السنوية لمؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد هيرتاج واشنطن للسنوات من 2012 إلى 2018.
2. التقارير السنوية للمنتدى الدولي حول تنافسية قطاع السفر والسياحة للسنوات من 2011 إلى 2017.
3. التقارير السنوية لبرنامج تطوير الأمم المتحدة المتعلق بالتنمية البشرية للسنوات من 2012 إلى 2017.

4. التقارير السنوية للشركة التونسية للبنك للسنوات من 2011 إلى 2017.
5. التقارير السنوية للبنك التونسي للتضامن للسنوات من 2011 إلى 2017.
6. التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي للسنوات من 2011 إلى 2017.
7. دليل المستثمر في القطاع التونسي، الإدارة المركزية للاستثمار والمنتوج، وزارة السياحة
8. ناجي التوني، دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

III. المؤتمرات والملتقيات

1. بوفليح نبيل، مداخلة بعنوان دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا حالة الجزائر - تونس -المغرب المقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر-واقع و آفاق-، المركز الجامعي البويرة، يومي 11-12 ماي 2010.
2. عمر أبو العينين، تخطيط الطاقة الفندقية في ضوء الطلب السياحي، وقائع مؤتمر السياحة في مصر واقتصادياتها وإدارتها، جامعة المنصورة، 23-23/03/1988.
3. مؤتمر صحفي تحت إشراف الجامعة التونسية للنزل والشركة التونسية للبنك، بتاريخ الخميس 06 أبريل 2017 بمعرض الكرم، تونس العاصمة.

IV. المجلات والدوريات

1. اسماعيل محمد علي الدباغ وآخرون، العلاقة بين العرض والطلب السياحي في محافظة النجف وإمكانية تنشيط السياحة الدينية فيها، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثاني والسبعون، 2008
2. حسن الساعوري، اقتصاديات حوض النيل، مجلة دراسات حوض النيل، العدد 04، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة
3. سعد ابراهيم حمد، واقع العرض والطلب السياحي في العراق دراسة تحليلية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 10، العدد 04، العراق
4. عيساوي سهام، حوحم فطوم، "واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس: دراسة مقارنة"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جوان 2017
5. منشور رقم 12 المؤرخ في 2015/07/22 الصادر عن البنك المركزي التونسي.

v. الرسائل الجامعية

1. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007
2. بوعقلين بديعة، الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2006
3. جودي عبد القادر، أهمية التسويق في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006
4. حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2012
5. حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2006
6. دما نوال، الإستراتيجية الترويجية وإسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010
7. عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة -حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2010
8. فؤاد حاج عبد القادر، أهمية المزيج التسويقي في ترقية الخدمات السياحية، مذكرة ماجستير العلوم التجارية فرع التسويق، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2010/2011
9. مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي -حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تسويق الخدمات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2012
10. مليكة حفيظ شبايكي، السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2003

vi. مقالات ومواقع إنترنت

1. مصطفى الجندي، السياحة ضد البؤس، مقال-مجلة الأهرام-القاهرة، أبريل 1998
2. التسويق السياحي -العرض السياحي-، سلسلة كتب الاستراتيجية التسويقية، تخصص سياحة وأسفار، على الموقع: www.makktaba.com

1. www.ailease.tn (Site officiel de la société "ARAB INTERNATIONAL LEASING").
2. www.albarakabank.com.tn (Site officiel de la banque "ALBARAKA").
3. www.alubaf.com.tn (Site officiel de La banque "ALUBAF INTERNATIONAL BANK").
4. www.amenbank.com.tn (Site officiel de la banque "AMEN").
5. www.apia.com.tn (Site officiel de l'Agence de Promotion d'Investissements Agricoles de Tunisie).
6. www.ar.wikipedia.org
7. www.atb.tn (Site officiel de la banque "ARAB TUNISIAN BANK").
8. www.btknet.com (Site officiel de la banque "BANQUE TUNISIO-KOWEITIENNE").
9. www.attijaribank.com.tn (Site officiel de la banque "ATTIJARI").
10. www.bank-abc.com (Site officiel de la banque "ABC").
11. www.bct.gov.tn (Site officiel de la banque centrale de Tunisie).
12. www.biat.com.tn (Site officiel de la banque "BIAT").
13. www.bte.com.tn (Site officiel de la banque "BANQUE DE TUNISIE ET DES EMIRATES").
14. www.bts.com.tn (Site officiel de la banque "BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITE").
15. www.cgdr.tn (Site officiel Du Commissariat général au développement Régional de Tunisie).
16. www.citigroup.com (Site officiel du groupe financier "CITIGROUPE").
17. www.commune-tunis.gov.tn (Site officiel de la commune de Tunis).
18. www.doingbusiness.org
19. www.ibs.tib.com.tn (Site officiel de la banque "TUNIS INTERNATIONAL BANK").
20. www.hannibalease.com (Site officiel de la société "HANNIBAL LEASING").

21. www.mdici.gov.tn (Site officiel de l'Office de Développement du Sud de Tunisie).
22. www.modernleasing.com.tn (Site officiel de la société "MODERN LEASING").
23. www.naibbank.com (Site officiel de la banque "NORTH AFRICA INTERNATIONAL BANK").
24. www.qnb.com.tn (Site officiel de la banque "QATAR NATIONAL BANK").
25. www.stb.com.tn (Site officiel de la banque "SOCIETE TUNISIENNE DE BANQUE").
26. www.stusidbank.com.tn (Site officiel de la banque "SOCIETE TUNISIO-SAOUDIENNE D'INVESTISSEMENT ET DE DEVELOPPEMENT").
27. www.tlf.com.tn (Site officiel de la société "TUNIS LEASING").
28. www.tourisme.gov.tn (Site officiel du Ministère de Tourisme de Tunisie).
29. www.tunisieindustrie.nat.tn (Site officiel de l'Agence de Promotion de l'industrie de Tunisie).
30. www.ubci.tn (Site officiel de la banque "Union de Banques de Commerce et Industrie") filiale du groupe BNP PARIBAS.
31. www.uib.com.tn (Site officiel de la banque "UNION INTERNATIONAL DE BANQUES").

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. الكتب:

1. Andrew H. Environment and Tourism, Routledge, London, 2000.
2. Davidson P., Tourism, Oitman publishing, London, 1989.
3. David W. Managing human ressources in the hospitality industry, The Educational institute of American hotel and Motel Association, 1999.
4. El-Ghamdi A. M., Assesement of the demand for the implications of tourism development in Al-Baha Region, Final report, King Abdelaziz City for science and technology, General Directorate of Research Grants Programs, Riyadh, 1994.

5. Pearce D., Tourism Development, Longman Scientific and technical, London, 1998.
6. Pierre py, Le tourisme un phénomène économique, édition les études de la documentation française, Paris, France, 1996.
7. Yves tinard, Le tourisme économie et management, 2^{ème} édition, Edition Dunod, Malakoff, France, 2000.

.II الرسائل الجامعية

1. Manal Gharbi, "Gouvernance en situation de crise : Cas des banques tunisiennes", Thèse de Magistère, Université de Sousse, Tunisie, 2009.

الملحق رقم 01: دليل المستثمر السياحي لوزارة السياحة التونسية



تونس

وزارة السياحة
الديوان الوطني للسياحة
الإدارة المركزية للاستثمار والمنتوج
إدارة الإستثمارات والإحاطة بالباعثين

دليل المستثمر
في القطاع السياحي



دليل المستثمر في القطاع السياحي

الإطار التشريعي



I - الإطار العام

لندعيم تحرير اقتصادها وتفتحها على المحيط الخارجي، أقرت الحكومة التونسية سياسة تهدف إلى تنشيط الإستثمار الخارجي. وتتميز هذه السياسة بـ :

- (1) حرية الإستثمار : يمكن للمستثمر الأجنبي وبدون ترخيص مسبق، المساهمة في رأس مال المؤسسات السياحية إلى حدود 100 %.
- (2) حرية تحويل المربح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة المحقق عند عملية البيع وذلك وفقا لما جاء في القانون عدد 48 لسنة 1993 الذي أقرّ التحويل الجاري للدينار التونسي.
- (3) حماية الإستثمارات : في إطار الإتفاقيات الثنائية المبرمة مع البلدان الشقيقة والصديقة وخاصة منها البلدان العربية.
- (4) عدم الإزدواج الضريبي الذي تم إقراره في إطار الإتفاقيات الثنائية.
- (5) الإعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها بناءا على إنضمام تونس لإتفاقية نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958 وإصدار قانون التحكيم بتونس خلال سنة 1993.
- (6) تغطية المخاطر غير التجارية بإنضمام تونس للوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار (MIGA) والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار.
- (7) حماية حقوق الملكية الصناعية طبقا لأحكام القانون عدد 66 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت 1982.

II - الإطار القانوني

يخضع الإستثمار في القطاع السياحي، كباقي القطاعات إلى أحكام مجلة تشجيع الإستثمارات والتي صدرت بمقتضى القانون عدد 120 لسنة 93 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993. وتمكن هذه المجلة كل شخص أودات محنوبة، تونسي أو أجنبي ، مقيم أو غير مقيم أو في نطاق الشراكة، من الإستثمار بحرية في الأنشطة التالية :

- الإيواء
- التنشيط
- النقل السياحي
- السياحة المتعلقة بالمحطات الإستشفائية بالمياه المعدنية
- سياحة المؤتمرات
- شركات التصرف في وحدات الإيواء والتنشيط
- وكالات الأسفار السياحية

وتنجز الإستثمارات في الأنشطة المذكورة بحرية شريطة الإستجابة للشروط الخاصة بتعاطي هذه الأنشطة. حيث يشترط الحصول على المصادقة المسبقة ثم إيداع تصريح بالإستثمار لدى مصالح الديوان الو طري التونسي للسياحة التي تسلم الباعث، مقابل ذلك شهادة إيداع تصريح بإستثمار. المساهمة الأجنبية في نشاط وكالات الأسفار السياحية تخضع إلى موافقة اللجنة العليا للإستثمار في حالة تجاوز هذه المساهمة حدود 50 % من رأس مال الشركة.

الإجراءات الإدارية

وقد تم تحديد وضبط قائمة الإجراءات بمتنصبي قرار السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية المؤرخ في 18 جويلية 1997 والمتعلق بالمصادقة على دليل المستثمرين والبايعتين الخواص في قطاع السياحة. تتلخص هذه الإجراءات في المراحل التالية :

(1) أنشطة الإيواء - التنشيط - محطات الإستشفاء بالمياه المعدنية - سياحة المؤتمرات :

المرحلة	المتدخلون	الإجراءات	المدة الزمنية	النصوص التشريعية
1- الموافقة المبدئية	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية : - إستمارة إرشادات تسلّم من طرف الديوان الوطني التونسي للسياحة. - شهادة ملكية أو عقد شراء قطعة أرض أو وعد بالبيع (*). - مثال للموقع مقياس 1/2000 (*). - رسم توبوغرافي للأرض (*). - موافقة السلط الجهوي والإدارات المعنية (*). (*) تسلّم إذا كانت الأرض تقع خارج المناطق السياحية المهيّنة.	60 يوما	
2 - الموافقة على الرسم الإحصائي	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات).	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية : - الرسم الإحصائي للمشروع منجز من طرف مهندس معماري. - رسم توبوغرافي مقياس 1/500. - تقرير المهندس المعماري يحتوي على برنامج وتقدير مضبوط للمشروع (يسلم في 10 نظائر)	30 يوما	قرار من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخ في 16 فيفري 1974 يتعلّق بالشروط المفروضة للمصادقة على أمثلة بناء المؤسسات السياحية.
3 - الموافقة المسبقة	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات).	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية : - مطبوعة إرشادات. - مشروع قانون أساسي للشركة مع قائمة المساهمين. * دراسة لمردودية المشروع (لمدة خمس سنوات). * موافقة السلط المحلية (الولاية، البلدية، إلخ). (*) * فواتير للتجهيزات اللازمة للمشروع (*) تودع بالنسبة لمشاريع التنشيط والترفيه (الرياضات البحرية، المطار السياحي	30 يوما	الفصول عدد 3 و5 و6 و7 من القانون عدد 21 لسنة 1990 المؤرخ في 19 مارس 1990.

دليل المستثمر في القطاع السياحي

المراحل	المتدخلون	الإجراءات	المدة الزمنية	النصوص التشريعية
4 - الموافقة على التصميم الأولي	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات).	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية : - التصميم الأولي منجز من طرف مهندس معماري. - تقدير مضمون للمشروع مع تبرير لكل تغيير وقع إدخاله منذ تقديم الرسم الإعدادي. - دراسة المؤثرات على المحيط. (يسلم في 10 نطائر).	30 يوما	قرار من وزير الاقتصاد الوطني مؤرخ في 16 فيفري 1974 يتعلق بالشروط المفروضة للمصادقة على أمثلة بناء المؤسسات السياحية.
5 - الموافقة على المشروع النهائي	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية : - المشروع النهائي منجز من طرف مهندس معماري - أمثلة لتجهيزات التكييف والفنوت الرصاصية والكهرباء - كراس الشروط وتكليف مفصل للنفقات - دراسة وقائية مصادق عليها من طرف مكتب مراقبة - تقرير المهندس المعماري مع تقدير تقريبي للنفقات (يسلم في 10 نطائر)	30 يوما	قرار من وزارة الاقتصاد الوطني مؤرخ في 16 فيفري 1974 يتعلق بالشروط المفروضة للمصادقة على أمثلة بناء المؤسسات السياحية
6 - شهادة إيداع تصريح بإستثمار (الموافقة النهائية)	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية : - تصريح بالإستثمار يودع حسب نموذج يسلم من طرف الديوان الوطني التونسي للسياحة - دراسة مرودية المشروع (لمدة خمس سنوات) - قانون أساسي مع قائمة في المساهمين - الوثائق المثبتة لتوفر على الأقل 50% من الأموال الذاتية - موافقة البنوك الخاصة بالقروض اللازمة للمشروع	60 يوما	- قانون عدد 120 لسنة 1993 مؤرخ في 27.12.1993 يتعلق بإصدار مجلة تشجيع الإستثمارات - الفصل عدد 8 من قانون عدد 21 لسنة 1990 مؤرخ في 19 مارس 1990 يتعلق بإصدار مجلة الإستثمارات السياحية

دليل المستثمر في القطاع السياحي

(2) شركات التصرف في وحدات الإيواء والتنشيط

المراحل	المتدخلون	الإجراءات	المدة الزمنية	النصوص التشريعية
1 - الموافقة المسبقة :	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية : - مطبوعة إرشادات - مشروع قانون أساسي للشركة مع قائمة للمساهمين - مشروع عقد تصريف في وحدة الإيواء أو التنشيط المزمع إستغلالها	30 يوما	الفانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 يتعلق بإصدار مجلة تشجيع الإستثمارات
(2) شهادة إيداع التصريح بالإستثمار	الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات)	إيداع ملف يحتوي على الوثائق التالية : - تصريح بالإستثمار يودع حسب نموذج يسلم من طرف الديوان الوطني التونسي للسياحة - قانون أساسي للشركة مع قائمة المساهمين - عقد كراء وتصريف في وحدة الإيواء أو التنشيط المزمع إستغلالها	60 يوما	الفانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 يتعلق بإصدار مجلة تشجيع الإستثمارات

(3) وكالات الأسفار

المتدخلون	الإجراءات	النصوص التشريعية
الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة المنتج)	طبقا لمقتضيات كراس الشروط المتعلق بممارسة نشاط وكالة أسفار	قرار وزير السياحة بتاريخ 9 نوفمبر 2006.

الحوافز والتشجيعات

الإنفاق بالإميازات المنصوص عليها بمجلة تشجيع الإستثمارات يستوجب أن يتضمن هيكلاً تمويل المشروع أموالاً ذاتية لا تقل عن 30 % من تكلفة الإستثمار. وتقدم الأموال الذاتية في شكل إسهامات نقدية أو عينية. تمنح التشجيعات في شكل حوافز مشتركة وأخرى خصوصية.

أ) الحوافز المشتركة :

- تنتفع الإستثمارات في الأنشطة السياحية بالتشجيعات التالية :
- (1) تسجيل العقود التأسيسية للشركة أو محاضر الترفيع في رأس المال بالمعلوم القار.
 - (2) طرح المداخل أو الأرباح المكتتبة في رأس المال أو الترفيع فيه من أساس الضريبة على الدخل في حدود 35 % من المداخل أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو للضريبة على الشركات.
 - (3) توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة الموظف على إقتناء التجهيزات المصنعة محلياً (*).
 - (4) توقيف العمل بالمعاليم الثبوتية وتخفيض الأداء على القيمة المضافة إلى نسبة 12 % عند توريد التجهيزات التي ليس لها متيل مصنع في تونس (*).
 - (5) إمكانية إختيار نظام الإستهلاكات التنافسية بالنسبة للمعدات التي تتفوق مدة إستعمالها 7 سنوات.
- (*) تضبط قائمة التجهيزات التي تخول الإنفاق بهذه التشجيعات بمقتضى أمر.

ب) الحوافز الخصوصية :

I - الحوافز الممنوحة لأنشطة الإيواء والتشيط :

- تنتفع المشاريع المنجزة بمناطق التنمية الجهوية المنصوص عليها بالجدول المصاحب بالحوافز التالية :
- (1) طرح كل المداخل أو الأرباح المكتتبة في رأس مال المؤسسة أو الترفيع فيه من أساس الضريبة على الدخل.
 - (2) طرح كل المداخل أو الأرباح المتأتبة من الإستثمارات من أساس الضريبة على الدخل خلال العشر سنوات الأولى من النشاط الفعلي وطرح 50 % من هذه المداخل خلال العشر سنوات الموالية.
 - (3) منحة إستثمار بنسبة :
- 25 % من تكلفة المشروع بدون إعتبار قيمة الأرض بالنسبة للإستثمارات المنجزة بمناطق الحوض المنجمي.
 - 8 % من تكلفة المشروع بدون إعتبار قيمة الأرض بالنسبة للإستثمارات المنجزة في مناطق تشجيع التنمية الجهوية.

دليل المستثمر في القطاع السياحي

(4) الإعفاء من المساهمة في صندوق التهوض بالمساكن لفائدة الأجراء خلال الخمس سنوات الأولى من النشاط الفعلي.

(5) تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة :

- العشر سنوات الأولى من النشاط الفعلي لمشاريع السياحة الصحراوية.

- الخمس سنوات الأولى بالنسبة لمناطق تشجيع التنمية الجهوية الأخرى.

II - شركات التصريف :

يمكن لشركات التصريف التي تستغل مشروع إيواء أو تنشيط سياحي منجز في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات الإنتفاع، عند إحالة المشروع لفاننتها، بالإمتيازات الممنوحة بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات أو تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وذلك بالنسبة للفترة المتبقية.

III - النقل السياحي :

الإستثمارات المنجزة في قطاع النقل السياحي يمكنها الإنتفاع :

* بالإعفاء من المعاليم الديوانية و الأداءات ذات الأثر المماثل والأداء على القيمة المضافة الموظفة على الحافلات الكبيرة والصغيرة المستوردة من طرف وكالات الأسفار السياحية والنزل التي تحتوي على 200 سرير على الأقل.

* بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للحافلات الكبيرة والصغيرة المصنوعة محليا والمقتناة من طرف وكالات الأسفار السياحية والنزل التي تحتوي على 200 سرير على الأقل.

* بالإعفاء من المعاليم الديوانية والمعلوم ع لى الإستهلاك ودفع الأداء على القيمة المضافة بنسبة 12 % بالنسبة للحريات الصالحة لكل المسالك المستوردة وليس لها مثيل مصنوع محليا التي وقع إقتناؤها من طرف وكالات الأسفار . كذلك النزل المقامة في المناطق الصحراوية يمكنها الإنتفاع بهذا الإمتياز . وذلك في حدود عريتين لكل نزل كما أن مشاريع سياحة الصيد المقامة في الجهات الغربية بالمناطق الجبلية تنتفع بهذا الإمتياز في حدود عرية لكل نزل.

IV - المساكن السياحية :

- (1) تنتفع بالتسجيل بالمعلوم القار (15 دينار عن كل صفحة من كل نسخة) عمليات النقل بمقابل للمساكن التي يتم إقتناؤها بعملة أجنبية قابلة للتحويل من قبل الأجانب غير المقيمين على معنى التشريع المتعلق بالتصريف.
- (2) تعفى من المعاليم والأداءات الأدبائش والمنقولات المعدة لتجهيز المساكن السياحية التي يملكها غير المقيمين.
- (3) تعفى من الترخيص المسبق كل عملية إقتناء أو كراء، من طرف الأجانب، لأراضي كائنة بالمناطق السياحية قصد إنجاز مشاريع إقتصادية وذلك عملا بأحكام القانون عدد 40 لسنة 2005 مؤرخ في 11 ماي 2005 المتمم للأمر المؤرخ في 4 جوان 1957 والمتعلق بالعمليات المقاربة.

ج) إمتيازات إضافية:

دليل المستثمر في القطاع السياحي

عندما يكتسي الإستثمار أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني أو بالنسبة للمناطق الحدودية، يمكن أن ينتفع بـ:

- (1) الإعفاء من الضريبة على الدخل أو الأرباح لمدة خمس سنوات.
- (2) مساهمة الدولة بعنوان مصاريف البنية الأساسية.
- (3) منحة إستثمار لا تتجاوز 5 % من قيمة الإستثمار.
- (4) توقيف العمل بالأداءات والمعاليم المعمول بها بالنسبة للتجهيزات اللازمة لإنجاز الإستثمار.